إسهامات أساسية

في العلاقة بين النص والنحو والدلالة

نقله إلى العربية وعلق عليه
أ.د/ سعيد حسن بحيري
كلية الألسن - جامعة عين شمس



اسم الكتاب : أسهامات أساسية فى العلاقة بين النص والنحو والدلالة
ترجمة: د. سعيد حسن بحيرى

الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م

رقم الإيداع : ٢٥٥٠٩ / ٢٠٠٧
الترقيم الدولى: 4-137-382-977

مؤسسة المختار
للنشر والتوزيع
القاهرة: ٦ ش عبد الحكيم الرفاعى – مدينة نصر
تليفون: ٢٢٧١٣٢٠٢ - ٢٢٧١٣٩٤٥
E-mail:mokhtar_est@hotmail.com

فهرس المحتوى

تمهيد

لا شك أنى أزداد يقيناً كل يوم بأنى ما زالت أتحسس البدايات الأولى من هذا العلم الذى لا تنتهى عجائبه ، أعنى علم النص بوجه عام . فكلما تيسر لى الاطلاع على بعض إسهاماته فى المراحل المختلفة من تاريخه ، ولا سيما مرحلة النشأة والتطور أجد نفسى فى حيرة ودهشة ، فأتساءل كيف صبت هذه الفروع المتشبعة والتيارات المتلاحقة فى مصب واحد فجعلت منه بحراً عميقاً ، لا يقوى المرء كلما أراد أن يدخل مسافة أبعد فيه ، على تحمل أمواجه المندفعة بقوة . ولكن يختلف الأمر قليلاً أو كثيراً مع مَنْ أوتى صبراً وعزماً وقدرة على مواجهة الصعاب وإصراراً على مواصلة الإنجاز وتذليل الصعاب .

كنت أتصور أن النهج الأوضح للتعريف بالأفكار والتصورات والمقولات والمصطلحات التى تشيع فى هذا العلم يمكن أن يتمثل فى مقدمات نظرية تتناول فروعه تناولاً مفصلاً ، وضرب الأمثلة التوضيحية حين أستشعر صعوبة أو انغلاق أو حتى غرابة بعض المفاهيم المطروحة . ولكنى أدركت بعد ذلك أن تقديم أعمال كاملة للقارئ الكريم أقرب إلى تحديد الهدف ، وذلك باختيار بعض هذه الأعمال ونقلها إلى اللغة العربية مع تعليقات وحواش وإضافات ضرورية للفهم الدقيق، وقد حرصت على القيام بذلك مهما تكلف الأمر من وقت وجهد .

بيد أننى حين كنت أراجع بعض الدراسات الجماعية – وهى كثيرة جدا بصورة دالة ولافتة للنظر – وجدت أن ضمن أعمال معينة دراسات ثرية ، تتسم بخصائص منفردة ؛ أهمها أنها كتبت فى مرحلة التأصيل ، وأن أغلبها لم يكن معروفاً حتى فترة قريبة ، وأنها تمثل رؤية خاصة تستحق الاهتمام ، وأن كتابها من أعلام الاتجاه النصى فى أوربا عامةً وألمانيا خاصةً ، وأنها جميعاً تسهم فى تشكيل السمات المشتركة التى تحرص التيارات المختلفة على الالتزام بها ، وإن لم يحل ذلك بأية حال دون خصوصية المعالجة وتنوع التحليل .

وقد قلّبت الأمر على وجوه عدة لاختيار الوجه المناسب لتقديم هذه الدراسات إلى القارئ الكريم ، وانتهيت إلى إمكان جمع أكثر من مقال لمؤلف

واحد حتى يمكن تحديد طريقة تفكيره ونهجه فى الدرس . وذلك من خلال خطة تطمح إلى تقديم عدد كبير من أهم هذه المقالات المختارة فى سلسلة ترجمات متتابعة بإذن الله . ولذلك نجد فى هذه المجموعة من المقالات المختارة ترتيباً مقصوداً . وقد بدأت هنا بمقالتين لهورست ايزنبرج ، وختمت بمقالتين لديترفيهفجر . وهما من أعلام الدرس النصى فى ألمانيا الشرقية سابقاً ، وما يزالان على قيد الحياة ، ومستمرين فى الكتابة فى هذا التخصيص .

ويلاحظ ابتداءً أن هذه المقالات الست قد اختِيرت من ثلاث كتب – فى بداية كل مقالة يحدد اسم الكتاب المأخوذة منه وعنوانها وعدد صفحاتها كما سيتبين فيما يأتى . الكتاب الأول هو مشكلات نحو النص ، الجزء الأول ، المنشور فى برلين ١٩٧٦ م بإشراف كل من فرانتيشك دانش وديتر فيهفجر . ومنه المقالة الأولى والسادسة . أما الكتاب الثانى فهو الجزء الثانى من مشكلات نحو النص ، وقد نُشِر فى برلين ١٩٧٧ م بإشراف العالمين السابقين أيضاً ومنه المقالة الثانية والثالثة والخامسة . واختيرت المقالة الرابعة من الكتاب الثالث ، وهو كتاب علم لغة النص الشهير الذى حرره فولفجانج درسلر ونُشِر فى دارمشتات ١٩٧٨م .

وتعد المقالة الأولى (بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية للنص) لهورست ايزنبرج (برلين) أطول المقالات ، وهى تتناول مجموعة من المفاهيم الأساسية التى يجب أن تشمل عليها أية نظرية نصية من وجهة نظر المؤلف ، وتُعنَى بوجه خاص بالوظائف التواصلية وعلاقتها بالقواعد النحوية ، وصيغ الربط وشروط جودة السبك ، وقواعد الربط الدلالية وغير ذلك من المفاهيم التى مهدت من وجهة نظرى للمعايير النصية السبعة التى قدمها درسلر ودى بواجرند فيما بعد .

وتعالج المقالة الثانية (النص فى مقابل الجملة) لهورست ايزنبرج أيضاً بعض جوانب عدم كفاية الجملة للوصف النصى ، ويرى المؤلف فيها محاولة لإيضاح العلاقة بين الدلالة والبراجماتية ، وكذلك دور النحو فى إطار نظرية لغوية للنص ، وبخاصة القواعد التى تعد أساس بناء النص ، مع ضرورة إبراز تلك الفروق بين الوحدتين اللغويتين " النص " و " الجملة " . وتقدم المقالة الثالثة

بعض أفكار حول معايير محددة لمفهوم النص . ويقتصر المؤلف جردا كليمنوف على الترابط الموضوعى (الثيمى) ، والتجزئة إلى عناصر النص ، والترابط النحوى النصى والكفاءة التواصلية ، ورصد جهة التحديد وسمات خاصة . أما المقالة الرابعة (النص والمعنى) لزيجفريد شميت ، وهى مدخل لغوى فلسفى إلى علاقة علم الأدب بدلالة النص . ويقدم فيها أفكار أولية حول علم عام للأدب ، ويتطرق إلى أبعاد المعنى فى النص الأدبى ، وعلاقة اللغة بالواقع فى النص الأدبى ، والنص الأدبى بوصفه عملية دلالية . أما المقالة الخامسة فهى (فى البنية الدلالية للنص) لديتر فيهفجر . وتتناول أفكار أساسية لا غنى عنها لمن أراد معرفة هذا التخصص معرفة عميقة ووثيقة ، وبدأ بمحور النص الذى صار موضوعاً للبحث فى اتجاهات مختلفة يجمعها توجه جديد مستقل سواء أُطلق عليها علم لغة النص أو نظرية أو نحو النص أو حتى علم النص على وجه العموم . وانتقل بعد ذلك إلى مناقشة بعض جوانب خاصة بنظرية الفعل بوصفها أساسا لتوجيه بحوث لغوية نصية ، ويقدم أيضاً بعض معايير محدودة لمفهوم النص ، ويركز على وسائل دمج مضمون النص كالوسائل الربط النحوية والاستئناف ، مبرزاً ذلك فى تحليله للبنية الدلالية لحكاية الشبح . ونختتم هذه المقالات المختارة بمقالة لديتر فيهفجر أيضاً ، وهى (سمات دلالية وبنية النص) ويتناول فيها أسباب المطالبة المتكررة بتحليل لغوى للنص . ويتطرق هنا أيضاً إلى بعض معايير محدّدة لمفهوم النص ، ثم ينتقل إلى التكافؤ الدلالى بين جمل النص ، وبنية سلاسل اسمية معينة ، ثم الربط من خلال تكافؤ دلالى وظيفى . وقد ألحقت ببعضها قوائم بالمراجع التى يمكن لمن يتبحر فى موضوع معين أن يعود إليها ويوظفها لأهداف بحثية عدة .

وهكذا تقدم هذه المقالات مجموعة لا بأس بها من الأفكار والقضايا الأساسية فى تحليل النصوص من معالجة دقيقة متأنية ومناقشة مفصلة إلى حد ما أثرت البحث النصى ثراءً كبيراً فى محاولة لتشكيل الملامح الجوهرية لاتجاه البحث اللغوى النصى . وارتكز بعضها على أمثلة توضيحية لإبراز وجهة نظر المؤلفين وبيان أهدافهم .

أما من جهة الترجمة فقد حاولت قد المستطاع أن أقدم نصاً عربياً واضحاً فى محاولة للتغلب على صعوبات اللغـة والصـياغة والاصـطلاح حتـى تظهـر النصوص فى صورة مقبولة ، وآمل أنى أكون قد وفقت إلى ذلك ، فإن كل مشقة وتعب وجهد تهون أمام إثراء لغتنا العربية الجميلة والبحث اللغـوى المعاصـر . وأخيراً يسعدنى أيما سعادة أن أستمع إلى ردود فعل القراء الكرام وأن أتلقى منهم ملحوظاتهم وتعقيباتهم لاستدراك ما فاتنى بإذن الله فى المستقبل القريب ...

" ربنا لا تؤخذنا إن نسينا أو أخطأنا .. "
إنك وحدك ولى التوفيق والهادى إلى سواء السبيل ...

سعيد حسن بحيرى

القاهرة فى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨ م

هورست ايزنبرج (برلين)

بعض مفاهيم أساسية
لنظرية لغوية للنص(*)

«فقط حين ننظر إلى اللغة داخل عملية النشاط اللغوى، نكون قادرين على الكشف عن الآلية الحقيقية للتوظيف الاجتماعى للغة»

أ.أ. ليونتيف

اللغة، الحديث، النشاط اللغوى

موسكو ١٩٦٩

مدخـــل

فى عدد من الأعمال التى سرعان ما تزايدت فى السنوات الأخيرة، التى تتجه إلى مشكلات لغوية نصية لا يتبين اهتمام متنام باستمرار داخل علم اللغة ببحث أوجه انتظام (اطراد) نصوص لغوية فحسب، بل تتبين حاجة اجتماعية إلى ذلك بوجه خاص. ويطلب الواقع الاجتماعى فى ألمانيا الديمقراطية كثيراً من فعالية التواصل الاجتماعى. وبالنظر إلى حقيقة أن التواصل اللغوى يتم دائماً فى صورة نصوص تتطلب بقدر متزايد من طرف تعليم اللغات الأم واللغات الأجنبية، والتوسط اللغوى (نظرية الترجمة)، ومجالات أخرى تأسيساً خاصاً بنظرية نصية. وبذلك

(*) أصل هذه المقالة هو: Horst Isenberg (Berlin): Einige Grundbegriffe für eine linguistische Textheorie ss. 47 - 145.

من كتاب: Probleme oler Textgrammatik 1. (Hrsg). von Frantisek Danes und Dieter Viehweger, Akademie - Verlag, Berlin 1976.

يصير توسيع (تعميق) نظرية نصية لغوية انطلاقاً من تحفيزها اللغوى الداخلى مطلباً اجتماعياً حيوياً[1].

وفيما يلى ينبغى أن يُقَدم اختيار لمفاهيم أساسية ممكنة لنظرية نصية لغوية. ومع الوضع الحالى لمعارفنا حول موضوع «النص» من البديهى أن كل ما يمكن أن يقال حول ذلك يجب أن تكون له طبيعة مؤقتة للغاية.

وقبل أن يُصاغ طرح لوظيفة نظرية نصية لغوية، من المفيد أن تُقدم سلسلة من المفاهيم الأساسية التى ترمز من جهة إلى تساؤلات محددة حول خواص عامة ما أمكن للموضوع، وتجمل من جهة أخرى معارف موروثة محددة وخبرات متاحة بوجه عام فيما يتعلق بالموضوع. ولهذه المفاهيم الأساسية طبيعة موجهة، إذ إنها تستخدم فى تحديد الإطار العام الذى تستقر فيه أوجه طرح نظرية للمهام.

وإذا انطلق المرء من أهمية نصوص لغوية للواقع الاجتماعى فإن السمات الحاسمة للنصوص تقوم على تعلقها بالفعل. وفى إطار وِجهة النظر هذه يمكن أن يُفرق بين نوعين من التساؤلات التى يمكن أن تصاغ بالنظر إلى نص منطوق أو مكتوب.

---

(١) حول تعليم اللغات الأم انظر لبيش (١٩٧٤). وبالنظر إلى العلاقات المتداخلة الاختصاصات فى علم اللغة أيضاً يتطلب ذلك قدرة تعاون عالية حين تخصص لبحث مشكلة «النص». ويسرى ذلك بوجه خاص على فروع مثل التربية اللغوية، وعلم الترجمة، ونظرية الأدب، وعلمِ اللغة الاجتماعى، وعلم اللغة الشرعى وعلم لغة النص النفسى وغيرها. «لذا فقد بُحث مثلاً فِى الرياضيات مؤخراً بناءً على محفزات علم لغة النص فى إطار نظرية الإثباَت مفهوم رياضى للنص، يمكن من جهته - كما حاول أن يبين فان دايك (١٩٧٣) - أن يصير مثمراً لعلم لغة النص. وبالنسبة لعروض موجزة أولى لمشكلات علم لغة النص فى إطار مراعاة مسائل متداخلة الاختصاصات انظر درسلر (١٩٧٢) وفان دايك (١٩٧٢). وحول علم لغة النص السوفيتى خاصة انظر فيهڤجر (١٩٧٦).

(١) فى أية سياقات للفعل اجتماعية وبين فردية تُتضمن الأفعال المعقدة المنجزة بالتحقيق اللغوى للنص وما الشروط الاجتماعية المميزة التى تثبت مشروعية هذه الأفعال؟

(٢) ما الأفعال التواصلية التى تنجز بتحقيق النص، وفيما تكمن الخصوصية التواصلية الموحدة للفعل الخاصة بالنص الكلى؟

إن النوع الأول من التساؤل هو سؤال عما نريد أن نطلق عليه مشروعية اجتماعية، والنوع الثانى هو سؤال عن «الوظيفية التواصلية» للنصوص. وفى إطار جانب التعليق بالفعل قد يوصف النص بأنه ما تعزى إليه مشروعية اجتماعية ووظيفية تواصلية أيضاً:

(١') المشروعية الاجتماعية: النص بوصفه تجلياً لفعل اجتماعى مسؤول يثبت مشروعية من خلال شروط اجتماعية مميزة،

(٢') الوظيفية التواصلية: النص بوصفه وحدة ينظم فيها تواصل لغوى. ويمكن أن تطرح إلى جانب الأسئلة عن التعلق بالفعل فى إطار جوانب مختلفة أسئلة عن مضمون نص ما:

(٣) ما الوقائع (المعقدة) التى تُعكس فى النص، وما البنية المنطقية التى يمتلكها القول الكلى للنص؟

(٤) ما خواص، وما جوانب... إلخ موقف التواصل التى يُحقق فيها النص، وتكون وثيقة الصلة بالنص؟

(٥) ما مقاصد الإبلاغ والتأثير التى تُتوخّى فى موقف التواصل المقدم مع تحقق النص؟

هنا يُسأل عن «دلالية» النص، وعن ارتباطه بالموقف، وعن «مقصديته» هذا يعنى بالنظر إلى المضمون تُعالج جوانب ثلاثة على الأقل:

(٣') "الدلالية": النص بوصفه شكلاً لانعكاس الوقائع والعلاقات بين الوقائع.

(٤') "الارتباط بالموقف": النص بوصفه صورة ناقلة لسمات مميزة لموقف تواصلى.

(٥') «المقصدية»: النص بوصفه شكلاً لتحقيق مقاصد الإبلاغ والتأثير.

ويجب أخيراً أن تُربط الأسئلة المذكورة عن الارتباط بالفعل وعن المضمون بأسئلة عن المبادىء، التى تعد أساس بناء النصوص وفهمها. ويجب هنا أن تستند الأسئلة عن مبادىء بناء النص على نحو يمكن التحقق منه تجريبياً فى كلٍّ إلى خواص عامة محددة للنصوص، يمكن أن تستنبط منها معايير تقويم متعلقة بالشكل. وفى هذا السياق ثمة ثلاثة أنواع من التساؤلات ذات أهمية بوجه خاص هى:

(٦) هل الوحدات اللغوية المدمجة للنص مترابطة ترابطاً متوالياً على نحو مناسب؟

(٧) هل الوحدات اللغوية المدمجة للنص مختارة ومنظمة على نحو مناسب؟

(٨) هل الوحدات اللغوية المدمجة للنص بُنِيَت بشكل مناسب؟

هذه هى الأسئلة عن «جودة السبك (المتوالى)» للنصوص، وعن «جودة تأليفها» وعن «نحويتها». وبذلك يجب أن نفرق بين:

(٦') "جودة السبك" : النص بوصفه تتابعاً أفقياً متماسكاً من وحدات لغوية مترابطة بشكل متوالٍ حسب مبادىء محددة.

(٧') "جودة التأليف": النص بوصفه تتابعاً من وحدات لغوية مختارة ومنظمة تبعاً لخطة تأليف وفق مبادىء محددة.

(٨') "النحوية": النص بوصفه تتابعاً من وحدات لغوية بُنِيَت وفق قواعد نحوية.

ويجب أن يُنظر إلى هذه السمات الثمانية المذكورة للنصوص فى إطار جانب كلية (شمولية) النصوص، أى يجب أن يُنظر إليها فى إطار جانب تظهر فيه النصوص بوصفها شيئاً ما تُعزى إليه كل السمات الثمانية المذكورة فى الوقت نفسه. ولهذا نتائج بعيدة المدى ذات طبيعة نظرية ومنهجية.

وتكمن إحدى هذه النتائج فى أنه يجب لبناء نظريات جزئية مناسبة حول جوانب قابلة للانفصال نسبياً للموضوع الكلى أن يُنطلق من مفهوم «اللغة» يدرك بدرجة كافية إلى حد بعيد، ويناسب الواقع إلى أقصى حد. ويمكن أن يتوصل إلى ذلك حين يعد أساس مفهوم «اللغة» رأى أكدته فى تاريخ بحث اللغة الإنسانية باستمرار الفلسفة اللغوية وعلم اللغة وفروع أخرى، وأُهمل فى الغالب أيضاً، وهو الرأى الذى تعد اللغة وفقاً له شكلاً للنشاط الإنسانى.

إن أشمل طريقة حتى الآن لتمييز أدق وإيضاح اللغة بوصفها شكلاً لنشاط إنسانى قد طورها علم اللغة النفسى وعلم اللغة السوفيتيين. ويؤدى دوراً محورياً فى ذلك مفهوم النشاط اللغوى الذى طُوِّر فى أعمال ل. س. فيجوتسكى وأ. ن. ليونتئيف وأ. أ. ليونتئيف وغيرهم، ومما يميزه أن أفعال التواصل اللغوية لا يُنظر إليها وحدها على أنها أفعال إنتاج (توليد) علامات لغوية فى عملية تبادل أخبار بين مرسل ومستقبل. ويقوم الجانب الحاسم الذى أبرزه البحث اللغوى السوفيتى، بالأحرى على معرفة أن كل أفعال التواصل اللغوية هى أجزاء من أفعال نشاط أكثر تعقيداً (انظر فيجوتسكى (١٩٦٤)، وليونتئيف (١٩٦٩) وغيرهما).

أما ما يفهم تحت «فعل كلامى» فيُوصف فى رأى أ. أ. ليونتئيف على سبيل التقريب كما يأتى: الفعل الكلامى هو دائماً فعل إنشاء تطابق بين نشاطين، وعلى نحو أدق هو فعل تضمين نشاط لغوى فى نظام أوسع للأنشطة بوصفه أحد المكونات الضرورية والشروطة بصورة متبادلة لهذه الأخيرة[٢].

وحين نجعل هذا الفهم للنشاط اللغوى أساس تحليلنا لظاهرة من نمط «نص»، فإن ذلك يعنى أننا لا نستطيع أن نوضح ظاهرة «نص» دون تضمين السمات السابق ذكرها للتعلق بالفعل. وينتج عن ذلك أننا يجب أن ننظر إلى سمات النصوص التى عينت بمفاهيم التوجيه. الوظيفية التواصلية والمشروعية الاجتماعية على أنها أساسية مثل باقى السمات

---

(١) انظر أ. أ. ليونتئيف (١٩٦٩، ص ١٩). يفترق مفهوم «الفعل الكلامى» (بالروسية re-čevoj akt) بوضوح عن سلسلة مفاهيم مشابهة، يميزها غالباً فهم مدرك على نحو ضيق لأفعال لغوية. ويسرى هذا مثلاً على مفهوم «فعل كلامية speechact» كما أنشىء فى أعمال سيرل (انظر سيرل (١٩٦٩)). فما وصفه سيرل (١٩٦٩) بأنه «فعل كلامى» هو فى الواقع ليس إلا جوانب جزئية محددة للأفعال الكلامية. ويتعلق الأمر فى ذلك أساساً بشروط استعمال وثيقة الصلة بالفعل الكلامى لتعبيرات لغوية (جمل)، وقواعد استعمال متعلقة بهذه الشروط. ووصف سيرل بوجه خاص شروطاً محددة لتوفيق أفعال لغوية («شروط أداء أفعال إنجازية خاصة») عند استخدام جمل مفردة (سأسأل ما الشروط الضرورية والكافية لفعل الوعد ليؤدى بنجاح وبلاخلل فى منطوق جملة معطاة «(سيرل (١٩٦٩، ص ٥٤)). وبرغم تحليلات مفردة مثمرة لا يبدو التصور الكلى لسيرل أساساً مناسباً بشكل كاف لتقديم إيضاح لأفعال لغوية، وذلك لأسباب عدة، أحدها لأنه بإهمال سياقات (ترابطات) النص والاقتصار على النظر إلى جمل مفردة معزولة لم يستوعب حقائق كثيرة وثيقة الصلة، ولا يمكن أيضاً أن تستوعب أساساً من خلال هذا النوع من الاقتصار، وثانيها بوجه خاص أيضاً لأن مفهوم الفعل الكلامى يوهم بتصور كأن الفعل الكلامى شىء منفصل وممكن عزله عن سياقات الفعل فى المجتمع. وتظل الظواهر المرتبطة بالمشروعية الاجتماعية بالمفهوم الذى وصفناه لدى سيرل من البداية خارج أى نظر (اعتبار).

لظواهر من نمط «نص». نريد أن نطلق على هذا الفهم الدينامي للنص، أى الفهم الذى لا تكوّن وفقاً له وحدة «النص» فى ذاتها أساساً من خلال علاقات وترابطات تابعة للفعل، بل من خلال أفعال وعمليات ذات طبيعة محددة.

وتتعلق الإجابة عن السؤال: هل النص ما يزال نصاً حين يجرده المرء من الخواص المتعلقة بالفعل، تتعلق فقط بأى مفهوم للنص يجعل أساساً فى ذلك. فإذا فهم تحت «نص» على سبيل المثال فقط تتابع للعلامات محدد فيزيائياً فإن ذلك التتابع للعلامات ـ من جهة التعريف ـ هو دائماً «نص»، غير متعلق بذلك كيف أنشىء، ولأى أغراض تواصلية، وفى أى سياقات للفعل بنى.

مثل هذا الفهم ممكن بلا شك ـ ويمثله فى الحقيقة فى الواقع البحثى أيضاً كثيرون، ضيقوا مفهوم «النص» فى خواص الدلالية والنحوية وجودة السبك المتوالى ـ ومع ذلك فهو لا يفتقر إلى جانب محدد من خداع النفس، لأن أولاً من المشكوك فيه شكاً كبيراً ما إذا كان المرء بهذه الطريقة يستطيع أن يوفّق فى أى وقت إلى إيضاح مرضٍ للمبادىء التى تعد أساس التكوين والبناء التركيبى للنصوص ـ وهى مهمة لا تفصل بأية حال عن علم اللغة ـ وثانياً تجعل الحقيقة المجردة، وهى أن الحقائق الممكن ملاحظتها تثبت أنه من المجدى أن تعزى إلى نصوص سمات المشروعية الاجتماعية، والوظيفية التواصلية، والارتباط بالموقف، والمقصدية ... إلخ بالمفهوم السابق ذكره، تجعل من الضرورى تحفيز كل اقتصار على مفهوم للنص دون هذه السمات على نحو أساسى(٣).

---

(٣) وبالإضافة إلى ذلك توجد أفكار تشير إلى أن نصوصاً فى ذاتها لا توجد مطلقاً بمعنى صارم دون ارتباطها بالفعل. ولهذا أشار أ. أ. ليونتيف إلى أن النص ليس معطىً مباشراً متوفراً للباحث ... فالنص لا يوجد خارج عمله أو خارج تلقيه (القراءة مثلاً) (أ. أ. ليونتيف (١٩٦٩، ص ١٥)).

وتكمن مهمة من المهام الواجبة التقديم لكل نظرية نصية لغوية فى إنشاء علاقة نظرية بالوحدات اللغوية المحددة (الجمل، المفردات، المورفيمات، الفونيمات...إلخ)، التى يتحقق من خلالها النص. ومن الضرورى بهذا المعنى أن تعد النظرية التى توضح المبادىء التى تعد أساس البنية الداخلية لهذه الوحدات اللغوية، أى النظرية النحوية، نظريةً جزئيةً حول موضوع «نص لغة طبيعية».

ولضمان العلاقة النظرى المذكورة يجب أن يُنطلق من أن مجالات الحقائق الوثيقة الصلة بالنحو هى النص، أى حتى يمكن أن تكون نظرية جزئية حول الموضوع «النص» يجب أن تصف النظرية النحوية مفهوم «نحو لغة طبيعية» وصفاً متعلقاً بالنص. ويعنى هذا أن خواص الجمل المتجاوزة الجملة يجب أن يُثْبَت صراحة أنها تابعة لموضوع النحو(١).

فإذا ما قُدّم السؤال، كيف تُحَدّد النظريات الجزئية المفردة حول الموضوع «النص» تحديداً مضمونياً، وكيف يمكن أن توضح العلاقة بينها، فإنه من المفيد أن يُنطلق من الأفكار الآتية: يجب أن تكون الوحدات اللغوية المدمجة للنص بحيث تكون قابلة للربط بصورة متوالية، وقابلة للاختيار وللتنظيم بشكل مناسب أيضاً. هذا يعنى: أن التكوين الداخلى لوحدات لغوية من نمط «جملة» الذى يصفه النحو يجب أن يكون ذا طبيعة

(١) حول تحفيز الفرض القائل إن مجالات الحقائق الوثيقة الصلة بالنحو يجب أن تكون النص انظر ايزنبرج (١٩٦٨) وساندرس (١٩٧٠). ومع ذلك لا ينتج عن هذا التحديد الأساسى أن النحو ـ كما افترض فى عمل ايزنبرج (١٩٦٨) ـ يجب أن يولد بشكل مباشر تتابع الجمل على نحو حتمى (انظر حول ذلك ايزنبرج (١٩٧٢)، حيث يبين أن خواص الجمل المتجاوزة حد الجملة يمكن أن توصف فى نحو يصف وحدة «الجملة» وصفاً متعلقاً بالنص ـ دون تخصيص مباشر لتتابعات الجملة، إذا ما خططت علاقات نظرية مميزة بين النحو ونظريات جزئية أخرى حول «النص»).

تجيز أن تربط تلك الوحدات اللغوية ربطاً متوالياً بشكل مناسب (جودة السبك المتوالى للنصوص)، وأن تختار وأن تنظم على نحو أكثر مناسبة (جودة تأليف النصوص).

وتفضى هذه الفكرة إلى افتراض أن النحوية ـ ومن ثم موضوع النظرية النحوية ـ توصف مضمونياً على نحو تخطط ضمنه العلاقة بجودة السبك المتوالى وجودة تأليف النصوص منذ البداية، وتعرض على نحو يمكن أن يدرك. وتكمن إمكانية الوصول إلى ذلك فى أن يفترض أن النحو يجب أن يصف أبنية الجملة التى يوضحها بحيث تتضمن هذه الأبنية خصائص النص المتعلقة بالبنية الصغرى ـ أى المتعلقة بجودة السبك المتوالى للنصوص ـ والمتعلقة بالبنية الكبرى ـ أى المتعلقة بجودة تأليف النصوص ـ فى الوقت نفسه أيضاً. ونريد أن نطلق على مجموع خواص النص المتعلقة بالبنية الصغرى والمتعلقة بالبنية الكبرى أيضاً لجملة ما «وظيفة تواصلية». ويوجد تضمين الوظائف التواصلية فى التكوين الداخلى للجمل الذى يصفه النحو بأنه الأساس لعلاقة طبيعية بين تلك النظريات الجزئية عن الموضوع «النص» التى يجب أن توضح النحوية وجودة السبك المتوالى وجودة تأليف النصوص(٥).

(*) يلاحظ هنا الربط بين مصطلحى Mikrostruktur وWohlgeformtheit (= البنية الصغرى وجودة السبك) وMakrostruktur وWohlkomponiertheit (= البنية الكبرى وجودة التأليف).

(٥) بالنسبة لتحفيز تجريبى للتفريق بين جودة السبك المتوالى وجودة التأليف انظر ايزنبرج (١٩٧٢). وحول مفهوم الوظيفة التواصلية انظر ايزنبرج (١٩٧٠). وبالنسبة لبعض تحديدات حول ذلك، وبخاصة بالنسبة لتحفيز متعلق بنظرية للتواصل ونظرية للنص والنحو الداخلى أيضاً افتراض أن النحو يجب أن يصف وظائف تواصلية، انظر ايزنبرج (١٩٧٢). وفى الحقيقة يعد مفهوم الوظيفة التواصلية استمراراً لتطوير أو محاولة لإيضاح تصور «أنماط التنصيص» الذى استخدم فى عمل ايزنبرج (١٩٦٨ا)، حيث إنه خلافاً لأنماط التنصيص للوظائف التواصلية على نحو إضافى خاصية أنه يؤلف منها بمعنى محدد التكوين الشامل للنصوص ـ سواء للنصوص المكونة من أكثر من جملة أو النصوص المكونة من جملة واحدة.

ويُفهم وفق هذه الأفكار تحت نظرية نصية لغوية كم من نظريات جزئية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، تميز فى كلٍّ أنواعاً مختلفة من المبادىء التى تعد أساس بناء النص. ومن هذه النظريات الجزئية ـ إلى نظريات جزئية أخرى محتملة ضرورية أيضاً ـ على الأقل:

(٦'') نظرية التكوين النصي المتوالي: وصف المبادىء التى تُربط وفقاً لها وحدات لغوية (جمل) ربطاً متوالياً. توضيح جودة السبك المتوالى.

(٧'') نظرية تأليف النص: وصف المبادىء التى تختار وتنظم وفقاً لها وحدات لغوية (جمل) حسب خطة تأليف. توضيح جودة التأليف.

(٨'') نظرية النحو: وصف الخواص العامة للأنحاء، حيث يصف كل نحو المبادىء (القواعد) التى تعد أساس التكوين الداخلى للوحدات اللغوية (الجمل) الممكنة فى لغة موجودة مما فى ذلك شروط استعمالها المتعلقة بالنص. توضيح النحوية.

وتطابق هذه النظريات الجزئية التحديدات (٦)، و(٧)، و(٨) السابق ذكرها. ومن البديهى ـ وهذا التحديد شائع فى الوقت الحاضر ـ أن هذه النظريات الجزئية يجب أن توضع فى علاقات متداخلة الاختصاصات، وأن تستند إلى كل النظريات المتعلقة بالموضوع التى تستوعب على نحو ما معطيات مرتبطة بعمليات بناء النص.

وتنظر كل نظرية من النظرية الجزئية الثلاثة المذكورة حول الموضوع «النص» لا النص على أنه كلٌّ، ومع ذلك فهى تصفه فى كلٍّ فى إطار جانب مميز. ويعنى هذا أن هذه النظريات الجزئية يجب أن تعمق بحيث إن مبادىء بناء النص الموضحة على نحو متباين فى كلٍّ تربط بالجوانب المختلفة لمضمون النصوص (الدلالية، والارتباط

بالموقف، والمقصدية)، وبالتعلق بالفعل أيضاً. وبعبارة أخرى: نريد أن نفترض أن كل نظرية جزئية حول الموضوع تشترك على نحو مميز فى كلٍّ فى إيضاح التعلق بالفعل ومضمون النصوص.

ومن الضرورى لهذا الطرح لهذه المهام أن يُذكر بدقة على أى نحو يجب أن توصل النظريات الجزئية المختلفة حول الموضوع «النص» بالوحدات اللغوية المحددة السابق ذكرها، أى بالتحقيق السطحى للنص. وتكمن إشكالية حل هذه المشكلة فى أن تُحدد نظرية جزئية مراحل التوسط التى يمكن أن ترتكز عليها كل النظريات الجزئية الباقية. وتكون النظرية الجزئية التى تبدو أكثر مناسبة لذلك هى نظرية النحو، إذ إن عليها أن توضح مبادىء التكوين الداخلى للعلامات اللغوية، التى أُلِّف منها الشكل السطحى للنصوص.

ونفترض أن مراحل التوسط المذكورة يمكن أن تميز بمساعدة مفهوم «الوظيفة التواصلية»، والآن ـ على نحو أخص ـ نريد أن نتوجه فيما يأتى إلى مفهوم أساسى.

٢ ـ حول مفهوم «*الوظيفة التواصلية*»

قبل أن نصف مفهوم الوظيفة التواصلية وصفاً أدق، ينبغى أن تُقَدَّم أيضاً بعض ملحوظات عامة.

النص هو الشكل الأساسى للتنظيم الذى تتجلى فيه لغة إنسانية. فحين يتواصل الناس لغوياً بوجه عام فإنهم يتواصلون (يتكلمون/يكتبون) فى صورة نصوص. ولما كان التواصل الإنسانى فعلاً اجتماعياً دائماً فإن النص فى الوقت نفسه هو تلك الوحدة التى يُنجز بواسطتها النشاط اللغوى بوصفه نشاطاً اجتماعياً ـ تواصلياً.

النص إذن وحدة تواصلية، أى وحدة ينظم فيها تواصل لغوى. وعند تحقيق نص ما تحدث فى إطار شروط تواصلية مميزة فى كلٍّ أوجه إلحاق بين تتابعات صوتية ومعانٍ، حيث تقدم التتابعات الصوتية سمعياً أو كتابياً. وتنجز أوجه الإلحاق بين الصوت والمعنى، ومن ثم التعبير اللفظى للأحوال (الوقائع) أيضاً فى جمل. وفى إطار وجهة نظر الإلحاق بين الصوت والمعنى يكون النص تتابعاً من جمل (وفى الحالة القصوى ليس إلا جملة واحدة).

ومع ذلك لا يتحقق الإلحاق بين الصوت والمعنى بأية حال على نحو مختلف تواصلياً، بل توجد لكل جملة فى نص شروط تواصلية مميزة تربط من خلالها فيه أبنية الصوت بأبنية المعنى بعضها ببعض. ونطلق على مجموع هذه الشروط التواصلية الوظيفة التواصلية.

لننظر بادىء ذى بدء فى المثال الآتى:

(٩) حتى أكون مهيئاً على نحو أفضل فى مواقف مشابهة صنعت لنفسى كشافاً يدوياً من لمبة لكشاف الرجوع للخلف صغيرة مستديرة مع كوب لبن ولمبة زينة صغيرة. (١٨ وات)

خلافاً لجمل مثل:

(١٠) أمس صنعت لنفسى مصباحاً يدوياً.

إذ يمكن ألا تستخدم جملة مثل (٩) على أنها فعل كلامى مستقل دون سياق لغوى. ونرجع تلك الخواص للجمل إلى فروق فى الوظيفة التواصلية للجمل. ونريد أن نطلق على الوظائف التواصلية للجمل التى يشترط استعمالها أن يرد سياق لغوى مميز فى النص المماثل، وظائفَ نصيةً موجهةً. والملحوظة الجوهرية التى تجعل تحليل حالات مثل (٩)

ضرورية بشكل ملح، وتحفز فى الوقت نفسه الحاجة إلى نحو متعلق بالنص هى الآن ما يأتى: فالغالبية العظمى من الجمل، التى ترد فى السياق اللغوى العادى، لها وظائف تواصلية موجهة. الجمل ذات الوظائف التواصلية الموجهة هى إذن الحال العادية، بينما تمثل جمل ذات وظائف تواصلية غير موجهة حالة خاصة، على نحو ما تكون نصوص مكونة من أكثر جملة أيضاً فى مقابل نصوص من جملة واحدة تمثل الحال العادية. وفى سياقنا علينا أن نوضح بالنسبة للجمل طبقاً لذلك الصحة بشكل ملح.

وإذا عدنا إلى مثالنا (٩) فإن هذه الجملة يمكن ـ مثل أغلب الجمل ـ أن يكون لها وظائف تواصلية عدة[٦]. ومع ذلك يمكن أن تعزى فى نص مثل (١١) بدقة وظيفة تواصلية:

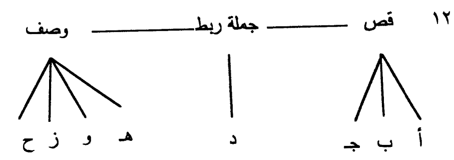
(١١) «(أ) فى رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول فى جهاز إشعال سعة ١٠٠٠سم^3 (ب) تعطل كشافى اليدوى بعد وقت قصير ووقفت بأصدق معنى للكلمة فى ظلام دامس «فى الحلكة». (جـ) ساعدنى سائق بكشاف يدوى. (د) حتى أكون مهيئاً على نحو أفضل فى مواقف مشابهة صنعت لنفسى كشافاً يدوياً من لمبة لكشاف الرجوع للخلف صغيرة مستديرة مع كوب لبن ولمبة زينة صغيرة(١٨وات)، (هـ) الواصلة طولها ٤,٥م سلك توصيل جهاز يدوى (قطر ١,٥مم٢). (و) يمكن أن يستخدم المصباح مع هذا الطول للتوصيلة حول السيارة كلها. (ز) وضعت بريزة التوصيل (فيوز ١، وفيوز شامل) يساراً تحت لوحة المفاتيح، فمن السهل الوصول إليها. (ح) إذا زود الكشاف اليدوى بمغناطيس ثابت، فإنه يمكن أن يثبته أيضاً بصفيح الهيكل».

(من مجلة: حركة المرور الألمانية ١٩٧٣/٤، ص ١٣٢).

---

(٦) لا ينبغى ألا يظل من المدهش أن يكون لجمل عادة أكثر من وظيفة تواصلية، وأن تمثل تلك التى لها وظيفة تواصلية ممكنة فقط حالة خاصة. وثمة ملحوظة قابلة للمقارنة معروفة منذ مدة طويلة بالنظر إلى تعدد معانى الجمل، وهى: الجمل أحادية المعنى فى مقابل الجمل متعددة المعنى حالة خاصة.

هذا نص كامل (غير مختصر) من عمود «رأى القارىء» فى مجلة. ويمكن أن يخطط هذا النص على النحو الآتى:



ويعنى التصوير المقتضب فى (١٢) ضمن ما يعنى أن إنجاز الجملة (د) فى النص (١١) يكمن بوجه خاص فى أنها تربط القص بوصف الموضوع بعضهما ببعض (يتعلق الأمر بموضوع «كشاف يدوى»: وصفت أدوات، وإمكانات تجميع، وطرق استخدام الموضوع). وقع الربط بطريق أن جودة السبك المتوالى للنص قد كفل، أى دون أن يرد أى خلل فى الفهم المتوالى للنص.

وكون الجملة (د) قامت بالإنجاز المذكور حقاً يمكن بيسر أن يتجلى من خلال اختبار: ننظر فيما يبقى من النص (١١) حين نحذف الجملة (د)(٧). فالنص المنشأ ليس جيد السبك من جهة التوالى، إذ يتضمن ـ على الأقل بشروط حالة التواصل الكتابى الملاحظة هنا ـ خللاً كبيراً فى

---

(٧) مع ترك الجملة (د) ـ ومع حذف المعلومات الفنية المنفكة الصلة فى سياقنا، والموضوعة فى الأصل بين قوسين ـ يكون النص (١١) على النحو الآتى: فى رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول فى جهاز إشعال سعة ١٠٠٠سم٣. تعطل كشاف يدوى بعد وقت قصير، ووقفت بأصدق معنى للكلمة «فى الحلكة». ساعدنى سائق بكشاف يدوى. الوصلة طولها ٤,٥م سلك توصيل جهاز يدوى (قطره ١,٥ مم٢). يمكن أن يستخدم المصباح مع هذا الطول للتوصيلة حول السيارة كلها. وضعت بريزة التوصيل يساراً تحت لوحة المفاتيح، فمن السهل الوصول إليها. واذا زود الكشاف اليدوى بمغناطيس ثابت، فإنه يمكن أن يثبته أيضاً بصفيح الهيكل.

الفهم المتوالى للنص. هذا الخلل يرتكز فى الحقيقة على أنه لا تقوم الجمل المفردة للقص ولوصف الموضوع المترتب عليه ولا مجموع جمل القص أو جمل الوصف مجتمعةً بإنجازات تواصلية كافية، لجعل ربط القص ووصف الموضوع معاً ممكناً.

ونتج عن هذه الاعتبارات ما يأتى: جملة ذات بنية دلالية ـ نحوية مميزة فقط تكون قادرة على القيام بالإنجاز التواصلى الضرورى ولكن هذا يعنى أن علاقات محددة للغاية يجب أن تنشأ بين البنية الدلالية ـ النحوية لجملة ما والإنجازات التواصلية، التى يمكن أن تقوم بها. فالجملة لا يمكن أن تقدم كل إنجاز تواصلى مراد، بل الإنجاز فقط الذى يطابق بنيتها المعجمية ـ الدلالية ـ النحوية. ومع ذلك فإذا نشأت علاقات من النمط المذكور، فإنه يجب أن يكون من الممكن وصفها وصفاً دقيقاً. وتؤدى هذه الاعتبارات إلى الفرض الآتى: يحدث الإلحاق المحدد قاعدياً بين أبنية الصوت وأبنية المعنى فى الجمل متعلقاً بالإنجازات التواصلية الممكنة لبنية الجملة. ويمكن بمساعدة مفهوم «الوظيفة التواصلية» أن نصوغ هذه الفكرة على النحو الآتى: يجب أن تميز الآلية القاعدية للنحو وظائف تواصلية، وأن تحدد الإلحاق بين التتابعات الصوتية والمعانى متعلقاً بالوظائف التواصلية.

وحتى هذه النقطة من حجاجنا الحالى يقوم فرض أن الإلحاق بين أبنية الصوت وأبنية المعنى يحدث متعلقاً بالوظائف التواصلية ـ وأنه لذلك يجب أن تميز الوظائف التواصلية من قِبَل النحو ـ يقوم فى الحقيقة على التحديد القائل إن الإنجاز التواصلى الذى تجيء به جملة معطاة فى نص معطى ـ كما فى حالة الجملة (د) فى النص (١١) ـ لا ينقل من الخارج إلى الجملة، بل يرجع إلى خواص الجملة ذاتها. فقط حين يشترط هذا

فمن الجائز أن يُفتَرض أن للجمل وظائف تواصلية. ونريد أن نؤكد هذا التحديد، إضافة إلى الحجاج السابق إيراده من خلال اعتبارات أخرى.

عند النظر فى نصوص مثل (١١) تتضح ملحوظات من النمط الآتى(٨):

(١٣) أ) ليس من الممكن حذف الجملة (د) دون خلل كبير فى الفهم المتوالى للنص، بينما يمكن أن تحذف الجملة (و) دون أن يسفر عن ذلك خلل فى الفهم المتوالى للنص.

ب) عند ترك الجملة (هـ) ينتج فى الحقيقة خلل فى الفهم المتوالى للنص عن أنه فيما يتعلق بالجملة (و) لا يمكن أن يحدد السابق بالنسبة لمكون سطحى متحاول (محيل إلى متقدم) ــ وذلك بالنسبة للمكون «هذا الطول للتوصيلة» فى (و) - (لأن الجملة (هـ) قد حذفت)، فى حين يظل من جهة أخرى برغم إمكانية مطابقة تامة للمتقدم مع مكون إحالة إلى مذكور متقدم هناك خلل فى الفهم المتوالى للنص، إذا حذفت الجملة (د)، ووُسِّع المكون «التوصيلة» فى الجملة (هـ) إلى «توصيلة الكشاف».

ويمكن أن تستكمل ملحوظات من هذا النوع أو نوع مشابه من خلال أمثلة كثيرة غير محددة. وما تبينه تلك الأمثلة هو شىء واحد خاصة: توجد أساساً فى كلٍّ حقائق لا يمكن توضح بالارتكاز إلى البنية الدلالية - النحوية للجمل المعنية فقط، بل يتعلق الأمر بفروق فى الإنجازات التواصلية الممكنة للجمل فى النص.

---

(٨) لأسباب الاقتصاد فى المساحة نورد النصوص التى ترتكز عليها الملحوظات الآتية غير منفردة. ومع ذلك فمن السهل أن تقام هذه النصوص، حيث تجرى أوجه الحذف أو التغير المذكورة فى النص (١١)، ويعاد النظر فى النصوص الناتجة عن ذلك. وبهذه الطريقة يمكن اختبار الملحوظات المصاغة فى (١٣) فى كل وقت.

وكون الجملة (و) ممكناً حذفها (انظر الملحوظة (١٣أ)) لا يمكن أن توضح فقط من خلال حقيقة أنه لا تتضمن أية جملة من الجمل التى تعقب (هـ) مكونَ إحالة إلى متقدم، قد يكون المتقدم عليها ممكن المطابقة فى (هـ) فقط. ومن ثم فإن هذا الإيضاح ليس كافياً، لأنه ـ كما يبين المثال الثانى فى (١٣ب) ـ برغم إمكانية التطابق التام للمتقدم مع مكون إحالة إلى مذكور متقدم يمكن أن يكون ثمة خلل فى الفهم المتوالى للنص. ويضاف إلى ذلك أن الجملة (د) لا تتضمن مكوناً ربما كان وجوده متقدماً لمكونات إحالة إلى متقدم فى جمل لاحقة ضرورةً (حتماً): بمعنى يكون «كشاف يدوى» فى (د) متقدماً لـ (لمبة) فى (هـ)، فيمكن كذلك عند حذف (د) أن يكون المكون «كشاف يدوى» فى (حـ) متقدماً لـ (لمبة) فى (هـ). وهكذا ليس من الممكن إيضاح حقيقة أنه يمكن من جهة أن تحذف الجملة (هـ) دون أوجه خلل فى الفهم المتوالى للنص، ولا يمكن من جهة أخرى أن تحذف الجملة (د) دون خلل، على أساس علاقات التحاول (الإحالة المشتركة).

نفترض فقط أن المؤلف يمتلك قبل إتمام النص خطةً للنص الكلى يبرز منها أنه يريد أن يخبر أنه قد صنع كشافاً يدوياً من نوع محدد، وأن هذا الكشاف يمكن أن يستخدم على نحو معين (حول السيارة بأكملها). فإذا قسنا النص المنجز (١١) بتلك الخطة فإنه لا يجوز. وبذلك يمكن أن يكونَ النص (١١) أداءً لهذه الخطة ـ أن تحذف الجملة (د) ولا الجملة (هـ). ونرى: أن خطط (البنية الكبرى) من هذا النوع أيضاً لا تقدم للنص الكلى معايير، يمكن بمساعدتها أن يتضح لماذا فى نص مثل (١١) يمكن أن تحذف الجملة (هـ)، بينما لا يمكن أن تحذف الجملة (د) دون خلل كبير فى الفهم المتوالى للنص.

وحين لا يمكن الآن أن توضح الحقائق المتضمنة فى (١٣) ـ كما قررنا ـ على أساس علاقات التحاول المتجاوزة حد الجملة (المتعلقة بالنبية الصغرى)، ولا فى إطار الإشارة إلى خطط الإبلاغ (المتعلقة بالنبية الكبرى) فإنه يجب أن تُرد هذه الحقائق إلى خواص داخلية للجمل المعنية. ولما ليس من الممكن أن تطابق هذه الخواص الداخلية ـ فيما يبدو ـ البنية الدلالية ـ النحوية للجمل فإن الفرض يكون مفيداً، وهو أن الأمر يتعلق بخواص تواصلية وثيقة الصلة ببناء النص.

ويمكننا الآن على أساس ما قيل إلى الآن أن نصف مفهوم الوظيفة التواصلية فى تقريب أولى كما يلى: تشتمل الوظيفة التواصلية لجملة ما على مجموع كل الخواص التواصلية الوثيقة الصلة ببناء النص للجملة، التى لا يمكن أن تختزل فى البنية الدلالية، المعجمية، النحوية، والمورفولوجية ـ الفونولوجية.

وينبغى فيما يلى أن يوضح الآن من أى نوع من العناصر تتألف الوظائف التواصلية للجمل.

٣ ـ بناء الوظائف التواصلية

٣ ـ ١ الوظائف التواصلية الموجهة يساراً

ننطلق من تلك الجمل التى تمثل بالنظر إلى ورود الجمل فى التواصل اللغوى الحال العادية. وكما قررنا فى الفصل السابق، فالأمر فى ذلك يتعلق بجمل يشترط استعمالها أنه يرد سياق لغوى مميز فى المماثل الذى تتعلق به. وقلنا عن تلك الجمل أن لها وظائف تواصلية موجهة. وتكمن مشكلتنا إذن فى أن نوضح على أى نحو تنتج جهة توجه الوظائف التواصلية(٩).

---

(٩) حول مفهوم «جهة التوجه» انظر ايزنبرج (١٩٧٢). جانب من جهة التوجه يتعلق التقدم النسبى للجملة أو الجمل فى السياق اللغوى التى تتعلق بها الجملة المنظورة. ـ

ونريد أن نفترض أن المتكلم يخطط مع استخدام جملة ما صلة الجملة بجمل أخرى فى المحيط اللغوى للنص فى الوقت نفسه. وبعبارة أخرى نفترض أن المتكلمة عند استخدام جملة ما يحقق مقاصد تواصلية محددة، تتعلق بما تخبر به الجملة مباشرة وارتباط ما تخبر به مباشر بجمل أخرى فى السياق اللغوى. وهكذا تنتج جهة توجه الوظائف التواصلية من تعلق مميز مقصود من المتكلم بالمحيط اللغوى للجملة.

هذا التعلق المقصود من المتكلم بالسياق اللغوى يجب أن يكون فى الإمكان أن يعيد المتلقى بناءه على النحو ذاته الذى قُصد من المتكلم. ويعنى هذا أن: المتلقى (السامع/ القارىء) يجب أن يكون قادراً أساساً على فهم التعلق المقصود من المتكلم/ الكاتب. هذا التعلق إذن لا يمكن أن يكون مقصوداً على نحو عشوائى، إذ إنه خلاف ذلك قد يغيب أساس ضمان الفهم عن المخاطب فى عملية التواصل. ولذلك يجب أن يُفترض أن التعلق الممكن أن يقصده المتكلم بالسياق اللغوى محدد قاعدياً، وأن المتكلم والمخاطب يتمكنان من القواعد الأساسية بقدر مناسب تقريباً، وتكمن مهمة علم اللغة إذن فى أن يبين ما أشكال التعلق المقصود بالسياق

- بالنظر إلى هذا الجانب يُفرق فى عمل ايزنبرج (١٩٧٢) بين وظائف تواصلية موجهة يميناً وموجهة يساراً وموجهة إلى الجانبين، حيث يفهم تحت «يساراً» علاقة بالجمل المتقدمة، وتحت «يميناً» علاقة بالجمل اللاحقة. انظر حول ذلك أيضاً نوفيكايا (١٩٧٣)، حيث تُصنف روابط الجملة فى النص بحيث يستخدم إلى جانب عاملى المسافة (أى سواء اختص الربط بجملة متجاورة بشكل مباشر، ومتجاورة بشكل غير مباشر أو جملة تقع متباعدة بعضها عن بعض تباعداً كبيراً) والشيوع (بالروسية Kratnost، عدد الروابط فى جملة ما مع السياق)، عامل الاتجاه (napravlennost)، حيث يفرق فوفيكايا بين "pravostoronnjaja svjaz" (ربط جهة اليمين) و "levostoronnjaja svjaz" (ربط جهة اليسار)، واستخدم فى ذلك المصطلحات «يساراً» links و«يميناً» rechts بالمعنى السابق ذكره.

اللغـوى الممكنة، ووفق أى قـواعـد تبنى هذه الأشكال وتعلق بـالأبنيـة السطحية أو التتابعات الصوتية.

لنأخذ بادىء ذى بدء مثالاً وضع بشكل مبسط نسبياً.

(١٤) فى رحلة خلال غابة تورينجر بسيارة سكودا ١٠٠ أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية، فقد كان جهاز التبريد (الرادياتير) قد شُرِخ، وكان طول الشرخ حوالى ٣٠مم، ووجدت نفسى فى حالة عزلة تقريباً...

إن للجملة الثانية فى هذا النص المتواصل وظيفة تواصلية متجهة إلى اليسار(*)، أى أنها تتضمن تعلقاً مقصوداً بالسياق اللغوى على اليسار منها أو التى ظهرت قبلها. وتتضمن الوظيفة التواصلية للجملة «جهاز التبريد قد شُرِخ» فى (١٤) ضمن ما تتضمن وظيفة أن المتكلم يقصد أن يبلغ المخاطب واقعة (و) فى الماضى، وقعت قبل ظهور حالة (ح) فى الماضى، والسبب فى إتمام الحالة. وتوصف الحالة (ح) فى الجملة المتقدمة: أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية.

وهكذا يميز التعلق المقصود المتضمن فى الجملة الثانية من (١٤) بالسياق اللغوى فى الحقيقة من خلال العلاقة «وتحدث قبل ح، و«و» هى سبب ظهور ح». وتبلَّغ الواقعة «و» فى الجملة «جهاز التبريد قد شُرِخ» مباشرة، فى حين تكون الحالة ح متغيرة، حيث يطلب المتكلم بالنظر إلى ح من المخاطب أن يعين ح بوصفها حالة سبق أن ذكرها المتكلم. فإذا

(*) ينبغى هنا أن يلاحظ أن جهة اليسار فى الألمانية تعنى جهة اليمين فى العربية والعكس جهة اليمين فى الألمانية تعنى جهة اليسار فى العربية لأن اللغات الأوربية تكتب من اليسار إلى اليمين، والعربية تكتب من اليمين إلى اليسار.

أجرى المخاطب هذا التعيين، وهذا يعنى أنه قد عيّن ح بوصفها «أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية»، فإنه يوفق عند إعادة بناء العلاقة المقصودة المتكلم بين و و ح إلى نتيجة - فى صياغة شاملة - «أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية» لأن جهاز التبريد قد شُرِخ»، أو أن النتيجة «جهاز التبريد قد شُرِخ» سبب عن إنجاز الحالة «أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة.

وبعد أوجه نظرنا الحالة تتكون الآن الوظيفة التواصلية للجملة الثانية من (١٤) من نوعين من العناصر على الأقل:

(أ) من المقاصد التواصلية، التى تقرر ضمن ما تقرر: ما العلاقة الدلاليـة التى تُقْصَد من المتكلم بين الجملة وجملة أخرى فى المحيط اللغوى[١٠]،

(ب) مطالب المتكلم بالنظر إلى عمليات إدراكية يجريها المخاطب (مثل مطلب إجراء أوجه تعيين (تماثل) محددة).

---

(١٠) عُنيت بمشكلة وصف العلاقات الدلالية بين جمل متتابعة منذ أمد بعيد أعمال لغوية نصية. انظر وصف علاقات التكافؤ المعجمية وعلاقات إعادة الصياغة المعجمية، ودورها بالنسبة للتماثل النصى لدى اجريكولا (١٩٦٩)، وأنماط التنصيص لدى ايزنبرج (١٩٦٨)، ووصف دور الاستنتاجات المنطقية فى تكوين علاقات دلالية بين جمل النص لدى دوروفيف - مرتيمايانوف (١٩٦٨)، ومناقشة «الفروض المسبقة» بوصفها قسماً جزئياً من «نتائج» جمل مفردة وأهميتها للتماسك النصى لدى برليت (١٩٧٣)، وعرض علاقات دلالية بين جمل متتابعة مثل التطابق والاشتمال، والمشابهة (القياس)، والاستلزام، والاستنتاج الممكن فى إطار منطق النص الذى طوّر قياساً على نظرية الإثبات لدى فان دايك (١٩٧٣)، وغيرها كثير. ويقدم وصف العلاقات الدلالية لأنواع شديدة الاختلاف إسهاماً ضرورياً فى شرح التماسك النصى، ومع ذلك فهو لا يستطيع أن يفسر التمام النسبى للنصوص وخواص نصية تواصلية أخرى (انظر حول ذلك الفصل الخامس).

وبخلاف هذين النوعين من العناصر يفترض مع ذلك بالنسبة للجملة المنظورة نوع ثالث من العناصر التى تتبع وظيفتها التواصلية. ومنها ضمن غيرها تحديدات مثل أن المتكلم الذى يستخدم الجملة المعنية يشترط أن الواقعة والتى يحال إليها بالجملة، غير معروفة للمخاطب.

ونريد أن نطلق على عناصر هذا النوع شروط موقفية.

ويمكننا الآن للتمثل أن نعرض الوظيفة التواصلية للجملة الثانية من (١٤) على النحو الآتى:

(١٥) مقاصد تواصلية:

يقصد المتكلم

أ) أن يبلغ المخاطب حالاً ل* فى الماضى،

ب) أن يصور واقعة* ،

جـ) أن يبلغ المخاطب أن: وتحدث قبل ظهور حالة ح فى الماضى وسبب ظهور ح.

د) أن ينطق بالواقعة و* (١١).

مطالب من المخاطب:

هـ) أن يعين (يتعرف) هذه الـ ح بوصفها الحالة التى ذكرها المتكلم من قبل.

و) أن هذه الحالة ح والواقعة و* تبعاً للمقصد (جـ) يتعلق بعضها ببعض.

---

(١١) يستخدم التعبير «المتكلم يقصد أن ينطق بالواقعة و*»، هنا وصفاً مؤقتاً لذلك القصد التواصلى الذى يقرر أن البنية الحملية للجملة المعنية هى تخصيص مضمونى للواقعة و*.

<u>شروط موقفية:</u>

يشترط المتكلم:

ز) أن الواقعة و^{ع} ووجود العلاقة الدلالية المعبر عنها فى المقصد (جـ) بين و و^{ع} z غير معروفين للمخاطب.

يقوم المؤشر العلوى مع الرمزين $_{V}{}^{z}$ (حال^{ع}) و (واقعة^{ع}) مقام عدد أو رقم التعيين

ويكمن مغزى تلك الأعداد للتعيين فى أن يُعبِّر عن عدد معين من أوجه التعيين (التماثل) بين متغيرات مختلفة: فى (١٥) يعنى عدد التعيين أن الحال ل التى يرغب المتكلم فى أن يبلغ المخاطب عنها تتطابق مع الواقعة والتى يقصد المتكلم أن يصورها.

إن الوصف المقتضب المصاغ فى (١٥) للوظيفة التواصلية للجملة الثانية من (١٤) وصف ناقص من جوانب عدة.

وبالنسبة لنا يتعلق الأمر فى هذا السياق فى المقام الأول بأن نبين ما نوع العناصر التى يجب أن تفترض لوظيفة تواصلية، حين ينبغى أن تُوصَف جهة التوجه لوظائف تواصلية، وهى توصف هنا بأنه فى مقاصد تواصلية لا ترد مضمونياً متغيرات مخصصة (مثال: المتغير ح فى (جـ))، تُربط بمتغيرات خُصِّصت مضمونياً من خلال الجملة (مثال: المتغير و^{ع} فى (جـ)، يجب بالنسبة له أن يشار إلى أنه يُخصص بوصفه حدث الشرخ فى جهاز التبريد، أى الحدث المصور فى الجملة، الذى يظهر فى صورة بنية حمل مميزة مشكلة معجمياً). ويحدث الربط من خلال تخصيص علاقات دلالية بين كلا النمطين من المتغيرات (مثال:

العلاقات بين ل و وٴ فى (جـ)) . وبالنظر إلى المتغيرات غير المخصصة مضمونياً توجد مطالب للمتكلم من المخاطب بأن يجرى عمليات إدراكية معينة (انظر (هـ) و(و)، التى - ينجرها المخاطب - تجعل هذا الأخير قادراً على إعادة بناء التعلق بالسياق اللغوى الذى قصده المتكلم.

ومن الأهمية بمكان بوجه خاص التحديد الآتى: لا تتضمن جهة التوجه للوظائف التواصلية علاقة تعيين مكانى بشكل محدد بالجملة المقدمة فى المحيط اللغوى. فلا توجد فى الوظيفة التواصلية أية أقوال، لها الصيغة، «صِل هذه الجملة بالجملة (ب)»، حيث قد تكون (ب) جملة محددة فى السِياق اللغوى. ولا يُتضمّن التعلق السياقى فى الوظيفة التواصلية على الأرجح إلا بصورة غير مباشرة أو وسيطة. ولا يتحقق التعيين المكانى المحدد للجملة (أو للجمل) الذى للجملة المعينة علاقة به (أو بها) إلا من خلال إنجاز العمليات الإدراكية المطلوبة من المخاطب. ويعنى ذلك بالنظر إلى مثالنا (١٥) أن المخاطب لم يوفق إلى تعيين مكانى لتلك الجملة فى المحيط اللغوى إلا فى أثناء عملية الفهم، من خلال أداء المطلبين (هـ) و(ز)، التى للجملة المناقَشة علاقة بها.

ويجب أن تُوصَل المعلومات المتضمنة فى (١٥) - المقدمة بشكل مناسب - من خلال قواعد عامة ما أمكن ذلك بالبنية الدلالية والنحوية والفونولوجية للجملة. ويوضح فى ذلك بوجه خاص ما الأبنية السطحية الممكنة للجمل مع وظيفة تواصلية مثل (١٥).

٣ـ ٢ وظائف تواصلية موجهة يميناً

نريد الآن أن نناقش مثالاً لوظيفة تواصلية موجهة يميناً، أى أن ننظر فى جملة يشترط استعمالها أن السياق اللغوى الذى رُبطت به من خلال علاقة مقصودة يعقب الجملة:

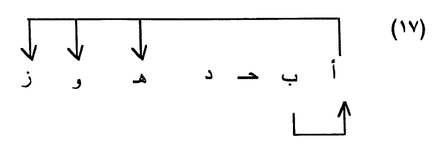
(١٦) ،(أ) فى الرحلة من خلال غابة تورينجر بسيارة سكودا ١٠٠ أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية. (ب) شُرِخَ جهاز التبريد (الرادياتير). (جـ) كان طول الشرخ حوالى ٣٠سم. (د) وجدت نفسى فى حالة عزلة تقريباً، ومن ثم وجب أن أساعد نفسى. (هـ) فتتتُ قطعة خبز، وبللتها حتى تكونت عجينة لينة (مهروسة). (و) ثم ليّثت بمهارة الشرخ الموجود فى جهاز التبريد الذى ما يزال ساخناً، وانتظرت عشر دقائق حتى تصلب العجين. (ز) ثم أكملت (رفعت) منسوب السائل مرة أخرى...

(من مجلة: حركة المرور الألمانية ١٩٧٣/٤، ص ١٣٣).

لننظر هذا النص ـ الذى لم يتم بعد ـ إلى الوظيفة التواصلية للجملة (أ). هذه الوظيفة التواصلية تتضمن ضمن ما تتضمن معلومة أن المتكلم يقصد أن يبلغ عن موقف (ح) فى الماضى قُدِّم قبل وقوع تتابع من الوقائع و أ.... و ن. هذه الوقائع التى تظل غير متعينة فى ألجملة (أ) تصور فى الجمل (هـ) و(و) و(ز).

لنوضح العلاقات المخططة هنا بين الجمل بالرسم:

(١٧)



فالجمل (هـ) و(و) و(ز) لها علاقة بالجملة (أ) من خلال التعلق المقصود السابق توضيحه. ونريد الآن أن ندخل بالنسبة لتلك الحالات بعض التسميات لتيسير المناقشة. فالجمل التى لها علاقة بهذه الجملة من خلال تعلق مقصود متضمن فى الوظيفة التواصلية الموجهة لجملة أخرى، نريد أن نطلق عليها جمل الشريك (لهذه الجملة)، ونطلق على وظائفها التواصلية وظائف الشريك. ويوضح الرسم (١٧) نوعين من علاقات الشراكة بين جمل النص (١٦). بالنسبة للأول يتعلق الأمر بالعلاقة بين أ، وب، التى تُقدّم من خلال جهة توجه يساراً (فى العربية يميناً) للوظيفة التواصلية للجملة (ب)، ،التى عالجناها فى الفصل السابق (انظر مناقشة الجملة الثانية فى المثال (١٤) الذى يتطابق مع الجمل الأولى فى (١٦)): فالجملة (أ) جملة شريك لـ (ب). وبالنسبة للثانى يوضح الرسم (١٧) العلاقات الناتجة عن جهة التوجه يميناً (فى العربية يساراً) للوظيفة التواصلية لـ (أ): فالجمل (هـ) و(و) و(ز) جمل شريكة لـ (أ).

وكما هو جلى من المناقشة فى الفصل السابق تُرجع علاقة الشراكة بين (أ) و(ب) إلى أن الوظيفة التواصلية لـ (ب) تتضمن مطلباً من المخاطب، وهو أن يتعرف الحالة (ح) بوصفها حالة سبق أن ذكرها المتكلم. وخلافاً لذلك تتضمن الوظائف التواصلية الموجهة يميناً، مثل وظيفة الجملة (أ) فى (١٦) أوجه إعلان للمتكلم بالنظر إلى ما يقال. وفى

حالة (أ) يعنى ذلك أن المتكلم يعلن أنه سوف يذكر سلسلة الوقائع وا... و ن. وتُذكَر الوقائع المعلن عنها بالجمل (هـ) و(و) و(ز).

وما يُعلن مع وظائف تواصلية موجهة يميناً مثل وظيفة الجملة (أ) ليس مع ذلك جملاً ذات بنية سطحية مقدمة بل أفعالاً. وبعبارة أدق: يعلن المتكلم عن إنجاز نوع معين من أفعال تواصلية. ومع إنجاز أى من تلك الأفعال التواصلية تُبنى الجملة. ونريد أن نطلق على تلك الأفعال أفعالاً أدائية. ونفهم تحت فعل أدائى - فى تقريب أولى - فعلاً جزئياً من فعل كلامى تبنى مع إنجازه جملة ما (انظر أيضاً الفصل ٥ - ٢). وتبدو «الجملة» فى ذلك وحدةً من بنية الصوت وبنية المعنى (بالمفهوم الضيق) ووظيفة تواصلية.

والجمل الشريكة لـ (أ) (أى الجمل (هـ) و(و) و(ز) فى النص (١٦) هى الجمل التى تُبنى عند إنجاز الأفعال الأدائية المعلن عنها فى الوظيفة التواصلية لـ (أ). والآن يجب أن يتعرف المخاطب وقائع الماضى و ا... ون المعلن عنها التى تُذكر أيضاً فى الجمل الشريكة. ويعنى هذا بالارتكاز على مفهوم الفعل الأدائى: يتوقع المتكلم من المخاطب أن هذا الأخير سوف يتعرف وصفَ الوقائع و ا... ون فى سلسلة من أفعال أدائية أعلن المتكلم عنها.

ويمكن الآن أن نصف الوظيفة التواصلية الموجهة يميناً للجملة (أ) فى النص (١٦) - يقدم لها مصطلح «توجيه» (انظر ايزنبرج (١٩٧٢)). على نحو تقريب كما يأتى:

(١٨) مقاصد تواصلية:

يقصد المتكلم:

(أ) أن يبلغ المخاطب عن حال ل٤ فى الماضى،

(ب) أن يوجه إلى موقف ح٤ فيما يتعلق بتتابع للواقعة و*،

(جـ) أن يبلغ المخاطب أن الموقف ح٤ قُدِّم قبل ورود تتابع الواقعة*،

(د) أن يتلفظ بالموقف ح٤.

صور إعلان وتوقع

(هـ) يعلن المتكلم أنه سوف ينجز (فى النص ذاته) تتابعاً د* من أفعال أدائية، يصف فيها التتابع هـ* من وقائع.

(و) يتوقع المتكلم من المخاطب أن يتلقى الأفعال الأدائية الآتية من المتكلم حتى يكون هذا (الأخير) قد أنجز الأفعال د*.

(ز) يتوقع المتكلم من المخاطب أنه سوف يتعرف فى الأفعال الأدائية د* وصف الوقائع هـ*.

(حـ) يتوقع المتكلم من المخاطب أنه يحتفظ فى الذاكرة بالموقف ف حتى ينجز المتكلم الأفعال الأدائية د.

(ط) يتوقع المتكلم من المخاطب أنه سوف يربط الوقائع هـ* المصورة فى د* والموقف ف٤ حسب المقصد (جـ) بشكل متتابع.

شروط موقفية:

يشترط المتكلم:

(ى) أن الموقف ف٤ ووجود علاقة دلالية بين ف٤ والوقائع هـ* معبر عنها فى الموقف (جـ) غير معروفين للمخاطب.

(ك) أن المتكلم قادر على أداء التوقعات (و) و(ز) و(حـ) و(ط).

فى هذا الوصف العام ـ الذى ما يزال غير مكتمل إلى أبعد حد ـ للوظيفة التواصلية للجملة (أ) فى (١٦) يكون المؤشر العلوى «ء» للرمزين فـء و لـء مرة أخرى هو عدد التعيين (التماثل) الذى يعنى استخدامه أن الحال (ل) متطابق مع الموقف (ف) (انظر الملحوظات إثر (١٥) فى الفصل ٣ ـ ١).

وتقوم صياغة التوقع (ز) فى (١٨) على فرض جوهرى: نفترض أن المتكلم فى عملية بناء النص لا يطلب أو لا يتوقع من المخاطب بمعنى حقيقى أن يتعرف الأحوال (الوقائع، والحالات) فى أبنية سطحية للجمل، بل الأفعال فى أفعال. ويعنى هذا بالنظر إلى مثالنا (١٨ز) أن المتكلم يتوقع من المخاطب أن يتعرف أفعال وصف الواقعة بوصفها أفعالاً جزئية فى أفعال أدائية معقدة. ولا يمكننا فى هذا الموضع أن نتناول المشكلات المرتبطة بهذا الفرض تناولاً أكثر دقة (انظر إيضاحات فى الفصل الخامس).

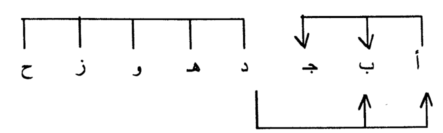
وعلى أساس الفرض المذكور يجب أن نحدد مطلب الوظيفة التواصلية المتوجهة يساراً التى بحثت فى الفصل السابق (١٥) بأنه يطلب من المخاطب تَعرُّف فعل جزئى فى فعل أدائى مركب:

(١٥' هـ) يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف هذا (الأخير) وصفَ الحالة ح فى فعل أدائى أنجزه المتكلم د.

وتعد الخصائص التواصلية «الوصف» فى (١٥' هـ)، والتصوير فى (١٨ز) ضرورية لإجراء مبادىء محددة لتكوين متوالٍ للنص، ينبغى أن تعالج فى الفصل الخامس.

٣ـ وظائف تواصلية متوجهة إلى الجانبين

نريد الآن أن نعود إلى مناقشة نص مثالنا (١١) (انظر الفصل ٢ والملحق) . ويمكننا أن نوضح بعض علاقات الشراكة الواردة بين جمل هذا النص كما يأتي:



إن الوظيفة التواصلية للجملة (أ) متطابقة بشكل تقريبى مع الوظيفة التواصلية للجملة (أ) فى النص (١٦) التى وصفناها فى الفصل السابق تحت (١٨) . وهنا أيضاً يتعلق الأمر بوظيفة تواصلية متوجهة يميناً (فى العربية يساراً) ، تتضمن ضمن ما تتضمن معلومة أن المتكلم يقصد أن يوجه إلى الموقف ف فيما يتعلق بتتابع للحدث و*، وأن يبلغ المخاطب أن ف قُدِّم قبل ورود و*، وتُصُوِّر الوقائع و* بالجملتين (ب) و(جـ) اللتين تعدان بذلك جملتين شريكتين لـ (أ) .

ويعد الأمر أكثر تعقيداً إلى حد ما مع علاقات الشراكة التى تنطلق من الوظيفة التواصلية للجملة (د) ، فهذه الجملة لها وظيفة تواصلية متوجهة إلى جانبين من حيث إن لها جملاً شريكة قبلها وبعدها . ونريد الآن أن نحاول أن نوضح تدريجياً ما السمات المقصودة التى رُبِطت على أساسها هذه الجملة بجمل المحيط اللغوى .

وقد أشرنا فى الفصل الثانى إلى أن الإنجاز التواصلى للجملة (د) فى النص، يكمن أساساً فى أنها تربط قصاً واقعاً على يسارها ووصف

الموضوع الذى يظهر على يمينها. أما إحدى المشكلات التى يتغلب عليها عند تحديد هـا الإنجاز التواصلى فتكمن فى أن يبين بشكل تقريبى على الأقل فى أى شكل وفى أية علاقات يُقَدم الموضوع المقصود عند وصف الموضوع فى الوظيفة التواصلية للجملة (د).

وحتى تُبسط القراءة تعاد الجملة (د) هنا مرة أخرى:

(١١ د) حتى أكون مهيئاً على نحو أفضل فى مواقف مشابهة صنعت لنفسى كشافاً يدوياً من لمبة لكشاف الرجوع للخلف صغيرة مستديرة مع كوب لبن ولمبة زينة صغيرة.

فالموضوع الذى وصف فى الجمل اللاحقة يظهر فى (١١ د)، وهو فى المركب الاسمى كشاف يدوي. وعند استخدام الجملة يحال بهذا المركب الاسمى إلى الموضوع المقصود. وبناءً على ذلك تُلحق بالموضوع المقصود أوجه حمل، تظهر ـ إذ ما غُضَّ النظر عن أوجه الحمل الراجعة إلى مكونات أخرى ـ مجملَةً فى معنى الوحدة المعجمية «كشاف يدوى». ويجب أن تظهر أوجه الحمل هذه فى البنية تقدم المحتوى القضوى، ومن ثم البنية الفعلية للمعنى. نريد أن نوضح هـا فى وصف مجمل:

(٢٠) من أجل أنه مع س ١ (الحمل: المواقف (س١)) الذى يعد مماثلاً لـ س٢، س٣، هيىء بشكل أفضل مما عليه الحال فى س٤، بنى س ٥ (المقصود: المتكلم) لـ س ٦ (المقصود: المتكلم) س٧ (الحمل: كشاف يدوى (س٧)) من س٨ صغير مستدير (الحمل: لمبة لكشاف الرجوع للخلف (س٨)) مع س٩ (الحمل: كوب لبن (س٩))، وس١٠ (الحمل: لمبة زينة صغيرة (س١٠).

هذا الوصف المجمل يرمز إلى بنية الحمل ـ الواجبة التحديد أيضاً ـ التى تصف المعنى بمفهوم أضيق. وينبغى هنا أن يوضح بوجه خاص أنه لوصف الممضون القضوى أو بنية الحمل فى الجمل (ومن ثم فى الجملة (١١ د) أيضاً) يكون ورود متعدد لمتغيرات الأفراد ضرورياً. وفى سياقنا ثمة شىء مهم بوجه خاص وهو: أن عدد الموضوعات التى يحال إليها عند استخدام الجملة (١١د) فى السياق أصغر من عدد ورود متغيرات الأفراد فى بنية الحمل للجملة. ومن جهة أخرى هو أكبر من عد مكونات السطح المحيلة مع إحالة فارقة. ولعل الجدول الآتى يوضح ذلك:

(٢١)

مكونات محيلة (بنية السطح)	متغيرات الأفراد (بنية الحمل)	موضوعات (إحالة مقصودة)
مواقف	س١	م١
—	س٢	م٢
—	س٤	
—	س٣	م٣
تُ	س٥	
نفسى	س٦	
كشاف يدوى	س٧	م٤
لمبة كشاف الرجوع للخلف	س٨	م٥
كوب لبن	س٩	م٦
لمبة زينة صغيرة	س١٠	م٧

(س = × (متغير)، و(م) = G (موضوع))

كما يتضح من الجدول (٢١) توجد فى حالة الجملة (١١د) بدقة ٧ مكونات سطح محيلة، وبالتحديد ٧ موضوعات يحيل المتكلم إليها عند استخدام الجملة، وحوالى ١٠ مرات ورود لمتغيرات الأفراد فى بنية الحمل.

وتشير الخطوط المتقطعة فى (٢١) إلى أى أوجه إلحاق تُحَدَّد بين الإحالة المقصودة إلى الموضوعات ومتغيرات الأفراد التى تظهر فى بنية الحمل. ونريد أن نفترض الآن أنه توجد فى الوظيفة التواصلية للجمل مقاصد الإحالة. وبعبارة أدق: نفترض أنه يجب أن يوصف تمييز الإحالة فى جملة ما من خلال مقاصد فارقة للإحالة فى الوظيفة التواصلية.

وبالنسبة لمثالنا جملة (١١د) نفترض إذن سبعة مقاصد إحالة فارقة، يمكن أن تُدرج فى النبية المقصدية للوظيفة التواصلية، ثم تحدد أوجه الإلحاق بحيث تربط متغيرات الموضوعات المقصودة بمتغيرات الأفراد فى بنية الحمل، إذ يُربط م٢ بمتغيرى الأفراد س٢ وس٤ والمتغير م^{٣} بـ س^{٣} وس^{٥} وس^{٦} وللمتغير م^{١} بـ س^{١}، وم^{٤} بـ س^{٧}، وم^{٥} بـ س^{٨}... إلـــخ.

ويجب كذلك أن تُحدد آلية توضح أنه مع م^{٣} يُقصد المتكلم وبالنظر إلى م^{٢} يجب أن يُدرج ضمن المطالب التى تظهر فى الوظيفة التواصلية فيما يتعلق بعمليات إدراكية يعيِّنها المخاطب، مطلب أن يعرف م^{٢} بأنه موقف موصوف على نحو ما فى أفعال مملاة متقدمة للمتكلم.

ومن الأهمية بمكان لسياقنا أننا نستطيع أن نذكر بشكل تقريبى، فى أى شكل يُقدم ذلك الموضوع فى الجملة (١١د) الذى يوصف فى الجمل اللاحقة. فمن ناحية يوجد مكون السطح المحيل كشاف يدوي، ومن ناحية

أخرى يوجد فى بنية الحمل متغير الأفراد س٧ الذى تُلحَق به أوجه الحمل المشكلة لمعنى الوحدة المعجمية، والمتضمن بناءً على ذلك على نحو مميز فى بنية الحمل الكلية للجملة (انظر الوصف ٢٠). ويربط التتابع الصوتى (كشاف يدوى) من خلال قواعد نحوية بـ س٧ وأوجه الحمل المعنية التى تصف معنى التتابع الصوتى. ويوجد أيضاً فى الوظيفة التواصلية للجملة مقصد يعنى أن المتكلم يقصد إلى أن يحيل إلى الموضوع م٤، حيث يلحق م٤ بالمتغير س٧، ويعنى هذا بشكل إجمالى أن المتكلم يقصد إلى أن يحيل إلى الموضوع ٤ الذى يعزو إليه أوجه الحمل الملحقة بالمتغير س٧ (أى خواص محددة)، حيث يجعل ذلك مقبولاً تواصلياً من خلال نطق التتابع الصوتى (كشاف يدوى).

ولنعد الآن إلى مشكلة الوظيفة التواصلية للجملة (١١د). فإذا ما أنعمنا النظر فى النص (١١)، فإنه يتضح أن المتكلم يريد أن يقول فيما يبدو أنه صنع كشافاً يدوياً (فعل ف) لكى يحل مشكلة الإضاءة المعول عليها فى إصلاحات ليلية، وأن هذا الكشاف اليدوى (الموضوع م٤) لا يستخدم فى حل المشكلة إلا حين تكون فيه خصائص معينة، توصف فى الجمل اللاحقة. وتوصف هذه المشكلة بشكل غير مباشر فى الأفعال المملاة المتقدمة (وهى مع الجملتين (أ)، و(ب)). ونريد الآن أن نصف الوظيفة التواصلية للجملة (١١د) المتوجهة إلى جانبين على النحو الآتى:

(٢٢) <u>مقاصد تواصلية:</u>

يقصد المتكلم

(أ) أن يبلغ المخاطب حالة ح ء فى الماضى،

(ب) أن يصور فعلاً ف °،

(جـ) أن يحفز الفعل ف * ،

(د) أن يقرر للمخاطب تحفيز ز فعل ف *،

(هـ) أن يحيل إلى الموضوعات م١ وم٢ وم٣، وم٤، وم٥وم٦، وم٧،

(و) أن يحمل التحفيز ز والفعل ف *[١٢]،

(ز) أن يبلغ المخاطب أن الفعل ف والموضوع م٤ يستخدمان لحل مشكلة،

(ح) أن يقرر للمخاطب أن التحفيز ز ينتج عن المشكلة ش،

(ط) أن يبلغ المخاطب أن الموضوع ٤ لا يستخدم لحل المشكلة ش إلا حين يكون فيه كم معين ك + من الخواص.

أوجه إعلان ومطالب وتوقعات:

(ى) يعلن المتكلم أنه (فى النص ذاته) سوف ينجز النتيجة ج *١ من أفعال مملاة، يصف فيها خواص ك +.

ويطلب المتكلم من المخاطب

(ك) أن يتعرف الوصف غير المباشر للمشكلة ش فى نتيجة ج*٢ قد أنجزها المتكلم (فى النص ذاته) لأفعال مملاة،

(ل) أن يعلق الفعل فـ ء والموضوع م٤ والمشكلة ش وفق القصد (ز)، وكذلك التحفيز م والمشكلة م وفق المقصد (ح) بعضها ببعض،

---

(١٢) تعبيرات مثل: يقصد المتكلم أن يحمل R (محمول)، حيث يعد R متغيراً لواقعة أو فعل أو حال... إلخ، تقرر أن بنية المحمول يجب أن تتضمن تخصيصاً مضمونياً لـ(R).

(م) أن يتعرف وصف الموضوع م٢ باعتباره موقفاً موصوفاً فى نتيجة ج*٣ قد أنجزها المتكلم (فى النص ذاته) لأفعال مملاة.

ويتوقع المتكلم من المخاطب

(ن) أنه سوف يتلقى الأفعال المملاة الآتية للمتكلم، إلى أن أنجز هذا الأخير الأفعال (د*١)،

(س) أنه سوف يتعرف فى الأفعال الصادرة د*١ وصفَ الخواص ك+،

(ع) أن يحفظ الموضوع م٤ فى الذاكرة حتى أنجز المتكلم الأفعال د*١،

(ف) أنه سوف يعلق الخواص ك + الواصفة فى الأفعال الصادرة د*١ والموضوع م٤ والمشكلة ش وفق المقصد (ط) بعضها ببعض.

شروط موقفية:

يشترط المتكلم

(ص) أن الفعل ف° والعلاقة الدلالية بين ف° وم٤ و ش المعبر عنها فى المقصد (ز)، وكذلك العلاقة الدلالية بين م٤ وش وك + المعبر عنها فى المقصد (ط) غير معروفة للمخاطب.

(ق) أن المخاطب قادر على أداء المطالب من (ك) – (م) والتوقعات من (ن) إلى (ف).

سوف نعود ثانية فى الفصول التالية إلى الفروق بين المحمولات التى تظهر فى المقاصد التواصلية «يبلغ، ويصور، ويحفز، ويقرر...

إلخ. وتهمنا فى هذا الموضع مرة أخرى فى المقام الأول العلاقة بالسياق اللغوى للجملة.

توصف العلاقة المقصودة بالسياق اللغوى فى الوظيفة التواصلية، ومع ذلك فإن هذا لا يحدث على نحو أن العلاقات بين الجملة والجمل الشريكة ـ أى علاقات الشراكة ـ قد تكون تخمينية، ومباشرة ومحددة مكان الجمل الشريكة وجزءاً من الوظيفة التواصلية. وفى حالة مثالنا جملة (١١د) فى النص (١١) لا تتضمن الوظيفة التواصلية الموصوفة فيما سبق أية معلومات من نوع أن الجملة (د) تتعلق بالجمل (أ) و(ب)، وكذلك بالجمل (هـ) و(و) و(ز) و(ح). ولا تعبر الوظيفة التواصلية عن العلاقة بالسياق اللغوى على الأرجح إلا على نحو وسيط، ولا يُحدد موضع الجمل الشريكة، ولا تنشأ علاقات الشراكة بشكل تخمينى إلا من خلال إنجاز العمليات الإدراكية التى تطلب من المخاطب أو تتوقع منه.

وتتاح هذه العملية من خلال وجود مبادىء، للتكوين المتوالى للنص، معينة قُدِّمت من الناحية الاجتماعية وصيرت داخلية من الناحية الفردية، يجب أن يراعيها المتكلم عند بناء النص، ويستخدمها المخاطب عند إنشاء الفهم المتوالى للنص (انظر حول ذلك الفصل ٥).

٤ ـ وظائف تواصلية وقواعد نحوية

كنا قد صُغنا فى الفصول السابقة الفرض القائل إن إلحاق المعنى بالصوت يحدث متعلقاً بالوظائف التواصلية وأن الوظائف التواصلية ـ لذلك ـ يجب أن يُعيّنها النحو. فالنحو إذن يصف الجانب من النصوص الذى أطلقنا عليه فى الفصل الأول «النحوى»، على نحو مميز متعلق بالنص. وفى ذلك تتعلق أبنية مفهومية عدة بشكل جزئى بنظريات

جزئية أخرى حول اللغة، بحيث ينتج أن النظام اللغوى الذى يصفه النحو ليس من الممكن أن يعرض على أنه نظام مستقل كليةً، إذ إنه يتضمن ضمن ما يتضمن ـ كما سنبين أيضاً ـ كيانات يجب أن توضحها نظريات جزئية أخرى حول اللغة.

ونريد الآن فيما يأتى أن نحاول أن نبين ما المطالب الصغرى التى يجب أن تُطرح على نظرية تُعيّن وظائف تواصلية.

٤-١ عدة استقلال *النحو*

كما يتضح من الأمثلة التى نوقشت فى الفصول المتقدمة تقوم جهة التوجه للوظائف التواصلية على أساس نوع معين من العلاقات بين جملة وجمل أخرى فى المحيط اللغوى للنص ذاته. ونحتاج لإيضاح هذه العلاقات بوجه خاص إلى تحديد التعبير الذى يظهر فى المثالين (١٨) و(٢٢): «فى النص ذاته» الذى يعد ضرورياً لوصف أوجه الإعلان والمطالب والتوقعات بالنظر إلى السياق اللغوى.

وكنا قد افترضنا أن من المطالب والتوقعات الموجهة إلى المخاطب أنه يتعرف وصف الأحوال أو المواقف أو تصوير الوقائع أو الأفعال فى أفعال صادرة أخرى «فى النص ذاته». وهكذا فإن التفريق الأول الذى علينا أن نصادفه، هو التفريق بين فعل صادر يُنجز مع استخدام الجملة من جهة، والأفعال الصادرة التى تنجز مع نطق الجمل الشريكة من جهة أخرى. ويسرى على كل هذه الأفعال الصادرة أنها تُنجز «فى النص ذاته». ويعنى هذا أننا نحتاج لعرض هذه العلاقات إلى مفهوم للنص، يرتكز على أفعال صادرة.

ونريد لهذا الغرض أن نفترض أنه ـ فى إطار وجهة نظر تجريدية ضرورية هنا ـ يعد النص تتابعاً من أفعال صادرة داخل واقعة تواصل معقدة.

ونفترض لعرض هذه المعطيات ذات الصلة فى هذا السياق داخل النحو الرموز الآتية:

(٢٣) ن$_{ه}$ = حيز زمنى تنجز فيه واقعة تواصل معقدة.

ص$_{١}$، ص$_{٢}$ ... = أفعال صادرة

ص$_{ه}$ = فعل صادر مميز

نـ$_{ه}$ = حيز زمنى يُنجز فيه ص$_{ه}$.

ويمكن للإيضاح أن يقال إننا نقصد بـ ن$_{ه}$ الحيز الزمنى الذى تنجز فيه واقعة تواصل معقدة، تبدأ بنطق الجملة الأولى فى النص وتختتم بنطق الجملة الأخيرة «فى النص ذاته».

نفترض أن ص$_{ه}$ يشير إلى فعل صادر يُنجز مع استخدام الجملة المحللة المختصة، ثم نستطيع أن نحل صياغة أكثر دقة محل التعبير «فى النص ذاته» الذى يُحتاج إليه لوصف أوجه الإعلان والمطالب والتوقعات بالنظر إلى السياق اللغوى. لنأخذ للتعبير عن ذلك مثال الإعلان (ى) فى الوظيفة التواصلية (٢٢) (انظر الفصل ٣ـ٣):

(٢٢ى١) يعلن المتكلم أنه سوف ينجز نتيجة د$^{*}_{١}$ لأفعال صادرة، يصف فيها الخواص ك +، حيث يسرى على كل فعل صادر ص$_{ط}$ للنتيجة د$^{*}_{١}$: ص$_{ه}$ يقع قبل ص$_{ط}$، وص$_{ط}$ وص$_{ه}$ يقعان داخل الحيز الزمنى ن$_{ه}$.

وتعنى هذه الصياغة ضمن ما تعنى أن كل فعل مفرد من الأفعال الصادرة التى أعلن عنها المتكلم تقع بعد ص$_{ه}$، وداخل الحيز الزمنى لإنجاز واقعة التواصل المعقدة ذاتها، الذى فيه سوف ينجز ص$_{ه}$ أيضاً وكمثال لجهة التوجه إلى اليسار نحل محل المطلب (ك) للوظيفة التواصلية (٢٢) الصياغة المحددة الآتية:

(٢٢ ك$_{١}$) يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف الوصفَ غير المباشر للمشكلة ش فى نتيجة د*$_{٢}$ لأفعال صادرة أنجزها المتكلم، حيث يسرى على كل فعل ص$_{ي}$ للنتيجة د*$_{٢}$: ص$_{ي}$ يقع قبل ص$_{ه}$ وص$_{ي}$ وص$_{ه}$ يقعان داخل الحيز الزمنى ن$_{ه}$.

وتفسر الصياغة المحددة (٢٢ك١) ـ مع إجراء تغيرات ضرورية ـ على النحو ذاته الذى تُفسَر من خلاله الصياغة فى (٢٢ى١). وفى ذلك ثمة شىء مهم بوجه خاص: فى كلتا الحالتين تتضمن الصياغة عناصر غير قابلة للتفسير فى نظرية، لا تجعل موضوعها إلا جملاً مفردة، وليس تتابعات جملية. ويختص ذلك بعناصر مثل ص$_{١}$ ص$_{٢}$... إلخ وكذلك ن$_{ه}$ بوجه خاص الذى يشير إلى الحيز الزمنى الذى تُنجز فيه واقعة تواصل معقدة. ومن الواضح أن وقائع تواصل معقدة لا تتبع موضوع النحو، ويعنى هذا لا توضحها النظرية التى تصف إلحاق المعنى بالصوت.

وإذا كان على النحو أن يُعيِّن وظائف تواصلية، فإنه يجب أن يتضمن أوجه تخصيص (تعيين) مثل (٢٢ى$_{١}$) و(٢٢ك$_{١}$)، إذ إنه بدون ذلك لا يمكن أن تفسر جهة التوجه. ومع ذلك فإن الأحوال التى عُكست فى أوجه التخصيص هذه لا يمكن أن تعرض افتراض عناصر مثل ن$_{ه}$ (أو عناصر مماثلة متكافئة معها). ولما كان من غير الممكن أن يوضح

النحـو تلك العناصـر فإن ثمـة بديلاً ينتج عن ذلك وهو: إمـا وجـوب أن يتخلى عن تفسير وظائف تواصلية فى النحو أو وجوب افتراض أن النحو ليس مستقلاً، لأن عليه أن يعمل بعناصر وتصورات لا يمكن أن يفسرها هو، بل يجب أن توضحها نظريات جزئية أخرى حول «اللغة».

فإذا كان الفرض صحيحاً، وهو أن النحو عليه أن يُخصِّص (يُعيِّن) وظائف تواصلية ـ وأن الأمر كذلك ـ كان علينا أن نحاول أن نبين(١٣) ـ ومن ثم يجب أن نفترض ـ أن النحو ليس مستقلاً. ومع ذلك فإن المشكلة الآن لا يمكن بحال أن يُتَغلَّب عليها بأن يلقى المرء أمر وصف خواص الجمل المدركة من خلال وظائف تواصلية على نظرية غير نحوية لأن عناصر مثل ن ه ضرورية أيضاً للوصف الصحيح لدلالة ـ الزمن، الذى يجب أن يعد فى كل حال وظيفة النحو.

لنأخذ المثال (د) فى النص (١١) لتصوير ذلك. فهذه الجملة توجد فى وسط النص. ويمكن أن يعنى الماضى فى التعبير «صنعت لنفسى كشافاً يدوياً» هنا فقط قبل ن ه، ويعنى هذا أنه يقع خارج الحيز الزمنى لإنجاز الأفعال الصادرة فى النص. ومن جانب آخر يجب فى جملة، مثل: «ما قلته لك الآن، يظل بيننا» أن يفهم زمن الماضى أنه «قبل نـ ه» وداخل ن ه، أى أنه قبل الحيز الزمنى لإنجاز الفعل الصادر المتحقق باستخدام الجملة، بل إنه واقع داخل واقعة التواصل المعقدة ذاتها. ولا يمكن أن يعرض الفرق بين هذه الجملة والجملة (د) فى النص (١١) فيما يتعلق بدلالة الزمن دون أن يفرق بين نـ ه ون ه. وهكذا يحتاج على كل حال إلى عناصر مثل ن ه فى النحو.

---

(١٣) انظر الحجاج الموجز فى الفصل الثانى. وبالنسبة لحجاج مفصل انظر ايزنبرج (١٩٧٢).

ويطابق عدم استقلال النحو الناتج عن الحاجة إلى إدراج عناصر مثل نء في النحو، وكذلك عن سلسلة جوانب أخرى المعرفة المتحصلة في علم اللغة الماركسي على أساس فلسفة ماركس وانجلز ولينين وهو أن النظام اللغوي، أي الموضوع الذي يجب على النحو أن يفسره، ليس نظاماً مستقلاً. فإذا قُبِل عدم استقلال النحو فإن لذلك نتائج منهجية واسعة.

وتكمن إحدى هذه النتائج المنهجية في أن المرء يمكن أن يتخلى عن كل تراكيب نظرية لهذه الغاية فقط، بل يجب أن يتخلى عنها، «لأن النحو ليس مستقلاً فإنه يمكنه أن يعمل بعناصر لا يحقق إيضاحها بنظريات جزئية غير نحوية حول «اللغة». وحين يكون ذلك ممكناً فيجب أساساً من محاولتي الإيضاح للمشكلات النحوية ذاتها، التي تتضمن إحداها تراكيب لهذه الغاية، وتتضمن الأخرى بدلاً من ذلك عناصر، أن تفضل الأخيرة.

ويبدو أن تركيباً لهذه الغاية متعلقاً بمسائل أساسية هو مثل مفهوم تشومسكي عن «النحوية» التي تفهم على أنها مختلفة عن التواصل، التي ينبغي أن تعرف من مواد الاستعمال اللغوي، ولكن تفسر تفسيراً نظرياً بحيث يجب أن تجرد من جميع شروط الاستعمال لأبنية نحوية، وكما يبدو يستخدم هذا التركيب أساساً لغرض تشكيل استقلال النحو.

وبالنسبة للنحو المتعلق بالنص الذي يصف وظائف تواصلية يفهم تحت «النحوية» جودة سبك أبنية الجملة، المتعلقة بالاستعمال اللغوي. ويفهم تعبير «جيد السبك» إذن بأنه «جيد السبك في إطار شروط الاستعمال المعبر عنها في وظائف تواصلية»(١٤).

---

(١٤) من البديهي أن لا يفهم عدم استقلال النحو بأنه بذلك على نحو غير مبرر تُمحى الحدود بين نظريات جزئية مختلفة، بل إنه ينتج عن طبيعة مميزة لطرح المشكلة عند حد موضوع النحو.

٤ـ٢ حول عرض الوظائف التواصلية

كما تبين من الأمثل (١٥)، و(١٨)، و(٢٢) التى عولجت فى الفصل الثالث تتكون وظائف تواصلية موجهة من ثلاثة أنواع من العناصر:

(أ) مقاصد تواصلية،

(ب) أوجه إعلان، ومطالب، و/أو توقعات فيما يتعلق بالسياق اللغوى،

(جـ) شروط موقفية.

ونريد أن نطلق على الأبنية الناتجة عن ذلك: بنية المقصد وبنية الإحالة وبنية الشرط المراعى:

بنية المقصد	: مقاصد تواصلية (للمتكلم)
بنية الإحالة	: **أوجه إعلان** عن أفعال صادرة للمتكلم لم تنجز، و**مطالب** و/ أو **توقعات** للمتكلم بالنظر إلى عمليات إدراكية يجريها المخاطب فيما يتعلق بأفعال صادرة أنجزت أم لم تنجز بعد.
بنية الشرط	شروط موقفية (للمتكلم)

ولعرض هذه الأبنية ثمة أقسام معينة من المتغيرات ضرورية. ولذا يحتاج لوظائف تواصلية موجهة ضمن غيرها إلى الأنماط الآتية للمتغيرات[١٥]:

(٢٤/أ) متغيرات المضمون، أى متغيرات للأحوال (الوقائع، والأفعال، والحالات وغيرها) والموضوعات، التى تخصص فى الجملة مضمونياً،

(١٥) لم تقدم متغيرات معينة مثل $ن_{٥}$ و $ن_{٦}$ وغيرهما، لا يمكن بلا شك أن تنظم فى الأقسام المذكورة تحت (٢٤).

ب) متغيرات الإحالة، أى متغيرات للأحوال (الوقائع، والأفعال، والحالات وغيرها) والموضوعات، التى لا تخصص مضمونياً فى الجملة.

جـ) متغيرات لأفعال صادرة.

لنرجع للإيضاح إلى الأمثلة المعالجة فى الفصول المتقدمة. ففى المثال (١٥) (انظر الفصل ٣ـ١) يعد و٤ متغيراً مضمونياً لأن و٤ يُخَصَّص مضمونياً فى النص، فى حين أن ح يعد متغير إحالة، إذ لا يُخَصَّص ح مضمونياً فى الجملة. وفى المثال (١٨) يعد ح٤ متغيراً مضمونياً و و٥ متغير إحالة (انظر الفصل ٣ـ٢). ويتضمن المثال (٢٢) (انظر الفصل ٣ـ٣) متغيرات المضمون فـء وز، وكذلك م١، وم٣، وم٤، وم٥، وم٦، وم٧ ومتغيرات الإحالة ش، وك +، وم٢.

وبالنسبة لمتغيرات المضمون تُحَدَّد آلية الإلحاق لبنية الحمل ويعنى هذا لكل متغير مضمون لوظيفة تواصلية يجب أن يُذكر من خلال أى وجه حمل فى بنية الحمل يُخصص مضمونياً. ولذا مثلاً بالنسبة لـ م٤ فى الوظيفة التواصلية (٢٢) يذكر أن م٤ يُخصص مضمونياً من خلال مركب أوجه الحمل المتضمن فى بنية الحمل، الذى يعبر عنه كينونة ـ الكشاف اليدوى، وبالنسبة لـ ز يجب أن يذكر أنه يُخَصَّص من خلال بنية الحمل للجملة الفرعية «حتى أكون مهيئاً بشكل أفضل لمواقف مشابهة..إلخ.

ويمكن أن تعرض بنية المقصد وبنية الإحالة وبنية الشرط بوصفها أبنية قضايا. ولعرض هذه الأبنية ثمة عناصر أخرى ضرورية بخلاف المتغيرات المذكورة، يجب أن تُعيَّن فى النظرية النحوية. ويجب بوجه خاص على الأقل أن توصف الأنماط الآتية من العناصر:

(٢٥/أ) أقسام مختلفة من محمولات تواصلية ممكنة، يمكن أن تظهر فى أبنية المقصد:

ل١ ... ل ن

ب) قسم من علاقات ربط تواصلية ممكنة، أى من علاقات دلالية ممكنة بين متغيرات المضمون ومتغيرات الإحالة فى بنية المقصةد:

س١، سبب ص' ، س، إذن إذا ص'...

جـ) قسم من روبط تواصلية ممكنة، أى قسم الدوال أو المحمولات التى ـ ما دام ذلك ضرورياً ـ تعبر عن علاقات الربط بين القضايا وبنية المقصد:

فورَ، و، إذ

د) قسم من محمولات عملية ممكنة تعبر عن عمليات إدراكية معينة يطلب أو يتوقع المتكلم من المخاطب إنجازها (فى بنية الإحالة):

س وص يتطابقان، وس يتعلق بـ ص...

ومن المحمولات التواصلية عناصر مثل: يبلغ، ويصور، ويقرر، ويصف، ويشير... إلخ (انظر أمثلتنا (١٥) و(١٨) و(٢٢)).

وتوجد أقسام مختلفة من تلك المحمولات التواصلية، حسب أدوارها التى تؤديها بالنسبة لبناء الجملة بالمعنى الأوسع. سنرجع إلى هذه المسائل مرة أخرى فى الفصل ٤ـ٤ بتفصيل أكثر.

مثال علاقة ربط تواصلية هى العلاقة الدلالية المتضمنة فى المقصد (جـ) للوظيفة التواصلية (١٥) (انظر الفصل ٣ـ١)، و' سبب ورود ح'،

حيث إن وء متغير مضمون وح متغير إحالة. وفى المثال (١٨) المبحث ٣-٢ يتضمن المقصد علاقة الربط التواصلية، فقدم ح* قبل ورود و*، حيث إن ح* متغير مضمون و و* متغير إحالة. وفى الوظيفة التواصلية (٢٢) يتضمن ثلاث علاقات ربط تواصلية (انظر المبحث ٣-٣): ف٢، وم٤ يستخدمان لحل مشكلة ش٤ (انظر المقصد (ز))، وز ينتج عن المشكلة ش٤ (انظر المقصد (ح)، وكذلك فى المقصد (ط) العلاقة، ولا يستخدم م٤ لحل المشكلة ش إلا حين يكون فيه كم معين ك+من الخواص. وفى هذه العلاقات للربط يُعد ف٤ وم٤ و ز متغيرات مضمون، فى حين يعد ش وك+ متغيرى إحالة. وثمة وظيفة مهمة للنظرية النحوية، وهى أن تحدد فئة علاقات الربط التواصلية الممكنة.

وحين نطرح على أنفسنا السؤال كيف تُربط المقاصد المفردة فى بنية المقصد بعضها ببعض فإننا يجب أن نقرر ابتداءً أن الفورية تسرى على تماسكها، ويعنى هذا أن المتكلم لديه كل المقاصد التواصلية الواردة فى بنية المقصد بشكل فورى أو فى الوقت ذاته، وبناءً على ذلك يبدو الأمر أن الرابط المنطقى (الواو) يقوم بوظيفة رابط تواصلى، بحيث قد يكون لبنية المقصد ـ على سبيل التنويه ـ الشكل الآتى:

(٢٦) يقصد المتكلم فوراً قص١ وقص٢ و... قص ن٤، حيث يكون كل قص ١ قضية، تتكون من محمول تواصلى، وموضوعين على الأقل.

لننظر فى المثال الآتى لقضية قص:

(٢٧) يبلغ (متكلم)١ (المخاطب)٢ (حالاً ح)٣.

تتضمن هذه القضية محمولاً تواصلياً ثلاثى المواقع «يبلغ»، حيث وضعنا الموضوعات بين أقواس مستديرة. وبذلك يتعلق الأمر بقضية

للشكل يبلغ (أ، وب، وجـ) أو أ يبلغ ب (عن/ بـ) ج، إذ يعد أ الموضوع الأول، وب الموضوع الثانى، وج الموضوع الثالث. ومن الأهمية بمكان فى سياقنا أن الموضوع الأول لكل قضية قص فى بنية المقصد يحيل غالباً إلى المتكلم، وأن المحمول يجب غالباً أن يكون عنصراً من قسم المحمولات التواصلية، وأن الموضوعات الباقية ـ أى الموضوع الثانى و/أو، ما دام موجوداً، الثالث ـ تتضمن عادة متغيرات المضمون أو ائتلافاً من متغيرات المضمون ومتغيرات الإحالة.

والآن ينتج السؤال عن الروابط التواصلية الممكنة بوجه خاص عن حقيقة أنه فى بعض الحالات قد تكون روابط أخرى أيضاً بخلاف الرابط (الواو). فمن الممكن على سبيل المثال بلا شك أن يرد بدلاً من الربط ،(يبلغ (متكلم، مخاطب، حال)) و (يصور (متكلم، ف))، الربط ،(يبلغ (متكلم، مخاطب، حال)) حيث (يصور (متكلم، ف))، أو بدلاً من (متكلم يبلغ المخاطب حالاً ح) و(متكلم يصور الفعل ف) الربط (متكلم يبلغ المخاطب حالاً ح) حيث (إنه، المتكلم، يصور الفعل ف).

ويبين هذا المثال أن السؤال عن الروابط التواصلية الممكنة ليس تافهاً، فثمة مشكلة تجريبية ومهمة للنظرية النحوية فى الوقت ذاته يجب أن تحدد، وهى ما الدوال أو المحمولات التى يمكن أن تقوم بوظيفة روابط تواصلية.

٤-٣ وظيفة *النحو*

تكمن وظيفة النحو فى وصف كم غير محدد بشكل محتمل لكل التعبيرات الممكن تصويرها فى لغة من نمط «جملة» مع خواصها التركيبية الداخلية. وفى ذلك يوصف كل تعبير على مستويات مختلفة،

يلحق بعضها ببعض من خلال قواعد. وتُعيِّن بوجه خاص بالنسبة لكل تعبير بنية دلالية وبنية صوتية، يلحق بعضها ببعض بشكل متبادل من خلال الآلية القاعدية.

وعلى النقيض من «نظرية الفعل الكلامى» (الفعل الكلامى بمفهوم ليونتثيف، انظر الفصل الأول) التى يجب أن تعرض معطيات تواصلية وعلاقات للأفعال أشمل، متجاوزة الربط فى الأبنية السطحية للجمل، بشرح النحو؛ ذلك الجانب الجزئى من أفعال الكلام، الذى يتعلق ببنية التعبيرات اللغوية المستخدمة فى «أفعال كلامية» لأغراض تواصلية: بناء الأبنية السطحية للجمل وبنيتها الدلالية، وكذلك الشروط والقواعد المتعلقة بالنص لاستخدام البنية السطحية.

ويمكننا بتضمين الخواص المتعلقة بالنص والتواصل الموصوفة فى الوظائف التواصلية لتعبيرات لغوية، أن نصف وظيفة النحو كما يأتى:

(٢٨) يصف نحو شكلاً خماسياً (ل، قص، ط، ح،ج)، إذ تعد ل بنية حمل (أو المضمون القضوى)، وقص بنية قصد، متضمنة فى ل، وط بنية شرط، وح بنية إحالة، وج بنية سطحية (أى بنية سطحية نحوية، تنقل من خلال قواعد إلى بنية صوتية).

وتتضمن بنية الشرط ط كماً نهائياً غير ـ فارغ من شروط موقفية، وتتضمن بنية الإحالة كماً (فارغاً أو غير فارغ) من أوجه الإعلان والمطالب و/أو التوقعات للمتكلم بالنظر إلى السياق اللغوى.

ونطلق على بنية (ل، قص، ط،ح) بنية قصد مشروطة سياقياً وبنيــة (قص، ط، ح) التى لا تتضمن ل فى قص وظيفة تواصلية. وبعبارة أخرى: الوظيفة التواصلية جزء من بنية قصد مشروطة سياقياً، تتكون من جهتها من وظيفة تواصلية وبنية حمل.

ونحو يؤدى الوظيفة الموصوفة فى (٢٨)، إذن ـ إذا ما فهم تحت معنى، وكذلك «معنى» بمفهوم أضيق أو بنية الحمل ـ لا يزيد عن كونه فقط إلية تحدد أوجه إلحاق المعنى بالصوت. هو على الأرجح إلية لإلحاق متبادل بين أبنية صوتية وأبنية قصد مشروطة سياقياً، وهو فى ذلك يتعلق بالنص من حيث إن أبنية القصد المشروطة سياقياً التى يجب أن تحدد تتضمن وظائف تواصلية، تصف من جهتها مجموع الخواص المميزة ذات الصلة ببناء النص للجمل.

وتشتمل أبنية القصد المشروطة سياقياً مقاصد تواصلية، وشروط موقفية، وأوجه إعلان، ومطالب، و/أو توقعات بالنظر إلى السياق اللغوى فى كلٍّ فى إطار ربطها بتعبيرات لغوية. وبعبارة أخرى: فهى لا تشتمل على التعدد الطبقى الكلى لأساس المقصد، وأساس الشرط، وأساس التوقع فى عمليات التواصل، بل فقط مجموع المعلومات الصغرى المساقة لجملة مفردة بموجب النظام اللغوى الذى يعد أساساً بالنظر إلى مقاصد تواصلية، وشروط موقفية وعلاقات بالسياق اللغوى فى ربطها ببنية حمل وبنية سطحى مميزتين.

وفى صياغة أخرى تشتمل بنية القصد المشروطة سياقياً مجموع ما يشار إليه مباشرة من خلال نطق جملة ما فى نص ما بموجب النظام اللغوى الذى يعد أساساً. وتوجد على العكس من ذلك سلسلة كاملة من ظواهر فى عمليات التواصل، لا يشار إليها مباشرة ولذلك لا يمكن أن تعد أيضاً من مجال موضوع النحو. أما أكثر ظاهرة جلاءً من هذا النوع فهى أوجه التضليل والتواصل المخادع إلخ، التى لا يمكن أن تعمل إن لم يشر إليها مباشرة. وربما كان من المستحيل نتيجة لذلك بالنسبة لتلك الحالات

أن تلاحظ الطبقات الأعمق لأساس المقصد وأساس الشرط وأساس التوقع الموجودة هنا بأنها مشار إليها مباشرة، ومن ثم يراد أن يصفها النحو. وظواهر من هذا النوع، أى الجوانب المتعلقة بالموضوع لعمليات التواصل اللغوية يجب أن توصَف وتُفسَّر فى نظريات جزئية أخرى حول «اللغة».

ويحتاج نحو، يؤدى الوظيفة الموصوفة فى (٢٨)، الآن بالنظر إلى وظائف تواصلية إلى نوعين على الأقل من القواعد:

(١) شروط جودة السبك للوظائف التواصلية،

(٢) وقواعد الرابط.

وتحدد شروط جودة السبك للوظائف التواصلية كماً من الوظائف التواصلية الممكنة. ويفهم تحت «قواعد الربط»، قواعد تربط الوظائف التواصلية - على نحو وسيط بدرجة أكثر أو أقل - بأبنية السطح.

ويمكن أن يكون لقواعد الربط وضع مختلف: فمن جهة يمكنها أن تربط عناصر محددة للوظائف التواصلية بعناصر بنية الحمل، حيث تصف شروط جودة السبك لأوجه الإلحاق بين وظائف تواصلية وأبنية الحمل. وتُربط أبنية الحمل من جهتها من خلال قواعد نحوية مع أبنية السطح. ومن جهة أخرى يمكن أن تكون قواعد الربط ذاتها قواعد نحوية، ويعنى هذا أنه توجد «نحوية» يُستند فيها إلى عناصر الوظائف التواصلية، وتسهم على هذا النحو فى أن تُربط وظائف تواصلية بأبنية السطح.

ونريد أن نطلق على المجموعة الأولى من قواعد الربط <u>قواعد ربط دلالية</u>، وعلى المجموعة الثانية <u>قواعد ربط نحوية</u>. وبينما تصف قواعد الربط الدلالية شروط جودة السبك لأوجه الإلحاق بين وظائف تواصلية وأبنية الحمل، تحدد قواعد الربط النحوية أوجه إلحاق عناصر وظائف

تواصلية وأبنية السطح النحوية. ومن الممكن أن توجد أيضاً عناصر ربط فونولوجية، أى قواعد فونولوجية ـ وبخاصة فى مجال فونولوجيا ما فوق قطعية (تطريزية)، لوصف التنغيم الخ ـ تستند إلى عناصر وظائف تواصلية. ومع ذلك قد يُوضح فى ذلك أيضاً إلى أى مدى لم يكشف مجال أوجه الإلحاق الضرورية من خلال قواعد ربط نحوية.

وقد افترضنا أن بنية الحمل لجملة ما هى جزء من بنية القصد المشروطة سياقياً. وبالنسبة للتفصيلات الآتية من الأفضل الآن لأسباب عملية أن نورد وجه الكلام الآتى: نصف بمصطلح «بنية القصد» تلك البنية (الجزئية) للمقاصد التواصلية، التى لا تتضمن بنية حمل. وبعبارة أخرى نريد أن نفهم تحت بنية التنغيم الجزء المكون من مقاصد تواصلية لوظيفة تواصلية.

والآن نريد فى المباحث الآتية أن نحاول أن نبين كيف يمكن أن تُصاغ شروط جودة السبك لوظائف تواصلية وقواعد الربط على أساس تحليلات أكثر تفصيلاً لأبنية قصد ممكنة.

٤-٤ أقسام المحمولات التواصلية

٤-٤-١ نظرة عامة

تتعلق إحدى المشكلات الرئيسية لتحديد أبنية قصد ممكنة بأداء الوظيفة المصوغة فى المبحث ٤-٢، وهى إيجاد معايير تفريق مفيدة لتكوين أقسام مختلفة للمحمولات التواصلية. تلك المعايير للتفريق يجب قبل أى شىء أن تكون من طبيعتها أن تتيح فى الوقت ذاته إلحاقاً مفيداً بين أبنية القصد وأبنية السطح. وبعبارة أخرى: يجب أن تقدم المحمولات

المفترضة والقضايا المبنية بهذه المحمولات وأبنية القصد المركبة من هذه القضايا أساس ارتكاز جوهرى بشكل كافٍ لعمل شروط جودة السبك وقواعد الربط المذكورة فى المبحث السابق.

ولهذا أهمية عظيمة، إذ يتعلق الأمر مباشرة بعرض التعبير اللغوى لأبنية القصد أو أوجه تشكيل المقاصد التواصلية فى أشكال السطح عرضاً واضحاً.

وإذا اختيرت معياراً للتفريق الكيفية التى تسهم من خلالها المحمولات ـ أو القضايا المشكلة معها ـ فى تحديد أشكال التعبير اللغوى، فإنه توجد، كما يبدو، على الأقل ستة أقسام مختلفة من المحمولات التواصلية:

(٢٩) أ) محمولات صيغة التواصل:

(يؤكد، يثبت، يوكل، يصحح، يصرح، يعلن، يؤثر، يستجيب، يقوم برد فعل، ...)

ب) محمولات صيغة الإبلاغ:

(يبلغ، يقرر..)

جـ) محمولات صيغة العرض:

(يخبر، يحيى، يحل، يوجه، يعطى، يعين، يحفز، يثبت، يعد، يموضع، يصور، يسهم، يشكر، يحكى...)

د) محمولات صيغة الربط

(يؤدى، يحول، يقدم، يخلص، يعقب، يواصل، ينشىء (يقيّم سلفاً...)

هـ) محمولات صيغة الزمن

(يتوقع (يتنبأ)، يسترجع (يستعيد)...)

و) محمولات صيغة الأداء

(يشير، يعلن، ينطق).

وتفهم المحمولات التى قُدِّمت فى الأقسام المفردة بأنها اختيار أمثلة مصورة، يجب أن تُستكمل فى كلٍّ، وأن تُعدَل إذا لزم الأمر بمحمولات أخرى.

ويسرى على كل محمول تواصلى وارد فى بنية القصد على نحو مماثل أن الموضوع الأول يحيل دائماً إلى المتكلم أو أن يقصد بالموضوع الأول المتكلم دائماً. وبعبارة أخرى: تظهر كل المحمولات المذكورة فى (٢٩) فى بنية القصد فى الشكل: «ل (م، س)»، حيث يعد «ل» محمولاً تواصلياً، و«م» متغير أفراد للمتكلم، و«س» بنية محمولات أخرى غير خالية. وفى ذلك يُحدد لكل محمول بدقة، فى أى شكل ظهرت بنية المحمولات س. ولذا يسرى مثلاً على المحمول «يحكى» ـ الذى يجوز كعنصر (غير لغوى) للنظرية ألا يتطابق مع الكلمة السائرة ـ أنه يرد دائماً فى قضية ذات الشكل «يحكى (م، و) (اقرأ: «متكلم يحكى واقعة و» أو م يحكى و)، حيث إن «م» متغير الأفراد للمتكلم «و «و» متغير قضوى للواقعة.

وثمة أمران مميزان للأقسام الستة للمحمولات المذكورة تحت (٢٩): فمن جهة تستبعد المحمولات قسماً بل القسم ذاته بشكل متبادل من حيث إنه لا يمكن أن يرد فى بنية المقصد المقدمة محمولان من القسم ذاته مع بنية موضوعات مطابقة. ويعنى هذا أن المرء مثلاً لا يستطيع

فى الوقت ذاته أن يبلغ ويقرر بالنظر إلى الشىء ذاته، لأن المحمولين ينتميان إلى القسم ذاته. ومن جهة أخرى مما يميز الأقسام الستة أنه بالنسبة لجمل ذات فعل متصرف فى الحال العادية لا يكون موجوداً من كل قسم على الأقل إلا محمول فى بنية المقصد للوظيفة التواصلية.

ويكمن معيار التفريق للأقسام المختلفة للمحمولات التواصلية ـ كما قررنا ـ فى الكيفية المتباينة التى تسهم من خلالها فى تحديد أشكال التعبير اللغوى، وينتج عن ذلك ضمن ما ينتج أنه لا يتوقع أن تلك الأنماط من الأفعال التواصلية التى لا توجد لها أية أشكال مميزة للتعبير اللغوى فى أبنية جملية مفردة، تُقَدم بأى مفهوم فى شكل محمولات تواصلية فى بنية القصد للجمل. ويسرى هذا مثلاً على أنماطٍ لأفعال تواصلية، مثل: يتحدى (يستفز)، ويعزى، ويوصى بـ، ويدهش بـ، ويكذب، ويهين، ويتظاهر بـ، ويبالغ، ويسب... إلخ التى تتميز بأن إنجاز فعل كهذا غير مرتبط بأشكال تعبير لغوى مميزة لأبنية جملية مفردة. فلا توجد جملة من نمط: جملة الدهشة إلخ، كان لها بنية دلالية ـ نحوية مميزة. ويجب أن يوصف أساس القصد وأساس الشرط وأساس التوقع لتلك الأنماط من أفعال التواصل فى نظريات جزئية أخرى حول «اللغة». وهى لا تؤدى بالنسبة للنظرية النحوية أى دور من حيث إن مميزات تلك الأفعال غير مرتبطة بخواص مائزة للبناء الداخلى لجمل مفردة. ويمكن أن تنجز تلك الأفعال التواصلية أساساً بمساعدة جمل ذات بنية لا اتفاقية أو تتابعات من تلك الجمل.

وعلى النقيض من الأفعال التواصلية السابق ذكرها مثل: يدهش بـ، ويتحدى (يستفز) الخ التى لا يُحدَّد أساسها القصدى على الإطلاق أية وسائل تعبير لغوى مميزة أو أشكال للتعبير اللغوى، تفهم تحت محمولات

صيغة التواصل (انظر (٢٩) أ)) مقاصد تواصلية، تحدد أقساماً معينة من إمكانات التعبير اللغوى، وتكمن الخاصية الرئيسية لمحمولات صيغة التواصل فى أنها تقدم أقساماً من إمكانات التعبير اللغوى، مقاصد أساسية محددة للتواصل بالنظر إلى أحوال معينة.

وفى واقعة تواصل مقدمة يمكن أن يكون أساس القصد لأفعال تواصلية، مثل: يتحدى، يدهش بـ الخ مقدماً بشكل قصدى على المقاصد الأساسية للتواصل الممثلة فى محمولات صيغة التواصل. وبعبارة أخرى: تتحقق أفعال التواصل التى لا يرتبط أساسها القصدى بأشكال تعبير مميزة من خلال اختيار لأبنية الجملة، التى ترتبط بدورها بمقاصد أساسية مميزة للتواصل، تحدد البناء الداخلى لأبنية الجملة.

وتعبر محمولات صيغة الإبلاغ عن مقاصد المتكلم بالنظر إلى الوضع المعرفى الذى يشترطه لدى المخاطب. وفى ذلك يتعلق «يبلغ» بوساطة أحوال غيرمعروفة للمخاطب، فى حين يفهم تحت «يقرر» وساطة أحوال يعرفها المخاطب أو يمكن أن يستنتجها.

وعلى النقيض من محمولات صيغة التواصل، التى تحدد أقساماً لإمكانات التعبير اللغوى، تحدد محمولات صيغة العرض أشكالاً خاصة للمحمولات وتشكيلها النحوى. فهى تؤدى دوراً محورياً بالنسبة للإلحاق المتبادل بين أنواع مختلفة من عناصر الوظيفة التواصلية.

وتحدد محمولات صيغة الربط أشكالاً معينة عامة يقصدها المتكلم من الربط بين وظائف تواصلية من جهة وأبنية الحمل من جهة أخرى. ويقوم افتراض صيغ الربط على أساس افتراض أنه توجد مقاصد «لطريقة التعبير». وبعبارة أخرى: نريد أن نفترض أن «طرائق التعبير» التى تحدد

أشكال الربط بين وظائف تواصلية وأبنية الحمل، هى ذاتها محددة قصدياً، وأن هذه «الطرائق للتعبير» يمكن أن توصف فى شكل قضايا مع محمولات صيغة الربط، تعد عناصر بنية القصد للجمل (حول التفصيلات انظر المبحث ٤-٤-٣).

وتعبر محمولات صيغة الزمن عن كيفية التعلق الزمنى التى يقصدها المتكلم. وتختص أخيراً محمولات صيغة الأداء بتلك المقاصد للمتكلم التى تكون بشكل مباشر البنية الدلالية للجملة حيث تقصد هنا بنية دلالية بمفهوم أضيق، لها جانبان: الإحالة المقصودة إلى الموضوعات وأوجه الحمل المقصودة. ونريد فى ذلك أن نفترض أن المحمول «ينطق» هو ذلك المحمول الذى يقع من خلال تضمين أبنية الحمل فى أبنية القصد المشروطة سياقيا[١٦].

ويعد هذا الوصف المقتضب اضطراراً والمجرد للأقسام المتباينة لمحمولات وظيفية نريد ابتداءً بمساعدة الأمثلة أن نوضح معنى محمولات صيغة التواصل الواردة تحت (٢٩ أ).

---

(١٦) ويعنى هذا الفرض أنه توجد فى بنية المقصد قضية، تتضمن المحمول «ينطق»، وتظهر بنية الحمل أحد موضوعاته. ويمكن أن يتضح ذلك فى الشكل «ينطق (م،ل)»، حيث تعدل «ل» بنية الحمل للجملة. وبذلك يكون للمحمول «ينطق» ابتداءً وظيفة تقنية فقط، وذلك بالنظر إلى تضمين أبنية حمل فى أبنية المقصد المشروطة سياقياً. ومن جهة أخرى يفترض من المقبول بلا شك أنه يجب يوجد مقصد تواصلى يتعلق ببناء بنية حمل - معقدة بدرجة أكثر أو أقل - تتضمن كل العناصر المحددة معجمياً، ويمكن أن يتطور عن ذلك أيضاً معنى تطبيقى للمحمول «ينطق». ومع ذلك يمكن أن يتضح أن كل هذه الأفكار لعرض أبنية الحمل وتضمنها فى أبنية المقصد مجرد تأملات إلى أن يوجد حل مقبول نسبياً لمشكلة عرض الأبنية الدلالية، وحين يلوح مثل ذلك الحل فقط يكون من الممكن قول ما هو أكثر دقة حول مشكلة تضمن أبنية الحمل.

٤-٤-٢ محمولات صيغة التواصل

كنا قد حددنا فى الفصل السابق أن محمولات صيغة التواصل تُقَدم أقساماً من إمكانات التعبير، مقاصدَ أساسية محددة للتواصل بالنظر إلى أحوال معينة. ويجب أن تكون الأحوال المعنية التى ترتكز عليها المقاصد الأساسية، ممثلة على أى شكل فى القضايا، التى تبنى بمحمولات صيغة التواصل. ونريد إذن أن نفترض ما يأتى: لكل قضية بُنيت بمحمول لصيغة التواصل الشكل: «ل (م، س، ح)»، حيث يُعد «ل» محمول صيغة التواصل، و«م» متغير الأفراد للمتكلم، و«ح» المتغير القضوى للحال، و«س» بنية موضوعات فارغة أو غير فارغة(*). وبعبارة أخرى: يمكن أن تكون محمولات صيغة التواصل ثنائية الموقع أو متعددة الموقع، ومع ذلك تتضمن على الأقل الموضوعين م وح.

ونريد الآن أن نذكر لكل محمول من المحمولات الواردة تحت (٢٩أ) مختارات صغيرة من الأمثلة (الجمل) التوضيحية، التى يتضمن المحمول المعنى وظيفتها التواصلية. وسنحاول فى الوقت ذاته أن تصف بنية الموضوعات الضرورية لكل محمول. وحين نشير فى ذلك فى بعض الحالات إلى شروط موقفية فإنه لا ينبغى حينئذ بأى وجه أن يتطلع إلى الكمال، بل أن يُشار فقط ببعض أمثلة مختارة إلى أن الربط بين قضايا مفردة بُنِيت بمحمولات تواصلية محددة ومجموعات محددة من شروط موقفية مميزة ـ مختصة بالمحمول التواصلى المعين.

(*) ربما كان مناسباً أن يترجم اللفظ leer إلى غير شاغل و nicht-leer إلى شاغل، لأن مصطلح «يشغل موقعاً» أقرب إلى اصطلاح النحو العربى، ولكن ثمة فروقاً بين الاستعمالين. ولذلك آثرت المصطلح الأكثر شيوعاً بين عدد من اللغويين المحدثين.

وتظهر صيغة التواصل «يؤكد» فى بنية المقصد لجمل، يرمى المتكلم عند استعمالها إلى هدف، هو عرض حالاً حقيقية، حيث يلتزم المتكلم بأن شيئاً ما هو الحال. أما الأمثلة النمطية على ذلك فهى ضمن أخرى حالات، مثل[١٧]:

(٣٠) أ) فى مايو تعقد انتخابات بلدية. (خبر إثباتى)

ب) فى يوم من الأيام جاء بيتر للزيارة. (سرد)

جـ) غداً تمطر. (تنبؤ)

ويمكن أن تُؤتلف صيغة التواصل «يؤكد» مثلاً مع صيغ العرض «يخبر» (مثال: خبر إثباتى مثل (٣٠أ)) أو «يحكى» (مثال: السرد مثل (٣٠ب)). نريد أن نفترض أن «يؤكد» فى أبنية المقصد ترد فى الشكل الآتى: يؤكد (م، ح')، اقرأ: م يؤكد الحال ح'، حيث (ء) عدد التعيين، ويعد ورود تلك القضية مرتبطاً دائماً بالشرط الموقفى ـ المقدم فى بنية الشرط إذ يرى المتكلم أن الحال ح' هى الشأن. وفى حالة السرد تظهر مثلاً صيغة العرض فى الشكل «يحكى (م، و')» ـ اقرأ: م يحكى واقعة و، حيث يعبر عن عدد التعيين (ء)، بأن الواقعة «المحكية» مساوية للحال «المؤكدة».

وتقع صيغة التواصل «يُظهر» فى جمل، يقصد المتكلم باستعمالها أن

---

(١٧) تفهم التعبيرات الموضوعة بين أقواس، مثل: خبر إثباتى، وسرد، وتنبؤ... إلخ بأنها تسميات لخواص جوهرية محددة للوظيفة التواصلية المعنية فى كلٍّ. تلك التسميات هى وسائل فنية معينة للذاكرة، ليس لها محل فى النظرية. بالنسبة لتفصيلات أدق حول استخدام أدق لتلك التسميات انظر ايزنبرج (١٩٧٢)، المبحث ٤-٢-٢.

يعبر عن سلوك اجتماعى معين، يتحقق على أساس معيار اجتماعى محدد، يتطلب اتباعه أشكالاً لغوية مميزة:

٣١) أ) شكراً جزيلاً للزيارة. (تقديم الشكر)

ب) الطريق ها هو. (اشتراك فى الملاحظة)

جـ) اليوم نشعر بأننا أفضل بكثير. (اشتراك فى الشعور)

ويقصد بالمثال (٣١ب) تلك الطريقة للاستعمال التى للجملة حين يقول شخص ما مثلاً، يلاحظ مع آخر، كيف يلعب صغيران الكرة، لهذا الشخص الآخر: «الطريق هاهو»، فى اللحظة التى تختفى فيها الكرة خلف شجيرات حديقة ما. هنا يقصد المتكلم أن يظهر أنه يشارك المخاطب ملاحظته، ويقصد بالمثال (٣١جـ) تلك الطريقة للاستعمال التى تُعزى للجملة حين يقول بها مثلاً طبيب لمريضه، حيث لا يُقصَد بمن «يشعر بأنه أفضل» الطبيب، بل المريض المخاطب. ويعنى ذلك: أن المتكلم هنا يقصد أن يُظهر أنه يُشارك المخاطب شعوره.

وترتبط صيغة التواصل «يظهر» دائماً بصيغ العرض تلك التى تتضمن سلوكاً اجتماعياً من نوع معين. والأمثلة النمطية لذلك هى صيغ العرض مثل «يشكر»، أو «يشارك» أو «يحيى»... الخ. ونريد أن نفترض أن صيغة التواصل المعنية يمكن أن تقدم فى الشكل «يظهر (م، س،ح°)» – اقرأ م يظهر سلوكاً س بالنظر إلى حال ح°. وفى ذلك تكون صيغة التواصل هذه مرتبطة دائماً بشرط موقفى، يعنى أنه يوجد معيار اجتماعى يكون السلوك س وفقاً له إجبارياً فى حالة إذا ما قدمت الشروط المحددة متعلقة بصيغة العرض (شروط موقفية) فى الموقف التواصلى. وفى حالة

تقديم الشكر سوف تتضمن بنية المقصد صيغة للعرض فى الشكل «يشكر (م، فـ°) ـ اقرأ: م يشكر من أجل فعل فـ° ـ، حيث يعنى عدد التعيين ء أن الحال التى يظهر فيها م بالنظر إليه (تجاهه) سلوكاً، يعد مساوياً للفعل فـ°، الذى قدم م من أجله الشكر. صيغة العرض «يشكر» إذن مرتبطة بتلك الشروط الموقفية التى تعد مميزة لسلوك الشكر، مثل شرط أن المخاطب قد أنجز فى حيز زمنى قبل نـ الفعل فـ°، وأن إنجاز فـ يناسب المتكلم...الخ. وبالنظر إلى هذه الشروط الموقفية المميزة لصيغة العرض «يشكر» تتضمن الوظيفة التواصلية المعنية الشرط الموقفى المرتبط بـ «يظهر»، الذى ـ كما حددنا من قبل ـ يعنى أن السلوك المعنى ـ سلوك تقديم الشكر مثلاً ـ إجبارى وفق معيار اجتماعى فى حالة إذا ما قُدمت الشروط المرتبطة بصيغة العرض ولا يمكن أن تؤتلف مع صيغة التواصل «يتحقق» أساساً إلا تلك الصيغ للعرض، التى تصح لهذه السياقات. ويسرى ذلك على صيغ العرض لوظائف تواصلية مثل: الاعتذار، والتهنئة... الخ، وكذلك على الحالات السابق ذكرها «التحية، والشكر، ومشاركة الشعور (بالنسبة لتفصيلات أخرى حول أوجه المشاركة، انظر ايزنبرج (١٩٧٢)).

ويفهم تحت صيغة التواصل «يوكل» ذلك القصد الذى يوجد حين يقصد المتكلم بنطق جملة أن يتعهد بشىء فى المستقبل، وأمثل ذلك(١٨):

(٣٢)أ) أعدك أن أزورك غداً . (وعد)

ب) يُلزِم المؤجر المستأجر دفع إيجار شهرى مقداره ٨٠ ماركاً. (تحديد فى عقد)

---

(١٨) انظر تحليل الفعل الكلامى «وعد» promise لدى سيرل (١٩٦٩، ص ٥٧ وما بعدها). لدى سيرل يغيب تحليل مفصل للمقاصد، ويغيب بوجه خاص تفريق بين أقسام مختلفة للمقاصد.

جـ) أؤمنك على حريتك. (ضمان)

وتعد صيغ العرض النمطية التى تآلف مع «يوكل» محمولات، مثل «يعد، ويحدد، الخ، حيث يفهم تحت «يحدد» إلى حد بعيد ما يفهم تحت «يحدد تعاقدياً». وكأمثلة مثل: أعدك أن هانز سيكون هنا حوالى الساعة الخامسة، لا تكون الحال التى وعد المتكلم بإحداثها (بأدائها) فعلاً ضرورةً: فالحال: سيكون هانز هنا فى حوالى الساعة الخامسة ليست فعلاً، بل حالاً. ونريد أن نفترض أن صيغة التواصل المعنية فى بنية المقصد تقدم فى الشكل «يوكل (م،ح')» ـ اقرأ: م يوكل حالاً ح' أو م يتعهد بإجراء ح'. إذن «يوكل» مرتبط بشرط موقفى، يعنى أن م قادر على فعل ما هو ضرورى، وبذلك يجرى ح'. وترتبط صيغة العرض «يعد» ـ ومن المحتمل صيغ عرض أخرى أيضاً مؤتلفة مع «يوكل» ـ ضمن غيرها بشرط موقفى، يعنى أن م يقصد أن يفعل ما هو ضرورى، وبذلك يجرى ح'. وثمة شرط موقفى آخر مميز لصيغة العرض «يعد» ـ خلافاً على سبيل المثال لصيغة العرض «يهدد» ـ يعنى أن المخاطب يريد أن يجرى ح'.

وتشير صيغة العرض «يصحح» إلى قصد المتكلم أن يقلب حكم المخاطب إلى العكس بالنظر إلى حال ما:

(٣٣) أ) لم يرحل الوفد أمس. (خبر مُصَحِّح لمعلومة)

ب) الوفد ما يزال موجوداً. (خبر مصحح لمعلومة)

جـ) هذا مختلف عما تفكر. (تعليل تصحيح معلن لمعلومة)

نريد أن نفترض أن صيغة التواصل هذه تقدم فى الشكل «يصحح (م، ك، ح')» ـ اقرأ: س يصحح حكماً ك بالنظر إلى حال ح'. توجد إذن

شروط موقفية مرتبطة بـ «يصحح»، تعنى أن المخاطب مقتنع فى حيز زمنى قبل نـ م أن حكمه ك يصدق على ح'، وكذلك أن المتكلم يظن أن العكس من ك يصدق على ح'.

والآن تعد صيغة العرض «يخبر» مميزة لخبر مصحح لمعلومة خلافاً لأنواع أخرى من تصويبات الحكم، فهى ترد فى أخبار إثباتية أيضاً (انظر مثال (٣٠أ)، حيث تعد الشروط الموقفية المميزة المرتبطة بـ «يخبر» هى ذاتها فى كلتا الحالتين: فحين تقدم صيغة العرض هذه فى الشكل «يخبر (م، ح ع) ـ اقرأ: م يخبر عن حال ح ع، فإنه توجد الشروط الموقفية، وهى أن المخــاطب لا يعـرف أن ح ع هو الشأن، وأن المخـاطب مـهـتم بتلقى معلومة عن ح ع ، وأن المعلومة فيما يتعلق بـ ح ع واقعية ... الخ.

وبالنسبة للخبر المصحح للمعلومة يضاف إذن خلافاً للخبر الإثباتى أن ح ع هو نفى ح': يُقلب الحكم المشروط «ح ع هو الحال» إلى العكس.

ومما يميز الأخبار المصححة للمعلومة أيضاً أن تمتلك شرطاً موقفياً، يعنى أن المخـاطب مقتنع فـ حيز زمنى بعد نـ م مباشرة بأن عكس ك يصدق على ح'. ويصف هذا الشرط الموقفى ما نريد أن نَسِمه بـشرط لاحق. ويقوم فرض أنه توجد تلك الشروط على أساس فرضية أنه توجد لأفعال صادرة معينة شروط الصدق. فحين يشترط المتكلم أن المخاطب سوف يصدقه فيما يقول (شرط الصدق)، فإنه يجب فى حال خبر مصحح لمعلومة أن يشترط أيضاً أن المخاطب سوف يكون مقتنعاً بعد إنجاز الخبر الصادر المَعْنِى بأن عكس حكمه السابق يصدق بالنظر إلى ح' (شرط لاحق). وفى حالة الأخبار المصححة لمعلومة ليس ثمة حاجة إلى أى حجاج آخر. وخلافاً لذلك توجد أنواع معينة من أفعال الحجاج التى

تتميز بأن المتكلم يشترط أن المخاطب غير مقتنع بصلاحية أحكام معينة للمتكلم حول أحوال معينة بعد إنجاز الفعل الصادر المَعْنى. وهكذا تتميز الوظيفة التواصلية المتوجهة يميناً «تعليل تصويب معلن للمعلومة» (المثال (٣٣جـ)) بالشرط الموقفى أن المخاطب غير مقتنع بعد نـم مباشرة بأن عكس ك يصدق على حٓ. فيستخدم التعليل الذى يعلنه المتكلم لهدف إقناع المخاطب بعكس اقتناعه بالنظر إلى حالات معينة.

وتعبر صيغة التواصل «يُصَرِّح» عن قصد المتكلم أن ينجز فعلاً صادراً، يتوصل بتحقيقه إلى أن المعنى الحملى (المضمون القضوى) يطابق الواقع:

(٣٤) أ) أهديك كتاباً. (إهداء)

ب) بذلك أخطر بإخلاء الشقة. (إخلاء)

جـ) أفتتح بذلك الاجتماع. (افتتاح)

أما صيغ العرض النمطية المؤتلفة مع «يصرح» فهى مثلاً: يهدى، ويتذكر... الخ.ونفترض لـ «يصرح» شكل التمثيل «يصرح (م،حٓ)» - اقرأ: م يصرح بفعل حٓ. إذن هذه الصيغة التواصلية هى دائماً مرتبطة بالشرط الموقفى، إذ إن م صُرِّح له من خلال وظيفة اجتماعية ظ (أو من خلال دور اجتماعى) داخل مؤسسة اجتماعية س بأن يعلن عن حال حٓ. وفى ذلك يمكن أن يكون س مؤسسة اجتماعية، مثل الدولة والقانون والملكية الخاصة والكنيسة وغير ذلك كثير. وأية مؤسسة تُقدم بالتفصيل هى تابع لصيغة العرض المختصة: وهكذا يسرى مثلاً على وظائف تواصلية من نمط «إهداء» لها صيغة العرض «يهدى» أن س = ملكية خاصة. ويوجد أيضاً لـ «يصرح» دائماً شرط موقفى، يعنى أن الحال ح تصير نافذة بإنجاز صـم (حول الرمز صـم انظر المبحث ٤-١).

ويفهم تحت صيغة التواصل «يعلن» قصد المتكلم أن يعبر لفظياً عن موقف نفسى (عواطف، أحاسيس، أحكام... الخ) فى مقابل أفعال موجودة فى الموقف التواصلى أو صارت موضوعاً من خلال أفعال صادرة:

(٣٥) أ) عندى صداع. (شكوى)

ب) يعجبنى الكتاب. (مدح)

جـ) الجو بارد اليوم. (حكم موقفى)

نريد أن نفترض أن صيغة التواصل هذه تُعرَض فى الشكل: «يعلن (م، ن، ح˚) ـ اقرأ: م يعلن عن موقف نفسى ن تجاه حال ح˚. ويعد تخصص ذلك النمط المقدم للموقف النفسى تابعاً لصيغة العرض المؤتلفة مع «يعلن».

وفى حالة صيغة العرض «يشكو (م، ح˚)» ـ اقرأ: م يشكو من حال ح˚ ـ يربط ذلك بالشرط الموقفى، إذ يقيِّم م الحال ح˚ تقييماً سلبياً. وتعنى صيغة التواصل «يؤثر» أن المتكلم يقصد أن يحرك المخاطب من خلال منطوقه لأن يفعل شيئاً:

(٣٦) أ) يميناً لِف ! (أمر)

ب) أيمكنك أن تساعدنى؟ (رجاء)

جـ) أطلب بذلك إجازة خاصة. (طلب)

ويمكن أن تعرض صيغة التواصل هذه فى الشكل «يؤثر (م،ح˚)» ـ اقرأ: م يؤثر فى حال ح˚. إذن صيغة التواصل مرتبطة دائماً بشروط موقفية تعنى أن المخاطب قادر على فعل ما هو ضرورى لأداء ح˚، وأن المتكلم يريد من المخاطب أن يقوم بأداء ح˚... الخ. وخلافاً لأوجه الرجاء،

والطلب... الخ تكون فى حالة صيغة العرض «يأمر (م، ف')» - اقرأ: م يأمر بفعل ف' - (حيث يكون ء عدد التعيين، الذى يعنى وروده هنا أن الفعل المأمور به مساوٍ للحال المُجَرى ح') هذه الصيغة مرتبطة بالشرط الموقفى وهو أن المتكلم صاحب سلطة على المخاطب. ويبدو أيضاً أن صيغة التواصل «يؤثر» مؤتلفة عادةً فى نوعها مع صيغة الإخبار «يبلغ» فى أنه توجد فى بنية المقصد قضية تعنى أن المتكلم يبلغ المخاطب أنه يريد منه أن ينجزَ ف' الذى يرتبط دائماً مع شرط موقفى، يعنى أن المخاطب لا يعرف حالياً قبل نـ أن المتكلم يريد منه أن ينجزَ ف'. ويبدو أن هذا - بغض النظر عن أوجه طلب متكررة - شرط ضرورى لأوجه الطلب.

ويَعْنِى مع صيغة الطلب «يستجيب» قصد المتكلم أن يستدعى لدى المخاطب مضامين وعى محددة، وبذلك ينجز المخاطب على مضامين الوعى هذه عمليات إدراكية معينة[19]:

(٣٧) أ) أتعرف السيدة شولتسه حقاً؟ لقد أصيبت أمس (استدعاء - معرفة مشكلة الموضوع)

ب) لقد سخر منك (استهزأ بك) هانز أمس. تعرفه حقاً.

(استدعاء (نداء) من أجل توضيح من خلال السامع)

---

(١٩) التعبيران: استدعاء - معرفة مشكلة الموضوع واستدعاء من أجل توضيح من خلال السامع تسميتان للوظيفة التواصلية فى كلٍّ للجمل المطبوعة بخط مائل (تحتها خط) وبالنسبة لتفصيلات أخرى حول هذه الوظائف التواصلية، انظر ايزنبرج (١٩٧٢). ويتعلق الأمر بشكل أكثر أهمية مع أوجه الاستدعاء على نحو واجب التقديم بوظائف تواصلية موجهة.

جـ) أرجـو أن يحكم عـقله. (نداء من أجل الظفر برؤية من خـلال السامع).

ويمكننا أن نقدم صيغة التواصل هذه في الشكل «يرجو (م، ع، ح')» ـ اقرأ: م يرجو معرفة ع بالنظر إلى حال ح'. وتربط صيغة التواصل هذه دائماً بشرط موقفي يعني أن المخاطب لديه وقت الكلام المعرفة ع بالنظر إلى ح'. وفي حالة استدعاء المعرفة المشكلة للموضوع المستشهد بها فيما سبق تأتلف صيغة التواصل مع صيغة العرض «يضع موضوعاً»، التي تعني أن المتكلم يريد أن يقدم الموضوع الذي يقصد أن يقول شيئاً حوله فيمـا يأتي. وبذلك تحدد صيغة العرض هذه العدالة القانونية للوظيفة التواصلية المعنية، التي تتضمن تبعاً لذلك في بنيتها الإحالية إعلاناً مطابقاً للمتكلم بالنظر إلى أفعال صادرة لم ينجزها بعد، وكما تبين أمثلة، مثل: «فيما يأتي ينبغي أن يعالج النظام المتعاقب للعناصر»، يقدم فيها كذلك الموضوع المعالج في أفعال صادرة تالية، يمكن أن تأتلف صيغة العرض «يضع موضوعاً» أيضاً مع صيغ تواصل أخرى.

وتظهر صيغة العرض «يقوم برد فعل» في الوظيفة التواصلية لتلك الجمل التي يقصد المتكلم باستعمالها أن يعبر عن رد فعل على أفعال صادرة للمخاطب متقدمة في النص ذاته:

(٣٨) أ) ـ لا. (إجابة)

ب) ـ هذا ما لم أرد بذلك قوله. (اعتراض)

جـ) ـ وماذا تفعل أنت؟ (سؤال مضاد)

نفترض أن صيغة التواصل هذه يمكن أن تقدم في الشكل «يقوم (م ص، ح')» ـ اقرأ: م يقوم برد فعل على فعل صادر ص فيما يتعلق بحال

ح`، حيث إن ذلك مرتبط دائماً بشرط موقفى يعنى أن المخاطب قد أنجز الفعل الصادر ص فى النص ذاته.

ونريد بذلك أن نختم إيضاحات حول مختاراتنا الموضحة لمحمولات صيغة التواصل. وثمة تحديد مهم بوجه خاص وهو: يبدو أنه لا يوجد محمول لصيغة التواصل، يجب ضرورةً بشكل دائم أن يرد مع محمول آخر لصيغة التواصل. وبعبارة أخرى يمكن أن تكون كل صيغة تواصل ممثلاً وحيداً لقسمها فى أبنية المقصد. ومن جهة أخرى يظل سؤالاً مطروحاً، هل توجد حالات تظهر فيها عدة صيغ تواصل مميزة بعضها مع بعض فى الوظيفة التواصلية ذاتها. ومع ذلك فقد لوحظ عند تحليل الأمثلة التى يمكن أن يكون لها مرشحات محتملة لذلك، أن تلك الحالات يجب أن تحل فى إطار جانب الربط بتعبيرات لغوية أو فى إطار جانب تحديد وسائل التعبير اللغوى بحيث يُستبعد أى خلط بتلك الحالات التى يتعلق الأمر فيها بمعطيات تواصلية تابعة لوسائل تعبير لغوى مميزة.

وقبل أن نعرض فى سياق معالجة شروط جودة السبك طريقة تأثيرات محمولات صيغة العرض نريد ابتداءً بمساعدة الأمثلة أن نوضح معنى محمولات صيغة الربط.

٤-٤-٣ صيغ الربط

بادى ذى بدء ننظر فى الأمثلة الجمل الآتية:

(٣٩) أ) أقول لك إن هانز قد حضر.

ب) هانز قد حضر.

(٤٠) أ) أعدك بأنى سأزورك غداً.

ب) سأزورك غداً.

يرتكز الفـرق بين (٣٩أ) و(٣٩ب) وبين (٤٠أ) و(٤٠ب) أسـاسـاً على أنه مع كل جملة ـ (أ) لا يفعل المتكلم، بل إنه فى الوقت نفسه أيضاً يقول مـا يفعل، فى حين مع كل جـملة ـ (ب) يفعل المتكلم شيئاً أيضاً، ولكن لا يقول ما يفعل. وفى صيـاغة أكثر دقة: خلافاً للجـمل ـ (ب) يتضمن فى كل جملة ـ (أ) فعل ـ يقول فـى (٣٩أ) أو يَعِد فـى (٤٠أ). تعبر بنيته الحملية صراحة عما يفعل المتكلم حين يقول شيئاً. وتعرف أفعال لها هذه الخاصية ـ أى أفعال مثل يقول ويَعِد فى الأمثلة المستشهد بها آنفاً ـ تحت مصطلح أفعال أدائية performative Verben.

المهم الآن الواقع الآتى: لكل من (٤٠أ، و(٤٠ب) عـادة الوظيـفـة التواصلية «يعد». ومع ذلك فهـما يفتـرقان فى الشكل الذى يعبـر به عن الوعد. أما حقيقة أن (٤٠ب) يمكن أن يكون لها وظيفة تواصلية أخرى فليست بذات صلة فى هذا السياق. ومـا يجب أن يوضح فى كل حـالة هو حقيقة أن (٤٠ب) أيضاً يمكن أن يفهم «كوعد» أو أنه توجد للوعد طريقة للتعبير مثل (٤٠أ)، وطريقة للتعبير مثل (٤٠ب) أيضاً.

لنقارن الآن المثال (٤٠) بالمثال (٤١):

(٤١) أ) أشكرك لأنك (dafür) أعرتنى الكتاب.

ب) أعرتنى الكتاب.

من الناحـية الشكلية شـأن جـملة (٤١ب) بالنسبـة لجـملة (٤١أ) هو بدقة شأن جملة (٤٠ب) إلى (جملة أ): فمضمون الجملة ـ (ب) يطابق فى كلٍّ مضمون الجملة الفرعية المتضمنة فى الجملة ـ (أ). بيد أنه بينما يمكن أن تفسر (٤٠ب) بأنها وعد، يمكن ألا تفهم (٤١ب) على أنها شكر.

وبعبارة أخرى: بالنسبة لوظائف تواصلية، مثل نمط «يعد» توجد «طريقة تعبير» بدون فعل أدائى، يعبر به من خلال أوجه الحمل عن الحال فقط، التى يلتزم المتكلم بأدائها وفق صيغة التواصل ـ أى الحال ح° التى تتعلق بهـا صـيـغـة التـواصل «يُوكِل» (انظر الشـرح على (٣٢) فى المبـحث ٤-٤-٢) . ومن جهة أخرى تبين أمثلة مثل (٤١ب) مقارنة بـ (٤١أ) أن وظائف تواصلية من نمط «الشكر» لا تجيز «طريقة للتعبير» قد تكون مطابقة لطريقة تعبير «الوعد» مثل (٤٠ب): يمكن أن تُبنى «أوجه الشكر» دون فعل أدائى ـ أو تعبير أدائى مطابق لهذا الفعل ـ أى أن أوجه الشكر ليس لها طريقة تعبير، يكمن فيها أن يعبر من خلال أوجه الحمل عن الحال فقط، الذى تتعلق بها صيغة التواصل المعينة ـ أى صيغة التواصل «يظهر».

وحتى نوضح الفروق المذكورة بالنظر إلى طرائق تعبير ممكنة لأنماط معينة من الوظائف التواصلية نريد ابتداءً أن نفترض أن طرائق التعبير من النمط السابق ذكره محددة قصدياً. وبعبارة أخرى: نريد أن نفترض أنه حين يختار المتكلم «طريقة تعبير» معينة لوظيفة تواصلية فإن هذا الاختيار لا يتحقق لهذا الغاية، بل لما قصده. ونريد أن نفترض أيضاً أن تلك المقاصد يمكن أن توصف بمساعدة محمولات معينة، نريد أن نطلق عليها محمولات صيغة الربط. تتضمن كل وظيفة تواصلية إذن فى بنيتها المقصدية قضايا معينة تعد محمولاتها عناصر قسم محمولات صيغة الربط، وتحدد فى الوقت نفسه «طريقة التعبير التى تتحقق معها الوظيفة التواصلية المعينة».

ونريد أن نفترض أن الأفعال الأدائية تتميز ضمن ما تتميز بأنها تتضمن فى بنيتها الحملية محمولا صيغة الربط. فقد تضمن فعل أدائى

مثل يَعِد فى بنيته الحملية محمول صيغة التواصل «يُوكل» فى حين أن فعلاً مثل يشكر يتضمن محمول «يظهر» الخ. فإذا ظهر الآن ذلك الفعل الأدائى فى البنية السطحية لجملة ما فإن هذا يعنى أن البنية الحملية للجملة المعنية يجب أن تتضمن المحمولات المميزة لهذا الفعل، وتبعاً لذلك أيضاً محمول صيغة التواصل. ويمكننا أن نفيد من هذا السياق بأن نفترض أنه توجد صيغة ربط، تعنى أن محمول صيغة التواصل يجب أن يكون موجوداً فى بنية الحمل. نريد أن نطلق على صيغة الربط هذه «أداء».

يجب أن يبنى النحو إذن بحيث يجب أن تُؤمن كل النتائج المرتبطة بصيغة الربط «يؤدى»، فعلى سبيل المثال يُؤمن من خلال قواعد نحوية أن لمحمول صيغة التواصل الوارد فى بنية الحمل البنية الضرورية للموضوعات ـ أى ضمن ذلك أن الموضوع الأول يجب أن يُحيل إلى المتكلم ـ، وأن يظهر فعلاً أيضاً فى البنية السطحية فعل أدائى مناسب أو تعبير أدائى... الخ.

وثمة صيغة ربط أخرى نريد أن نطلق عليها «يقدم» تعنى أن فى البنية الحملية للجملة يجب أن تُخَصص من خلال أوجه الحمل مضمونياً، تتعلق بها صيغة التواصل. وبعبارة أخرى: يعنى «يقدم» أن تلك الحال يجب فى الجملة أن تُخَصص مضمونياً، وهى التى ترد فى بنية الموضوعات لمحمول صيغة الربط فى شكل متغير ـ وفى الحقيقة هو المتغير ح. وفى حالة خبر إثباتى مثل:

(٤٢) هانز قد حضر. (خبر إثباتى)

تتضمن بنية المقصد القضية «يؤكد (م، حَ)» ـ اقرأ: م يؤكد حالا حَ ـ، حيث تعنى صيغة الربط «يقدم» أن الحال حَ تُخصص مضمونياً من خلال أوجه الحمل فى بنية الحمل. وفى حالة (٤٢) تعد البنية الكلية للحمل فى الجملة: «قد حضر هانز» تخصيصاً مضمونياً للحال حَ. وثمة شأن آخر فى حالات مثل (٤٣)،

(٤٣) أشكرك، لأنك (dafür) ساعدت أمى. (تقديم الشكر)

حيث تعنى قضية صيغة الربط «يظهر (م، س، حَ)» ـ اقرأ: م يظهر سلوكاً س فيما يتعلق بالحال حَ ـ إذ للجملة صيغة الربط «يقدم»، لأن الحال حَ يخصص مضمونياً فى بنية الحمل ـ وهو مع أوجه الحمل: «ساعدت أمى» ـ خلافاً لـ (٤٢) تظهر فى (٤٣) بشكل إضافى صيغة الربط «يؤدى» أيضاً، لأن الجملة تتضمن الفعل الأدائى «يشكر».

ومن جهة أخرى يجب ألا يكون لوظيفة تواصلية من نمط «تقديم الشكر» ضرورة فى بنيتها المقصدية صيغة الربط «يقدم». ففى جملة مثل:

(٤٤) أشكرك. (تقديم الشكر)

تظهر حقاً صيغة الربط «يؤدى»، خلافاً لـ (٤٣)، إذ لا تتضمن بنية المقصد المعنية لـ (٤٤) صيغة الربط «يقدم»، لأن الحال حَ التى تتعلق بها صيغة التواصل للجملة لا تُخَصص مضمونياً فى بنية الحمل لـ (٤٤). وبعبارة أخرى: ما يشكر المتكلم من أجله لا يقال صراحة فى (٤٤) خلافاً لـ (٤٣).

ونريد الآن أن نستشهد باختيار بسيط من عناصر، متضمنة فى بنية المقصد، وفى بنية الشرط لعناصر تواصلية من نمط «تقديم الشكر». وبذلك نفترض أن الشروط الموقفية المفردة لبنية الشرط يمكن أن تصنف وفق

خواص معينة، بحيث يعد كل شرط موقفى عنصراً من قسم معين للشرط[٢٠]:

(٤٥) أ) <u>بنية المقصد:</u>

صيغة الربط: يظهر (م، س، ح°)

صيغة العرض: يشكر (م، ف°)

(ب) <u>بنية الشرط:</u>

١ ـ شرط الإخلاص

س يريد أن يظهر السلوك س فيما يتعلق بـ ح°.

٢ ـ شرط تمهيدى

ف° يفيد م

---

(٢٠) من المفاهيم المستخدمة هنا يطابق مفهوم «شرط الإخلاص» المصطلح sincerity condition، ومفهوم «شرط تمهيدى» المصطلح preparatory condition لدى سيرل (١٩٦٩). وخلافاً لتحليل سيرل للفعل الكلامى تظهر المفاهيم المعنية هنا مع ذلك بوصفها أقساماً من شروط موقفية، ومن ثم عناصر لوظائف تواصلية. ويعنى هذا أن العناصر المعنية تفهم على أنها جزء من شروط استعمال الجمل الموصوفة فى وظائف تواصلية، وليست بعد عناصر لوصف أفعال الكلام. ومن جهة أخرى تعد هذه المفاهيم متعلقة بالفعل الكلامى باعتبار أن كل أقوال النحو تصف جانباً جزئياً معيناً لأفعال الكلام (انظر الفصل ٤-٣). وهكذا فإن مفهوم سيرل للفعل الكلامى فى رأينا ضيق للغاية من جهتين: الأولى لأنه لم يشتمل على دمج أفعال كلامية فى أنظمة أكثر تعقيداً للأنشطة، والثانية لأنه أيضاً تجاهل علاقة أفعال الكلام بأبنية سطحية للجمل فى كلٍّ. فالعلاقات المباشرة بأبنية سطحية أحد الأسباب لإدراج وظائف تواصلية فى النحو. وقد ذلّل وصف أفعال الكلام بالمعنى المذكور فى المبحث الأول المهام التى تتجاوز إلى حد بعيد ما أدركه سيرل مع مفهوم "speech act" الفعل الكلامى. انظر أيضاً هامش ٢.

فالجملة المثال:

(٤٦) أشكرك لأنك (dafür) أعرتنى الكتاب.

لها إذن بنية حملية ذات خواص، يمكن أن توضح فى الشكل الآتى:

(٤٧) <u>بنية الحمل</u>:

(يظهر [س١ (يشكر [س١)يعير [ ] ق٤])ق، (يعير [ ]ق٤])ق

حيث القضية ق٤ يمكن أن توضح بدلاً من الاختصار السابق فى شكل أتم إلى حد ما كما يأتى:

(يعير [س٢ ، س٣ (الحمل: الكتاب [س٣])، س١]ق٤

حيث: س١ = متكلم.

س٢ = مخاطب

تظهر القضايا الواردة فى (٤٧) محصورة بين أقواس هلالية، وتُعلَّم بالرمز القضوى ق، فى حين وضعت بنية الموضوعات التابعة للمحمول فى كلٍ بين أقواس معقوفة. وتفهم (٤٧) على أنها مؤقتة: فالبنية لا تستخدم هنا إلا من أجل الإيضاح.

ويشير الرمز ء إلى عدد التعيين. فأعداد التعيين تكفل إمكانية إنشاء علاقات بين قضايا بنية الحمل من جهة، ومتغيرات المضمون لبنية المقصد من جهة أخرى: فالقضية ق٤ هى التخصيص المضمونى للمتغير المضمونى الوارد فى صيغة التواصل ح٤، وكذلك للمتغير المضمونى الذى يظهر فى صيغة العرض ف٤.

ومن الأهمية بمكان فى سياقنا العلاقة بين بنية الحمل وصيغ الربط، فبينما ترد الخواص المذكورة (٤٥) للوظيفة التواصلية فى كل

الوظائف التواصلية للنمط «تقديم الشكر»، تتضمن (٤٧) سلسلة من خواص لا تصدق إلا على الجملة (٤٦)، ولكن ليس على جمل شكر أخرى. ومما يميز الجملة (٤٦) البنية الداخلية الكلية للقضية ق٤، التى تخصص الفعل مضمونياً، الذى قدم المتكلم من أجله والذى يتطابق مع الحال الذى فيه يظهر المتكلم السلوك س فيما يتعلق به. وسوف تظهر إذن فى بنية المقصد للجملة (٤٦) صيغة الربط «يقدم»، التى تعنى أن بنية الحمل يجب أن تتضمن تخصيصاً مضمونياً ح٤. وبعبارة أخرى: كون قضية ق٤ بوجه عام تظهر مع بنية داخلية كما فى (٤٧) فى بنية الحمل ـ يحدده ورود صيغة الربط «يقدم» فى بنية المقصد.

ونريد أيضاً أن نفترض فيما يتعلق بـ (٤٧) أن بنية المقصد للجملة تتضمن صيغة الربط «يؤدى»، التى تحدد ورود المحمول «يظهر» ـ أى محمول صيغة التواصل الوارد فى بنية المقصد للجملة ذاتها إذن ـ فى بنية الحمل. ومن جهة أخرى مما يميز (٤٧) أن محمول صيغة العرض أيضاً يظهر فى بنية الحمل. وبعبارة أخرى: المحمول «يشكر» فى (٤٧) مطابق لمحمول صيغة العرض الوارد فى بنية المقصد للجملة ذاتها. نريد أن نفترض لتلك الحالات أنه توجد صيغة ربط نريد أن نطلق عليها «يحول» التى تعنى أن بنية الحمل يجب أن تتضمن محمول صيغة العرض ـ وهو محمول صيغة العرض لبنية المقصد فى الجملة ذاتها ـ مع بنية موضوعات مطابقة. إذن ورود المحمول «يشكر» فى (٤٧) نتيجة لصيغة الربط «يحول» المتضمنة فى بنية المقصد.

ومع ذلك توجد الآن «أوجه شكر» أيضاً لها طريقة التعبير الآتى:

(٤٨) أ) أريد أن أشكرك (dafür) **لأنك أعرتنى الكتاب.**

ب) أريد أن أشكرك (dafür) **لأنك ساعدت أمى.**

يبين المثالان (٤٨) أنه بشكل مستقل عن لأى فعل يلفظ الشكل فى كلٍّ، يمكن أن يضاف لتقديم الشكر فى الشكل (٤٦) فعل مثل: أريد، الذى

وُضع قبل أو قُدِّم على فعل أدائى فعلى. ويبدو أن المعنى الذى يعد أساس «طرِيقة تعبير» مثل (٤٨أ) يرتكز على أنه حين يعبر المتكلم صراحة عن رغبته أو إرادته أن يشكر فإن منطوقاً بهذا التعبير يعد إنجازاً لفعل الشكر ذاته.

الآن توجد فيما يبدو علاقة بين شرط الإخلاص المذكور فى (٤٥ب) و«طريقة التعبير» الممثل لها فى (٤٨): فبالنسبة لوظائف تواصلية من نمط «تقديم الشكر» توجد «طريقة تعبير» يكمن فيها أن المتكلم يعبر صراحة عن شرط الإخلاص «لتقديم الشكر».

ويمكننا أن نوضح هذه الحال حين نفترض أنه توجد صيغة ربط تعلى أنه فى بنية الحمل يجب أن يظهر المحمول الأعلى لشرط الإخلاص مع بنية مطابقة للموضوعات ـ أى فى الموضع الضرورى فى الوقت ذاته. نريد أن نطلق على صيغة الربط «يخلص» (فى اليونانية: alétheia (الإخلاص)). إذن تعد الوظائف التواصلية للجملتين (٤٦) و(٤٨أ) متطابقة تقريباً حتى فى صيغة الربط: ومع ذلك تضم (٤٨أ) خلافاً لـ (٤٦) صيغة الربط «يُخلص».

ويمكن الآن بمساعدة صيغ الربط المعالجة إلى الآن أن توصف طرائق التعبير الآتية بالنسبة لوظائف تواصلية من نمط «تقديم الشكر»:

(٤٩)

البنية السطحية	صيغ الربط
أشكرك	يؤدى، يحول
أشكرك، لأنك أعرتنى الكتاب	يؤدى، يحول، يقدم
لذلك أريد أن أشكرك	يؤدى، يحول، يخلص
أريد أن أشكرك، لأنك أعرتنى الكتاب	يؤدى، يحول، يخلص، يقدم

وتصف صيغة الربط «يثبت مقدماً» طريقة التعبير، التى تكمن فى أن الشرط التمهيدى (بالانجليزية preparatory condition) لوظيفة تواصلية يعبر عنه صراحة. هذا يحدث مثلاً مع أنماط محددة لأوجه الطلب، يعلى هذا مع وظائف تواصلية لها صيغة التواصل «يؤثر»:

(٥٠) تستطيع أن تحضر إلى أعلى الفحم. (طلب)

نريد أن نفترض أن بنية الشرط الجمل الطلب تتضمن ضمن ما تتضمن الخواص الآتية:

(٥١) بنية الشرط:

١ ـ شرط تمهيدى:

المخاطب قادر على أداء ح٤

٢ ـ شرط الإخلاص:

م يريد أن يؤدى المخاطب ح٤.

(حيث: تعد الحال ح٤ مساوية للفعل ف٤، الذى يصير مطابقاً لصيغة العرض «يوصى بـ أو يطلب/يرجو... الخ).

يمكن إذن توصف «طريقة التعبير» للجملة (٥٠) بمساعدة صيغتى ربط: إذ تتضمن (٥٠) إلى جانب صيغة الربط «يقدم»، صيغة الربط «يثبت مقدماً» لأن الخصائص الدلالية للشرط التمهيدى (٥١ ـ ١) يعبر عنها صراحة.

وبينما تبين الأمثلة (٤١) أنه لا توجد لأوجه الشكر طريقة تعبير، يكمن فيها أن «يقدم» هى صيغة الربط الوحيدة، توجد بالنسبة لأوجه الطلب بلا شك تلك الطريقة للتعبير:

(٥٢) أنت تحضر الفحم إلى أعلى. (طلب)

ولا تتضمن بنية الحمل للجملة (٥٢) إلا التخصيص المضمونى لـ

ح٤ أو للفعل الذى ينجزه المخاطب. وهكذا فإن (٥٢) لها صيغة الربط «يقدم» بوصفها طريقة الربط الوحيدة للطلب المعنى. ولما لم يكن من الممكن أن يفهم (٤١ ب) ـ خلافاً لذلك ـ على أنه «تقديم الشكر»، فإن هذا يعنى أنه بالنسبة لأوجه تقديم الشكر لا يمكن أن يرد «تقديم» بوصفه صيغة ربط وحيدة، بل يجب أن تأتلف دائماً مع «يؤدى»، و«يحول».

وكما يبين المثال (٥٣) يمكن أن ترد مع أوجه الطلب صيغة الربط «يخلص» أيضاً (انظر (٥١ ـ ٢)).

(٥٣) أريد أن تحضر الفحم إلى أعلى (طلب)

لننظر الآن فى الجمل الآتية:

(٥٤) أ) أهديك الكتاب. (إهداء)

ب) الكتاب يخصنى (إهداء)

يجب هنا أن توضح بوجه خاص حقيقة أن منطوق جملة مثل (٥٤ب) يمكن أن يفهم على أنه «إهداء» أيضاً. وحتى توضح كيف يتوصل إلى هذه الطريقة للتعبير نفترض ابتداءً أن الوظيفة التواصلية المعنية لها ضمن غيرها الخواص الآتية:

(٥٥) بنية المقصد:

صيغة العرض: يهدى (م، ض، خ)

بنية الشرط التمهيدى:

أ ـ شرط الإخلاص:

م يريد أن يهدى ض إلى المخاطب.

ب ـ شرط تمهيدى:

ض ملك م فى الوقت الحالى ن ١

(حيث: نـ$_{١}$ مباشرة قبل نـ$_{٠}$)

جـ- شرط لاحق:

ض ملك خ فى الوقت الحالى نـ$_{٢}$

(حيث: نـ$_{٥}$ مباشرة قبل نـ$_{٢}$)

وتُقرأ قضية صيغة العرض: «م يهدى شيئاً (موضوعاً) ض للمخاطب خ، حيث «يهدى» تعنى إلى حد بعيد «يملك» أو «ينجز نقلاً لملكية فيما يتعلق بموضوع». ويعنى الشرط اللاحق المذكور فى (٥٥) أنه بعد إنجاز الفعل الصادر صِ$_{٥}$ الذى يحدث فى الحيز الزمنى نـ$_{٥}$ ـ أى بعد نطق الجملة المعنية التى يُعلن بها عن الإهداء ـ يعد الموضوع (الشيء) المعنى ض ملكاً للمخاطب (أما أن المخاطب لديه إمكانية أن يرد الإهداء فلا وزن له فى هذا السياق).

وتقوم فيما يبدو «طريقة التعبير» الممثل لها فى (٥٤) على أن الجملة تعبير صريح للشرط اللاحق للوظيفة التواصلية «الإهداء». ونريد أن نطلق على صيغة الربط المعنية «يتابع». إذن مما يميز (٥٤ب) خلافاً لـ(٥٤ أ) أن للجملة صيغة الربط «يتابع».

وكما يبين المثال (٥٦)، «يمكن لوظيفة تواصلية من نمط «إهداء» أن يكون لها صيغة الربط «يخلص» أيضاً.

ومن جهة لا يمكن أن ترد «أوجه الشكر» خلافاً لوظائف تواصلية من نمط «طلب» مع صيغة الربط «يثبت مقدماً»، لأن جملة مثل (٥٧) التى تقرر الشرط التمهيدى المذكور فى (٥٥) لأوجه الإهداء، لا يمكن أن تستخدم لإنجاز فعل إهداء:

(٥٧) الكتاب يخصني.

وبهذه الإشارات نريد أن ننهي مناقشة مختاراتنا التوضيحية لمحمولات صيغة الربط. وسوف نرجع فيما بعد عند معالجة قواعد الربط مرة أخرى إلى صيغ الربط.

٤-٥ شروط جودة السبك

باعتباره أساساً للحقائق بالنسبة لصياغة شروط جودة السبك وبالنسبة لعرض طريقة تأثير محمولات صيغة العرض نختار مثالاً وظيفة تواصلية، تتبع قسماً من الوظائف التواصلية أطلقنا عليه في موضع آخر «السرد» (انظر ايزنبرج (١٩٧٢)، المبحث ٤-٣-١).

لننظر على سبيل المثال في الجملة (١١ب) في النص (١١) (انظر النص الكامل في الملحق)، حيث نريد أن نتخلى عن قبول تعبير منفك الصلة عن أهدافنا، وهو «بأصدق معنى للكلمة» الذي قد يتطلب شرحه مناقشة شروط خاصة كثيرة. وتحافظ الجملة بعد حذف هذا التعبير على خصائص «السرد» التي تهمنا:

(١١ ب) تعطل كشافي اليدوي بعد وقت قصير، ووقفت في الحُلكة (الظلام الدامس).

ونقدم ابتداءً وصفاً عاماً لبنية الحمل أو للمضمون القضوي للجملة:

(٥٨) س١ (الحمل: كشاف يدوي (س١)) يخص س٢ (المقصود: المتكلم)، تعطل بعد س٣ بوقت قصير، وس٤ (المقصود: المتكلم) وقف في الحلكة. ولا يُستَخدم هذا الوصف العام في هذا السياق – كما في (٢٠) في المبحث ٣-٣- إلا لعرض ورود متغيرات الأفراد.

لنوضح الآن ورود إحالة مقصودة:

(٥٩)

مكونات محيلة (البنية السطحية)	متغيرات الأفراد (بنية الحمل)	موضوعات (إحالة مقصودة)
<u>كشاف يدوى</u>	س$_{١}$	م$_{١}$
ى	س$_{٢}$	
<u>تُ</u>	س$_{٤}$	م$_{٢}$
══	س$_{٣}$	م$_{٣}$

وكما يبين (٥٨) نحتاج لبنية الحمل إلى ورود ٤ متغيرات للأفراد على الأقل. يتضمن الجدول (٥٩) ٣ رموز نحتاجها لوصف الوظيفة التواصلية: متغيرات الأفراد م$_{١}$ وم$_{٢}$، ومتغير الإحالة م$_{٣}$ (حول مفهومى متغير الأفراد، ومتغير الإحالة، انظر المبحث ٤-٢). ونستطيع الآن أن نصف الوظيفة التواصلية للجملة (١١ب) فى النص (١١) كما يأتى، حيث يبرز معنى الرموز الضرورية الباقية من الصياغات ذاتها ـ ويرمز المؤشران العلويان «ء» و«ح» مرة أخرى إلى عدد التعيين ـ:

(٦٠) <u>بنية المقصد:</u>

يقصد المتكلم

(أ) أن يؤكد حالاً ح$^{\text{ء}}$ وحالاً ح$^{\text{ح}}$،

(ب) أن يبلغ المخاطب عن الحالتين ح$^{\text{ء}}$ وح$^{\text{ح}}$،

(حـ) أن يحكى واقعة و$^{\text{ء}}$ وواقعة و$^{\text{ح}}$،

د) أن يبلغ المخاطب عن أن و$^{\text{ء}}$ تقع و$^{\text{ح}}$ وسبب و$^{\text{ح}}$،

هـ) أن يبلغ المخاطب أن و٤ و و٥ تحدثان قبل واقعة و٣،

و) أن يعرض تأكيد ح٤ وح٥،

ز) أن يعيد الحالتين ح٤ وح٥ بالنظر إلى نـ٥،

ح) أن يحيل إلى الموضوعات م١ وم٢ وم٣،

ط) أن يعلن الواقعتين و٤ و و٥

<u>بنية الإحالة:</u>

ى) يعلن المتكلم أنه سوف ينجز فى النص ذاته فعلاً صادراً ص١، يصور فيه الواقعة و٣:

ك) يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف وصف الموضوع م٣ فى فعل صادر ص٢ أنجزه المتكلم فى النص ذاته.

ويتوقع المتكلم من المخاطب،

ل) أن يتلقى الأفعال الصادرة اللاحقة للمتكلم حتى ينجز هذا (الأخير) الفعل ص١،

م) أنه سوف يتعرف فى الفعل الصادر ص١ تصوير الواقعة و٣،

ن) أن يحتفظ بالواقعتين و٤ و و٥ فى الذاكرة حتى ينجز المتكلم الفعل ص١،

س) أن يربط الواقعة و٣ المصورة ص١ والواقعتين و٤ و و٥ بعضهما ببعض وفق المقصد (هـ).

<u>بنية الشرط:</u>

يشترط المتكلم

ع) أن تكون الحالتان ح٤ وح٥، العلاقة الدلالية المعبر عنها فى المقصد (د) بين و٤ و و٥. كذلك العلاقة الدلالية المعبر عنها فى المقصد (هـ) بين و٤ و و٥ و٣ غير معروفتين للمخاطب.

ف) أن يكون المخاطب قادراً على أداء الطلب (ك) والتوقعات من (ل) - (س).

ص) ألا يكون واقفاً على العلاقات المباشرة للحالات التي تنتظم فيها و ٤ و ٤ باستثناء تلك ذكرها المتكلم في أفعال صادرة متقدمة في النص ذاته.

إن هذا الوصف للوظيفة التواصلية للجملة (١١ب) ما يزال يعد غير مكتمل من جهات عدة. ومع ذلك فلعله يكفي لأهدافنا لعرض صياغة شروط جودة السبك وطريقة تأثير محمولات صيغة العرض.

وتكمن مشكلة إيضاح بناء وظائف تواصلية في بيان وفق أية قواعد تضم المكونات الجزئية المختلفة «بنية المقصد»، و«بنية الإحالة»، و«بنية الشرط» بعضها إلى بعض. ونفترض حول ذلك أنه يوجد قسم جزئي معين من شروط جودة السبك لوظائف اتصالية، يعبر عن هذه القواعد. ونريد أن نطلق على هذا القسم الجزئي لشروط جودة السبك «شروط العلاقة الأساسية»...

وتعني إحدى القواعد التي يمكن أن توصف من خلال شروط العلاقة الأساسية أنه دائماً حين يرد المحمول «يبلغ» في بنية المقصد للوظيفة التواصلية، يجب أن يكون القول متضمناً في بنية الشرط للوظيفة التواصلية ذاتها أن المتكلم يشترط أن ما يقصد أن يبلغ المخاطب به غير معروف لهذا (الأخير). ويمكننا أن نصوغ شرط العلاقة الأساسي هذا على النحو الآتي:

(٦١) يقصد (م (يبلغ) (م، خ، أ))) ⊂(يشترط (م (لا يعرف (خ، أ))).

حيث إن: م = متكلم، وخ= مخاطب

وتعد «أ» هنا متغيراً عبر موضوع. ويعني وروده في (٦١) أن

الموضوع الثالث للمحمول «يبلغ» على الجانب الأيسر لشرط العلاقة الأساسية متطابق مع الموضوع الثانى لمحمول «لا يعرف» على الجانب الأيمن (فى الكتابة العربية العكس) . ولما كانت كل الشروط العلاقة الأساسية بين بنية المقصد وبنية الشرط تتضمن العناصر

(٦٢) يقصد (م (—))

يشترط (م (—))

فمن الضرورى إجراء طريقة كتابة مختصرة، تحذف فيها العناصر (٦٢) :

(٦٣) يقصد (م، خ، أ) $\subset$ (خ، أ) .

هذا الشرط للعلاقة الأساسية الآن قول عن علاقات تواصلية غير محددة، وفى لفظ أدق عن كل الوظائف التواصلية التى تتضمن فى بنيتها المقصدية مرة واحدة على الأقل محمول صيغة الإبلاغ «يبلغ» . هذا القول العام يسرى إذن أيضاً على كل ورود لمحمول «يبلغ» فى السرد (٦٠) . وبذلك يوضح شرط العلاقة الأساسية (٦٣) - الذى يفهم بمعنى (٦١) - فيما يتعلق بالسرد (٦٠) القاعدة التى تضم المقاصد (ب) ، و(د) ، و(هـ) من جهة، والكم المجمل فى (ع) للشروط من جهة أخرى .

لنأخذ مثالاً المقاصد (٦٠د) و(٦٠هـ) . يمكننا أن نعرض (٦٠د) فى الشكل (٦٤أ) ، والشرط الموقفى المطابق فى الشكل (٦٤ب) . ويمكن كذلك أن يُعرَض (٦٠هـ) فى الشكل (٦٤جـ) والشرط الموقفى المطابق فى الشكل (٦٤د) :

(٦٤) أ) يبلغ (م، خ، ح$_{١}$)

ب) لا يعرف (خ، ح$_{١}$)

حيث: ح$_{١}$ = ((و^{ء} تقع قبل و^{ح}) و(و^{ح} سبب و^{ك}))

جـ) يبلغ (م، خ، ح$_{٢}$)

د) لا يعرف (خ، ح$_{٢}$)

حيث إن: ح$_{٢}$= (و^{٤} تقع قبل و$_{٣}$) و(و^{٣} تقع قبل و$_{٣}$))

وتُوجد طرائق كتابة مثلما فى (٦٤) شرطَ إمكان استخدام شروط العلاقة الأُسَاسية مثل (٦٣). ولما كان ح$_{١}$ فى بنية المقصدِ متطابق مع ح$_{١}$ فى بنية الشرط فإن شرط العلاقة الأساسية (٦٣) قد أُدِّىَ أيضاً بالنظر إلى تطابق الموضوعات المعنية. ويسرى الأمر نفسه بشكل قياسى على موضوعات ح$_{٢}$ (فيما يتعلق بـ (٦٠هـ)، كذلك ح^{٤} وح^{٣} (فيما يتعلق بـ (٦٠ب).

ويمكن على نحو مشابه أن تعالج شروط العلاقة الأساسية بين بنية الإحالة وبنية الشرط. وفى السرد (٦٠) يصير شرط العلاقة الأساسية هذا مثلاً مؤثراً، وهو الذى يمكن أن يوصف بصورة غير شكلية كما يأتى:

(٦٥) دائماً حين يرد فى بنية الإحالة طلب ط أو توقع ت فإنه يجب أن يكون متضمناً فى بنية الشرط شرط موقفى، يعنى أن المتكلم يشترط أن المخاطب قادر على أن يؤدى ط أو ت.

ويعد شرط العلاقة الأساسية (٦٥) بدوره القاعدة العامة التى تسرى على وظائف تواصلية غير محددة. ويكمن تأثيرها فيما يتعلق بالسرد (٦٠) فى أنها تربط المطلب (ك) والتوقعات من (ل) ـ (س) بكم من الشروط الموقفية الموجزة فى (٦٠ع).

ويُعزى دور محورى لكل الوظائف التواصلية من نمط «السرد» للمحمول التواصلى «يحكى/يقص» الذى يعد من قسم محمولات صيغة الربط. ويمكن بمساعدة هذا المحمول أن تقرَّر قاعدة، تعنى أنه فى كل الوظائف التواصلية التى تتضمن بنيتها المقصدية المحمول «يحكى» يجب أن يرد فى بنية الشرط شرط موقفى مثل (٦٠ص). ويمكننا أن نعبر عن هذه القاعدة ـ بشكل شبه شكلى ـ من خلال شرط علاقة أساسية من النمط الآتى:

(٦٦) يحكى (م، وس) ⊂غير متوقف على (خ، ط)

حيث إن:

١ ـ ط = (الترابطات المباشرة للحالة التى تنتظم فيها وس، باستثناء تلك التى ذكرها المتكلم فى أفعال صادرة سابقة فى النص ذاته).

٢ ـ س متغير لعدد التعيين.

ويفسر هذا الشرط للعلاقة الأساسية كما فى (٦٣)، يعنى هذا أنها طريقة كتابة مختصرة تحذف فيها عناصر (٦٢). والآن لما كانت وظيفتنا التواصلية (٦٠) تتضمن فى بنيتها المقصدية ورودين للمحمول (يحكى) ـ لأن (٦٠جـ) تبدو مصاغة فى الشكل «يحكى (م، و٤) ويحكى (م، و٢) ـ فإن شرط العلاقة الأساسية (٦٦) يمكن أن يطبق على (٦٠) مرتين. وقياساً على ذلك يفهم الشرط الموقفى (٦٠ص) أيضاً على أنه اختصار لشرطين موقفيين، حيث يتعلق أحدهما بالواقعة و٤ ويتعلق ثانيهما بالواقعة و٢. ونرى أنه: فى إطار هذه الشروط يقدم شرط العلاقة الأساسية (٦٦) القاعدة التى تربط المقصد (جـ) والشرط الموقفى (ص) فى (٦٠). وهى تعد عامة باعتبار أنها تسرى على كل الوظائف التواصلية، التى تتضمن على الأقل ورود المحمول (يحكى)، أى على كل الوظائف التواصلية لنمط «السرد».

ويوجد باستثناء شروط العلاقة الأساسية قسم آخر أيضاً من شروط جودة السبك بالنسبة لوظائف تواصلية تقرر تلك الشروط التى تتعلق بإمكانية الائتلاف لعناصر أقسام مختلفة من محمولات تواصلية فى أبنية المقصد. نريد أن يطلق على هذا القسم الجزئى من شروط جودة السبك شروط المقصد.

ونفترض أن شروط المقصد بوجه عام لها الشكل الآتى:

(٦٧) يقصد (م (ل (م، س))) ⊃ يقصد (م (ل' (م، ص)))

حيث إن:

١ ـ ل و ل' محمولان تواصليان لأقسام مختلفة

٢ ـ س وص أبنية الموضوعات

وتُفسر شروط الشكل (٦٧) إذن على النحو الآتى: إذا ورد فى بنية المقصد لوظيفة تواصلية المحمول ل لِقسم محمولات تواصلية ق، فيجب أن يرد فى بنية المقصد ذاتها المحمولُ ل' لقسم محمولات تواصلية ق'. ويكمن المعنى التجريبى لشرط المقصد فى أنه دائماً حين يقصد المتكلم ل (م، س) يجب أن يقصد أيضاً ل' (م،ص).

ويمكننا الآن أن ندخل مرة أخرى طريقة كتابة موجزة:

(٦٨) ل (م، س) ⊃ل' (م،ص).

وتفسر طريقة الكتابة (٦٨) دائماً على نحو (٦٧)، ويعنى هذا تستكمل فى كلٍّ العناصر المحذوفة.

يقصد (م (—))

ويمن أن يُصاغ شرط للمقصد يسرى على كل أوجه السرد على النحو الآتى:

(٦٩) يحكى (م، وس) ⊃يقرر (م، حس)

حيث إن: س متغير لعدد التعيين.

هذا شرط للمقصد بين محمول لصيغة العرض ومحمول لصيغة التواصل. ويعنى أنه دائماً حين يقصد المتكلم أن «يحكى» واقعة، فإنه يجب أن «يقرر» حالاً أيضاً، يتطابق مع الواقعة المحكية (انظر وصف «يقرر» فى المبحث ٤-٤-٢). ـ وفى صياغة أخرى يعنى شرط المقصد أن لكل الوظائف التواصلية من نمط «السرد» صيغة التواصل «يقرر».

وتربط شروط مقصدية أخرى ذات تأثير فى «أوجه السرد» بين محمول صيغة العرض ومحمول صيغة الإبلاغ: لوصف متغيرات الإحالة

للحالات والوقائع والأفعال الخ نريد أن نستخدم فى ذلك <u>أعداد الإحالة</u>، التى تكتب كمؤشرات تحتية.

(٧٠) يحكى (م، و^{س}) ⊂ يبلغ (م، خ، ح^{س})

حيث إن: ١ ـ س^{س} وح^{س} متغيرات المضمون

٢ ـ س متغير لعدد التعيين

(٧١) يحكى (م، و^{س}) ⊂يبلغ (م، خ، ح)

حيث إن: ١ ـ ح = (و^{س} تحدث قبل و$_{إ}$)

٢ ـ و^{س} متغير مضمون، و

و$_{إ}$ متغير إحالة

٣ ـ س^{١} متغير لعدد التعيين، و إ متغير لعدد الإحالة.

ويعنى شرط المقصد (٧٠) أنه حين يقصد المتكلم أن «يحكى» واقعة، فإنه يجب أن يقصد أيضاً أن المخاطب يبلغ عن حال، يتطابق مع واقعة «يحكى». وفيما يتعلق بالصياغة يعنى (٧٠) و(٧١) أنه دائماً حين يظهر فى بنية المقصد لوظيفة تواصلية العنصر الواقع على يسار ⊂، فإنه يجب أن يرد فى بنية المقصد ذاتها العنصر الواقع على يمين ⊂. (فى اللغة العربية عكس ذلك).

ويعنى شرط المقصد (٧١) أنه حين يقصد المتكلم أن «يحكى» واقعة، فإنه يجب أن يقصد أيضاً أن المخاطب يبلغ عن أن هذه الواقعة تحدث قبل واقعة أخرى، لا تخصص مضمونياً فى الجملة. ويعبر عن هذا من خلال شرط أن و$_{إ}$ متغير إحالة (انظر حول هذا المفهوم المبحث ٤-٢) ويحدد التعبير «و^{س} تحدث قبل و$_{إ}$» علاقة ربط تواصلية، أى علاقة دلالية بين متغير مضمونى ومتغير إحالة. وعلى هذا النحو يقرر شرط القصد (٧١) اطراد أن وظائف تواصلية من نمط «السرد» هى وظائف تواصلية موجهة.

وبالإضافة إلى ذلك ثمة شرط علاقة أساسية ضرورى لشروط المقصد هذه، يبرز منه أن المتكلم يجب أن يعلن أنه سوف يصور الواقعة

المعنية بمتغير الإحالة فى فعل من الأفعال الصادرة اللاحقة فى النص ذاته. ويمكن أن يوصف هذا فى شكل شرط علاقة أساسية بين بنية المقصد وبنية الإحالة.

ونريد أخيراً أن نشير مرة أخرى إلى شرط المقصد الذى يربط فيما يتعلق بأوجه السرد محمول صيغة العرض بمحمول صيغة الزمن:

(٧٢) يحكى (م، و) $\subset$ يسترجع (م، $ح^{س}$، $ن_{ه}$)

حيث إن: ١ ـ $و^{س}$ و$ح^{س}$ متغيرا مضمون

٢ ـ س متغير لعدد التعيين

ويقصد بورود محمول «يسترجع» فى بنية المقصد أن المتكلم يهدف إلى أن يعبر عن أن الحال المقصودة بالموضوع الثانى للمحمول تتعلق بالماضى.

ويقرأ التعبير:

يسترجع (م، $ح^{س}$، $ن_{ه}$)

المتكلم يسترجع $ح^{س}$ بالنظر إلى $ن_{ه}$. ويعنى هذا أن يفهم الحيز الزمنى هنا فى إطار الماضى ـ يقع قبل $ن_{ه}$، أى قبل الحيز الزمنى الذى تنجز فيه الواقعة المعقدة للتواصل (انظر حول $ن_{ه}$ المبحث ٤ـ١).

وفيما يتعلق بالوظيفة التواصلية (٦٠) يعبر شرط المقصد (٧٢) عن القاعدية التى تربط المقصد (جـ) بالمقصد (ز)، فهى تقرر الاطراد العام، أى أنه مع كل الوظائف التواصلية من نمط «السرد» تحكى وقائع الماضى[٢١].

---

(٢١) يصدق هذا أيضاً فى إطار شروط خاصة على الخيالية فى روايات المستقبل حيث يعرض ما هو مستقبلى على أنه ماض. وفى روايات المستقبل أيضاً ترد أزمنة الماضى: لا توجد أشكال تعبير لغوى خاصية لـ «جمل القص فى روايات المستقبل». ومن جهة أخرى لا يعد تتابع جملى، مثل: غداً أذهب أولاً للتسوق. ثم أنظف الغبار، وأعد طعام الغداء...». وثمة خاصيةٍ لأوجه السرد تكمن فى أن جملاً لها هذه الوظيفة التواصلية تتضمن الماضى دائماً، ويمكن فى موقعه فى إطار شروط معينة أن يرد المضارع أيضاً بدلاً من الماضى pro praeterito.

ونريد بذلك أن ننهى العرض لمختاراتنا من شروط جودة السبك بالنسبة للوظائف التواصلية. فقد بينا أنه يوجد على الأقل قسمان لتلك الشروط الخاصة بجودة السبك: شروط العلاقة الأساسية، وشروط المقصد. وتؤدى محمولات صيغة العرض فى ذلك دوراً محورياً من حيث إنها تشكل أنماط الوظائف التواصلية، وتحدد الخواص المميزة لكل نمط مشكل.

٤-٦ قواعد ربط نحوي

أشرنا فى موضع آخر إلى أن ظواهر سطحية نحوية كثيرة تحددها وظائف تواصلية[٢٢]. وهكذا فقد أوضحنا ضمن ما أوضحنا أن الجمل ذات الوظيفة التواصلية «السرد» فى الأسبانية فى العادة دائماً ما ترد فى زمن الماضى التام البسيط perfecto simple. ونريد الآن لأجل العرض على نحو أكثر تبسيطاً أن نفترض أن هذا يسرى «بشكل عادى» فقط، بل قد تكون الحال بلا استثناء دائماً. ويمكننا فى إطار هذه الشروط أن نصوغ قاعدة، تقرر العلاقة المذكورة:

(٧٣) I : يحكى (م، وس) ⊂ O]ص [+ ماض تام [ى] جہ

حيث إن: ١ ـ س متغير لعدد التعيين

٢ ـ ص وى سلسلة (فارغة أو غير فارغة) من الرموز نريد أن نفترض أن (٧٣) قاعدة ربط نحوية من النمط الآتى:

---

(٢٢) انظر ايزنبرج (١٩٧٢)، المبحث ٤ـ٤.

(٢٣) فى حالات معينة يمكن أن يرد أيضاً بدلاً من الماضى التام البسيط المضارع البديل عن الماضى، غير أن هذا بالنسبة لعرضنا من الإيضاح لنمط القاعدة المعنى المنفك الصلة. ويفترض أن شروطاً يمكن أن تصاغ، تحدد بوضوح فى حين يختلف فى حالة أوجه السرد استعمال الماضى التام البسيط عن استعمال المضارع البديل عن الماضى. وقد تعدل القاعدة طبقاً لذلك. بيد أنه فى الطبيعة الأساسية للقاعدة قد لا يتغير فى ذلك شيء جوهرى. ومن المهم من الناحية التجريبية بوجه خاص حقيقة أنه فى أوجه السرد لا يمكن أن يرد فى الأسبانية إلا الماضى التام البسيط أو المضارع البديل عن الماضى أساساً: كل الأزمنة الأخرى، بما فى ذلك الأزمنة الكثيرة للماضى فى الأسبانية لا تستخدم فى أوجه السرد.

(٧٤) I : أ ⊂O : ب

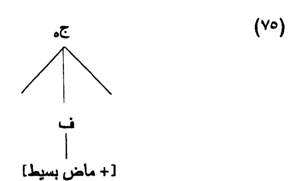
حيث إن: ١ ـ أ كم من قضايا بنية المقصد

٢ ـ ب وصف نحوى للبنية السطحية

وتعنى قاعدة الربط من نمط (٧٤) أنه حين تتضمن بنية المقصد لجملة ما الوصف أ فإن البنية السطحية للجملة ذاتها يجب أن تكون لها الصفات ب. ونريد أن نفترض أن النحوية تحدث على نحو إمكان أن تعمل قواعد النمط (٧٤) بشكل مجدٍ[٢٤].

وتعنى قاعدة الربط النحوية (٧٣) الآن أنه دائماً حين ترد فى بنية المقصد القضية «يحكى (م، وس)»، يجب أن تتضمن البنية السطحية للجملة ذاتها فى الفعلِ الرئيسى للجملة العليا العلامة المورفولوجية «+ ماضٍ بسيط»، وحتى يتاح العمل الصحيح لهذه القاعدة نفترض أن ج الأعلى لجملة ما يمكن أن يشار إليه بـ «جه»، حيث يحصل كل ورود آخر لـ ج فى بنية سطحية على وسم مختلف عن ذلك. وبذلك تشترط صياغة (٧٣) أبنية سطحية ذات خواص تالية:

(٧٥)



وتكفل هذه الفروض أن قاعدة الربط (٧٣) لا يمكن أن تُعَلق إلا بالفعل المحورى للجملة الحاضنة العليا، أى تستبعد إمكانية علاقة القاعدة بجمل الصلة وجمل المفعول الضمنية الخ. وهذا ضرورى لأن الاطراد المقرر فى (٧٣) لا يسرى على جمل ضمنية.

(٢٤) تكمن إحدى إمكانات التوصل إلى ذلك فى استعمال وسائل مساعدة تقنية، على نحو ما طورت لدى لاكوف Lakoff مثلاً (١٩٧٠).

لنعد الآن إلى جملتنا المثال (ب) فى النص (١١). فهذه الجملة تتضمن عطفاً بين جملتين. وتتضمن الوظيفة التواصلية لهذه الجملة الموصوفة تحت (٦٠) فى المبحث ٤-٥ معلومات مطابقة، تتعلق بكلتا الجملتين الجزئيتين للجملة المركبة. وتعنى إحدى القواعد التى تصير مؤثرة فى هذه الوظيفة التواصلية وعلاقتها بالبنية السطحية ـ فى صياغة عامة ـ أنه دائماً حين ترد فى بنية المقصد لجملة ما قضتيان لهما المحمول «يحكى»، فإنه يجب أن تتضمن البنية السطحية للجملة ذاتها عطفاً بين جملتين، تعبر الجملة الأولى منهما عن تلك الواقعة التى يقال عنها فى بنية المقصد (انظر المقصد (د) فى (٦٠)) أنها تحدث قبل واقعة أخرى. ويجب أن يعبر عن الواقعة الثانية فى الجملة الجزئية الثانية للعطف. وبعبارة أخرى: تحدد خواص مميزة للوظيفة التواصلية من جهة ورود أوجه العطف فى البنية السطحية، ويقرر من جهة أخرى ما العلاقات الدلالية التى يجب أن ترد بين الجمل السطحية المتعاطفة.

ويمكننا أن يصوغ قاعدة الربط النحوية الضرورية لذلك ـ لغرض الإيضاح مرة أخرى ـ كما يأتى:

(٧٦) I: ع ⊃ O [ج$_{ه}^{١}$ وج$_{ه}^{٢}$]ج$_{ه}$

ربط ـ ١

١ ـ ع = (يحكى (م، و^{س})/ يحكى (م، و^{ى}) يبلغ (م،خ،ح))

٢ ـ ح = (و^{س} يحدث) قبل و^{ى})

ربط ـ O

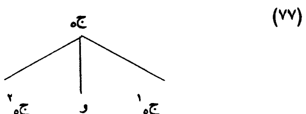
١ ـ ج$_{ه}^{١}$ يعبر عن و^{س}

٢ ـ ج$_{ه}^{٢}$ يعبر عن و^{ى} [ع= رمز مساعد، وج=جملة]

الرمز ع على يسار ⊃، وعلى الجانب الأيسر من الشرط الأول ـ I (أى الشرط الذى يجب أن يفى ببنية المقصد) هو رمز مساعد من أجل طريقة كتابة عامة للقاعدة.

وتشترط صياغة قاعدة الربط النحوى هذه أبنية سطحية لها الخواص الآتية:

(٧٧)



ويفهم تحت «ج$_٠$» الجملة العليا للبنية السطحية النحوية. ويعد التفريق بين المؤشرات الأعلى والمؤشرات الأدنى ضرورياً لورود الباقى لـ ج لضمان أن قاعدة الربط النحوية (٧٦) لا يمكن أن تتعلق بتلك الجمل الجزئية المتعاطفة لجملة مركبة التى يحددها مباشرة ج$_٠$ أو الرمز الأعلى ج للجملة. وفى حالة عطف جمل الصلة وجمل المفعول الخ تتلقى الجمل الضمنية مؤشراً تحتياً مختلفاً عن صفر (O). وبهذه الطريقة يستبعد أن القاعدة (٧٦) يمكن أن تُعلَّق بجمل ضمنية متعاطفة. وتصير تلك التحديدات ضرورية لأن ـ على نحو يمكن للمرء أن يستوعبه بسهولة ـ الاطراد المدرك فى (٧٦) لا يسرى على جمل ضمنية[٢٥].

---

(٢٥) قابلنا هنا تحديداً عاماً آتياً هو: يكون لكل الجمل الضمنية ج مؤشر تحتى مختلف عن صفر. هذا التحديد فيما يتعلق بالمؤشرات الأدنى والأعلى يجعل الآن فرضاً إضافياً أمراً ضرورياً، حتى يكفل تطبيقاً مجدياً للقاعدة (٧٣) على جمل جزئية متعاطفة للسرد فى اللغة الإسبانية: فكل الجمل الجزئية من هذا النوع يجب أن تقع فى زمن الماضى البسيط. ونريد أن نفترض أن ورود ج$_٠$ فى الوصف التركيبى للأبنية السطحية فى قواعد ربط من نمط (٧٤) يتعلق بكل ورود غير محدود لـ ج$_٠$، بشكل مستقل عما إذا كانت البنية النحوية التى تتعلق بها القاعدة تتضمن فى الموضع المعنى بشكل إضافى مؤشراً أعلى لـ ج$_٠$ أو لا. ويعنى هذا: أن وصف البنية فى القاعدة (٧٣) يسرى أيضاً على حالات مثل ج$_٠^١$ وج$_٠^٢$ الخ. ويلاحظ أنه فى حالة (٧٦) أن علاقة ارتكاز مطابقة على ج$_٠$ بالمؤشر الأعلى غير ممكنة، إذ إن طريقة الكتابة لجمل جزئية متعاطفة من خلال إدراج المؤشر التحتى صفر تحدد بوضوح أن الأمر لا يتعلق هنا إلا بورود ج (جمل) تحكمها مباشر ج (الجملة) العليا فى البنية السطحية مباشرة.

لعل هذا الإيضاح لقواعد ربط نحوية ممكنة يكفى لبيان أنه يمكن أن توجد بهذه الطريقة أقوال جد دقيقة حول إلحاق عناصر الوظيفة التواصلية وخواص البنية السطحية. وينبغى هنا أن يشار إلى شىء فقط مرة أخرى: ليست كل قواعد الربط النحوية من النمط (٧٤). وهكذا توجد مثلاً سلسلة من قواعد الربط التى تربط عناصر بنية الشرط بخواص البنية السطحية. أما ما عدد أنماط قواعد الربط النحوية التى توجد فسؤال تجريبى[٢٦].

وتفهم تعبيرات مثل «ج$_{ه}$' تُعبر لغوياً عن و^{س}» فى القاعدة (٧٦) بأن البنية النحوية ـ الصرفية التى تحكمها ج$_{ه}$' تعرض نحوية تلك الأوجه الحملية لبنية الحمل التى تخصص الواقعة المعنية بـ «و^{س}». وهكذا يستند هنا إلى علاقات، يجب أن تحدد بين بنية المقصد وبنية الحمل من جهة، وبين بنية الحمل والبنية السطحية من جهة أخرى. ومن الواضح بشكل كافٍ دائماً ماذا يقصد بتعبيرات من هذا النوع بحيث يمكن أن تحدد بشكل أساسىّ.

وفى المبحث ما بعد التالى ـ إثر مناقشة قواعد ربط دلالية ـ سوف نقدم أمثلة أخرى لقواعد ربط نحوية.

٧-٥ قواعد ربط دلالية

٤-٧-١ شـــروط

قبل أن ننتقل لمناقشة مثالٍ، ينبغى أن يستخدم أساساً لصياغة قواعد ربط دلالية، نريد بدايةً أن نقدم نظرة عامة حول بعض أهم الرموز، التى

(٢٦) ربما وجب أن يشار إلى أن قاعدة الربط فى (٧٣) و(٧٦) يجب أن تفهم بأنها إيضاحية من حيث إن أوجه الاطراد المعنية من المحتمل أن يتواصل تحديدها. حول (٧٣) انظر فى هذا السياق هامش (٢٣). وبالنظر إلى العطف توعز مثلاً نتائج لانج Lang (١٩٧٣) بافتراض أن ثمة تعميمات معينة أخرى ممكنة. ومع ذلك يظل الحكم العام قائماً وهو أن ورودِ أوجه العطف تحدده خواص الوظيفة التواصلية. وبناءً على ذلك يمكن بسهولة أن تعدل صياغة (٧٦) على نحو لا تعلّق فيه بجملتين جزئتين متعاطفتين فقط، بل بجمل جزئية متعاطفة كثيرة بشكل غير محدود.

نحتاجها فى المناقشة الآتية. وتُستخدم فيما تستخدم الرموز الآتية:

(٧٨) أ) <u>متغيرات القضية في بنية المقصد:</u>

ق - متغيرات المضمون   ق - متغيرات الإحالة

أحوال: $ح^{س}$، $ح^{ص}$، $ح^{ى}$... $ح_{هـ}$، $ح_{و}$، $ح_{ى}$...

وقائع: $و^{س}$، $و^{ص}$، $و^{ى}$... $و_{هـ}$، $و_{و}$، $و_{ى}$....

أفعال: $ف^{س}$، $ف^{ص}$، $ف^{ى}$... $ف_{هـ}$، $ف_{و}$، $ف_{ى}$...

إلخ

حيث إن: س، ص، ى أعداد التعيين

هـ، و ى أعداد الإحالة

ب) <u>متغيرات الأفراد في بنية المقصد:</u>

١ - متكلم: م

٢ - مخاطب: خ

٣ - موضوعات: م١، م٢،....

ونريد أيضاً أن نفترض أنه توجد لكل محمول تواصلى شروط معينة لجودة السبك، تحدد ما المتغيرات التى يمكن أن يظهر فى بنية الموضوعات حين يظهر المحمول التواصلى فى بنية المقصد. وهكذا يتحدد مثلاً لكل محمول تواصلى فى بنية المقصد أن الموضوع الأول يكون دائماً المتكلم، أى متغير أفراد م. ويتحدد أيضاً للمحمول «حدث/حاضر» أن الموضوع الثانى متغير أفراد.

ونستشهد بأمثلة أخرى فى الشكل أ ←ب»

اقرأ: «إذا كانت أ قضية بنية المقصد، فإنه تصدق ب»:

(٧٩) يحكى (م، أ) ← أ متغير واقعة

يعد (م، أ) ⟵ أ متغير فعل

يوكل (م، أ) ⟵ أ متغير حالة ، إلخ

وتؤكد الحدود الآتية ـ متى يكون متغير القضية فى بنية المقصد متغير إحالة ـ من الآن يطلق عليه ق ـ متغير إحالة ـ أو متغير مضمون:

(٨٠) أ) متغير القضية أ فى بنية المقصد هو ق ـ متغير إحالة، إذا وجد فى بنية الإحالة مطلب أو توقع للمتكلم. يتحدد وصف أو تصوير أ فى أفعال صادرة سابقة أو لاحقة.

ب) متغير القضية أ فى بنية المقصد هو ق ـ متغير المضمون، إذا لم يكن أ متغير إحالة.

لننظر الآن فى النص الآتى المكون من جملتين:

(٨١) أ) هل تأتى لزيارتى؟ ـــ ب) هذا ما أعدك به.

(سؤال) ـــ (وعد بوصفه إجابة)

يجب أن يتحدد ابتداءً أن الجملة (٨١ ب) لها صيغة التواصل «يوكل» (انظر حول ذلك المبحث ٤-٤). أما الوظيفة التواصلية لـ (٨٠ب)، التى نريد أن نسمها على نحو مساعدٍ للتذكر بالتسمية (وعد بوصفه إجابة):

(٨٢) بنية المقصد:

يقصد المتكلم

أ) أن يقوم برد فعل على فعل صادر ص للمخاطب فيما يتعلق بحال ما ح هـ،

ب) أن يوكل حالاً ح هـ،

جـ) أن يعد بفعل ف هـ،

د) أن يؤدى توكيلاً لـ ح هـ،

هـ) أن يحول وعداً بـ ف هـ،

و) أن يشارك فى حال حـ بالنظر إلى ن،

ز) أن يحيل إلى موضوعات م١، م، خ،

ح) أن يجعل التوكيل بـ حـ محمولاً،

ط) أن يجعل الوعد بـ فـ محمولاً.

<u>بنية الإحالة:</u>

يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف م١ مع فـ، وكذلك وصف فـ فى الفعل الصادر السابق ص للمخاطب.

ما يزال هذا الوصف للوظيفة التواصلية ل (٨٠ب) غير مكتمل من جوانب عدة. فقد حذفت بنية الشرط، واختصرت بنية الإحالة بشدة ضمن أشياء أخرى. ومع ذلك فإن الخواص التى أوردت فى (٨٢) فقط لها أهمية بالنسبة للتفسيرات اللاحقة

لنقدم الآن توضيحاً مختصراً لورود متغيرات الأفراد فى بنية الإحالة:

(٨٣) س١ (المقصود: المتكلم) يعد س٢ (الحمل: وجود الحالة (س٢)) نحو س٣ (المقصود: المخاطب).

ولعل الصورة الآتية توضح ورود الإحالة المقصودة:

(٨٤) مكونات إحالية (البنية السطحية)	متغير الأفراد (بنية الحمل)	موضوعات (إحالة مقصودة)
هذا	س١	------ م١
تُ	س١	------ م
ك	س٣	------ خ

ومن المهم بالنسبة للوظيفة التواصلية التى يُناقش هنا أن ما يتحدث عنه لا يبدو معبراً عنه فى الجملة (٨١ب)، أى لا يخصص مضمونياً فى الجملة ذاتها. ونفسر هذه الواقعة بافتراض أن بنية الحمل للجملة لا تتضمن أية أوجه محمولات، تصف الفعل المعنى فـ م مضمونياً، ويعنى هذا: أننا نفترض فـ م ق ـ متغير إحالة، وأن الجملة (٨١ب) لها وظيفة تواصلية متوجهة يساراً (يميناً فى العربية) ذات خصائص موصوفة فى (٨٢) (على الأقل).

ومن البديهى أنه توجد حالات يعبر فيها لغوياً عن الفعل الموعود به. وبالنسبة لجملة (٨٥) نريد أن نشترط أنه معطى فى كلٍّ ذلك الموقف التواصلى الذى يكون للجمل فيه وظيفة تواصلية غير موجهة:

(٨٥) أ) أعدك بأن أزوك. (وعد)

ب) أزورك. (وعد)

(٨١) ـ ب) هذا ما أعدك به. (وعد بوصفه إجابة)

لكلتا جملتى (٨٥) وظيفة تواصلية يمكننا أن نسمها بتسمية «الوعد». أما كون التتابع المورفيمى لـ (٨٥ب) يمكن أن يكون له وظائف تواصلية أخرى ففى هذا السياق منفك الصلة. المهم بالنسبة لنا التحديد: خلافاً لـ (٨١ب) يعبر فى جملتى (٨٥) لغوياً عن الفعل الموعود به فى كل جملة، أى تخصص بنية الحمل مضمونياً من خلال أوجه الحمل، التى تخصصها بدورها بنية مورفولوجية ـ نحوية. ولهذه الجمل أيضاً خلافاً لـ (٨١ب) على نحو مطابق لشرطنا العلوى وظيفة تواصلية غير موجهة فى كلٍّ، أى وظيفتها التواصلية لا تتضمن أية متغيرات إحالية ولا بنية إحالية.

ويقوم افتراضنا الآتى أساساً على فرضية: نفترض أن الفروق بين (٨٥أ) و(٨٥ب) فيما يتعلق بشكل التعبير اللغوى لا تقوم على أوجه مصادفة فقط، بل إنها مترابطة مقصدياً، وبعبارة أخرى: نفترض أنه توجد مقاصد مميزة فيما يتعلق بأشكال التعبير اللغوى. ونطلق على

المحمولات التواصلية الضرورية للمقاصد المعنية هنا «محمولات صيغة الربط» (انظر أيضاً المبحث ٤-٤-٣). لنوضح أوجه الإلحاق المفسرة من خلال الصورة الآتية:

(٨٦)

صيغة الربط	البنية السطحية
أ) يؤدى يحول يقدم	أعدك بأن أزورك
(ب) يقدم	أزروك
(جـ) يؤدى يحول	هذا ما أعدك به

لنوضح ابتداءً معنى هذه الصيغ الثلاثة للربط من خلال أشكال مُعلّمة مقتضية آتية:

(٨٧) أ) «يؤدى» يعنى: «محمول صيغة التواصل يعلن»

ب) «يحول» يعنى: «محمول صيغة العرض يعلن»

جـ) «يقدم» يعنى: «الحال الواردة فى بنية الموضوعات لصيغة التواصل «يعلن».

ونستطيع أن نحدد معنى صيغ الربط الثلاثة بأن نفترض شروط عامة آتية لجودة السبك:

(٨٨) يؤدى (م (ل (م،س))) $\subset$ يعلن (م (ل (م،س)))

حيث إن: ١ ـ ل محمول صيغة التواصل

٢ ـ س بنية الموضوعات

(٨٩) يحول (م (ل (م، س))) ⊂ يعلن (م (ل (م، س)))

حيث إن: ١ ـ ل محمول صيغة العرض

٢ ـ س بنية الموضوعات

(٩٠) يقدم (م (م، س، أ))) ⊂ يعلن (م، أ)

حيث إن: ١ ـ ل محمول صيغة التواصل

٢ ـ س بنية موضوعات (خالية أو غير خالية)

٣ ـ أ متغير قضوى

وتفهم شروط جودة السبك هذه بأنها شروط المقصد للشكل (٨٦) (انظر ٤ ـ ٥) مع فارق، وهو أنها ـ على نحو مغاير لشروط المقصد المعالجة حتى الآن ـ تتضمن متغيرات حول محمولات تواصلية، وهى متغير ل فى كلٍّ.

لنعرض طريقة تأثير شروط المقصد هذه من خلال المثال (٨٨). يعنى شرط المقصد هذا ـ مثل شروط المقصد الأخرى أيضاً ـ أنه دائماً حين يوجد فى بنية المقصد لوظيفة تواصلية الوصف الوارد على يسار (⊂) فإنه يجب أن يرد فى بنية المقصد ذاتها الوصف الواقع على يمين (⊂).

وتسرى المقولة (٨٨) على كل محمولات صيغة الربط. الآن يُعد «يُوكل» مثلاً ذلك المحمول ل لصيغة الربط. ويعنى شرط المقصد العام (٨٨) إذن بالنسبة لهذا المحمول أنه دائماً حين يرد فى بنية المقصد التعبير

«يؤدى (م (يوكل (م، أ)))»

يجب أن يرد فى بنية المقصد ذاتها أيضاً التعبير

«يصير محمولاً (م (يوكل (م، أ)))»،

حيث يمثل العنصر أ بنية الموضوعات تلك التى ترد فى حالة المحمول «يوكل» فى موضع متغير بنية الموضوعات «أ» الذى يرد فى

(٨٨) . وقياساً على (٨٨) تفهم طريقة تأثير شروط المقصد (٨٩) و(٩٠) .

وقبل أن نفصل العلاقة بين التعبيرات ذات المحمول «يصير محمولاً» وقواعد الربط الدلالية، نريد ابتداءً أن ننظر فى: أى قواعد تعبر عن شروط المقصد (٨٨)، و(٨٩) و(٩٠) بالنظر إلى وظيفتنا التواصلية (٨٢) . فكل شروط المقصد الثلاثة تربط فى كلٍّ محمول صيغة الربط بمحمول صيغة الإصدار. ويعبر شرط المقصد (٨٨) عن القاعدة العامة التى يربط وفقاً لها فى (٨٢) المقصد (د) بالمقصد (ح) . ويقرر شرط المقصد (٨٩) ذلك الاطراد الذى يربط وفقاً له فى (٨٢) المقصد (هـ) بالمقصد (ى) . أما شرط المقصد (٩٠) فغير مؤثر فى (٨٢)، لأن الحال $ح_{ه}$، التى تمثل الحال الواردة فى بنية الموضوعات لصيغة التواصل «يوكل» لا تصير محمولاً فى الجملة المعنية ـ أى فى (٨١ب) .

(٩١) يعِد (م، أ) ⊂ يوكل (م، ب)

ونصوغ شروطاً أخرى للمقصد:

(٩٢) يوكل (م، أ) ⊂ يتنبأ (م، ب، $ن_{ه}$)

حيث إن أ وب متغيران لهما عدد تعيين أو إحالة مماثل.

ويربط شرطِ المقصد (٩١) محمول صيغة العرض «يعَد» بمحمول صِيغة التواصل «يوكل». وهو يعنى أن لكل الوظائف التواصلَية من نمط «يعد» صيغة التواصلَ «يوكل» . ويصير مؤثراً فى (٨٢) أيضاً بأن يربط المقَصد (جـ) بالمقصد (بَ) . وتعنى طريقة الكتابة (٩٢) ـ حتى نكرر ذلك مرة أخرى ـ أنه دائماً حين تضم بنية المقصد قضية، تقول إن المتكلم يعد بشىء، فإنه يجب أن تتضمن بنية المقصد قضية أيضاً، تقول إن المتكلم يوكل الشىء ذاته (حول «يوكل» انظر المبحث ٤ـ٤ـ٢) .

ويربط شرط المقصد (٩٢) محمول صيغة التواصل «يوكل» بمحمول صيغة الزمن «يتنبأ» وهو يقول إن لكل الوظائف التواصلية ذات صيغة التواصل «يوكل» لهِا صيغة الزمن «يتنبأ»، ولما كان لكل الوظائف التواصلية من نمط «يعِد» صيغة التواصل «يوكل» أيضاً، فإن شرط المقصد

هذا يصير مؤثراً في (٨٢) أيضاً: فهو يربط المقصد (ب) بالمقصد (و).

ويقرأ «يتنبأ» (م، ب، ن٠) : «يتنبأ المتكلم حالاً ب فيما يتعلق بـ ن٠». ويقصد مع ورود محمول «يتنبأ» في بنية المقصد، أن المتكلم يرمي إلى أن يعبر عن أن الحال المقصودة بالموضوع الثاني للمحمول تتعلق بالمستقبل. ويؤكد التعبير في الوقت نفسه أنه يفهم تحت المستقبل حيز زمني يقع بعد ن٠، أي بعد الحيز الزمني الذي تنجز فيه واقعة التواصل المعقدة (حول ن٠ انظر المبحث ٤-١).

٤-٧-٢ شرط اداتي

لفهم الوظائف التواصلية لأمثلة مثل (٨١) و(٨٥) لها الأبنية الحملية المطابقة ثمة أشياء ثلاثة على الأقل ضرورية الآن: أولاً يجب أن يُذكَر كيف في حالات ذات محمولات معلة لصيغة التواصل ولصيغة العرض (المثالان (٨١ب)، و(٨٥أ)) تُربَط مقاصد الحمل ببنية الحمل. وثانياً يجب أن يبين، كيف ـ في حالات تتضمن فيها بنية المقصد القضية «يعلن/يؤذن بـ» (م، أ) (المثالان (٨٥أ وب) ـ يلحق مقصد الحمل ببنية الحمل. وثالثاً يذكر، كيف تلحق مقاصد الإحالة بمتغيرات الأفراد في بنية الحمل. هذه الحالات الثلاثة نريد الآن أن نعالجها في التتابع المذكور.

تتبع القواعد التي نحتاجها للمهام المذكورة قواعد الربط الدلالي. ونستخدم ابتداء نمطاً من قواعد ربط دلالية يوصف شكلها العام على النحو الآتي:

(٩٣) I: يعلن (م، س) ⊂ ط : ص

حيث إن: ١ ـ «يعلن (م، س)» تعبير عن بنية المقصد

٢ ـ س بنية موضوعات

٣ ـ ص قضية بنية الحمل

[ط = ربط، ص = قضية ما]

وتُفَسر قواعد الربط الدلالية لهذا النمط على النحو الآتى: فدائماً حين تتضمن بنية المقصد تعبير «يعلن/ يؤذن بـ» (م، س) يجب أن تتضمن بنية الجمل القضية ص.

ونفترض الآن قاعدة الربط الدلالية العامة الآتية، التى نريد أن نطلق عليها <u>الربط الأدائي</u>:

(٩٤) I: يعلن (م (ل (م، س))) ، ط: ل (ص)

حيث إن: ١ ـ ل : محمول صيغة الحمل أو صيغة الربط

٢ ـ س وص : أبنية موضوعات

ثم نفترض أنه توجد قاعدة عليا، تُشتَق من قاعدة الربط الدلالية العامة (٩٤) قواعد من النمط الآتى:

(٩٥) I: يعلن (م (يوكل (م، أ))) ⊂ ط : يوكل ($س_١$، $ج_م$)

حيث إن: ب = ق ـ متغير مضمون أو ق ـ متغير إحالة

يفرض الربط الأدائى أو القواعد المستنبطة منه مثل (٩٥)، و(٩٦) أن بنية الحمل يجب أن تتضمن فى كل محمول صيغة التواصل ومحمول صيغة العرض، مرتبطتين ببنية موضوعات مميزة. ونريد أن نوضح حينئذ طريقة الكلام الآتية: نريد أن نقول إنه من خلال قاعدتى (٩٥) و(٩٦) يسرى ما يأتى:

(٩٧) ١ ـــ <u>محمول</u> «يوكل» فى بنية الحمل <u>متطابق</u> مع محمول «يوكل» فى بنية المقصد.

٢ ـ <u>متغير الأفراد</u> س١ <u>متطابق</u> مع الموضوع م لمحمول «يوكل» فى بنية المقصد.

٣ ـ <u>الرمز القضوي</u> ج ط <u>متطابق</u> مع الموضوع وج ط <u>متطابق</u> مع الموضوع ب.

٤ ــ البنية القضوية التى تتضمن «يوكل (س١ ، ج ط)»، و«يعد (س١م ج ط)» تخصص دلالياً القضيتين «يوكل (م، أ)»، و«يعد م، ب)».

٥ ــ فيما يتعلق بالقاعدة (٩٦) تسرى تعبيرات تعد مطابقة للتعبيرين (١) و(٢).

٤-٧-٣ الربط القضوي

نريد أن نطلق على قاعدة ربط دلالية ثانية، تُطبق بعد الربط الأدائى، الربط القضوي. ونفترض ابتداءً أن لكل ق ــ متغير مضمون فى بنية المقصد مؤشراً أعلىٍ، أسميناه عدد التعيين. وتبعاً لذلك فإن لـ ق ــ متغيرات المضمون الشكل الآتى:

(٩٨) و^{١}، ح^{٢}، و^{٣}، ف^{٤}، و^{٥}، ح^{٦} الخ

ونفترض كذلك أنه يلحق بكل قضية فى بنية الحمل رمز قضوى يمكن أن يعرض فى شكل شجدى أو فى الشكل الآتى:

(٩٩) (ل$_{١}$ [س^{١} (ل$_{٢}$ [س^{٢}، س^{٣}])ج])ج

حيث إن: ١ ــ كل ج هو رمز قضوى

٢ ــ كل ل هو محمول

٣ ــ كل س هو متغير أفراد

وبذلك يتضمن المثال (٩٩) قضيتين منحصرتين بين أقواس دائرية، ومزودتين برمز قضوى. ونتفق أيضاً على أنه يفهم تحت طريقة الكلام: «لكل قضية مؤشر» أن «للرمز القضوى الملحق بالقضية مؤشراً».

ويمكننا الآن آن نصوغ الربط القضوى على النحو الآتى:

(١٠٠) I: {س$_{١}$ ... س$_{ن}$} ⊂ ط: {ص$_{١}$ ... س$_{م}$}

(بالنسبة لـ م = ن)، حيث يسرى:

شرط ـ أ:

كل س ل هو قضية للشكل «يعلن (م، أ)»، حيث إن أ متغير مضمون ـ ق مع عدد التعيين ء بوصفه مؤشراً أعلى،

إذن إن أ ≤ ء ≤ ن.

شروط ـ ب:

١ ـ بالنسبة لكل قضية ص ل يسرى: ص ل هى و لا تتضمن بنية قضوية تخصص دلالياً قضايا بنية المقصد.

٢ ـ لكل قضية ص ل عدد تعيين غ بوصفه مؤشراً أعلى، إذ إن أ ≤ غ ≤ ن

٣ ـ بالنسبة لكل عدد تعيين ى لبنية المقصد توجد بدقة قضية ص ى لها ى مؤشر أعلى، إذ إن أ ≤ ى ≤ ن.

٤ ـ لا تتضمن بنية الحمل أية قضية ن، يسرى عليها: لا تتضمن ن بنية قضوية، تخصص دلالياً قضايا بنية المقصد، و ن ليس عدد تعيين.

وتعنى هذه القاعدة أنه دائماً حين تتضمن بنية المقصد فى جملة ما الوصف (مع الشرط ـ أ) الواقع على يسار « ⊂ »، يجب أن تتضمن بنية الحمل فى جملة ما الوصف (مع شروط ـ ب) الوارد على يمين « ⊂ » (فى اللغة العربية عكس ذلك). ويعنى هذا أن: بنية الحمل يجب أن تتضمن وفق هذه القاعدة بدقة قضايا مائزة كثيرة ذات نمط معين، كما يوجد فى بنية المقصد قضايا الشكل «يعلن (م، أ)».

وتفرض هذه القاعدة أن كل قضية فى بنية الحمل، لا تتضمن بنية قضوية تخصص دلالياً كل أوجه بنية المقصد، يجب أن يكون لها عدد تعيين. وهذا يعنى أن: الأبنية القضوية التى تختص بالربط الأدائى ـ وهى تلك التى تخصص دلالياً قضايا بنية المقصد ـ تظل مستبعدة من ذلك، ولا تحصل على أى عدد تعيين، وبعبارة أخرى: يفرض الربط

القضوى أن بنية الحمل فى جملة ما يجب أن تتضمن كثيراً من القضايا غير الأدائية، على نحو ما توجد فى بنية المقصد قضايا الشكل «يعلن (م، أ)»، وتعلم كل هذه القضايا غير الأدائية بعدد تعيين لكل منها.

لنأخذ مثالاً بسيطاً، للجملة:

(١٠١) أعدك بأن أزورك.

على سبيل التنويه بنية حمل من النوع الآتى:

(١٠٢) (يعد [س$_{١}$ (يزور [س$_{١}$، س$_{٢}$])^{ج}، س$_{٢}$])^{ج}

اقرأ: س يعد س$_{٢}$ بأن (س$_{١}$ يزور س$_{٢}$)،

وتتضمن بنية المقصد للوظيفة التواصلية لهذه الجملة ضمن ما تتضمن القضايا الآتية: الجدول انظر مايلى).

وتتطلب شروط جودة السبك من نمط «شرط المقصد» وجود قضايا عدة. وقد وسمنا شروط المقصد المعنية فى كلٍّ بالرقم، الذى عولجت تحته من الجوانب السابقة، ويتضح فى ذلك أن القضايا ذات المحمولات التواصلية لصيغة العرض (يعد)، وصيغة الربط (يؤدى، ويحول، ويقدم) تشمل كل القضايا الأخرى فى (١٠٣).

(١٠٣)

بنية المقصد	متضمنة من خلال بنية المقصد
يوكل (م، ح^{٤})	(٩١)
يعد (م، ف^{٤})	—
يؤدى (م (يوكل (م، ح^{٤})))	—
يحول (م (يعد (م، ف^{٤})))	—
يقدم (م (يوكل (م، ح^{٤})))	—
يتنبأ (م، ح^{٤}، ن$_{٥}$)	(٩٢)

يعلن (م (يوكل (م، ح^{ع}))) (٨٨)

يؤذن بـ (م (يعد م، ف^{ع}))) (٨٩)

يعلن (م، ح^{ع}) (٩٠)

[م = متكلم، ح= حال، ف = فعل]

ونستخدم لبنية الحمل «يعد» بوصفه اختصاراً مؤقتاً لمركب من أوجه الحمل، يتضمن على الأقل المحمولين «يوكل» و«يعد». ويفهم الرمز «يزور» كذلك على أنه اختصار لإيضاح أكثر دقة.

ويمكننا فى إطار هذه الشروط إذن أن نقرر أنه من خلال تطبيق الشرط الأدائى فيما يتعلق بالربط بين بنية المقصد (١٠٣) وبنية الحمل (١٠٢) يسرى ما يأتى:

(١٠٤) تخصص البنية القضوية (يعد [س$_{١}$، م^{١}، ص$_{٢}$]^{ع} دلالياً القضيتين «يوكل (م، ح^{ع})»، و«يعد (م، ف) فى بنية المقصد.

والآن يعلّم الشرط القضوى الرموز القضوية لكل القضايا غير الأدائية فى بنية الحمل بعدد التعيين بوصفه مؤشراً أعلى. ويعنى هذا أنه يفرض أنه يجب أن يعلّم على هذا النحو.

فالقضية

(يعد [س$_{١}$، م^{١}، ص$_{٢}$]^{ع})^{١}

بنيةٍ قضوية تُخصص دلالياً قضايا بنية المقصد. ونتيجة لذلك لا يمكن أن يطبق الشرط القضوى على هذه القضية. ويظل الرمز القضوى ج بدون عدد تعيين. وعلى العكس من ذلك القضية (يزور [س$_{١}$، س$_{٢}$]^{ع})^{١}

ليست بنية قضوية، تخصص دلالياً قضايا بنية المقصد، غير أنها تتضمن تلك البنية القضوية، ونتيجة لذلك يمكن أن يُطبق الشرط القضوى على هذه القضية، ويجب أن يعلم الرمز القضوى ج١ من خلال عدد التعيين. ومن ثم لبنية الحمل (١٠٢) الشكل الآتى:

(١٠٥) (يعد [س$_{١}$ (يزور [س$_{١}$، س$_{٢}$])^{ع٥}، س$_{٢}$])^{ع}

حيث إن: «ء» هو عدد التعيين.

ولما كانت الوظيفة التواصلية لا تتضمن إلا عدداً للتعيين، فإن الرمز القضوى ج' يحصُل من خلال الشرط القضوى بدقة على هذا العدد (للتعيين)، الذى يُعلِّم القضية المعنية بأنها غير أدائية.

وتفرق قواعد الربط الدلالى، الربط الأدائى والربط القضوى القضايا الأدائية من القضايا غير الأدائية فى بنية الحمل. وخلافاً للقضايا غير الأدائية تُخَصص القضايا الأدائية دلالياً من خلال الربط الأدائى من حيث إن القاعدة تفرض ورود محمولات معنية مع بنية موضوعات معنية. ولا يجرى الربط القضوى أية تخصيصات دلالية.

ونضع الآن التعريف الآتى:

(١٠٦) إن متغير المضمون ـ ق «أ» للوظيفة التواصلية والرمز القضوى ج لبنية الحل مترابطان بعضهما ببعض، بدقة إذا كان لـ «أ» و«ج» عدد التعيين نفسه.

إذن لما لم تحصل الرموز القضوية لبنية الحمل إلا على عدد للتعيين حين يتعلق الأمر بقضايا غير أدائية، فإن الرموز القضوية لقضايا غير أدائية فقط يمكن أن تترابط بمتغيرات المضمون ـ ق. وهذا بدقة التأثير المأمول، إذ يرتكز المعنى التجريبى لمتغيرات المضمون ـ ق للوظيفة التواصلية على علاقاتها بعناصر المضمون فى بنية الحمل، التى ليست لها طبيعة أدائية.

ويُضمن من خلال الربط القضوى أن كل متغيرات المضمون ـ ق فى بنية المقصد مترابطة بالرموز القضوية فى بنية الحمل. إذن ثمة سلسلة من قواعد ربط دلالية أخرى ضرورية، يجب أن نحددها، وهى ما الشروط التى يكون فى إطارها زوج مترابط بعضه ببعض (أ°، ج°)، حيث أ متغير مضمون ـ ق، وج متغير قضوى فى بنية الحمل، وع عدد التعيين، مترابطاً بشكلٍ مناسب بمعنى أن ج« يعد تخصصياً دلالياً ممكناً لـ أ. لا نستطيع فى هذا الموضع أن نصوغ قواعد الربط الدلالية

الضرورية لذلك. فالمشكلة لا تحدد على كل حال بوضوح بشكل كاف، ومن الممكن أن يدرك على أى نحو يمكن أن تُصاغ قواعد ربط دلالية.

٤-٧-٤ الربط الإحالي

ثمة قاعدة ربط دلالية أخرى ضرورية لربط مقاصد الإحالة للوظيفة التواصلية بمتغيرات المضمون فى بنية الحمل، ويلاحظ أنه ليس من الممكن إجراء إلحاق مباشر بين متغيرات الأفراد فى بنية المقصد ومتغيرات الأفراد فى بنية الحمل، لأنه لا يوجد لكل متغير أفراد فى بنية المقصد بالضرورة تطابق فى بنية الحمل. وهكذا يبدو مثلاً فى كل وظيفة تواصلية متغير الأفراد «خ» للمخاطب، غير أنه لا تحيل كل جملة إلى المخاطب، أى لا تتضن كل جملة متغير أفراد فى بنية الحمل مع إحالة إلى المخاطب.

وهكذا يعد الإلحاق الضرورى أساساً إلحاقاً لمقاصد الإحالة ومتغيرات الأفراد فى بنية الحمل. ويجب أن تكفل القاعدة المعنية التى نريد أن نطلق عليها الربط الإحالي، بوجه خاص أن كل متغير أفراد وارد فى مقصد إحالة مرتبط بمتغير أفراد فى بنية الحمل على الأقل. وحتى يتوصل إلى ذلك نفترض ابتداءً أنه توجد أعداد إحالة، وتحدد ما يأتى:

(١٠٧) تتضمن بنية المقصد كما من القضايا {ق$_{١}$ ... ق$_{ن}$}، حيث إن: لكل ق$_{ı}$ الشكل «يحيل م، إلى د»

و د متغير أفراد غير محدد فى بنية المقصد. ثم يسرى على كل ق$_{ı}$:

١ ـ د يحصل على عدد إحالة ١ بوصفه مؤشراً أعلى فى حالة أن د= م.

٢ ـ د يحصل على عدد إحالة ٢ بوصفه مؤشراً أعلى فى حالة آن د= خ.

٣ ـ د يحصل على عدد إحالة ء بوصفه مؤشراً أعلى فى حالة أن د≠م ود ≠خ، حيث إن ء ≤ ٣.

ويعنى هذا التحديد أن كل متغيرات الأفراد الواردة فى مقاصد الإحالة لبنية المقصد، أى فى قضايا الشكل «يحيل (م إلى د)، بوصفه موضوعاً ثانياً، يجب أن يكون لها عدد إحالى. وبعبارة أخرى: دائماً حين تتضمن بنية المقصد معلومة أن «المتكلم يقصد أن يحيل إلى «د»، ولذا يُعَلَّم «د» بعدد إحالى بوصفه مؤشراً أعلى. وسوف تتضمن مثلاً جملة، يرد فيها مورفيم مثل: ت، ها، ك، نا... الخ فى وظيفتها التواصلية المقصد «يحيل (م إلى خ٢)، حيث إن ٢ هى عدد إحالى، يعزى وفق التحديد (١٠٧) إلى متغير الأفراد «خ».

وكما يبين هذا المثال للتحديدات (١٠٧) فى الوقت نفسه ميزة أن أعداد الإحالة توفر معلومات أيضاً عن نمط «الشخص»: فعدد الإحالة ١ يعنى دائماً «المتكلم أو الشخص الأول، وعدد الإحالة ٢ يعنى «المخاطب» أو الشخص الثانى، وعدد إحالة أكبر أو مساو لـ ٣ يعنى «الشخص الثالث» (الغائب). ولهذا التحديد فائدة أكبر حين تلحق أعداد الإحالة المعنية متغيرات الأفراد فى بنية الإحالة.

ويجب أن يتوصل الآن من خلال الربط الإحالى إلى ما يأتى:

١ ـ يجب أن يعبر عن أنه يجب فى بنية الحمل على الأقل أن ترد متغيرات أفراد كثيرة على نحو ما توجد مقاصد إحالية فى بنية المقصد.

٢ ـ يجب أن يُضَمن أنه توجد فى بنية الحمل أعداد إحالة مائزة كثيرة بقدر ما توجد مقاصد إحالية فى بنية المقصد تماماً.

ونستطيع الآن أن نصوغ قاعدة الربط الدلالية، التى أطلقنا عليها «الربط الإحالى» على النحو الآتى:

(١٠٨) I:{س^{١}... س^{ن}}ط:{سـ^{١}.... سـ^{م}}

(بالنسبة م $\geq$ ن)

حيث إن : •

روابط ــ أ

١ ــ كل س١ هو قضية الشكل «يحيل (م، إلى د)»،

حيث إن «د» متغير أفراد ذو عدد إحالى بوصفه مؤشراً أعلى.

٢ ــ يتضمن الكم (المجموعة){س^{١} ... س^{ن}}كم إح= {ع$_{١}$،...ع$_{ك}$}

(بالنسبة لـ ك = ن)، حيث إن: كل ع$_{ط}$ هو عدد إحالى.

روابط ــ ب

١ ــ كل سـ ^{ط} هو متغير أفراد ذو عدد إحالى ع$_{ى}$ بوصفه مؤشراً أدنى، حيث إن ع$_{ى}$ C إح

(C = رمز يعنى عضواً فى)

٢ ــ بالنسبة لكل عدد إحالى ع$_{ى}$ إح يوجد على الأقل سـ^{ى} مع ع$_{ط}$ بوصفه مؤشراً أدنى.

لنأخذ بادىء ذى بدءمثالاً:

(١٠٩) أ) يحيل (م، إلى م^{١})

يحيل (م، إلى خ^{٢})

يحيل (م، إلى م^{٧})

يحيل (م، إلى م^{٣٥})

ب) إح= [١، ٢، ٧، ٣٥]

جـ) متغيرات الأفراد التى يحتاج إليها لبنية الحمل

{سـ١، سـ٢، سـ٣، سـ٤، سـ٥، سـ٦، سـ٧، سـ٨}

ونفترض أن بنية المقصد تتضمن بدقة أربعة مقاصد إحالية، وهى التى أوردت تحت (١٠٩أ). ثم ذكر كم إح للعدد الإحالى تحت (١٠٩ب). وطبقاً للتحديد (١٠٧) يحصل م دائماً على العدد الإحالى ١، وخ العدد

الإحالى ٢، وأعداد الإحالة ٧ و٣٥ أكبر من ٣، أى تلحق بالإحالة إلى موضوعات لا تتطابق مع المتكلم ولا مع المخاطب: هى من نمط «الشخص الثالث».

ويفرض الربط الإحالى بادىء ذى بدء أن بنية الحمل يجب أن تتضمن على الأقل وروداً لمتغيرات الأفراد بقدر ما توجد مقاصد إحالية فى بنية المقصد. ويعنى هذا تطبيقاً على مثالنا (١٠٩) أنه يجب أن تُقدم على الأقل مرات ورود ٤ لمتغيرات الأفراد. ويفرض الربط الإحالى كذلك أن كل عدد إحالى للكم إح يجب أن يرد على الأقل مرة واحدة بوصفه مؤشراً أدنى لمتغيرات الأفراد فى بنية الحمل. ويعنى هذا بالنسبة لمثالنا أن بنية الحمل يجب أن تتضمن على الأقل الورود الآتى لمتغيرات الأفراد:

$$\text{س}_{٧}^{١} - \text{س}_{٣٥}^{٢} - \text{س}_{١}^{٣} - \text{س}_{٢}^{٤}$$

وفى ذلك تُحَدد المؤشرات الأعلى إلى الورود. فإذا احتيج بالنسبة لبنية الحمل إلى عدد مرات ورود ٨ لمتغيرات الأفراد ـ كما يفترض فى المثال (١٠٩جـ) ـ فإنه توجد ضمن غيرها الإمكانية الآتية:

$$\text{س}_{٣٥}^{١} - \text{س}_{٣٥}^{٢} - \text{س}_{١}^{٣} - \text{س}_{٣٥}^{٤} - \text{س}_{٢}^{٥} - \text{س}_{٧}^{٦} - \text{س}_{٧}^{٧} - \text{س}_{٧}^{٨}$$

أو الإمكانية الآتية أيضاً:

$$\text{س}_{٧}^{١}\ \text{س}_{٣٥}^{٢} - \text{س}_{١}^{٣} - \text{س}_{١}^{٤} - \text{س}_{٧}^{٥} - \text{س}_{٢}^{٦} - \text{س}_{١}^{٧} - \text{س}_{٣٥}^{٨}$$

وكذلك إمكانات أخرى كثيرة. ومع ذلك تظل مستبعدة حالات لا يرد فيها عدد من أعداد الإحالة ١، ٢، ٧، ٣٥ مرة على الأقل أو أن يظهر عدد إحالة آخر بوصفه مؤشراً تحتياً. ويجب إذن أن يضمن من خلال النحو أن تربط مكونات سطحية محيلة فقط بمتغيرات الأفراد فى بنية الإحالة، التى لها أعداد إحالة. ويمكننا على هذا الأساس أن نضع التعريف الآتى:

(١١٠) متغير الأفراد «س» فى بنية الحمل متطابق إحالياً مع متغير

الأفراد «د» لمقصد إحالى فى بنية المقصد، بدقة حين يكون لـ سـ ود عدد الإحالة ذاته.

لننظر فى المثال الآتى:

(٨١ب) ـ هذا ما أعدك به.

لهـذه الجملة وظيفة إحـاليـة تتبـع قسم الوظائف التـواصليـة، التى أعطيناها التسمية «الوعد بوصفه إجابة». وتتضمن الوظيفة التواصلية لـ (٨١ب)، التى وصفناها تحت (٨٢) فى الفـصل ٤-٧-١، فى بنيتـهـا المقصدية ضمن ما تتضمن القضايا الآتية:

(١١١) <u>بنية المقصد:</u>

أ) يوكل (م، ح$_{هـ}$)

ب) يبلغ (م، خ، ح^{٤})

جـ) يعد (م، فـ$_{هـ}$)

د) يؤدى (م (يوكل (م، ح$_{هـ}$)))

هـ) يحول (م (يعد (م، فـ$_{هـ}$)))

و) يتنبأ (م، ح$_{هـ}$، ن$_{٥}$)

ز) يحيل (م، م^{١})

ح) يحيل (م، خ^{٢})

ط) يحيل (م، م^{٥})

ى) يعلن (م (يوكل (م، ح$_{هـ}$)))

ك) يعلن (م (يعد (م، فـ$_{هـ}$)))

ل) يعلن (م، ح^{٤})

تتضمن بنية المقصد (١١١) متغير الإحالة ـ ق «فـ$_{هـ}$»، ومتغير

المضمون ـ ق «حء»، حيث إن «ء» عدد تعيين لمتغيرات المضمون ـ ق. ثم لبنية الحمل ضمن غيرها الخواص الآتية:

(١١٢) (يعد [س١ (وجود الحال (س٥]))ج٤ س٢])ج٤

اقرأ: «س١ يعد س٢ بأن س٥ هى الحال».

من خلال الربط القضوى للرمز القضوى ج٤ فى بنية الحمل عدد تعيين بوصفه مؤشراً علوياً، مطابق لعدد تعيين متغير المضمون ـ ق فى بنية الحمل ـ أى لـ ء فى المتغير ح٤ ـ ومن ثم يعلم بأنه غير أدائى. وبعبارة أخرى: ح٤ وج٤ مترابطتان بعضهما ببعض.

ويجب أن تتضمن بنية الحمل من خلال الربط الإحالى كل عدد إحالى لبنية المقصد مرة على الأقل. وتعد كل متغيرات الأفراد لبنية الحمل مطابقة هنا إحالياً مع متغيرات الأفراد للمقاصد الإحالية. وهكذا فإن س متطابقة إحالياً مع م١، وس٢ متطابقة إحالياً مع خ٢ وس٥ متطابقة إحالياً مع م٥. وفى ذلك يسرى وفق التحديد (١٠٧) أن عدد الإحالة ١ يصف دائماً المتكلم وعدد الإحالة، يصف المخاطب. وبهذه الطريقة يوضح أنه يقصد بـ س١ المتكلم، وبـ س٢ المخاطب. ويعنى عدد الإحالة ٥ وفق التحديد (١٠٧) فى الوقت نفسه أن الأمر يمكن ألا يتعلق بالمتكلم ولا بالمخاطب، لأن ٥ أكبر من ٣.

وينبغى الآن فى المبحث التالى أن نحاول أن نبين كيف، بالنسبة لجمل ذات وظيفة تواصلية مثل (١١١) تربط وظيفة تواصلية بالبنية السطحية من خلال قاعدة ربط نحوية.

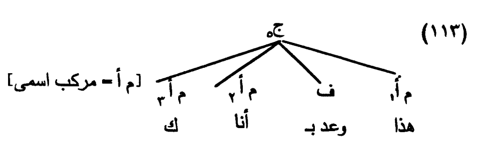
٤-٨ قواعد ربط نحوية اخرى

نفترض ابتداءً أن الجملة

(٨١ب) ـ هذا ما أعدك به

لها بنية سطحية ذات خواص آتية

(١١٣)



ونحتاج حتى يمكن أن نصوغ قاعدة ربط نحوية، تربط (١١٣) بوظيفة نحوية مثل (١١١) إلى مصطلحين، نريد أن نحددهما كما يأتى:

(١١٤) أ) مركب اسمى م أ فى البنية السطحية يعبر إحالياً عن متغير أفراد «د» لمقصد إحالى فى بنية المقصد حين يوجد إلحاق، بحيث يسرى : ١ ـ يوجد متغير أفراد سـ (فى بنية الحمل)، متطابق إحالياً مع «د».

٢ ـ يُلحق سـ من خلال قاعدة نحوية بالمكون م أ

ب) مكون سطحى ل يعبر حملياً عن متغير المضمون ـ ق «أ» فى بنية المقصد حين يوجد إلحاق، بحيث يسرى:

١ ـ أ مترابطة برمز قضوى جـ فى بنية الحمل.

٢ ـ تتضمن القضية الموسومة بـ جـ أوجه الحمل تلك التى تُلحق بها من خلال قواعد نحوية المورفيمات التى يحكمها ل.

ويجب أن نفترض أيضاً أن الوظيفة التواصلية لـ (٨١ب) تتضمن بالإضافة إلى الخواص الواردة تحت (١١١) العناصر الآتية (انظر (٨٢) فى الفصل ٤-٧-١):

(١١٥) <u>بنية المقصد:</u>

يقوم برد فعل (م، ص، حـ)

<u>بنية الإحالة:</u>

يطلب المتكلم من المخاطب خ،

أ) أن يتعرف ص بوصفه فعلاً صادراً متقدماً لـ خ

ب) أن يُطابَق الموضوع م، بالفعل فـه بعضهما ببعض،

وأن يتعرف وصف فـه فى الفعل الصادر المتقدم ص للمخاطب. ويعنى ورود القضية «يقوم برد فعل (م، ص، حه)، فى بنية المقصد ـ أن المتكلم يقصد أن يقوم برد فعل على فعل صادر ص بالنظر إلى حالة حه.

ويجب أن تعبر قاعدة الربط النحوية المعنية ضمن ما تعبر عن أن الجمل التى تتضمن فى بنيتها المقصدية صيغة العرض «يعد»، وكذلك صيغة الربط «يؤدى» و«يحول» ـ ولكن ليس صيغة الربط «يقدم» ـ يجب أن يكون لها فى بنية السطحية التتابع المورفيمى/ يـ + وعد/ بوصفه فعلاً، وبنية ذات خصائص فى (١١٣). ويشترط فى ذلك أن الوظيفة التواصلية لـ (٨١ب) تتضمن فى بنيتها المقصدية العناصر (١١١) و(١١٥) وأن بنية الحمل لها الخصائص فى (١١٢). ونريد للإيضاح أن نصوغ قاعدة الربط المعنية الآن كما يأتى:

(١١٦) I: O ⊃ C [م أ١ [وعد] ف م أ٢م أ٢]ج٥

شروط ـ I

١ ـ C = (يقوم برد فعل (م، ص، فـس)/ يبلغ (م، خ، حص)/ يؤدى (م (يوكل (م، حس)))/ يحول (م (يعد (م، فـس)))/ يعلن (م، حص)/ يحيل (م، د)/ يحيل (م، م١)/ يحيل (م، خ٢)).

٢ ـ حس وفـم متغيران إحاليان، وحص متغير مضمون ـ ق

٣ ـ د يتطابق وفق بنية الإحالة مع فـس

٤ ـ لا تتضمن بنية المقصد قضية للشكل «يقدم (م (يوكل) م، ح)))».

شروط ـ O

١ ـ م أ$_{1}$ يعبر لغوياً عن المحمول ح^{ص}

٢ ـ م أ$_{1}$ يعبر إحالياً عن د

٣ ـ م أ$_{2}$ يعبر إحالياً عن م^{1}

٤ ـ م أ$_{2}$ يعبر إحالياً عن ح^{2}

إن قاعدة الربط النحوية هذه من النمط ذاته للقواعد المعالجة فى المبحث ٤-٦ (انظر (٧٤) فى المبحث (٤-٦). فالمتغير ح^{ى} فى (١١١) الذى يرتبط بـ جـ^{ى} لبنية المحمول (١١٢)، يطابق متغير المضمون ـ ق «ج^{ى}» فى بنية المقصد. ونريد أن نفترض أنه توجد قاعدة نحوية تلحق مورفيم مثل هذا أو ذلك فى بنية السطح بقضية الحمل للشكل «الحال [س]»، حين يكون س متطابقاً إحالياً مع متغير الأفراد «د» الذى يوجد له في بِنية الإحالة مطلب التعيين للمتكلِم بالنظر إلى السياق اللغوى المتقدم. ونشترط أيضاً قواعد نحوية أخرى، تلِحق المورفيمين أ (أنا)، وك (أنت) فى البنية السطحية بالعناصر المعنية فى بنية الحمل وبنية المقصد.

وتستخدم قاعدة الربط النحوية (١١٦) هنا أيضاً من أجل الإيضاح. وهى مؤقتة بوجه خاص لأنها من الممكن أن تعمم على أقسام عدة من الجمل ذات أفعال أدائية بوصف الفعل الأدائى فعلاً وحيداً فى البنية السطحية. ومع ذلك فإيضاح هذه العلاقات يتطلب بحوثاً تجريبية أخرى. وثمة شىء مهم بوجه خاص وهو: توضح (١١٦) إمكانية صياغة قواعد ربط نحوية، وتبين على أى نحو يمكن أن يحدث ذلك، وتجعل من الممكن مراجعة كيف يمكن أن يتوصل إلى التعميمات الضرورية.

وخلافاً لجمل مثل (٨١ب) تتضمن جمل مثل (٨٥أ) و(١١٧) فى وظيفتها التواصلية صيغة الربط «يقدم»:

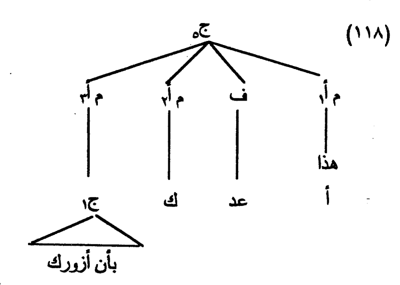
(٨١ب) هذا ما أعدك به.

(٨٥أ) أعدك بأن أزورك.

(١١٧) أعدك بأنى سوف أزورك.

نريد أن نفترض أن جملاً مثل (٨٥أ) لها بنية سطحية لها الخصائص الآتية:

(١١٨)



للجملة (١١٧) كذلك خصائص (١١٨) مع فارق وحيد، هو أن ج١ ليست جملة مصدرية، بل جملة مفعول مع «أن» (فى العربية مفعول غير مباشر). ويمكننا إذن أن نصوغ قاعد ربط نحوية تصدق على (٨٥أ) و(١١٧) فى الوقت نفسه، وتعنى أساساً أن جملاً، تتضمن فى بنيتها المقصدية صيغة العرض «يعد» وصيغ الربط «يقدم» و«يؤدى»، و«يحول»، يجب أن يكون لها فى بنيتها السطحية التتابع المورفيمى/ يـ + عد/ مرتبطاً بالخواص (١١٨):

(١١٩) I : O ⊃ C : (م أ١ [يعد] م أ٢ م أ٣]جـه

شروط ـ I :

١ ــ C = (يقـدم (م (يوكل (م، حى)))/ يؤدى (م (يوكل (م، حى)))/ يحول (م (يعد (م، فـى)))/ يحيل (م، م١)/ يحيل (م، خ٢))

٢ ـ حى وفـ٢ متغيراً مضمون ـ ق

شروط ـ O :

١ ـ م أ$_{1}$ يعبر إحالياً عن م^{1}

٢ ـ م أ$_{2}$ يعبر عن إحالياً عن خ^{2}

٣ ـ م أ$_{3}$ بحكم مباشرة ج$_{1}$

٤ ـ ج$_{1}$ يعبر محمولياً عن ح^{ى} وف^{ى}.

هذه القاعدة أيضاً مؤقتة، ويمكن أن تُعَدَّل فى اتجاه تعميم أشد، بحيث تسرى على جمل ذات أقسام مختلفة من أفعال أدائية. إن الشروط مرة أخرى هى القواعد النحوية المطابقة، التى تخصص فى الشروط ـ O: ١ و٢ و٤ عمليات مطلوبة على أساس تعريف (١١٤). هذه هى القواعد التى تختص بالمورفيمين أ (أنا)، وك (أنت) وكذلك البنية الداخلية ج ومورفيماتها.

لنقارن الآن الجمل (١٢٠) بالجمل فى (١٢١):

(١٢٠) أ) أعدك بأن أزورك. (وعد)

ب) أهديك الكتاب. (إهداء)

جـ) وبذلك أخطر بترك المسكن (إخطار)

(١٢١) أ) أزورك. (وعد)

ب) عند ذلك طُرِق الباب. (سرد)

جـ) تزوج بيتر. (خبر)

ننظر فى هذه الجمل فى إطار جانب، حيث يُعزا إليها وظيفة تواصلية، يمكن أن توسم بالتسمية المذكورة فى كلٍّ بين قوسين. أما حقيقة أن بعض هذه الجمل يمكن أن يكون له وظيفة تواصلية أخرى أيضاً فليست بذات صلة فى هذا السياق.

ويرتكز الفرق بين (١٢٠) و(١٢١) أساساً على أنه فى (١٢٠) ـ

ولكن ليس فى جمل (١٢١) ـ لكل فعل رئيسى فى كلٍّ فى الجملة الحاضنة بنية دلالية، تتضمن محمول صيغة التواصل، حيث إن هذا المحمول متطابق مع محمول صيغة التواصل للجملة الكلية. وبعبارة أخرى: لجمل (١٢٠) خلافاً لـ (١٢١) صيغة الربط «يؤدى» أى أن محمول صيغة التواصل فى بنية المقصد يظهر كذلك فى بنية الحمل، حيث تتطابق الموضوعات فى كلٍّ بعضها مع بعض (انظر (٩٧) فى المبحث ٤-٧-٢). فالفعل «يَعِد» فى (١٢٠أ) يتضمن محمول صيغة التواصل «يوكل»، والفعلان يهدَى، ويخطر فى (١٢٠ب أو جـ) يتضمنان محمول صيغة التواصل «يعلن» (انظر حول ذلك المبحث ٤٠٤٠٢). ويمكن أن يصاغ فرض مطابق فيما يتعلق بالمحمولات المعنية العرض، بحيث يطبق الربط الأدائى على كل جمل (١٢٠).

ولجمل (١٢١) شأن آخر فيما يتعلق بالوظيفة التواصلية المعطاة فى كلٍّ. فالجملة (١٢١أ) لها فى بنيتها المقصدية محمول صيغة التواصل «يوكل»، والجملتان (١٢١أ وب) لهما فى بنيتها المقصدية صيغة التواصل «يخبر». ومع ذلك لا يظهر فى أى من هذه الجمل محمول صيغة التواصل فى بنية الحمل. وبعبارة أخرى: لكل هذه الجمل صيغة الربط «يقدم»، لأن الحال التى تظهر فى بنية الموضوعات لصيغة التواصل يعلن عنها من خلال متغير مضمون ـ ق، غير أنه ليس لها صيغتا الربط «يؤدى»، و«يحول».

يمكننا إذن فيما يتعلق بالعلاقات المقدمة فى جمل مثل (١٢١) أن نصوغ قاعدة ربط نحوية، تعنى أنه فى جمل، تتضمن فى بنيتها المقصدية صيغة الربط «يقدم»، ولكن ليس صيغتا الربط «يؤدى» و«يحول» ـ يجب أن يكون لها بنية سطحية تعبر محمولياً بشكل احتمالى عن الحال الممثلة فى بنية الموضوعات لصيغة التواصل فى بنية المقصد من خلال متغير مضمون ـ ق.

ويمكننا أن نصوغ قاعدة الربط النحوية هذه كما يأتى:

(١٢٢) I:O ⊂C C [س] جہ

شروط ـ I

١ ـ C = يقدم (م (ل (م، سـ)))

٢ ـ ل محمول صيغة التواصل

٣ ـ سـ بنية الموضوعات التى تتضمن الموضوع أ

٤ ـ أ متغير مضمون ـ ق

٥ ـ لا تتضمن بنية المقصد أية قضايا لها صيغتا الربط «يؤدى» و«يحول».

شروط ـ O

١ ـ س بنية المكونات

٢ ـ جہ يعبر محمولياً عن أ

يؤدى الشرط ـ I (٥) إلى أن الربط الأدائى لا يمكن أن يُطبَّق، بحيث لا يمكن تبعاً لذلك أن يرد فى بنية الحمل محمول صيغة الربط أو صيغة العرض لبنية المقصد. ويكفل ورود متغير المضمون ـ ق «أ» أن الربط القضوى يمكن أن يطبَّق، وأن تعلَّم كل قضايا بنية الحمل بأنها غير أدائية، حيث يجب أن يكون أعلى رمز قضوى مرتبطاً بـ «أ».

لا تختص قواعد الربط النحوية التى أُوردت للإيضاح إلا بشريحة صغيرة من القوانين التى تدرك من خلال قواعد الربط بين بنية مقصدية وبنية نحوية. وبناء على ذلك فإن عدداً كبيراً من قواعد الربط النحوية ضرورى، وهى التى تتبع أنماطاً قاعدية، لم نعالجها. وهكذا يوجد مثلاً نمط مهم من قواعد الربط النحوية التى تقرر قوانين بين بنية شرطية وبنية نحوية. وفى هذا الموضوع لا يمكننا أن نعالج المشكلات المرتبطة بذلك.

ونريد بهذه الإشارات أن ننهى ملحوظاتنا حول معالجة وظائف تواصلية فى النحو. وسوف نحاول فى المباحث التالية أن نبين على أى

نحـو يمكن أن تُربَط الوظائف التـواصليـة التى يوضـحـهـا النحـو بأقـوال لنظريات جزئية أخرى حول الموضوع «النص».

٥ ـ التكوين المتوالى للنص

٥ ـ ١ علاقات الشراكة

كنا قد أدخلنا فى المبحث ٣-٢ مفهومى «الجملة الشريك» و«علاقة الشراكة». وكنا قد أشرنا فى الوقت نفسه إلى أن هذه المفاهيم، برغم أنها تقوم جزئياً على معلومات، متضمنة فى الوظائف التواصلية للجمل، ومن ثم تعد موضوع النحو، لا يفسرها النحو ذاته. ونريد الآن فيما يأتى أن نحاول أن نبين تدريجياً، كيف يمكن أن تشرح المعطيات التى تعد أساس هذه المفاهيم.

ويوفر أساس هذه المفاهيم الافتراض القائل إنه فى بنية المقصد للوظائف التواصلية الموجهة تُتَضمن علاقات ربط، ويعنى هذا علاقات دلالية بين متغيرات المضمون ومتغيرات الإحالة (انظر المبحث ٤-٢). ويوجد بالنظر إلى كل متغير إحالة متضمن فى علاقات ربط تواصلية «أ»، فى بنية الإحالة للوظيفة التواصلية ذاتها، مطلب أو توقع للمتكلم متوجه إلى المخاطب، لأن يتعرف «أ» فى السياق اللغوى للجملة. تلك الجمل فى السياق اللغوى التى يجب أن يتعرف «أ» «فى كل منها هى الجمل الشريكة. وقد أطلقنا على العلاقات الواردة بين جملة ذات وظيفة تواصلية موجهة وجملها الشريكة «علاقات الشراكة».

لنأخذ كمثال النص (١١) (انظر الملحق). تتضمن الجمل الأربعة الأولى من هذا النص فى بنيتها المقصدية ضمن ما تتضمن المعلومات الآتية:

(١٢٣) الجملة (أ):

يقصد المتكلم

أ) أن يبلغ المخاطب بحال ح٤،

ب) أن يوجه إلى موقف ق^{ء} فيما يتعلق بتتابع الواقعة و*،

جـ) أن يبلغ المخاطب بأن ق^{ء} قدم قبل ورود تتابع الواقعة و*

(١٢٤) الجملة (ب):

يقصد المتكلم

أ) أن يحكى واقعة و^{ء} وواقعة و$_{ح}$،

ب) أن يبلغ المخاطب بأن و^{ء} تحدث قبل واقعة و$_{م}$، وأن و$_{ح}$ تحدث أيضاً قبل الواقعة و.

(انظر (٦٠) فى المبحث ٤ – ٥).

(١٢٥) الجملة (جـ):

يقصد المتكلم

أ) أن يحل[٢٧] الواقعة و محل تتابع الواقعة و*،

ب) أن يبلغ المخاطب بأن الواقعة و هى حل عقدة ع.

(١٢٦) الجملة (د):

يقصد المتكلم

أ) أن يسرد فعلا ف،

ب) أن يحفز الفعل ف،

جـ) أن يقرر للمخاطب أن التحفيز ز لـ ف ينتج عن مشكلة ش،

د) ن يبلغ المخاطب بأن الفعل ف يستخدم لحل ش،

هـ) أن يبلغ المخاطب بأن موضوع م^{٤} يستخدم لحل ش،

و) أن يبلغ المخاطب بأن موضوع م^{٤} لا يستخدم لحل ش إلا حين يكون لـ م^{٤} كم ك+ من الخواص.

(انظر (٢٢) فى المبحث ٣–٣)

---

(٢٧) «يحل» محمول صيغة العرض تلك التى تعد مميزة لنمط فى الوظائف التواصلية، يمكن أن نطلق عليه التسمية «حل العقدة»، وبالجملة (جـ) فى النص (١١) يذكر المتكلم واقعة، تعرض الحل لعقدة متضمنة فى (ب).

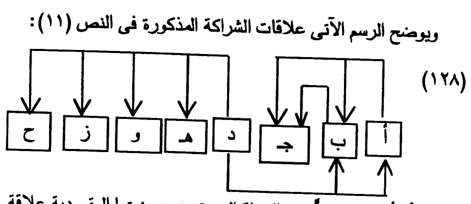
فى القضايا المذكورة لبنية المقصد فى الجمل الأربعة الأولى للنص (١١) تضمن علاقات الربط التواصلية. وينبغى أن يوضح الجدول الآتى أى جمل شريكة وأى علاقات شراكة يجب أن تلحق بالجمل التى تتضمن علاقات الربط التواصلية هذه:

(١٢٧)

علاقات ربط تواصلية	جمل ـ شريكة	علاقات شراكة
جملة (أ): (ح^{ع} قدم قبل و*) حيث إن: و* متغير إحالة ـ ق	ب، جـ	سرد تتابع الواقعة و* المذكور فى الجملة أ يحدث فى الجملتين ب وجـ
جملة (ب): (و^{ء} تحدث قبل و$_{٣}$) (و^{ع} تحدث قبل و$_{٣}$) حيث إن: و$_{٣}$ متغير إحالة ـ ق	جـ	سرد الواقعة و$_{٣}$ المذكورة فى الجملة ب يحدث فى الجملة جـ،
جملة (جـ): (وحل عقدة ع) حيث إن ع متغير إحالة ـ ق	ب	وصف العقدة ع المذكورة فى الجملة جـ يحدث فى الجملة ب.
جملة (د): (ز ينتج عن ش) (ف يستخدم لحل ش) (م^{٤} يستخدم لحل ش) حيث إن: ش متغير إحالة ـ ق	أ، ب	وصف المشكلة ش المذكورة فى الجملة د يحدث فى الجملتين أ و ب
(م^{٤} يستخدم لحل ش، حين يكون لـ م^{٤} كم ك + من الخواص) حيث إن: ك + متغير إحالة ـ ق	هـ، و ز، ح	وصف كم ك + الخواص المذكور فى جملة د يحدث فى الجمل هـ و و و ز و ح.

ويوضح الرسم الآتى علاقات الشراكة المذكورة فى النص (١١):

(١٢٨)



تبدأ الأسهم فى كلٍّ عند الجملة التى تتضمن بنيتها المقصدية علاقة الربط التواصلية المعنية، وتنتهى برءوس الأسهم عند الجمل الشريكة. وتشير الأسهم أعلى الحروف إلى ورود من جهة التوجه يميناً، وتشير الأسهم أسفل الحروف إلى ورود من جهة التوجه يساراً (فى العربية عكس ذلك).

ويعرض المثال (١٢٨) بوضوح شديد الدور المتباين الذى يمكن أن يُعزى إلى جمل فى نص. وخلافاً لِلجِمل الأخرى تؤدى جملة (د) دوراً محورياً لتشكيل النص (١١١): فقد بنيت وظيفتها التواصلية بحيث يتعلق القص المتقدم والوصف اللاحق للموضوع «الكشاف اليدوى» بعضهما ببعض، ومن ثم تنشأ العلاقة بين كلا الجزءين النصيين (انظر أيضاً المبحث الثانى والمبحث ٣-٣). وتتبين فى ذلك فى الوقت نفسه خاصية جوهرية للوظائف التواصلية: فهى لها خصائص «تركيبية صغرى»، وكذلك خصائص «تركيبية كبرى».

ونريدة فيما يأتى أن نخطط باختصار ما المهام التى تُعزى لتلك النظرية الجزئية حول الموضوع «النص»، التى يجب أن تفسر علاقات الشراكة الممثل لها تحت (١٢٧) و(١٢٨).

٥-٢ مهمة نظرية

ننطلق من أن النظرية الجزئية، التى يجب أن تفسر علاقات

الشراكة - ونريد أن نطلق عليها نظرية التكوين المتوالي للنص - يجب أن تؤدى المهمة العامة الآتية:

(١٢٩) يجب أن توفر نظرية التكوين المتوالى للنص: إيضاحاً لمفهوم «نص جيد السبك من جهة التوالى».

ويجب أن تميز بالتفصيل على الأقل الشروط والاطرادات التى تفسر:

أ) متى يمكن أن يكون النص تاماً، ومتى يكون غير ذلك.

ب) متى يكون نص يضم أكثر من جملة متماسكاً، ومتى يكون غيرذلك.

جـ) متى تكون جملة ما فى سياق (- نص) لغوى جزءاً ممكناً متوالياً من نص - أى الفهم المتوالى للنص لجزء متاح من نص - ومتى يكون غير ذلك.

ونريد أن نفترض أيضاً أنه بالنسبة لبناء نظرية التكوين المتوالى للنص يجب أن تلاحظ المبادىء المنهجية الآتية:

(١٣٠) إيضاح القوانين التى تفسرها النظرية يُبنى بحيث:

(أ) لا يستند إلى عناصر البنية السطحية النحوية،

و(ب) لا تورد أية أوصاف إضافية للبنية لعلامات لغوية من نمط «الجملة»،

و(جـ) تُوصف القواعد المعنية وصفاً متعلقاً بالفعل.

وتقوم المبادىء المنهجية (١٣٠أ وب) على افتراض أن البنية الداخلية لعلامات لغوية من نمط «جملة» بما فى ذلك الشروط المميزة للاستعمال من خلال وظائف تواصلية يفسرها النحو، وأنه ربما يكون من غير المفيد ألا يفسر الضرب ذاته من الظواهر - وهى أوجه الإلحاق التى

يشرحها النحو لأبنية مقصدية وتتابعات صوتية مشروطة سياقياً ـ تفسيراً مزدوجاً من خلال نظريتين جزءتين فارقتين.

ويقوم المبدأ المنهجي (١٣٠جـ) على الموقع الأساسي المتعلق بالنظرية اللغوية المذكورة في الفصل الأول، الذي يجب وفقاً له أن توصف كل النظريات الجزئية حول الموضوع «النص في لغة طبيعية»، جوانب «النشاط اللغوي»، وأن تميز تبعاً لذلك تمييزاً متعلقاً بالفعل.

على هذا الأساس النظري ـ المنهجي نفهم فيما يتعلق بوجهة نظر تجريدية ضرورية لنظرية التكوين المتوالي للنص تحت «نص» تتابعاً متماسكاً من أفعال صادرة. ويفهم تحت فعل صادر ذلك الفعل الجزئي لفعل كلامي تبنى جملة بإنجازه (حول مفهوم «الفعل الكلامي» انظر المبحث الأول).

وهكذا فالفعل الصادر هو فعل بناء الجملة، وبإنجاز ذلك الفعل يُفَعَّل (يحقق) إلحاق بنية مقصدية مشروطة سياقياً بتتابع صوتي أو جرافيمي. ويعني هذا أنه عند إنجاز فعل صادر تتبع قواعد النظام اللغوي الأساسي له. ومن جهة أخرى لا تكون العمليات التي تجرى عند إنجاز فعل صادر متطابقة مع أوجه الإلحاق وخطوات الاستنباط التي توصف في نحو ما ـ أي صورة علمية لنظام لغوي. وبعبارة أخرى: لا يصف النحو أفعالاً صادرة، بل النظام اللغوي الساري اجتماعياً الأساس لإنجاز أفعال صادرة، الذي قدمت طريقة وجوده الفردية في الكفاءة اللغوية لأعضاء الجماعة اللغوية المعنية.

وفي كل حال لا يفهم تحت فعل صادر فعل إلحاق بسيط، بل فعل مركب. ولا ينبغي هنا أن تجرى محاولة وصف هذه الأفعال المركبة ـ التي يجب بلا شك أن تفهم على أنها أفعال جزئية للأفعال الكلامية. ومن الأهمية بمكان للأفكار التالية عن نظرية التكوين المتوالي للنص أن يكون الفعل الصادر ـ على نحو ما يمكن دائماً أن يبنى بالتفصيل ـ تفعيل لإلحاق بنية مقصدية مشروطة سياقياً بتتابع صوتي أو جرافيمي.

ونريد أن نفترض أن تكون كل خواص الأفعال الصادرة الأساسية لأوجه اطراد التكوين المتوالى للنص متضمنة فى أبنية مقصدية مشروطة سياقياً، ويعنى هذا أن نظرية التكوين المتوالى للنص ـ بقدر ما تكون تفصيلات الأفعال الصادرة ذات أهمية لها ـ يمكن أن تستند إلى أبنية المقصد المشروطة سياقياً التى يصفها النحو.

ويجب على نظرية للتكوين المتوالى للنص ـ يلزم أن تفى بالمهام المذكورة تحت (١٢٠) ـ حين تتبع المبادىء المنهجية الواردة فى (١٣٠) ـ أن تصف تماسك النصوص وتمامها النسبى بوصفه تماسكاً وتماماً نسبياً لتتابعات أفعال صادرة. ويفهم فى ذلك تحت «تماسك» ورود علاقات الشراكة، كما مثلنا لها بمثال فى المبحث ٥ ـ ١.

وإذا أراد المرء أن يفسر تماسك تتابعات أفعال صادرة، فيجب أن يصف المبادىء التى تربط وفقاً لها أفعال صادرة بعضها ببعض ـ ونريد أن نطلق على تلك المبادىء مبادىء التكوين المتوالى للنص أو باختصار مبادىء التكوين. وبخلاف مبادىء التكوين بمفهوم أضيق يجب أن تحدد نظرية التكوين المتوالى للنص شروط التماثل التى يُعزى إليها دور محورى عند تطبيق مبادىء تكوين معنية.

وقبل أن نعالج المفاهيم التى قدمت هنا اصطلاحياً «مبدأ التكوين» و«شرط التماثل» معالجة أدق، نريد أن نوضح ابتداء بمساعدة أمثلة فيم تختلف أوجه الاطراد (الانتظام) التى تفسرها نظرية التكوين المتوالى للنص عن أوجه الاطراد (الانتظام) التى تتبع موضوع النحو.

٥-٣ اطراد نحوى واطراد تكوينى

لنقارن ابتداءً بين النصين الآتيين المكونين من جملتين:

(١٣١) أ) تستطيع أن تعتمد علىّ. سأكون عندك غداً فى حوالى التاسعة.

ب) تستطيع أن تعتمد علىّ. أعدك بأنى سأكون عندك غداً فى حوالى التاسعة.

يمكن أن يفهم النصان على نحو مماثل تقريباً، ويعنى هذا أن للجملة الثانية الوظيفة التواصلية «الوعد» أيضاً. وعند ذلك يفرق بين ب وأ بوجه خاص من خلال أنه فى الجملة الثانية من (ب) توجد بنية حمل متضمن فيها محمولى صيغة التواصل وصيغة العرض ـ وهما محمولا «يتواصل»، «ويعد».

وبينما يُعَد (١٣١أ) و(١٣١ب) تتابعاً جملياً جيد السبك أو تتابعاً جيد السبك من أفعال صادرة ففى حالة (١٣٢) لا يعد جيد السبك إلا (١٣٢أ)، وليس (١٣٢ب):

(١٣٢) أ) فى رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول فى جهاز إشعال سعة ١٠٠٠سم٣. تعطل كشافى اليدوى بعد وقت قصير، ووقفت بأصدق معنى للكلمة «فى الحلكة». ساعدنى سائق بكشاف يدوى.

ب) فى رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول فى جهاز إشعال سعة ١٠٠٠كم٣. أحكي لك أن كشافى اليدوى قد تعطل بعد وقت قصير، ووقفت فى الحلكة. ساعدنى سائق بكشاف يدوى.

كنا قد حللنا الجملة الثانية من (١٣٢أ) بأنها جملة ذات وظيفة تواصلية «السرد» (انظر المبحث ٥٠٤). وهذا الذى يعد فى النص (١٣٢ب) غير مقبول يمكننا أن نصفه على النحو الآتى: لا يجوز أن تتضمن جملة ذات وظيفة تواصلية «السرد» فى البنية السطحية تعبيراً يعبر به المتكلم صراحة عن أنه يقص واقعة «حكاها». وهكذا فإن النص (١٣٢ب) يحس خلافاً لـ (١٣٢ أ) بأنه منحرف لأن الجملة الثانية من (١٣٢ب) تخرق قواعد تشكيل أو بناء «أوجه السرد».

وفى حالة الجمل الثوانى فى النصين (١٣١) و(١٣٢) علينا فيما يتعلق بالفروق الملاحظة أن نشغل بأوجه انتظام (اطراد) نحوى حيث

يدور الأمر حول أوجه انتظام متباينة لإلحاق بنية حمل معينة ببنية مقصد معينة: بنية المقصد هى جزء من وظيفة تواصلية من نمط «السرد»، لا يجوز أن تلحق بها بنية حمل، يكون متضمناً فيها محمولا صيغة التواصل وصيغة العرض ـ أى محمولا الإخبار والقص مع بنية موضوعات مطابقة. وخلافاً لذلك يمكن أن يكون بنية حمل ملحقة ببنية مقصد لوظيفة تواصلية من نمط «يعد» دون شك ـ كما يبين أطفال (١٣١ب) ـ يكون متضمناً فيها محمولا صيغة التواصل وصيغة العرض.

ويمكننا بمساعدة المفهوم الموضح فى المبحث٤-٧-١ لصيغة الربط حيث يعنى «يؤدى» محمول صيغة التواصل «يعلن» ويعنى «يحول» إلى حد كبير محمول صيغة العرض «يعلن» ـ أن نصوغ الاطراد المذكور فى الصيغة الآتية: حين تتضمن بنية المقصد لوظيفة تواصلية صيغة العرض «يعد». ولذا يجوز أن تتضمن أيضاً صيغتى الربط «يؤدى» و«يحول»، وأن صيغة المقصد تتضمن مع صيغة العرض «يقص». ولذا لا يجوز أن تتضمن صيغة الربط «يؤدى»، و«يحول».

ويمكننا أن نشرح هذه الاطرادات حين نفترض أنه توجد شروط جودة السبك للوظائف التواصلية، تُحَدد ما صيغ الربط الممكنة لصيغة العرض المقدمة. إذن لشروط جودة السبك من هذا النمط شكل شروط المقصد. ويجب أن تقرر شروط القصد المعنية، التى يجب أن توضح الفروض المناقشة بين (١٣١) و(١٣٢) أنه لا توجد للسرد إلا صيغة ربط ممكنة، فى حين يوجد للوعد ثلاث إمكانات:

(١٣٣)

البنية السطحية	صيغة الربط
أ) الوعد	أ) الوعد
١ ـ أزورك	١ ـ يقدم
٢ ـ أعدك بأنى سوف أزورك	٢ ـ يقدم + يؤدى + يحول
٣ ـ هذا ماأعدك به.	٣ ـ يؤدى + يحول

ب) السرد	ب) السرد
١ ـ حينئذٍ فتح الباب.	١ ـ تقديم
ولكن ليس سرداً:	
٢ ـ أقص عليك أنه حينئذٍ فتح الباب	٢ ـ ـــــ
٣ ـ هذا ما أقصه عليك.	٣ ـ ـــــ

ويمكننا أن نوضح هذه الحال من خلال شروط المقصد الآتية:

(١٣٤) يقص (م، و٤) ⊂ يقدم (م (يخبر (م، ح٤)))

(١٣٥) يعد (م، حء) إما أ أو ب

حيث إن: أ = يقدم (م (يوكل (م، ح٤)))

ب = (يؤدى (م يوكل (م، ح٤)))

ويحول (م (يعد (م، ح٤)))

هنا فى كلٍّ «ء» عدد تعيين.

ويعنى شرط المقصد (١٣٥) أنه دائماً حين ترد فى بنية المقصد صيغة العرض «يعد»، يجب أن يكون متضمناً فى بنية المقصد ذاتها أيضاً أ أو ب أو أ وب.

وبهذه الطريقة يقرر (١٣٥) أنه توجد بالنسبة لوظائف تواصلية من نمط «يعد» الإمكانات الثلاثة المذكورة تحت (١٣٣أ).

ونريد أن نفترض أنه بالنسبة لكل محمول صيغة العرض يجب أن يذكر بدقة من خلال شروط المقصود مثل (١٣٤) و(١٣٥)، بأية صيغة ربط أو بأية تأليفات لصيغ الربط يمكن أن تؤتلف فى صيغة المقصد ذاتها. وأنه لا يجوز أن ترد أية ائتلافات أخرى لصيغة العرض وصيغ الربط مثل تلك التى حددت فى شروط المقصد تلك. وتعنى (١٢٤) فى

إطار هذه الشروط أنه يجب أن يكون متضمناً فى بنية الربط التى تتضمن صيغة العرض «يقص» صيغة الربط «يقدم» دائماً أيضاً، وأن ائتلافات أخرى لصيغ الربط بالنسبة لصيغة العرض «يقص» غير مقبولة.

إذن تُفسر الواقعة الملاحظة فيما يتعلق ببنية الحمل الممكنة لجمل ذات الوظيفة التواصلية «السرد» ـ يعنى ذلك أن حالات مثل الجملة الثانية من (١٣٢ب) تستبعد ـ من خلال النحو على النحو الآتى: أولاً يستبعد شرط المقصد (١٣٤) إمكانية أن تتضمن بنية المقصد فى «السرد» أية صيغ ربط أخرى مثل «يقدم»، بحيث لا يمكن أن يستخدم الربط الأدائى الذى عولج فى المبحث ٤-٧-٢، وثانياً تحول قاعدة الربط الدلالية التى أطلقنا عليها فى المبحث ٤-٧-٣ «الربط القضوى» دون أن ترد فى قضايا بنية الحمل التى تربط بمتغير المضمون ـ ق، وتعلّم بأنها غير أدائية، محمولات صيغة التواصل أو صيغة العرض فى بنية المقصد للجملة ذاتها مع بنية موضوعات التى تكافىء بنية موضوعات هذه المحمولات فى بنية المقصد.

وبهذه الطريقة يُستبعد فى الوقت نفسه أن ترد فى الحالات المناقشة هنا فى بنية الحمل أوجه الحمل غير المرغوب فيها لهذه الحالات. ولما لم يكن من الممكن أن ترد الآن فى البنية السطحية ـ وفق مبدأ بناء عام لأنحاء من النمط الموصوف فى المبحث الرابع - إلا تلك المورفيمات المعجمية، التى يوجد مضمونها القضوى (المعنى الأساسى) فى بنية الحمل، فإنه يستبعد بذلك تلقائياً أن تظهر فى جملة ذات الوظيفة التواصلية «السرد» بنية سطحية مثل (١٣٣ب ٢) أو (١٣٣ب٣) أو مثل الجملة الثانية من (١٣٢ب).

ويبين هذا المثال كيف يوضح نحوٌ من النمط المحدد معالمه فى المبحث الرابع تلك الخواص للنصوص، وكيف مثلنا بمثال للفروق بين نصوص (١٣١) من جهة ونصوص (١٣٢) من جهة أخرى. ويمكننا إذن أن نعمم هذا المثال ونحدد: فى إطار اطراد نحوى نفهم كل نوع من

الاطراد الذى يختص بأوجه الإلحاق الممكنة فى لغة ما بين أبنية مقصدية مشروطة سياقياً وتتابعات صوتية أو جرافيمية. وتوضح الاطرادات النحوية من خلال كل أنواع القواعد وشروط جودة السبك التى تعد ضرورية لوصف الشكل الخماسى (ل، قص، ط، ح، ج) [ل = بنية حمل، وقص = بنية قصد، وط = بنية شرط، وح = بنية إحالية وج= بنية سطحية] المذكور فى المبحث ٤-٣ تحت (٢٨). ويتبع ذلك شروط جودة السبك للوظائف التواصلية، وقواعد الربط الدلالية والنحوية وكذلك القواعد الدلالية والنحوية والفونولوجية.

لننظر الآن مرة أخرى فى نصنا مثال (١١) (انظر الملحق). كنا قد حددنا ضمن ما حددنا حول هذا النص فى المبحث ٥-١ أن المتكلم يقصد بالجملة (أ) أن يبلغ المخاطب بموقف ح، وأن يبلغ المخاطب أيضاً بأن ح قُدم قبل ورود تتابع الواقعة و*، حيث يمثل التعبير «ح قُدم قبل و*» علاقة ربط تواصلية. وتضاف إلى علاقة الربط هذه علاقة الشراكة التى ـ كما أورد تحت (١٢٧) ـ تعنى أن وصف تتابع الواقعة و* المذكور فى الجملة يحدث فى الجمل (أ) و(ب).

الآن للجملة الأولى فى نص (١٦) الوظيفة التواصلية ذاتها تقريباً للجملة (أ) فى نص (١١) (انظر صورة (١٧) فى المبحث ٣-٣). ونريد أن نطلق على وظيفة تواصلية من هذا النمط «التوجيه». وفى كلتا الحالتين إذن سوف يتضمن «التوجيه» علاقة الربط التواصلية «ح قُدم قبل و*». ومع ذلك يوجد فارق جوهرى بين كلا النصين فيما يتعلق بتحقق علاقات الشراكة. فبينما يخصص فى النص (١١) تتابع الواقعة و* فى الجملتين (أ) و(ب) مضمونياً، بحيث تكون (ب) و(جـ) جملتين شريكتين لـ (أ)، لا يخصص فى النص (١٦) تتابع الواقعة و* مضمونياً فى الجمل التى تتبع مباشرة الجملة (أ) بل فى الجمل (هـ) و(و) و(ز)، أى أنه ليست (ب) أو (جـ) أو (د) جملاً شريكة لـ (أ)، بل إن علاقات الشراكة توجد بين (أ) والجمل (هـ) و(و) و(ز).

هذا الفارق فيما يتعلق بعلاقات الشراكة للجملة الأولى فى النصين (١١) و(١٦) تطرح المشكلة الآتية: من خلال أية قواعد يمكن أن تعين موقع الجمل الشريكة لجملة ما ذات وظيفة تواصلية موجهة فى نص ما؟

وحين تتضمن الوظيفة التواصلية «التوجيه» ـ أى الوظيفة التواصلية التى تعزى للجملة (أ) فى النص (١١) والجملة (أ) فى النص (١٦) أيضاً ـ الوصف ذاته لجهة توجهها، لم يبرز منها بعد: أى جمل المحيط اللغوى تعد جملها الشريكة. ولما كانت حركة الفهم المتوالى للنص مع ذلك تشترط فى عملية التواصل أن تكون لدى المتكلم المقدرة على بناء النص بحيث يمكن أن يعين المخاطب موقع جمل الشراكة التى حققها، فإنه من الضرورى أن يفترض ما يأتى: توجد مبادىء معينة ينظم وفقاً لها تتابع الجمل فى نص ما بشكل متوال، وهى ليست متطابقة مع الاطرادات التى يفسرها النحو. هذه المبادىء يجب أن يملك ناصيتها كل من المتكلم والمخاطب بالقدر نفسه، إذ إنه بدون ذلك قد لا يكون من الممكن تفسير كيف يمكن أن يوفق المخاطب إلى فهم متوال للنص، يطابق التكوين المتوالى للنص الذى قصده المتكلم. ويجب أن يفترض فضلاً عن ذلك أن هذه المبادىء يجب أن تعلم كذلك فى العملية الاجتماعية، وأن يكون لها على النحو ذاته خاصية اجتماعية، على نحو ما يفترض فيما يتعلق باطرادات النظام اللغوى.

وتشكل قدرة المتكلم المضمون المميز لهذه المبادىء ـ التى أطلقنا عليها مبادىء التكوين المتوالى للنص أو باختصار مبادىء التكوين ـ أن يشكل نصاً على نحو يكون المخاطب قادراً على أن «يعين موقع» علاقات الشراكة التى حققها المتكلم فى النص. وعلى أساس المبادىء المنهجية المعالجة فى المبحث ٥ ـ ٢ نريد أن نفترض أن مبادىء التكوين هذه يجب أن توصف وصفاً متعلقاً بالفعل.

نفهم إذن خلافاً للاطرادات النحوية تحت اطراد التكوين كل نوع من الاطراد، يختص بإمكانية تعيين موقع علاقات الشراكة فى نصوص

أو فى تتابعات أفعال صادرة. وينبغى الآن فيما يأتى أن نتناول بعض مبادىء التكوين تناولاً أدق.

٥-٤ مبدأ تنميط ومبدأ تماسك

بينا فى المبحثين الثالث والرابع بأمثلة عدة أن ثمة وظائف تواصلية موجهة تتضمن فى بنيتها الإحالية مطالب المتكلم وتوقعاته فيما يتعلق بعمليات إدراكية يجريها المخاطب، تختص بالسياق اللغوى. ويرتكز نمط تلك المطالب أو التوقعات بالعملية الإدراكية «التعيين/التعرف». وهكذا تتضمن مثلاً وظيفة تواصلية من نمط «السرد» فى بنيتها الإحالية دائماً التوقع (١٣٦)، فى حين تتضمن البنية الإحالية للوظيفة التواصلية للجملة (د) فى النص (١١) المطلب (١٣٧):

(١٣٦) يتوقع المتكلم من المخاطب أن يتعرف وصف و فى فعل صادر تالٍ ص.

(١٣٧) يطلب المتكلم من المخاطب أن يتعرف الوصف غير المباشر لـ «ر» فى تتابع متقدم ص* لأفعال صادرة.

إن (١٣٦) مثال لجهة التوجه يميناً، فى حين أن (١٣٧) مثال لجهة التوجه يساراً.

ومن المميز فى ذلك أن الأمر يتعلق فى حالة جهة التوجه يميناً بتوقعات التعيين، وفى حالة جهة التوجه يساراً بمطالب التعيين.

ونريد الآن أن نفترض أن بنية الشرط لوظائف تواصلية موجهة يجب أن تتضمن عناصر قسم معين من شروط موقفية، نريد أن نطلق عليها شروطاً نمطية. وهكذا سوف يكون مثلاً لوظيفة تواصلية تتضمن فى بنيتها الإحالية (١٣٦)، شرط نمطى فى بنيتها الشرطية، يعنى أن الفعل الصادر ص، الذى ينبغى أن يتعرف فيه المخاطب تصوير الواقعة و، يتبع الفعل الصادر الذى ينجز بالجملة التى تتضمن الوظيفة التواصلية

الموجهة المعنية مع العنصر (١٣٦)، مع ص، وهكذا يمكننا أن نصوغ هذا الشرط النمطى على النحو الآتى: ‹ص$_{٥}$ يحدث قبل ص^{٣}. وقياساً على ذلك سوف يتضمن وظيفة تواصلية موجهة يساراً، تتضمن (١٣٧)، شرطاً نمطياً، يمكنا أن نعرضه فى الشكل: ‹ص* يحدث قبل ص$_{٥}$›.

ويعد افتراض شروط نمطية ضرورياً بوجه خاص، لأن مطلب التعيين أو توقع التعيين للمتكلم فيما يتعلق بأفعال صادرة متقدمة أو لاحقة لا يكون مفيداً إلا حين يشترط فى الوقت نفسه أن الأفعال الصادرة المعينة تتقدم أو تلحق حقيقة. فإذا لم توجد شروط نمطية فإنه يفتقر إلى الأساس لمطالب التعيين وتوقعات التعيين.

لننظر الآن فى بناء مطالب التعيين أو توقعات التعيين نظرة أكثر دقة. فمن ناحية يتضمن كل مطلب تعيين المحمول ‹يطلب›، فى حين يتضمن مطلب التوقع المحمول ‹يتوقع›. ومن ناحية أخرى يرد فى كل من ذلك المطلب أو التوقع المحمول العملى ‹يتعين›، وكذلك تعبير مثل: وصف و(انظر (١٣٦)) أو ‹وصف غير مباشر لـ ‹ر› (انظر (١٣٧)). ونريد الآن أن نطلق على تعبير من هذا النمط ـ أى تعبير مثل ‹وصف و أو ‹وصف غير مباشر لـ ‹ر› ‹مدونة ممهدة› إذن يفهم تحت مدونة ممهدة ــ فى تقريب أولى ـ ذلك الفعل الجزئى اللغوى الذى يجب أن يتعرفه المخاطب حتى يمكن تعرف التخصيص المضمونى لمتغير إحالة. وبعبارة أدق: المدونة الممهدة هى الشكل الذى يذكر فيه ذلك الفعل الجزئى الذى يتعرفه المخاطب فى بنية الإحالة لوظيفة تواصلية.

وبخلاف العناصر المذكورة تتضمن تعبيرات مثل (١٣٦) و(١٣٧) متغيرات إحالية (مثل و فى (١٣٦) أو ر فى (١٣٧))، ومتغيرات لأفعال صادرة حيث يكون ص متغيراً لفعل صادر، و ص* متغيراً لتتابع من أفعال صادرة. ونريد أن نطلق على قسم من متغيرات تتكون من العناصر ص و ص* متغيرات الإحالة ـ ص.

ونرغب فى أن نفترض أن «يتعرف» محمول ذو ثلاثة مواقع يظهر فى الشكل: «يتعرف (خ، س، ص)» ـ اقرأ: «المخاطب يتعرف س فى ص». إذن لمطلب التعيين أو توقع التعيين فى إطار هذه الشروط الشكل العام الآتى:

ر (م (يتعرف (خ، ن، أ)))

حيث إن: ر = يتوقع أو يطلب، و م = المتكلم، وخ = المخاطب، و«أ» متغير إحالة ـ ص، و«ن» مدونة ممهدة. وربما يقرأ التعبير الكلى إذن على النحو الآتى: «يتوقع (أو يطلب) المتكلم أن يتعرف المخاطب ن فى أ».

وفيما يبدو الآن أنه توجد قاعدة تعنى أن المتكلم، دائماً حين يفعل (يحقق) مطلب التعيين أو توقع التعيين يجب أن يفترض أيضاً أن قيود الشرط النمطى المعين موجودة. وفى صياغة أخرى: دائماً حين يرد فى بنية الإحالة لوظيفة تواصلية مطلب تعيين أو توقع تعيين، فإنه يجب أن يظهر فى بنية الشرط للوظيفة التواصلية ذاتها أيضاً شرط نمطى مطابق.

ويمكن أن تعرض هذه القاعدة فى شكل شرط جودة السبك لوظائف تواصلية. شرط جودة السبك المعنى إذن هو شرط ربط أساسى فى الشكل: «إ ح : أ ⊂ ط: ب» الذى يعنى أنه دائماً تتضمن بنية الإحالة «أ»، يجب أن تتضمن بنية الشرط ب («إح» رمز مساعد للتذكر بالنسبة لبنية الإحالة، ـ إحالة إلى السياق اللغوى ـ و«ط» رمز مساعد للتذكر بالنسبة لبنية الشرط). الآن يمكننا أن نصوغ شرط الربط الأساسى هذا كما يأتى:

(١٣٨) إ ح : أ ⊂ ط: ب

شروط ـ إ ح

١ ـ أ = ر (م يتعرف (خ، ن، أ)))

٢ ـ ر = يطلب أو يتوقع

٣ ـ ن = مدونة ممهدة

٤ ـ أ متغير إحالة ـ ص.

شروط ـ ط

ب = (أ يحدث قبل ص٥) فى حالة ر = يطلب،

وب = (ص٥ يحدث قبل أ) فى حالة ر = يتوقع.

ويعنى شرط الربط الأساسى هذا أنه يجب أن يقدم فى وظيفة تواصلية موجهة لكل مطلب تعيين لبنية الإحالة شرط نمطى فى الشكل «أ يحدث قبل ص٥»، حيث إن «أ» هو متغير ـ ص، ولكل توقع تعيين لبنية الإحالة شرط نمطى فى الشكل «ص٥ يحدث قبل أ» فى بنية الشرط.

وتبين هذه النظرات كيف يمكن أن تعالج شروط نمطية فى إطار النحو. ونريد الآن أن نحاول أن نبين على أى نحو تكون علاقة تلك الأقوال للنحو بأقوال نظرية التكوين المتوالى للنص.

أشرنا من قبل إلى أنه عند إنجاز فعل صادر يُفَعِّل (يحقق) إلحاق بين بنية مقصدية مشروطة سياقياً وتتابع صوتى أو جرافيمى، وفى إطار هذا الشرط يكون من المفيد أن ترتكز نظرية التكوين المتوالى للنص، التى يجب أن تفسر علاقات الشراكة مع أوجه التفعيل الممكنة لتتابعات من أفعال صادرة، على خواص بنية المقصد المشروطة سياقياً. فلما كانت الشروط النمطية عناصر بنية مقصدية مشروطة سياقياً فإن ارتكازاً على شروط نمطية من خلال نظرية التكوين المتوالى للنص يعنى أنه من خلال ذلك تعلّق النظريتان الجزئيتان بعضهما ببعض.

للحقيقة الآتية أهمية أساسية بالنسبة لإنجاز ترابطات متوالية لأفعال صادرة: إذا قرر المتكلم شكلاً معيناً لفعل صادر فإنه لا يعود حراً تماماً فيما يتعلق بإمكانات المواصلة. ومن جهة أخرى يجب، إذ أُنجز تتابعاً من أفعال صادرة، أن يراعى عند إنجاز أفعال صادرة أخرى ما شكل الأفعال

الصادرة المتقدمة، ويعلى هذا عند إنجاز هذا الفعل الصادر تُقَيَّد حريته فى اختيار شكل الفعل بشكل الأفعال الصادرة المتقدمة.

ويمكننا أن نوضح هذه الحالة حين نفترض أن المتكلم يتعهد عند إنجاز أفعال صادرة بالتزامات تواصلية معينة تختص بتواليات ممكنة لأفعال صادرة، وأن المتكلم مرتبط بالحفاظ على هذه الالتزامات التواصلية، حين يريد أن يحقق لدى المخاطب فهماً متوالياً مناسباً للنص. ونريد أن نلق على هذا النوع من الالتزامات التواصلية التزامات المتوالي.

ونريد الآن أن نفترض أن مبادىء التكوين ـ أى مبادىء التكوين المتوالى للنص ـ تميز أساساً التزامات التتابع. وفيما يتعلق بشروط نمطية يوجد التزام تتابع، وهو ما يعنى أن المتكلم ملتزم تواصلياً بأن تفى الأفعال الصادرة المحيطة بالفعل الصادر المعنى بالشروط التى تميز الشروط النمطية. ونريد أن نطلق على مبدأ التكوين المعنِى مبدأ نمطياً.

وبالنسبة لك فعل صادر ص ينطلق من الموقف الآتى:

(١٣٩) $\text{ص}^{\text{ط-م}}$، ... $\text{ص}^{\text{١-٢}}$، $\text{ص}^{\text{ط-١}}$، $\text{ص}_{\text{ه}}^{\text{ط}}$، $\text{ص}^{\text{ط+١}}$، $\text{ص}^{\text{ط+٢}}$، ... $\text{ص}^{\text{ط+ك}}$

حيث إن: ط ≧ ١، م ≧ ٥، ك ≧ ٥

يعنى هذا الوصف أنه توجد حول كل فعل صادرمن تتابع متماسك من أفعال صادرة «م» أفعال السالف و «ك» أفعال اللاحق. ولما كان يطابق كلّ فعل صادر بدقة جملة تُبنى عند إنجاز الفعل الصادر، فإن هذا يعنى أنه تطابق كلّ فعل سالف جملة سالفة، وكلّ فعل لاحق جملة لاحقة.

وفى تتابع من أفعال صادرة مثل (١٣٩) تسرى علاقات معينة، نريد أن نطلق عليها علاقات نمطية. وإذا رمزنا إلى التتابع من أفعال صادرة بـ ص*، فإنه يمكننا أن نقول: يسرى على كل زوج ($\text{ص}_{\text{ى}}$،

ص$_{ى}$)، حيث $_{ط}$ ∋ ص*، وص$_{ى}$ ∋ ص* إما العلاقة النمطية «ص $_{ط}$ يحدث قبل ص$_{ى}$» أو «ص يحدث قبل ص $_{ط}$».

ونريد الآن أن نفترض أنه تُحَدد فى شروط نمطية علاقات نمطية. وقبل أن نبين كيف تعلق هذه (الأخيرة) بتتابعات من أفعال، نحدد ابتداءً المفاهيم: «جهة التوجه يساراً»، و«جهة التوجه يميناً»، و«جهة التوجه إلى جانبين» للوظائف التواصلية:

(١٤٠) تُوَجَّه وظيفة تواصلية يساراً حين تتضمن بنيتها الشرطية على الأقل شرطاً نمطياً مع علاقة نمطية: «أ يحدث قبل ص $_{ه}$»، حيث إن: أ متغير إحالة ـ ص.

(١٤١) تُوَجَّه وظيفة تواصلية يميناً حين تتضمن بنيتها الشرطية على الأقل شرطاً نمطياً مع علاقة نمطية: «ص $_{ه}$ يحدث قبل أ»، حيث أ متغير إحالة ـ ص.

(١٤٢) تُوَجَّه وظيفة تواصلية إلى جانبين، حين توجه يساراً، وتوجه يميناً أيضاً.

ويمكننا على هذا الأساس أن نحدد مفهوم «جهة التوجه» كما يأتى:

(١٤٣) تكون وظيفة تواصلية ما موجهة، حين تكون موجهة يساراً أو موجهة يميناً (أو إلى كلا الجانبين).

ويكمن المعنى التجريبى للمبدأ النمطى الآن فى أنه يوجد أساس لإنشاء تطابق بين جهة توجيه وظائف تواصلية من جانب، والسياقِ اللغوى من جانب آخر. وحتى يحدد هذا القول بعض الشىء نحتاج ابتداءً إلى تحديد مفهوم «السياق اللغوى».

(١٤٤) يُقدم لكل فعل صادر ص تتابع من أفعال صادرة فى الشكل (١٣٩).

وهكذا يعد: السياق اللغوي للفعل الصادر ص $_{ه}$ ^{ط} كماً من كل الأفعال الصادرة للشكل ص$^{ط-م}$ ،... ص$^{ط-١}$.

متحداً مع كم كل الأفعال الصادرة للتابع ص$^{\text{ط}+١}$ ، ....، ص$^{\text{ط}+\text{ك}}$
وبعبارة أخرى: يعد السياق اللغوى لفعل صادر ص$_{\text{ه}}$ كم كل أفعال السابق متحداً مع كم كل أفعال اللاحق.

وندخل الآن طريقة الكلام الآتية: بين وظيفة تواصلية ظ وفعل صِ$_{\text{ه}}$ صادر من توجد العلاقة ظ تكـون فـي ص$_{\text{ه}}$ أو ظ فـي ص$_{\text{ه}}$، حين يفعّل (يحقق) ص خلال إنجاز ص$_{\text{ه}}$ إلحاق ظ بتتابعٍ صوتى أو جرافيمى. ويمكننا الآن فى إطار هذه الشروط أن نحدد مفهومَ «السياق اللغوى يطابق العلاقة النمطية ط»، على النحو الآتى:

(١٤٥) يُقدم لكل فعل صادر ص$^{\text{ط}}_{\text{ه}}$ وظيفةٌ تواصلية ظ فى س$^{\text{ط}}_{\text{ه}}$، تتابع من أفعال صادرة فى الشكل (١٣٩). وكذلك فى هذا التتابع سياق لغوى س لـ ص $^{\text{ط}}_{\text{ه}}$. وتتضمن الوظيفة التواصلية ظ شرطاً نمطياً مع علاقة نمطية ط فى الشكل (أ يحدث قبل ص$_{\text{ه}}$) أو (ص يحدث قبل أ)، حيث إن: «أ» متغير إحالة ـ ص (أى أ = ص أو ص*).

وهكذا يعد:

<u>السياق اللغوي</u> س للفعل الصادر ص$^{\text{ط}}_{\text{ه}}$ يطابق العلاقة النمطية ط، وبدقة حين يصدق ما يأتى:

١ ـ فى حالة أ = ص، فإنه يوجد فى س فعل صادر ص$^{\text{ص}}$، بحيث يسرى (ص$^{\text{ص}}$ يحدث قبل ص$^{\text{ط}}_{\text{ه}}$)، وفى حالة ط = (ص يحدث قبل ص$_{\text{ه}}$) و(ص$^{\text{ط}}_{\text{ه}}$ يحدث قبل ص$^{\text{ص}}$)، وفى حالة ط= (ص$_{\text{ه}}$ يحدث قبل ص).

٢ ـ فى حالة = ص*، فإنه يوجد فى س تتابع ص* من أفعال صادرة، بحيث إنه يسرى على كل ص$^{\text{ك}}$ $\in$ ص*:

(ص$^{\text{ك}}$ يحدث قبل ص$^{\text{ط}}_{\text{ه}}$)، فى حالة = ط (ص* يحدث قبل ص$_{\text{ه}}$)، و (ص$^{\text{ط}}$ يحدث قبل ص$^{\text{ك}}$)، فى حالة = ط (ص$_{\text{ه}}$ يحدث قبل ص*).

نريد أن نفترض أن المبدأ النمطى يتبع قسماً من مبادىء التكوين التى نريد أن نطلق عليها مبادىء السياق. ويعد مبدأ السياق زوجاً (اس، تم)، حيث إن اس هو شرط استعمال يرتكز على عناصر وظائف تواصلية، وتم هو تخصيص التزام التتابع. المبدأ النمطى إذن هو ما يأتى:

(١٤٦) مبدأ نمطى:

ا س: تتضمن الوظيفة التواصلية ظ فى ص٥ كما ح من شروط نمطية.

تم: حين ينجز المتكلم ص٥، يلتزم تواصلياً بأن السياق اللغوى لـ ص٥ يطابق كل العلاقات النمطية المحددة فى ح.

ويعنى المبدأ النمطى أن المتكلم يلتزم تواصلياً بأن يطابق السياق اللغوى لجهة التوجه تلك الوظيفة التواصلية التى يفعل إلحاقها بتتابع صوتى أو جرافيمى من خلال إنجاز الفعل الصادر المعنى، وبهذه الطريقة ينشىء المبدأ النمطى علاقةً بين الوظائف التواصلية المحددة فى النحو من جهة والسياق اللغوى المحدد فى نظرية التكوين المتوالى للنص من جهة أخرى.

لقد عالجنا المبدأ النمطى وشروطه معالجة أكثر تفصيلاً عن قصد، لكى نعرض بالأمثلة على أى نحو يمكن أن يوفق المرء إلى تحديد معنى مبادىء التكوين. وقد حددنا فى الوقت نفسه بالنهج ذاته سلسلة من المفاهيم التى يمكن أن تستخدم أساساً لتحديد مبادىء تكوين أخرى.

ويصف المبدأ النمطى شرطاً ضرورياً ـ غير أنه ما يزال غير كاف ـ لتحديد موقع علاقات الشراكة. فهو يستوعب تلك الشروط التى تقوم على جهة توجه الوظائف التواصلية. يجب إذن أن تقدم سلسلة من مبادىء تكوين أخرى، توفر فى مجموعها مع المبدأ النمطى إيضاحاً لتحديد موقع علاقات الشراكة.

وتحدد مبادىء التكوين من نمط مبدأ السياق، مثل المبدأ النمطى

مثلاً التزامات التتابع، التى يتعهد المتكلم بها عند إنجاز فعل صادر. وفى ذلك يفهم تحت التزام التتابع الالتزام التواصلى للمتكلم فيما يتعلق بتطابق بين الوظيفة التواصلية (لجملة ما) والسياق اللغوى للفعل الصادر، الذى تبنى بإنجازه الجملة المعنية. ويوجد لكل التزام تتابع تم مبدأ سياق يحدد تم وشرط الاستعمال التابع له.

وندرج طريقة للكلام ونقول إن كل مبدأ للسياق يتطلب تطابقاً بين وظيفة تواصلية ظ وسياق ص. ويمكن أن حدد المفاهيم الآتية:

(١٤٧) يُقدم تتابع ص* لأفعال صادرة، مبدأ السياق ر، وكذلك التزام التتابع تم وشرط الاستعمال ا س، يحددها ر.

ثم يسرى أمران:

١ – يتجلى التزام التوالى تم فى ص*، حين يوجد فعل صادر صهـ ∋ ص* ووظيفة تواصلية ظ فى صهـ، بحيث يصدق شرط الاستعمال لـ ر على ظ.

٢ – يؤدى التزام التوالى تم فى ص*، حين يتجلى تم فى ص* ويوجد فى ص* سياق لغوى س لـ صهـ، بحيث يكون التطابق الذى يتطلبه ر بين ظ وس هو الحال حقاً.

ويمكننا الآن على أساس الفروض السابقة والمفاهيم المحددة فى (١٤٧) «يتجلى التزام التوالى فى ص*»، «ويؤدى التزام التوالى فى ص*»، أن نفترض أنه يوجد مبدأ عام للتكوين، يحدد البناء المتوالى لتتابعات أفعال صادرة، توجد بينها علاقات شراكة. ونريد أن نطلق على هذا المبدأ العام للتكوين مبدأ التماسك:

(١٤٨) مبدأ التماسك:

إذا قُصِدت إنجاز تتابع ص* من أفعال صادرة، فإنه ينظم ص* على نحو توفّى كل التزامات التوالى المتجلية فى ص* فى ص* أيضاً.

وبهذا الفرض تنتج الآن الصورة الآتية: تكمن مهمة نظرية التكوين المتوالى للنص فى وصف كم من مبادىء التكوين التى يجب أن تفسر فى مجموعها ورود علاقات الشراكة وتحديد موقعها. ويتكون كم مبادىء التكوين على الأقل من مبدأ تماسك عام، يحدد شكل تنظيم تتابعات أفعال صادرة توجد بينها علاقات شراكة، وكم من مبادىء السياق التى تميز الالتزامات المفردة للتوالى التى يرتكز عليها مبدأ التماسك.

وكان منطلق نظراتنا حول التكوين المتوالى للنص مفهوم الوظيفة التواصلية. وتعلق الخصائص التواصلية للجمل، الموصوفة فى النحو فى شكل وظائف تواصلية من خلال نظرية التكوين المتوالى للنص على نحو مميز - على تتابعات أفعال صادرة. ويحدث هذا على نحو ترتبط فيه مفاهيم كلتا النظريتين الجزئتين حول الموضوع «النص» بعضها ببعض بشكل متبادل، وتنشأ علاقة موحدة.

٦ - ملحوظات ختامية

حاولنا فى المباحث السابقة أن نبين أنه عند بناء النص تصير أنواع مختلفة من المبادىء ومؤثرة، ومن ذلك أولاً المبادىء التى توصف فى إطار النحو، التى تحدد بناء الأبنية السطحية للجمل، وإلحاق الأبنية السطحية وأبنية الجمل، وكذلك ربط أبنية سطحية بشروط متعلقة بالنص تستوعبها وظائف تواصلية لاستخدام الأبنية السطحية. وبعبارة أخرى: يصف النحو مبادىء بناء النص، تلك التى تحدد البناء الداخلى للوحدات اللغوية المستخدمة عند بناء النص للنمط «جملة» وشروط استخدام هذه الوحدات.

ومن مبادىء بناء النص أيضاً المبادىء الموصوفة فى نظرية التكوين المتوالى للنص، التى تميز التزامات التوالى الناتجة عن إنجاز أفعال صادرة وشروط أدائها. ولا تقدم التزامات التوالى هذه والوظائف التواصلية المحددة فى النحو الأساسى لتفسير تماسك النص فحسب، بل

تقدم أساساً مفيداً فى الوقت نفسه أيضاً لإيضاح التمام النسبى بوصفه خاصية تواصلية جوهرية للنصوص.

ومع ذلك لا يجيز النظر فى مبادىء التكوين المتوالى للنص الوقوع فى افتراض أنه ربما حُلّت بهذه النظرية الجزئية المشكلة العامة لتتابع أفعال صادرة، بل إن وصف الشروط والمبادىء التى تعد أساس تتابع أفعال صادرة مشكلةٌ محورية لنظرية النص اللغوية، لها جوانب مختلفة، وتتعلق بنظريات جزئية عدة.

ويتعلق جانب ذو صلة بتتابع أفعال صادرة، يفترق عن التكوين المتوالى للنص بمبادىء بناء النص، تلك التى تحدد البناء التأليفى للنصوص. ويجب أن يوفر وصف هذه المبادىء إيضاحاً لجودة سبك النصوص. ويعنى هذا أنه يجب أن يفسر على الأقل تلك الظواهر، والتوزيع المناسب للمعلومات على النص بأكمله والتمام النسبى بوصفه خاصية تأليفية للنصوص أيضاً.

وثمة مبرر الآن لأن يُسأل بمساعدة مفاهيم التوجيه المذكورة فى المبحث الأول، عن الكيفية التى توصف بها دلالية النصوص ومقصديتها وتعلقها بالموقف، وأين تكمن بالتفصيل الوظيفية التواصلية للنصوص ومشروعيتها الاجتماعية. ومع ذلك لن يجاب عن تلك الأسئلة الشاملة إجابة مقبولة إلا حين تعالج فى سياق إيضاح المبادىء التى تعد أساس الأشكال المتنوعة لبناء النص.

فهرس المراجع

AGRICOLA, E. (1969): Semantische Relationen im Text und im System, Halle

BELLERT, I. (1973): On various solutions of the problem of presuppositions; in: Petöfi a Rieser (eds.); Studies in Text Grammar, Dordrecht

DIJK, T. A. VAN (1972): Some aspects of text grammars; A study in theoretical linguistics and poetics, The Hague

—, (1973): Text grammar and text logic; in: PETÖFI and RIESER (eds.), Studies in Text Grammar, Dordrecht

DOROFEEV, G. V., JU. S. MARTEM'JANOV (1969): Logičeskij vyvod i vyjavlenie svjazej meždu predloženijami v tekste; in: Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika Nr. 12

DRESSLER, W. (1972): Einführung in die Textlinguistik, Tübingen

ISENBERG, H. (1968): Überlegungen zur Texttheorie; in: ASG-Bericht Nr. 2, Berlin (ebenfalls erschienen in: IHWE (Hrsg.), Literaturwissenschaft und Linguistik, Bd. 1, Frankfurt/Main 1971)

—, (1970): Der Begriff ‚Text' in der Sprachtheorie; ASG-Bericht Nr. 8, Berlin

—, (1972): Texttheorie und Gegenstand der Grammatik, Mimeo, März 1972 (erschienen als: Linguistische Studien des ZISW der AdW der DDR, Reihe A, Nr. 11, Berlin 1974)

LAKOFF, G. (1970): Global rules; in: Language 46 (1970)

LANG, E. (1973): Studien zur Semantik der koordinativen Verknüpfung; Diss., Berlin

LEONT'EV, A. A. (1969): Jazyk, reč', rečevaja dejatel'nost', Moskva

LIEBSCH, H. (1976): Textlinguistische Forschungsprobleme unter schulpraktischem Aspekt (in diesem Band)

NOVICKAJA, I. M. (1973): O trech charakteristikach svjazi meždu predloženijami celogo teksta; in: Vestnik Leningradskogo Universiteta; Istorija, jazyk, literatura Nr. 2

SANDERS, G. A. (1970): On the natural domain of grammar; in: Linguistics 63

SEARLE, J. R. (1969): Speech acts; An essay in the philosophy of language, London

VIEHWEGER, D. (1976): Semantische Merkmale und Textstruktur (in diesem Band)

WYGOTSKI, L. S. (1964): Denken und Sprechen; In deutscher Sprache hrsg. von J. Helm, Berlin; (im russischen Original veröffentlicht 1934)

نص (١١)

أ) «فى رحلة ليلية كنت قد أجريت إصلاحاً أطول فى جهاز إشعال سعة ١٠٠٠سم٣.

ب) تعطل كشافى اليدوى بعد وقت قصير، ووقفت بأصدق معنى للكلمة فى الظلام الدامس «فى الحلكة».

جـ) ساعدنى سائق بكشاف يدوى.

د) حتى أكون مهيئاً على نحو أفضل فى مواقف مشابهة صنعت لنفسى كشافاً يدوياً من لمبة لكشاف الرجوع للخلف، صغيرة مستديرة مع كوب لبن ولمبة زينة صغيرة (١٨ وات).

هـ) الواصلة طولهـا ٤,٥م سلك توصـيل جـهـاز يدوى (قطره ١,٥ مم^{٢}).

و) يمكن أن يستخدم المصباح مع هذا الطول للتوصيلة حول السيارة كلها.

ز) وضعت بريزة التوصيل (فيوز ١، وفيوز شامل) يساراً تحت لوحة المفاتيح، فمن السهل الوصول إليها.

ح) إذا زُوِّد الكشاف اليدوى بمغناطيس ثابت فإنه يمكن أن يثبته أيضاً بصفيح الهيكل».

(من مجلة: حركة المرور الألمانية ٤/١٩٧٣، ص ١٣٢)

Text (11)

a) „Auf einer Nachtfahrt hatte ich eine längere Reparatur an der Zündanlage des 1000 MB durchzuführen.

b) Meine Stabtaschenlampe fiel nach kurzer Zeit aus, und ich stand im wahrsten Sinne des Wortes „im Dunkeln".

c) Ein Fahrer half mir mit einer Handlampe weiter.

d) Um bei ähnlichen Situationen besser ausgerüstet zu sein, baute ich mir eine Handlampe aus einer kleinen runden Rückfahrscheinwerferlampe mit Milchglas und Soffitte (18 W).

e) Die Zuleitung ist ein 4,5 m langes Handgerätekabel (NLH 1,5 mm²).

f) Die Lampe kann mit dieser Zuleitungslänge um den gesamten Wagen benutzt werden.

g) Die Anschlußsteckdose (Sicherung 1 und Masse) wird links unter dem Armaturenbrett angebracht und ist gut erreichbar.

h) Wird die Handlampe mit einem Permanentmagneten versehen, kann sie auch am Karosserieblech befestigt werden."

نص (١٦)

أ) «فى الرحلة من خلال غابة تورينجر بسيارة سكودا ١٠٠ أشار مؤشر الحرارة للماء البارد إلى تجاوزه ١٢٠ درجة مئوية.

ب) شُرِخ جهاز التبريد (الرادياتير).

جـ) كان طول الشرخ حوالى ٣٠سم.

د) وجدت نفسى فى حالة عزلة تقريباً، ومن ثم وجب أن أساعد نفسى.

هـ) فتّتتُ قطعة خبز، وبللتها حتى تكونت عجينة لينة (مهروسة).

و) ثم ليَّثتُ بمهارة الشرخ الموجود فى جهاز التبريد الذى ما يزال ساخناً، وانتظرت عشر دقائق حتى تصلب (جف) العجين.

ز) ثم أكملت (رفعت) منسوب السائل مرة أخرى..

(من مجلة: حركة المرور الألمانية ٤/١٩٧٣، ص ١٣٣)

Text (16)

a) ..Auf einer Fahrt durch den Thüringer Wald mit dem Škoda 100 zeigte der Temperaturanzeiger des Kühlwassers weit über 120 °C.
b) Der Kühler war gerissen.
c) Der Riß war etwa 30 mm lang.
d) Ich befand mich an einer ziemlich einsamen Stelle, mußte also zur Selbsthilfe greifen.
e) Ich zerkrümelte ein Stück Brot und feuchtete es solange an, bis ein breiiger Teig entstand.
f) Dann verschmierte ich kunstgerecht an dem noch warmen Kühler den vorhandenen Riß und wartete zehn Minuten, bis sich der Teig verhärtet hatte.
g) Dann füllte ich den Flüssigkeitsspiegel wieder auf.
. . ."

(Aus: Der Deutsche Straßenverkehr 4/1973, S. 133)

هورست ايزنبرج (برلين)

«النص» فى مقابل «الجملة»

تختص إحدى المشكلات المحورية التى يجب على علم لغة النص أن يحلها فى الوقت الحاضر، بإيضاح علاقة الدلالة بالبراجماتية، وكذلك دور النحو فى إطار نظرية لغوية للنص. وتمثل الطرائق المقترحة إلى الآن بالنسبة لتلك النظرية بالنظر إلى هذه المسائل بشكل جزئى مواقف تختلف بعضها عن بعض اختلافاً شديداً، وتُسلم أيضاً إلى إجابات متباينة عن السؤال عن الخواص الجوهرية للنصوص. ويعد هذا البحث محاولة لإيضاح بعض جوانب العلاقة المشار إليها بين الدلالة والبراجماتية، وكذلك دور النحو، وهى تتعلق بتساؤلات مميزة لنظرية لغوية نصية. وينبغى أن تُعالج بوجه خاص مسألة خاصية القواعد التى تعد أساس بناء النص. وتجب محاولة بيان أنه توجد فروق وثيقة الصلة نظرياً بين الوحدتين اللغويتين «النص» و«الجملة»، يمكن أن تقدم إيضاحات حول الإجابة عن هذه المسألة.

١ـ طرح المشكلة

١ـ١ مفهومان للنص

يوجد فى البحوث الحديثة حول علم لغة النص مفهومان للنص، يختلفان بعضهما عن بعض اختلافاً جوهرياً. وتختص الاختلافات بينهما

(*) أصل هذه المقالة هو: Horst Isenberg (Berlin), Text 'versus, Satz' pp. 119 -145 من كتاب: Probleme der Textgrammatik II (Brsg). uon František Daneš und Dieter Viehweger, Akademie - Verlag. Berlin 1977.

بفروض متباينة تتعلق بطبيعة القواعد المحددة لبناء النص، وبالفهم النظرى للعلاقة بين «النص» و«الجملة». ونريد أن نطلق على هذين المفهومين المفهوم القضوى أو الدينامى للنص.

ويقوم المفهوم القضوى للنص على فرض أن النص يعد وحدة مستقرة، غير مقسمة زمنياً، يمكن أن تعالج نظرياً قياساً على وحدة «الجملة». وبذلك يظهر النص وحدةً ذات خواص تركيبية ودلالية وبراجماتية تفسر أساساً بالوسائل ذاتها التى تفسر بها الخواص التركيبية والدلالية والبراجماتية للجمل. وتستخدم وحدة الجملة أساساً لقياس بين الجملة والنص، حيث يمكن أن توصف أو توضح القواعد المحددة لبناء النص قياساً على النحو والدلالة والبراجماتية للجملة بوصفها قواعد خاصة بتركيب النص ودلالته وبراجماتيته.

وخلافاً للمفهوم القضوى يرتكز المفهوم الدينامى للنص على فرض أن النص يفهم أساساً على أنه وحدة تواصلية وخاصة بالفعل، تكون من خلال تتابع مقسم زمنياً لأفعال لغوية (ويمكن فى حالة خاصة أن يتكون من فعل، تبنى جملة مفردة عند إنجازه، بحيث يحصل نص جملة [مكون من جملة واحدة]). ولا تستخدم وحدة «الجملة» فى ذلك أساساً لقياس بين الجملة والنص، بل جانباً للنصوص، باعتبار أن كل نص يتضمن تتابعاً من جملة أو عدة جمل لها خواص فونولوجية وتركيبية وتواصلية ـ براجماتية وتأليف مطابق. ويصف هذا الجانب ـ البنية الداخلية للجمل ـ النحو. وتشتمل القواعد التى تعد أساس بناء النص، إلى جانب القواعد النحوية الخاصة بالنظام اللغوى، بوجه خاص مبادىء تواصلية وتأليفية، ينظم النشاط اللغوى ـ التواصلى وفقاً لها. ولا يمكن لقواعد نحو النص وما يشابهها بمفهوم قياسى على قواعد النحو أن تقدم ذلك مع فهم دينامى للنص لأسباب جوهرية. فالمفهوم الدينامى لا ينظر إلى وحدة «النص»

بالقياس إلى وحدة «الجملة»، ولا إلى ما هو متعلق بذلك من الناحية المفهومية، بل تؤسس كل المفاهيم والمقولات الأساسية على أولية الجانب التواصلي ـ البراجماتي.

ويوجد المفهوم الدينامي للنص المميز بذلك ـ وإن كان بدرجة مختلفة من الوضوح ومنطقية الاستنتاج ـ في سلسلة من البحوث الحديثة في علم لغة النص، كما في أفكار بفوتسه Pfütze (١٩٧٠) حول علم لغة وظيفي للنص، في مفاهيم جيندين Gindin (١٩٧١) التي يعد النص وفقاً لها من الناحية الانطولوجية ضمن مستوى البراجماتية، وفي أفكار حول خطط التواصل وطرائق لشميت وهارنيش Schmidt/Harnisch (١٩٧٤)، وكذلك في أعمال ايزنبرج (١٩٧٢)، و(١٩٧٦)، وشميت (١٩٧٣)، وآخرين كثيرين.

ويعد المفهوم القضوي للنص الذي سبق وضع مخطط له أساس كثير من البحوث القديمة والحديثة في علم لغة النص (انظر ايزنبرج (١٩٦٨ب)، وكذلك جزءاً كبيراً من المراجع المذكورة في بحوث كتاب بتوفي وريزر Petöfi/Rieser (١٩٧٣) وغير ذلك). وبالنسبة لهذا المفهوم للنص توجد تحفيزات كثيرة، حيث لم تنشأ هذه التحفيزات أساساً بجدل مع المفهوم الدينامي للنص، بل بمواجهة أوجه قصور أنحاء الجملة، التي لم تعكس بوضوح الخواص النصية للمنطوقات اللغوية، ومن ثم لا يمكن أن تكون أساساً نظرياً مناسباً ومقبولاً لتفسير وقائع لغوية. ومن هذه الناحية يبدو أن المفهوم القضوي للنص قد حُفِّز بشكل لا بأس به (انظر أوجه التحفيز لدى ايزنبرج (١٩٦٨ب)، وساندرس (١٩٧٠) وغيرهما).

إن المشكلة التي تنتج الآن، تختص بتقويم مفهوم «النص». ويجب أن توجد لهذا التقويم معايير كافية، تُجيز تفضيل مفهوم على آخر، أو

دحض كلا المفهومين. ولا توجد إمكانية لتحقيق ذلك إلا حين تختبر أوجه التحفيز التى أُوردت للمفهوم القضوى لتحديد وجاهتها. ولما كان يمثل كل مفهوم بديلاً للآخر، فقد يكون دحضُ أوجه تحفيز المفهوم القضوى فى صالح المفهوم الدينامى فى الوقت نفسه.

وينبغى فيما يأتى أن يُحاول تطوير حجج هذا الدحض. وسنحاول إثر ذلك فى الجزء الثالث أن ندرس بعمق على أساس مقارنة بين وحدتى النص والجملة تحفيزاً تطبيقياً للمفهوم الدينامى للنص.

١ـ٢ تحفيز المفهوم القضوى

فى البحوث التى يعد المفهوم القضوى للنص أساساً لها يورد أساساً نوعان من التحفيزات: (أ) أوجه تحفيز نحوية داخلية، و(ب) أوجه تحفيز نفسية ودلالية، تصاغ غالباً مرتبطة بمفهوم «البنية الكبرى للنصوص».

ويقوم النوع الأخير من التحفيزات على ملحوظات حول خواص معينة للنصوص، مثل طريقة التلقى، وإمكان تذكر النصوص ككل، ووجوه تقسيم خاص بالبنية الكبرى الخ، التى يمكن فى ذاتها أن توضح على أساس المفهوم القضوى والمفهوم الدينامى للنصوص أيضاً، ولا يمكن تبعاً لذلك أن يُدّعى هذا للمفهوم القضوى خاصة. ولذلك يكفى لاختبار وجاهة التحفيز للمفهوم القضوى للنص تحليل أوجه التحفيز النحوية الداخلية.

وتقوم أوجه التحفيز الداخلية الموضحة فى بحوث لايزنبرج (١٩٦٨ب) وساندرس (١٩٧٠) وغيرهما مثلاً، على ملاحظة أنه توجد ظواهر خاصة بداخل الجملة لها طبيعة تتجاوز حد الجملة. ويعنى الحجاج الذى أُسّس على ذلك أن تلك الظواهر الخاصة بداخل الجملة ذات الطبيعة المجاوزة حد الجملة تعد ضمن الظواهر النحوية أصلاً، ومن ثم يصفها

ويفسرها النحو أيضاً. وحتى يمكن أن تُفسر تلك الحقائق يجب أن يكون مجال النحو النص. لنأخذ مثالاً جملة مثل:

(١) لذلك نشرت الـ IDFF بياناً مشتركاً طالبت فيه بالإفراج عنها فى الحال.

فالجملة (١) بمفهوم معين غير مكتملة، فهى تحتاج إلى إكمال بجملة أو عدة جمل فى النص ذاته حتى يمكن أن تفهم فهماً تاماً. فإذا ما وردت جملة مناسبة فى السياق اللغوى فإنه تختفى صعوبات الفهم الخاصة بـ (١):

(٢) لورا اليندا اعتقلتها لجنة عسكرية شيلية. ولذلك نشرت الـ IDFF بياناً مشتركاً، طالبت فيه بالإفراج عنها فى الحال.

ويقوم عدم تمام جمل مثل (١) على أن تلك الجمل تتضمن عناصر تحيل إلى جمل سابقة أو لاحقة فى النص ذاته. فمثلاً تتضمن الجملة (١) عناصر محيلة إلى مذكور سابق (Anaphorika) : فـإن لذلك وها، لا يفهمان فهماً تاماً إلا فى سياق لغوى كما فى (٢). وتوجد بخلاف ما يحيل إلى مذكور سابق، عناصر تحيل إلى مذكور لاحق (Kataphorika) مثل: ما يأتى، على النحو الآتى... الخ، التى تحيل إلى جمل لاحقة أو لها خاصية إحالة إلى لاحق.

وإلى جانب المكونات المحيلة إلى سابق والمحيلة إلى لاحق المستخدمة على نحو يتجاوز حد الجملة، التى لها خاصية مجاوزة حد الجملة باعتبار أنها تحيل إلى معلومة تقدّم فى السياق اللغوى خارج تلك المعنية (البسيطة أو المركبة)، مثل الضمائر، أو بدائل ظرفية أو مركبات اسمية ذات أداة معينة أو صفة ضميرية إشارية، يمكن أن تتضمن الجمل

أيضاً عناصر ترتكز خاصيتها المجاوزة حد الجملة على خواص ذات طبيعة أخرى. ومن ذلك مثلاً ـ فى حالات، لا تستخدم فيها للربط داخل جمل مركبة ـ ظروف جملية مثل: مع ذلك، على أن، إلا أن، وروابط، مثل: لكن، والواو... وأدوات صغيرة تستعمل منضوية غالباً، مثل: ثم، إذاً، أجل، بيد أن، برغم أن، وكذلك مورفيمات الزمن والصيغة والجهة وتلك العناصر التى أطلقت عليها اليزابت جوليش (١٩٧٠) مؤشرات التقسيم[١].

وبخلاف العناصر المفردة المتعلقة بالنص للجمل خواص عامة معينة، تختص ببنائها الكلى ويتبع ورودها فى الجملة شروطاً مجاوزة حد الجملة. ومن أشهر ظواهر هذا النوع تقسيم الجملة إلى موضوع ـ حديث Thema - Rhema، الذى ينتج تعلقه النصى فى رأى درسلر (١٩٧٠) عن أن «الموضوع» يمكن أن يفهم على أنه المعطى من النص، و«الحديث» هو الجديد الذى يسهم به المتكلم لاستمرار النص (انظر درسلر ١٩٧٠، ٢)[٢]. وثمة ظاهرتان أخريان من هذا النوع هما الامتداد والتكثيف اللذان يثيران

---

(١) تفهم جوليش (١٩٧٠) تحت «مؤشرات التقسيم» كلمات مفردة من أقسام مختلفة للكلمات، وسينتجيمات معينة، وكذلك ـ فى حالة خاصة ـ جمل كاملة، تستخدم لتقسيم النص الشفهى. وتختلف حسب وظيفتها إلى مؤشرات افتتاح، ومؤشرات توقف، ومؤشرات اختتام. وثمة مثال نمطى هو الظرف الفرنسى «enfin على كل حال» بوصفه مؤشر تصحيح: وتلاحظ جوليش (١٩٧٠، ١٨٧) بالنسبة للمثال النصى «... م.: هل وجد أحداً؟ ل.. لكن نحن بالتحديد عندنا... على **كل حال هناك** عدد كبير من النساء يطاردونه، أنه لما كان «على كل حال» يتبع جملة غير منتهية فإنها تعمل عمل مؤشر توقف، إذ تتوقف الجملة من أجل التصحيح. ويعد استخدام «على كل حال» فى هذا السياق شائع لافت للنظر فى اللغة المنطوقة.

(٢) اشتهر التقسيم إلى موضوع ـ حديث، تحت مصطلح المنظور الوظيفى للجملة أيضاً (FSP)، والتقسم الفعلى للجملة، ومنظور الإبلاغ. أما أشمل معالجة لهذا المركب المشكل إلى الآن فهى معالجة علم لغة مدرسة براغ.

بوجه خاص المشكلة العامة، ما العوامل المتعلقة بالنص التى تُحتم أو تُقيد ورود أشكال ممتدة فى مقابل أشكال مكثفة فى النص أو العكس.

١ـ٣ قائمة عناصر خاصة بداخل الجملة

قبل أن نتابع حجاجنا لتحليل التحفيز النحوى الداخلى للمفهوم القضوى نريد أن نجمل للإيضاح فى قائمة، ابتداءً بعض أهم الظواهر الممكن ملاحظتها فى جمل مفردة ذات الطبيعة المجاوزة حد الجملة بقدر ما عولجت فى حد ذاتها فى المراجع الموجودة إلى الآن:

عناصر مفردة للجملة	خصائص شاملة للجملة
١ ـ الضمائر	١ ـ التنغيم
٢ ـ أدوات التعريف...	٢ ـ موضع نبر الجملة
٣ ـ بدائل - الظروف	٣ ـ التوليد والمقابلة
٤ ـ روابط جملية:	٤ ـ ترتيب المفردات:
ظروف الجملة،	تتابع عناصر الجملة
أدوات عطف،	٥ ـ التقسيم إلى موضوع ـ حديث
أدوات بسيطة	٦ ـ الامتداد
٥ ـ أدوات الاستفهام والإجابة	٧ ـ التكثيف:
٦ ـ مؤشرات التقسيم	التحويل الاسمى وغير ذلك
٧ ـ مورفيمات فعلية،	٨ ـ بناء الجمل المجتزأة
وتراكيب إطنابية:	٩ ـ الإحالة إلى سابق، والإحالة إلى لاحق
تعبير الزمن، والصيغ	

والجهة، ونوع الفعل

٨ ـ خصائص مورفولوجية للمفعول المباشر فى الأسبانية والألبانية والبنغالية... الخ

٩ ـ أشكال الخطاب

١٠ ـ صيغة الاحترام فى اليابانية

١١ ـ عناصر مؤشرة للموقف

١٠ ـ العطف والتبعية

١١ ـ التتابع الزمنى

١٢ ـ صيغ ثابتة:

صيغ التحية

جمل بداية الحكايات الخرافية

وغير ذلك

١ـ٤ تاريخ المشكلة

إن الطبيعة النصية لأغلب الظواهر الواردة فى ١ـ٣ معروفة منذ مدة طويلة. فالنظرة العلمية لهذا الظواهر لها أصلها التاريخى فى النحو القديم والبلاغة القديمة وفى نحو وبلاغة العصور الوسطى، اللذين فهما على أنها فرعان متلازمان، حيث أفضت طريقة النظر النحوية البلاغية الموحدة إلى أوصاف نصية لظواهر نحوية مفردة.

لنأخذ مثالاً ما يُسمى «مضارع الحكاية»، الذى يعنى استخدام مورفيم المضارع لوصف أحداث الماضى.. وتعالج هذه الظاهرة فى النحو تحت المضارع البديل عن الماضى praesens pro praeterito أو translatio temporun، وبذلك عـُدّت «صوراً من طريق الأزمنة» ضمن الصور النحوية. ثم أُعيد احتضان الصور النحوية فى البلاغة التى تصف مبادىء إنشاء نصوص كاملة (فى الغالب من نمط الخطاب)، حيث قيل بوجه خاص عن «المضارع البديل عن الماضى» إن استعماله يبرر بوصفه وسيلة لغوية لحالة شهود. ولما كان يفهم تحت «حالة شهود» صورة فكرية

(صورة معنوية) توجد فى النص فى تتابع مفصل لأفكار جزئية من فكرة كلية (مثل تصوير مفصل لحدث معقد)، فإنه يتضح بذلك كيف حظى مضارع الحكاية بوصف نصى(٣).

وينتهى البحث النحوى بناءً على الإرث النحوى ـ البلاغى إلى عدد كبير من الأبنية المفهومية والأوصاف النصية فيما يتعلق بالظواهر المذكورة فى الجزء ١ـ٣، التى يمكن أن تقسم إلى مجموعتين: ١ـ أبنية مفهومية متعلقة بنمط النص، و٢ـ أبنية مفهومية متعلقة بالربط الجملى المتتابع فى النصوص.

ومن الأخير كل المفاهيم المتعلقة بالإحالة إلى سابق أو الإحالة إلى لاحق أو بتتابع أنماط المنطوق المختلفة ـ مثل تتابع الاستفهام ـ الإجابة ـ ومن الأبنية المفهومية النصية مفاهيم مثل زمن الخطاب (النمط النصى: الرسالة)، وزمن الحال السردى (النمط النصى: القصة) ... الخ(٤).

والآن ثمة أمران ضروريان لمعالجة منظمة لخواص للجمل متجاوزة حد الجملة:

١ ـ صياغة وجهة نظر مشتركة يمكن أن تجمل تحتها الظواهر المعنية،

و٢ـ وصف وحدة لغوية أشمل من الجملة، بحيث يمكن أن تستخدم أساساً وإطاراً مرجعياً للقواعد المقررة.

---

(٣) يضاف أيضاً إلى «حالة الشهود» بوصفها صورة فكرية أن الخطيب وجمهوره يمكن أن يتبادلا فى محل شاهد العيان «(لاوسبرج ١٩٦٠، ص ٤٠٠)، وانظر حول المفاهيم المفردة لاوسبرج (١٩٦٠): حول «حالة الشهود»، ص ٣٩٩ وما بعدها. وحول مضارع الحكاية، ص ٤٠٢، وص ٤٠٤.

(٤) انظر حول أزمنة الرسالة، وزمن الحال السردى، مثلاً ـ لويمان ـ هوفمان ـ سانتور (١٩٦٥، ٣١٧).

وتُدرس كلتا المشكلتين درساً متزايداً منذ الأربعينيات فى أماكن كثيرة، فيلاحظ بشكوفسكى Peškovskij فى الدراسات اللغوية الروسية وجهة النظر الموجزة المشتركة فى «العطف والتبعية فى الجمل» اللذين يردان بعد وقفات نحوية فاصلة، أى متجاوزين حد الجملة (sočinenie i podčinenie predloženij posle razdelitel' noj pauzy)، ويطلق على الوحدة اللغوية المجاوزة للجملة، التى يتم داخلها ذلك العطف وتلك التبعية فقرة[٥]. وفى الدراسات الأسبانية اختار صمويل خيلى جايا (١٩٤٣) أوجه الربط المجاوزة حد الجملة وجهة نظر موجزة (enlaces extraoracienales)، فى حين أجمل بوست Boost (١٩٤٩) فى الدراسات اللغوية الجرمانية أوجه الربط تحت «التضافر الجملى»، ويطلق على الوحدة اللغوية المعنية «وحدة التضافر الجملى» وفى الولايات المتحدة الأمريكية يختاد هاريس (١٩٥٢أ، ب) النص «الخطاب discourse» وحدة للتحليل اللغوى[٦].

---

(٥) حول «فقرة» (بالروسية abzac) انظر بشكوفسكى (١٩٥٦، ٤٥٩). هذا البحث لبشكوفسكى الذى ظهر سنة ١٩١٤ فى طبعة أولى، صار منطلقاً لبحوث سوفيتية كثيرة حول علم لغة النص. انظر مثلاً بوسبلوف (١٩٤٨) الذى ربط الخاصة «التنغيمية ـ النحوية» التى عنى بها بشكوفسكى للفقرة بالوظيفة التأليفية للفقرة. ولمراجع أخرى انظر جيندين (١٩٧٢).. وقد صار بحث بشكوفسكى لذلك بوجه خاص أيضاً ذا أهمية من الناحية التاريخية، لأنه صاغ هناك مفهوم «كلٍ مركب» (složnoe cebe) ـ الذى نقابله كثيراً فيما بعد، الذى يقصد به تجريبياً ما سمى عادة «الجملة المركبة أو المعقدة» (انظر بشكوفسكى (١٩٥٦، ٤٥٥ وما بعدها)). وفى بحوث لاحقة مبنية على بحث بشكوفسكى حدد مفهوم «كل مركب» بأنه «كل نحوى مركب».

(٦) خلافاً للمؤلفين الذين تعرضنا لهم إلى الآن لم يعن هاريس (١٩٥٢، ب) مع ذلك بمعالجة المشكلات التى تتعلق بالظواهر الواردة فى الجزء ١ـ٣، بل حاول بواسطة إجراء شكلى التوصل إلى خصائص تركيبية للنص ـ السابق تقديمه. وهدف الإجراء هو تعريف أقسام التكافؤ، التى تعزى إلى مورفيمات وتتابعات مورفيمية للنص، حيث لا تحدد هذه الأقسام للتكافؤ إلا تحديداً مورفولوجيا (فى حالة خاصة فقط، حين لا تكون هذه المعايير كافية، تسوغ معايير دلالية أيضاً).

ويمكن أن تصنف العلاقات بين جمل نص ما المتجلية فى الظواهر الخاصة بداخل الجملة التى ذكرت فى الجزء ١ـ٣ وفق وجهات نظر مختلفة. فقد أشار فيجوروفسكى (١٩٤٨) وبوست (١٩٤٩) وغيرهما إلى أنه لا يجوز للمرء أن ينطلق فى ذلك من العناصر المفردة للجمل فقط، بل يجب أن ينظر إلى الجمل على أنها كليات توجد بينها علاقات دلالية ذات طبيعة عامة. وهكذا يفترض أنه توجد بين جمل نص ما «العلاقات المنطقية» ذاتها التى بين الجمل الجزئية من جملة مركبة(٧).

١ ـ ٥ طرح المهام

ينشأ الآن عن وضع المشكلة التى حددت معالمها طرحان مختلفان للمهام، وإن كانا مرتبطين بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً أيضاً فى حقيقة الأمر:

١) يجب أن توصف العلاقات الدلالية بين جمل نص ما فى حد ذاتها ككل وأن تستند إلى البنية النحوية ـ الدلالية والبنية الفونولوجية للجمل المفردة.

٢) يجب أن تُحدد الوحدة اللغوية المجاوزة للجملة، التى تتحقق فيها العلاقات الدلالية بين الجمل، أى النص، من خلال خصوصيتها تحديداً جوهرياً، وأن توصف بأنها وحدة مستقلة بذاتها.

ولم تنشأ بعد من أوجه الطرح هذه للمهام أية إمكانية لحل الإشكالية

---

(٧) انظر فيجورفسكى (١٩٤٨، ص ٢٣ وما بعدها)، وبوست (١٩٤٩، ١٢). ويذكر هنا مثالاً لتلك العلاقات المنطقية، علاقات سببية، وتعاقبية، وزمنية، وشرطية، واستدراكية، وختامية وصيغية الخ، وكذلك ظواهر عامة، مثل إعادة مذكور سابق، والعلاقة بين ما هو عام، وما هو خاص... الخ.

التى طرحت فى الجزء ١ـ١ فيما يتعلق بالخيار بين الفهم القضوى والفهم الدينامى للنص. ويبين على كل حال التاريخ الذى عرض بإجمال فى الجزء ١ـ٤ لبحث خواص الجمل المتجاوزة حد الجملة أن لكلا المفهومين للنص رواداً. فقد اقترح تصور للنص، على النحو الذى عولجت من خلاله فى أعمال صمويل خيلى جايا (١٩٤٣)، وفيجورفسكى (١٩٤٨) وبوست (١٩٤٩) وغيرهم خواص الجمل المجاوزة حد الجملة، يطابق المفهوم القضوى أكثر من المفهوم الدينامى. والنظرة المميزة للمفهوم القضوى للنص إلى جانب غيرها وهى أن وحدة النص يمكن أن توصف على النحو ذاته الذى توصف به وحدة الجملة تتبين بكل وضوح فى أعمال هاريس (١٩٥٢ أ، وب) التى يوصف فيها النص (الخطاب) بالوسائل والإجراءات ذاتها (تحليل المورفيمات، والتتابعات المورفيمية، وبناء أقسام التكافؤ الخ)، التى كان قد طبقها هاريس من قبل على وحدة «الجملة». ومع ذلك فإن المهام المذكورة فى (١) و(٢) فى الأعمال المشار إليها لم تُنتهج بمفهوم الفهم القضوى للنص بشكل جاد أيضاً.

ويختلف الأمر فى حالة الإرث النحوى ــ البلاغى الذى طُوِّر فى العصور القديمة والوسطى. هنا لم توصف خواص الجمل المجاوزة حد الجملة وصفاً متعلقاً بالنص فحسب، (انظر مثالنا فى الجزء ١ـ٤)، بل يُوعز أيضاً إلى تصور، يطابق بوجه عام المفهوم الدينامى. ويرجع السبب الأساسى فى ذلك إلى البلاغة القائمة بشكل واضح على أساس الفعل. ويبدو أن المفهوم اللغوى للعصور القديمة والوسطى، الذى لا يمكن أن يفهم فهماً تاماً إلا من خلال مراعاة وحدة النحو والبلاغة والجدل (المنطق)، قد طوَّر إجمالاً تصورات عن النشاط اللغوى، تقترب بشدة من المفهوم الدينامى للنص، وإن لم يتفكر فى مفهوم «النص» فى حد ذاته أيضاً إلا

نادراً. وأدى الانصراف عن البلاغة منذ القرن التاسع عشر واختفاؤها من الخطط التعليمية للمدارس إلى احتجاب بعض النظرات العميقة التى كانت واسعة الانتشار فيما مضى، ويجب فى الوقت الحاضر أن يعاد اكتشافها.

وتطلب المهمة السابق ذكرها، وهى وصف العلاقات الدلالية بين جمل النص، والاستناد إلى البنية الدلالية ـ النحوية، والبنية الفونولوجية للجمل المفردة، وكذلك حتمية تحديد الوحدة المجاوزة للجملة «النص» تحديداً أساسياً لخاصتها، ووصفها وصفاً مستقلاً بذاته، وهى حتمية مرتبطة بما سبق، كل ذلك يتطلب فى الوقت نفسه دراسة المعايير التى تُمكّن من حكم فاصل فيما يتعلق بالخيار بين المفهوم القضوى والمفهوم الدينامى للنص. مثل ذلك الحكم الفاصل يتيح اختياراً معللاً للوسائل التى يجب أن توصف بها العلاقات الدلالية بين جمل النص أو الخواص النصية للجمل.

وحتى يمكن دراسة المعايير المذكورة يجب أن يجاب عن الأسئلة الآتية:

(٣) ما طبيعة الظواهر المتعلقة بداخل الجملة ـ المذكورة فى الجزء ١ـ٣ـ التى لها طبيعة مجاوزة حد الجملة، التى تُستخدم أساساً تجريبياً للتحفيز النحوى الداخلى للمفهوم القضوى للنص؟ هل يتعلق الأمر فى هذه الظواهر بظواهر ذات طبيعة دلالية ـ نحوية أم أن لها أساساً طبيعة تواصلية براجماتية؟

وإذا أمكن أن يتبين أن الظواهر المعنية ليست ظواهر ذات طبيعة دلالية ـ نحوية فإنه ليس من الجائز أيضاً وصف هذه الظواهر بالوسائل

الدلالية ـ النحوية الخاصة بوصف البنية الداخلية للجملة. ولما كان المفهوم القضوى للجملة يرتكز على استعمال الوسائل ذاتها لوصف الجملة والنص فإنه ينشأ دحض معلل تجريبياً لهذا المفهوم. وحتى يتوصل إلى ذلك سوف نتجه فيما يأتى بادىء الأمر إلى الإجابة عن الأسئلة التى صِيغت فى (٣).

٢ـ طبيعة التعالق النصى

٢ـ١ فرضية النص وفرضية التواصل

ومن الأهمية البالغة لبناء النظرية حقيقةٌ أن الظواهر المعنية المتعلقة بداخل الجملة، مثل ورود روابط جملية ذات علاقة مجاوزة حد الجملة، واختيار الأدوات، والضمائر الإحالية واختبار مورفيمات الزمن الخ (انظر قائمة العناصر الخاصة بداخل الجملة فى الجزء ١ـ٣) طبيعةً مزدوجة: فمن جهة تُستخدم المورفيمات المعنية (أدوات معنية، وروابط جملية، وضمائر الخ) للربط المجاوز حد الجملة لجمل النص، ومن جهة أخرى يمكن أن تُستخدم هذه المورفيمات ذاتها دون طبيعة خاصة للتعبير عن عوامل تواصلية بشكل مباشر (علاقة بالموقف التواصلى وبمقاصد تواصلية وغير ذلك). ويمكن أن يُلاحظ الأمر ذاته أيضاً فيما يتعلق بالظواهر غير المورفيمية: إذ يوجد تنغيم رابط للجملة، وتنغيم متعلق بالتواصل بشكل مباشر أيضاً؛ أحدهما مستخدم لربط الجملى والثانى لبناء الجمل المجتزأة المتعلق بالتواصل الوارد فى نصوص من جملة واحدة؛ أحدهما رابط جملى والثانى ترتيب تواصلى مباشر للمفردات... الخ.

ومكّنت هذه الطبيعة المزدوجة للظواهر المعنية المتعلقة بداخل الجملة من أنه فى إطار مناقشة بناء نظريات نحوية مفسرة يمكن أن

تستخدم مجموعة من الظواهر هى ذاتها أساساً واقعياً لفرضتين مختلفتين بعضهما عن بعض يمثل كل منهما تفرداً لذاته.

ويمكن أن توصف هاتان الفرضيتان على النحو الآتى:

(أ) فرضية ـ النص: يجب أن يعكس النحو خواص الجمل المجاوزة حد الجملة، لأنه توجد ظواهر نحوية خاصة بداخل الجملة (الأدوات والضمائر وغيرها)، يُحدِّد ورودَها فى الجملة نوعُ الربط الدلالى للجملة بجمل أخرى فى السياق اللغوى. ويكون مجال الوقائع الوثيقة الصلة بالنحو هو النص، حيث ينظر إلى النص فى إطار الربط الجملى المتتابع القائم على أساس دلالى. ولا تؤدى العوامل المتعلقة بالتواصل خاصة دوراً حاسماً فى تحفيز الفرضية.

(ب) فرضية ـ التواصل: يجب أن يتضمن النحو مكونات تواصلية أو يعكس عوامل متعلقة بالتواصل خاصة، لأنه توجد ظواهر نحوية خاصة بداخل الجملة (أدوات وضمائر وغيرها) يُحدِّد ورودَها فى الجملة نوعُ استخدام المتكلم للجملة فى الموقف التواصلى المعين، ولا تؤدى العوامل المتعلقة بالربط الجملى المتتابع فى النص خاصة دوراً حاسماً فى تحفيز الفرضية.

وعلى الرغم من أن كلتا الفرضتين لا تستبعد إحداهما الأخرى أساساً فإنه توجد نتائج متباينة فيما يتعلق بتضمن الوقائع، وبمناسبة النظريات القائمة على ذلك أيضاً. ونريد أن نتجه إلى هذه المشكلات فى الجزئيتين التاليتين.

٢ـ٢ عدم كفاية فرضية ـ النص

وفيما يتعلق بورود ضمائر إحالية للغائب ذات طبيعة مجاوزة حد الجملة فإن من الأهمية بمكان بالنسبة لبناء النظريات على أساس فرضية

ـ النص ليس فقط حقيقة أنه يوجد ذلك الاستعمال للضمائر، بل تتطلب فرضية النص التحليل المفصل للشروط التى يجب أن يوفيها السياق اللغوى المتقدم على جملة ما، وبذلك يمكن أن يرد ذلك الضمير عامة فى الجملة:

(٣) فى وقت مبكر للغاية دخل الشتاء هذا العام يالتا. فقد أخذ (هو) المصطافين على غرة بأن غطى الثلج الشوارع والميادين تماماً.

(٤) فى وقت مبكر للغاية دخل الشتاء هذا العام يالتا. فقد أخذ الشتاء المصطافين على غرة بأن غطى الثلج الشوارع والميادين تماماً.

فى (٣) من طبيعة السياق اللغوى المتقدم على الجملة الثانية أن ورود الضمير (هو) ليس ممكناً فحسب، بل ـ كما تبين مقارنة مع (٤) ـ فى مقابل تكرير المركب الاسمى (الشتاء) هو الشكل الأكثر طبيعية لتحقيق الإحالة إلى مذكور سابق المجاوزة حد الجملة. وعلى النقيض من ذلك تبين مقارنة بـ (٥) و(٦) أن السياق اللغوى المتقدم على الجملة الأخيرة لا يُجيز أن يستخدم الضمير الإحالى (هو) فى هذه الجملة، برغم أن فى الجملة الأولى كما فى المثال (٣) يرد المركب الاسمى المماثل (الشتاء).

(٥) فى وقت مبكر للغاية دخل الشتاء هذا العام يالتا. ويالتا هى مَشْفَى (مكان للاستشفاء) على الساحل الجنوبى للبحر الأسود. هناك يوجد فى هذا الوقت كثير من المستجمين الذين يأملون فى موسم سياحى دافىء بشكل مقبول. غير أنه فى هذا العام أخذه الشتاء على غرة بأن غطى الثلج الشوارع والميادين تماماً.

(٦) فى وقت مبكر للغاية دخل الشتاء هذا العام يالتا. ويالتا هى

مَشْفَى على الساحل الجنوبى للبحر الأسود. هناك يوجد فى هذا العام كثير من المستجمين الذين يأملون فى موسم سياحى دافىء بشكل مقبول. غير أنه فى هذا العام أخذه على غرة بأن غطى الثلج الشوارع والميادين تماماً.

بينما يجب أن تحل الفروق المذكورة التى تتجلى فى الربط الجملى المتتابع، بالضرورة على أساس فرضية - النص، وأن تفسر بنظرية مناسبة فإن الفرق بين (٦) و(٧) لا وزن له بالنسبة لفرضية النص، إذ إن ورود الضمير (هو) هنا غير مرتبط بالربط الجملى المتتابع.

(٧) ذهب.

(٨) ذهب الكلب الذى مر للتو.

وفى إطار شروط تواصلية معنية - مثلاً حين يلاحظ شخصان معاً كلباً ماراً، وفجأة يختفى هذا الكلب فى مدخل بيت مظلم، حيث يقول أحد الملاحظين للآخر الجملة (٧) - يكون استخدام (٧) مناسباً للموقف، فى حين تكون (٨) غير مناسبة، برغم أن الجملة تعبر عن أحوال صحيحة بناءً على الموقف.

ولما كان لا يشترط مع فرضية النص أن كل ورود للضمائر ليس إحالياً - لأنها لا تتعلق بحالات الإحالة الممكنة (أو غير الممكنة) فقط - فإنه سيان بالنظر إلى هذه الفرضية، على أى نحو يفسر ورود ضمائر غير إحالية فى حالات مثل (٧). وبعبارة أخرى: تجيز فرضية النص أن تفسر ضمائر إحالية أو غير إحالية للغائب على نحو شديد التباين.

ومع ذلك توجد عوامل مشتركة فى طريقتى الورود، مثل إمكانية المطابقة المباشرة لما هو مشترك مع الضمير. وهكذا يقوم ضعف فرضية النص أساساً على أنها يمكن أن تفتقد التعميم المتطلب هنا، وأن طريقتى

الورود للضمائر تُحَدد بعوامل تواصلية ـ براجماتية. وفى الأعمال التى بُنِيت على فرضية ـ النص مثل ايزنبرج (١٩٦٨ب) وساندرس (١٩٧٠) وغيرهما لم تُعالج الضمائر الإحالية وخواص الجمل المجاوزة حد الجملة الأخرى أيضاً إلا على أساس عوامل دلالية ومنطقية ونحوية تقريباً.

٢ـ٣ عدم كفاية فرضية ـ التواصل

خلافاً لفرضية النص تفرض فرضية التواصل حقاً التحليل المفصل للعوامل المتعلقة بالتواصل بالنظر إلى جمل مستقلة مفردة، غير أنها تهمل المعطيات المرتبطة بالربط الجملى المتتابع. والنتيجة هنا أيضاً افتقاد التعميم المتطلب: فهى تجيز مثلاً أن تُفَسر ضمائر غير إحالية وإحالية للغائب على نحو مختلف أساساً، إذ تعد حالات مثل (٧) فقط، وليس حالات مثل (٣) ـ (٦) من المعطيات الوثيقة الصلة بفرضية ـ التواصل.

وفى الأعمال التى تُقَدم فيها فرضية التواصل (انظر فوندرليش ١٩٧١ وغيره) يظل دور الظواهر المتعلقة بداخل الجملة الواردة فى الجزء ١ـ٣ بالنسبة لبناء النص، ومن ثم بالنسبة للربط الجملى المتتابع أيضاً، إما غير منعكس أو دون تأثير حاسم فى الفروض الأساسية. ولذا يورد فوندرليش مثلاً (١٩٧١) لتحفيز فرضية التواصل ضمن غيرها أشكال الخطاب فى الألمانية، وصيغة الاحترام فى اليابانية. فخلافاً لما فى الألمانية، حيث لا يوجد إلا Du (أنت)، وSie (حضرتك) ضمائر للخطاب، يوجد فى اليابانية ستة ضمائر مختلفة للخطاب، يتوقف استعمالها على نحو متنوع على علاقات تدرج اجتماعية، وعلاقات الاحترام، والتأدب أو الحميمية والدور المتباين للرجل والمرأة الخ بالنظر إلى علاقة المتكلم

بالمخـاطب (انظر فـوندرليش ١٩٧١، ص ١٥٩). ومع ذلك لم يذكـر فوندرليش (١٩٧١) أشكال الخطاب الاسمية فى الألمانية، التى لا توجد فيها فقط ـ حين ينطلق فى العوامل السابق ذكرها مثل النظام الطبقى الاجتماعى، والحميمية... الخ ـ صورة معقدة مشابهة لما فى اليابانية (انظر الفروق بين صيغ الخطاب: مدير الجامعة، السيد الدكتور، الزميل مولر، نورعينى، أنت يا جحش... الخ)، بل يتأكد أن اختيار تلك الصيغ يتعلق بقدر كبير بأوجه اطراد معقدة لبناء النص، أى بعوامل تختص بالتنظيم المتتابع للنص أو اختيار نمط النص.

وربما توضح بعض الأمثلة ذلك. فإن اختيار صيغة الخطاب مثلاً: السيد مولر المحترم فى مقابل السيد مولر تتعلق بنمط النص: فالأولى تظهر فى نصوص الرسائل، والثانية فى نصوص الحوار. ومن ناحية أخرى يتعلق اختيار السيد مولر المحترم فى مقابل حضرتك فى نصوص الرسئل بالموقع داخل التنظيم المتتابع لنص، لأن الصيغة الأولى لا ترد عادة إلا فى البداية، والصيغة الثانية لا ترد إلا فى داخل النص. وبوجه عام يلاحظ فى مشكلات من هذا النوع أن صيغ الخطاب فى بداية نص رسالة لا يمكن أن توضع بأية حال ببساطة تحت عنوان «صيغ ثابتة» ad acta لأنها فى إطار شروط معطاة يمكن أن تُشَكل بشكل حر عامةً. وتبين أمثلة مثل: حبى الأخير، جيرانى المحترمون، إلى ذلك الذى يجد هذه السطور، إلى كل الذين يأتون بعدنا... الخ أنه لا توجد بأية حال سلسلة من شروط تواصلية شائعة، تحدد ما إمكانات الخطاب التى تقدم، وما تلك التى لا تقدم.

ويجب أن يبين تحليل شامل لهذه المشكلات: ما العوامل التواصلية بوجه عام التى تحدد ورود صيغ خطاب اسمية ومعقدة فى مقابل غياب

تلك الصيغ. ويجب أن يوضح فى سياق ذلك على أساس أى قواعد تُنجَز مثلاً وقائع، مثل أن المرء لا يمكنه عادة أن يبدأ خطاباً إلى السيد مولر بـ «عزيزى القارىء» برغم أن كاتب الخطاب له الحق فى أن يتوقع أنه فى وقت تلقى نص الرسالة يكون السيد مولر حقيقة هو قارىء الرسالة، فى حين أنه من جهة أخرى مثلاً يمكن لكاتب بوجه عام أن يتوجه بـ «عزيزى القارىء» إلى جمهوره. ويجب أيضاً أن توصف فى سياق هذه المسائل تلك الشروط والاطرادات التى تفسر مثلاً وقائع مثل أنه من الممكن فى نصوص حوار معينة أو فى أحداث تواصل معقدة مع عدة شركاء أن كاتباً مقدماً يمكن أن يتوجه فى أثناء واقعة التواصل ذاتها إلى الشريك هو ذاته بصورة متناوبة بأشكال خطاب مختلفة (مثلاً بـ السيد مولر ـ الزميل مولر ـ الرفيق مولر)، فى حين أنه توجد من جهة أخرى أيضاً أنماط من أحداث تواصل معقدة مع عدة شركاء، يظل فيها هذا التبادل لصيغ الخطاب عادة مستبعداً أساساً.

وفيما يبدو أنه يوجد لكل هذه الظواهر سياق كلى يوضح كيف تستخدم صيغ الخطاب. وفيما يبدو من جهة أخرى أيضاً أنه مع فرضية التواصل وحدها التى تقوم فى الحقيقة على جمل مفردة مستقلة، وليس على النظر فى سياقات نصية لم يُقَدم أساس كاف لسبر هذا السياق الكلى: فكثير من الظواهر المذكورة لا تتجلى فى جمل مفردة مستقلة.

إن ما بيناه فيما يتعلق باستخدام صيغ الخطاب يمكن الآن أن يقرر أيضاً لكل الظواهر الأخرى التى تذكر فى هذا السياق. وتكمن نتيجة هذه النظرات فى أنه لا توفر فرضية النص ولا فرضية التواصل أساساً كافياً لمعالجة الظواهر الخاصة بداخل الجملة، التى أُوردَت فى الجزء ١ـ٣.

ويعنى ذلك أن معالجة مناسبة لهذه الظواهر لا تكون ممكنة إلا حين تُربط معايير متعلقة بالنص ومعايير متعلقة بالتواصل بعضها ببعض على نحو مجدٍ.

٢ـ٤ التعالق النصى خاصية تواصلية

كنا قد أشرنا عند معالجة عدم كفاية فرضية النص إلى أنه فيما يتعلق بإيضاح طرائق الاستخدام المختلفة لضمائر الغائب يمكن التوصل إلى تعميم أقوى إذا افتُرِض أن الاستخدام المشير إلى الموقف والاستخدام الإحالى ـ المجاوز حد الجملة للضمائر يجب أن يُرَد إلى عوامل تواصلية ـ براجماتية. غير أن هذا يشترط أن الإحالة المجاوزة حد الجملة لا تعد أساساً ظاهرة دلالية بل ظاهرة تواصلية.

وقد تُوصِّل إلى نتائج مشابهة عند تحليل الطبيعة المجاوزة حد الجملة لكل الظواهر الأخرى الواردة فى الجزء ١ـ٣. وهذا مدرك بشكل مباشر فيما يتعلق بكل تلك الظواهر التى يمكن إرجاع تعالقها النصى ـ كما هى الحال فى حالة التقسيم إلى موضوع ـ حديث ـ إلى فروق، مثل: «معلومة جديدة فى النص» و«معلومة غير جديدة فى النص». ولا يجب أن يوصف مفهوم مثل: معلومة غير جديدة فى النص، ضرورة بوسائل دلالية أساساً، لأنه من المفيد بوجه عام أن يفسر ذلك المفهوم بمعنى: «شىء قد قيل فى الأفعال اللغوية المتقدمة». وربما يعنى ذلك الحل أن الظواهر المعنية يمكن أن تُفَسر أساساً متعلقة بالفعل الكلامى، ومن ثم أن تعد فى المقام الأول ظواهر تواصلية.

وبالنظر أيضاً إلى تلك الظواهر التى يبدو أنها لا يمكن أن تفسر للوهلة الأولى بأنها ظواهر تواصلية أساساً، ينشأ عند نظرة أدق أنها يمكن

أن تدرك على أنها ظواهر تواصلية. أما المثال النمطى لذلك فهو ما تسمى الراويط الجملية Satzkonnektoren (الظروف الجملية الخ)، التى تعد عادة وسائل للربط الدلالى للجملة:

(٩)... لاحظ جارى أنه باستثنائك لم يكن أحد مختفياً فى الحديقة. فأنت إذن الشاب الذى قذفنى بكرات الثلج.

(١٠)... لاحظ جارى أنه باستثنائك لم يكن أحد مختفياً فى الحديقة. وعلى ذلك (ومن ثم) فأنت الشاب الذى قذفنى بكرات الثلج.

ربما كان المثالان – برغم عدم اكتمال كلا النصين – كافيين لتصوير حقيقة معروفة،وهى أن الروابط الجملية: إذن وعلى ذلك (ومن ثم) يمكن أن تستخدم للربط الجملى المجاوز حد الجملة. ومع ذلك توجد أيضاً حالات تستخدم فيها (إذن) فى جمل لا يتقدم عليها سياق لغوى:

(١١) أنت إذن الشاب الذى قذفنى بكرات الثلج.

(١٢) هذه إذن حجرتك (الدراسية) التى أثنى عليها كثيراً.

فالجملة (١٢) مثلاً يمكن أن تُنطق فى اللحظة التى يمر المتكلم فيها بتلميذ فى حجرته دون أن توجد أدنى علاقة بمنطوقات متقدمة. وعلى هذا النحو يمكن أن ينطق متكلم الجملة (١١) مع شروط موقفية معطاة فى اللحظة التى يحضر فيها فى سكون أحد معارف المتكلم الشاب المخاطب. وفى موقف كهذا – أى دون سياق متقدم – لا يمكن ذلك خلافاً لـ (١١) أن تستخدم جملة مثل (١٣):

(١٣) وعلى ذلك (ومن ثم) فأنت الشاب الذى قذفنى بكرات الثلج.

وكذلك لا يمكن خلافاً لـ (١٢) أن تنطق الجملة (١٤) دون سياق لغوى متقدم:

(١٤) وعلى ذلك فهذا فصلك الذى أُثنىَ عليه كثيراً.

وهكذا فى حالات مثل (١١) و(١٢) يعد أمر ما أساساً، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الاستنتاج المشير إلى الموقف: فالمتكلم يستنتج من المعطيات المتضمنة فى موقف التواصل شيئاً محدداً، يعبر عنه فى الجملة. وبهذا المعنى يمكن أن نجمل ملحوظاتنا فى أن (إذن) يمكن أن تستخدم مشيراً إلى الموقف ورابطاً مجاوزاً حد الجملة، أما (على ذلك، أو من ثم) فيمكن أن تستخدم رابطاً مجاوزاً حد الجملة، ولكن لا يمكن أن تستخدم مشيراً إلى الموقف.

ولما كان من غير الممكن أن تُفَسر الإشارة إلى الموقف Situationsdeixis ، ومن ثم الاستنتاج المشير إلى الموقف تفسيراً ذا جدوى دون صلة بالفعل الكلامى فإن تفسيراً للربط الجملى المجاوز حد الجملة على أساس دلالى فقط دون صلة بالفعل الكلامى قد يؤدى إلى أن الظاهرة هى ذاتها ـ تحديداً استخدام الاستنتاج (إذن) ـ قد توصف بوسائل مختلفة. ولعل ذلك بدوره يفتقد التعميم اللازم الذى لا يمكن أن يتوصل إليه فى هذه الحالة إلا حين لا يُفَسر استخدام ظرف الجملة المعنى مشيراً إلى الموقف فقط، بل استخدامه رابطاً مجاوزاً حد الجملة، إلا متعلقاً بالتواصل.

وهكذا يمكن أن يرجع الفرق بين طريقتى الاستخدام إلى فرق بين «استنتاج من معطيات متضمنة فى سياق التواصل» من جهة، و«استنتاج من أفعال لغوية متقدمة مباشرة» من جهة أخرى.

وكون حالات مثل (إذن) ليست ظاهرة فردية يتبين فى أن كثيراً من إشاريات الموقف Situationsdeiktika يمكن أن تُستخدَم فى الوقت نفسه أيضاً فى وظيفة مجاوزة حد الجملة.

(١٥) هنا بيتى. (إشارة إلى الموقف).

(١٦) أعلنت KWV أن بيتى يُجدد قريباً. هنا خبر يسعد به كل أفراد أهل البيت.

(١٧) هنا أنا فى بيتى (إشارة إلى الموقف).

(١٨) يتطلب الموقف الحالى فى العالم تضامناً قوياً مع الجميع لتحديد الشعوب المناضلة. هنا توجد قضية، تحرك كل إنسان تقدمى.

وبينما لا يمكن أن تكون عناصر مثل: على ذلك (من ثم) إشارة إلى موقف، بل تُستخدَم رابطاً مجاوزاً حد الجملة، فإنه توجد من جهة أخرى إشاريات إلى الموقف، لا يمكن أن تستخدم رابطاً مجاوزاً حد الجملة:

(١٩) هنا ثمَّ بيتى. (إشارة إلى الموقف)

(٢٠) * أعلنت KWV أن بيتى يحدد قريباً. هنا ثمَّ خبرٌ، يسعد به كل أفراد أهل البيت.

وتفسر كل الوقائع المتضمنة فى الأمثلة من (٩) ـ (٢٠) بالتعميم اللازم فى سياق موحد حين تعد كل خواص الجمل المجاوزة حد الجملة المستخدمة للربط الجملى المتتابع ظواهرَ تواصلية. وبعبارة أخرى: لا يعد التعالق النصى للجمل أساساً خاصية دلالية و/ أو نحوية، بل خاصية تواصلية.

ويتضمن هذا التقرير فى الوقت نفسه إشارة إلى كيفية إمكان التغلب على أوجه القصور المرتبطة بفرضية ـ النص وفرضية ـ التواصل: إذ يتأكد أن خواص الربط الجملى المتتابع التى تبدو أنها محض دلالية ـ

على النقيض من فرضية ـ النص ـ ظواهر ذات طبيعة تواصلية ـ براجماتية، وتُعرف الخواص التواصلية التى يمكن ملاحظتها فى جمل مفردة مستقلة بأنها ظواهر ـ خلافاً لما توعز إليه فرضية ـ التواصل ـ فى جوهرها ذات طبيعة مماثلة للعوامل المحددة بناء النص.

٢ـ٥ حجج ضد المفهوم القضوى

كنا قد أكدنا فى الجزء ١ـ٢ أن التحفيز الحاسم للمفهوم للنص يرتكز على التحفيز النحوى الداخلى. ويؤدى المفهوم القضوى الذى يعد استخدام الوسائل ذاتها لوصف النص والجملة مميزاً له، إلى نتيجة أخيرة هى أن النحو يجب أن يكون نحو ـ بنية النص أو أن نحو ـ بنية الجملة يمكن أن يحل محله نحو ـ بنية النص. غير أن ذلك الافتراض لا يمكن أن يُحفز بالإشارة إلى وجود أبنية كبرى للنصوص، إذ يمكن أن تفسر تلك الأبنية الكبرى بالوسائل غير النحوية أيضاً، ولا يمكن أن يُسلَّم ببساطة بالطبيعة النحوية لهذه الأبنية، بل يجب إثباتها من الناحية التطبيقية. مثل ذلك الإثبات لا يمكن أن يؤتى به إلا بطريقة غير مباشرة، وذلك بالاستناد إلى التحفيز النحوى الداخلى للمفهوم القضوى. وهكذا يجب أن يعد التحفيز النحوى الداخلى أساس الحجاج الفاصل للمطالبة بأنحاء ـ بنية النص.

ويقوم التحفيز النحوى الداخلى للمفهوم القضوى للنص على أساس فرضية ـ النص المعالجة فى الأجزاء المتقدمة حول الظواهر الخاصة بداخل الجملة المذكورة فى الجزء ١ـ٣ ذات الطبيعة المجاوزة حد الجملة. وثمة فرضية ذات أهمية حاسمة لهذا التحفيز النحوى الداخلى، هى فرضية أن القوانين التى تحدد العلاقات الدلالية المتجلية فى الظواهر المجاوزة حد الجملة بين جمل نص هى أساساً ذات طبيعة مماثلة للقوانين

التى تعد أساس للبنية الداخلية للجملة. ومن المسوغ على أساس تلك الفرضية فقط المطالبة بقواعد خاصة بنحو النص مناظرة للقواعد التركيبية للنحو. فإذا لم يكن فى الإمكان مع ذلك أن يحافظ على هذه الفرضية فإنه يختفى بذلك الأساس الحاسم للتحفيز النحوى الداخلى للمفهوم القضوى.

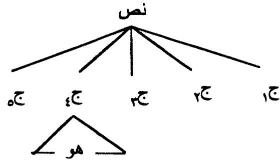
لننظر الآن فى الفرضية المذكورة نظرة أدق إلى حد ما من خلال مثال قاعدة خاصة بنحو النص. إن نظرية نصية جلية يجب على الأقل أن (أ) توضح قوانين بناء التتابعات الجملية، ومن ثم (ب) يمكنها أن تفرق بين تتابعات جملية جيدة السبك وتتابعات جملية غير جيدة السبك.

غير أن ذلك فى إطار نظرية قائمة على أساس المفهوم القضوى لا يجوز أن يجرى إلا حين تُفترض قواعد خاصة بنحو النص. لنأخذ مثالاً النموذج الذى اقترح فى دراسة ايزنبرج (١٩٦٨ أ، ب) الذى ينطلق من قاعدة للشكل.

(أ) نص ⟵ (# ج #)^{ن} (ن ≧ ١)

تصف البنية العليا لواسمات النص ذات الطبيعة الآتية

(نهمل رموز حد الجملة غير الجوهرية فى سياقنا)



وتكمل قواعد أخرى واسم النص (انظر ايزنبرج ١٩٦٨ أ، ب) . ولما

ليس من الممكن بعد أن يُفرَق بين تلك التتابعات الجملية الجيدة السبك وتلك التتابعات الجملية غير الجيدة السبك فإن نمطاً ثانياً من قواعد خاصة بنحو النص ـ يطلق عليها «قواعد نصية» ـ يكون أمراً ضرورياً، فهو الذى يقوم بالتفريق اللازم. وفى حالة واسمات النص كما فى (ب)، التى تتضمن ضميراً إحالياً ذا طبيعة مجاوزة حد الجملة، يجب أن يُضمَن أن السياق اللغوى المتقدم على الضمير من وراء حد الجملة (فى المثال (ب) الجمل ج١، ج٢، ج٣) يتضمن العائد إليه، الذى يفى بكل الشروط الدلالية التى يجب أن تقدم التحاول (الإحالة المشتركة) بين العائد إليه والضمير. ويتوصل إلى ذلك بافتراض قاعدة خاصة بنحو النص تستبعد كل ج من واسم نصى محكوم من نص مباشرة يتضمن ضميراً موسوماً بأنه إحالى، لا يوجد له فى الواسم النصى ذاته سياق مناسب دلالياً. وبهذه الطريقة يُفَرق بقاعدة عامة فيما يتعلق بضمائر إحالية ـ مجاوزة حد الجملة بين تتابعات جملية جيدة السبك وتتابعات جملية غير جيدة السبك. ويوضح القانون الأساس.

إن القاعدة الخاصة بنحو النص الموصوفة آنفاً ذات طبيعة تطابق بدقة القواعد المفترضة لبنية الجملة (تحويل الحذف الذى يجرى على الرسوم الشجرية للأصل). وبذلك يُفَسر القانون المقدم لضمائر إحالية ـ مجاوزة حد الجملة بالنظر إلى علاقة التحاول طبقاً للمفهوم القضوى من الناحية النظرية بالوسائل ذاتها التى تفترض لنحو بنية الجملة أيضاً. ومراد القاعدة العلاقات الدلالية التى توجد بين عائد إليه وضمير عند تجاوز حد الجملة فى النص. وبما أنه لم تُفَسَّر هذه العلاقة بوصفها ظاهرة تواصلية ـ براجماتية، فقد نشأ بذلك فى الوقت نفسه أن ضمائر الغائب المستخدمة استخداماً غير إحالى (انظر مثالنا (٧) فى الجزء ٢ـ٢)، التى لا يمكن أن

تفسر إلا بوصفها ظاهرة تواصلية ـ براجماتية، وليس غير، يجب أن تعد ظاهرة ذات طبيعة مختلفة تماماً (عدم كفاية فرضية ـ النص، انظر الجزء ٢ـ٢ و٢ـ٤).

والآن إذا كانت الإحالة المجاوزة حد الجملة ـ كما حاولنا أن نبينها فى ٢ـ٤ ـ ظاهرة ذات طبيعة تواصلية ـ براجماتية، فإنها لا يمكن أن تفسر بقاعدة خاصة بنحو النص. فالقواعد الخاصة بنحو النص تشترط أن وحدة البنية التى تعمل فيها (تجرى عليها) غير مقسمة زمنياً، أى غير مفسرة زمنياً أو لازمنية، وإلا فقد يكون لا طائل وراءها، إذ يوجد مثلاً بالنسبة لأبنية غير مفسرة زمنياً فقط، مغزى لاستبعاد عناصر البنية بقاعدة حتى توضح علاقات تركيبية، فى حين قد يكون من غير المجدى مطلقاً استبعاد فعل، من الممكن (المحتمل) إنجازه من سياق الفعل بقاعدة تركيبية. وهكذا إذا كانت الإحالة المجاوزة حد الجملة ذات طبيعة تواصلية ـ براجماتية فإنها لا يمكن أن تفسر بقاعدة خاصة بنحو النص، بل بتصورات مناسبة خاصة بنظرية الفعل فقط. ومن البدهى أن ذلك لا يسرى على الإحالة فقط بل على كل الظواهر ذات الطبيعة المجاوزة حد الجملة التى أوردت فى الجزء ١ـ٣.

الآن يُسفر عما قيل الاستنتاجات الآتية: إذا كانت العناصر الخاصة بداخل الجملة فى وظيفة مجاوزة حد الجملة المذكورة فى الجزء ١ـ٣ ذات طبيعة تواصلية ـ براجماتية فإنها لا يمكن أن تفسر بقواعد خاصة بنحو النص. ولما كانت القواعد الخاصة بنحو النص أساسية لكل طراز من نحو ـ بنية النص ـ فلا يستغنى أى نحو ـ لبنية النص عن تلك القواعد حين يعمِّق بوضوح بشكل كافٍ ـ فقد يفقد كل تصور لنحو ـ بنية النص

التحفيز النحوى الداخلى التطبيقى – ومن ثم الحاسم[٨]. ولما كان هذا هو التحفيز الحاسم للمفهوم القضوى فإن هذا المفهوم للنص لا يظل تحفيزاً تطبيقياً خاصاً به إلا حين تعد العلاقات المتجاوزة للجملة المتجلية فى العناصر الخاصة بداخل الجملة المذكورة فى الجزء ١–٣ ظواهر دلالية – نحوية. ولكن يجب أن تُحتَمل نتيجة أن كماً هو ذاته من الظواهر – وهو العدد الكبير من العناصر الخاصة بداخل الجملة المذكورة فى ١–٣ – يوصف تارة بأنه ظواهر دلالية - نحوية (فى حالة تجاوز حد الجملة) وتارة أخرى بأنه ظواهر تواصلية – براجماتية (مع استخدام مؤشر إلى الموقف)، ومن ثَمَّ عَلى نحو شديد الاختلاف. وربما يكون حل كهذا فيما يبدو مقبولاً بدرجة ضئيلة.

ويمكن أن تُعَرض الطبيعة الموحدة للظواهر المذكورة فى ١–٣ على نحو مقبول حين لا يعد الاستخدام المؤشر إلى الموقف فقط، بل الاستخدام الرابط – المجاوز حد الجملة أيضاً للعناصر المعنية الخاصة بداخل الجملة، ظاهرةً تواصلية – براجماتية. ولا تُوصَف إذن القوانين المجاوزة للجملة التى تعد أساساً بقواعد خاصة بنحو النص، بل بمبادىء تواصلية لربط أفعال لغوية. وربما يعنى هذا بالنسبة لمثال الضمائر الإحالية أنه توجد مبادىء تواصلية مفادها أن فعلاً لغوياً تُبنَى فيه جملة ذات ضمير إحالى

(٨) ما قيل يسرى فى نطاق كبير على تلك الأنحاء الخاصة ببنية النص أيضاً التى تشغل بأبنية كبرى – نصِية دلالية، وكذلك على تلك التى تتضمن مكوناً تواصلياً – برجماتية. وحتى تنقل أبنية كبرى – للنص غير مقسمة زمنياً إلى تتابع سطحى للجمل – أو لإيضاح العلاقة بينها – تكون ضرورية فى كل حال، أى لكل طراز من نحو – بنية النص، قواعد خاصة بنحو النص تفرق بين تتابعات جملية جيدة السبك وتتابعات جملية غير جيدة السبك.

مجاوز حد الجملة لا يجوز أن يُجزَ إلا إذا حُقّقت الأفعال اللغوية المتقدمة بحيث يمكن أن يتطابق المقصود بالضمير مع ما سبق ذكره فى هذه الأفعال المتقدمة. وبذلك قد يتخلى عن المفهوم القضوى، ويعد المفهوم الدينامى أساساً(٩).

٣- النص وحدة مستقلة بذاتها

٣-١ تحفيز المفهوم الدينامى

على أساس الحجاج الذى طور فى الجزء السابق ينشأ الآن الفرق الآتى بين مفهومى «النص»:

المفهوم القضوى	المفهوم الدينامى
١ - النص وحدة غير مقسمة زمنياً:	١ - النص وحدة مقسمة زمنياً:
بنية كلية غير زمنية ذات تتابع جملى بوصفها بنية سطحية.	تتابع زمنى لأفعال لغوية عند إنجازه تُبنَى جمل.
٢ - تفسير القوانين:	٢ - تفسير القوانين:
قواعد خاصة بنحو النص، تصف تتابعات جملية جيدة السبك.	مبادىء تواصلية، يجب أن تُتّبع عند إنجاز أفعال لغوية متعاقبة.

(٩) حول المبادىء التواصلية للربط المتتابع لأفعال لغوية انظر ايزنبرج (١٩٧٢ و١٩٧٦).

من هذه المقابلة يمكن أن يتضح أن كل مفهوم يعارض الآخر: فلا يمكن أن يقوم المفهوم القضوى أو المفهوم الدينامى مقام الآخر فى الوقت نفسه. وبناءً على ذلك فإن لهما طبيعة إمكانية من إمكانيتين، لأنه لا توجد إمكانية ثالثة ـ أى مفهوم لا يطابق المفهوم القضوى ولا المفهوم الدينامى. ولما كان الأمر كذلك فإنه يمكن أن تعد الحجج التى شُرِحت فى الجزء ٢ـ٥ ضد المفهوم القضوى حججاً ضد المفهوم الدينامى فى الوقت نفسه. وينشأ نهج آخر لتحفيز المفهوم الدينامى للنص حين تُستخبر المعايير اللغوية ذاتها عن أى تصور للنص تتضمنه. لننظر حول ذلك فى الأمثلة الآتية:

(٢١) ما قلته منذ قليل ليس صحيحاً. (جملة فى حوار)

(٢٢)* ما يقع فى الجملة التى عبرت عنها منذ قليل ليس صحيحاً. (جملة في حوارٍ) ويرجع كون جملة مثل (٢٢)* خلافاً لـ (٢٢) ـ لا يمكن أن تستخدم فى نص حوارى منطوق إلى أن المرء يمكن أن يستند إلى مضمون الجمل للنص ذاته، وليس بفعل دال على الحال، إذ يجب أن تستخدم بدلاً من تعبيرات مثل: «ما يقع فى الجملة» تعبيرات ذات أفعال دالة على عمل. ويبدو أن المعايير اللغوية بنيت بحيث لا تعد الجمل فى المحيط اللغوى لجملة ما بالنسبة لنطق هذه الجملة فى نص حوارى منطوق جملاً قارة ذات مضمون محدد، بل تعد أفعالاً لغوية ذات مضمون محدد.

ويمكن بوجه عام أن نتوقع هذه النتيجة للنصوص الحوارية الثنائية المنطوقة ـ وكذلك للنصوص الحوارية الفردية الشفهية، وأجزاء حوارية فردية من نصوص حوارية ثنائية (انظر: «ما قلته» ولكن ليس: * ما يقع فى الجملة التى نطقت بها») ـ: فلا يمكن أن يحال إلى مضمون الجمل فى

المحيط اللغوى لجملة ما فى النص الشفوى ذاته عبر فعل إلا حين ينبغى أن يعبر بجلاء عن الصلة المعنية من خلال جملة كاملة (جزء من جملة). بيد أن الأمر ذاته يسرى على نصوص مكتوبة أيضاً:

(٢٣) ما قررنا آنفاً له أهمية فى هذا السياق أيضاً. (جملة من نص مكتوب).

(٢٤)* ما يقع فى الجمل التى صغناها آنفاً له أهمية فى هذا السياق أيضاً. (جملة من نص مكتوب).

وتبين حقيقة أنه لا يمكن أن تستخدم فى نص مكتوب جملة مثل (٢٤) خلافاً لـ (٢٣) أنه لا يمكن أن يحال إلى مضمون الجمل فى المحيط اللغوى لجملة ما داخل نص مكتوب أيضاً عبر فعل إلا حين تُجعَل الصلة من خلال تعبيرات فعلية فى جملة كاملة صريحة (يمكن أن تستخدم أفعال دالة على عمل فقط، وليست أفعالاً دالة على حال).

ويمكن الآن أن ينشأ انطباع بأنه لا توجد إلا خاصية أسلوبية للغة وأن المرء لا يستخدم فى نصوص لا تتبع تخصص «علم اللغة» خاصة، أى تعبير ذى فعل دال على الحال للإشارة إلى مضمون الجمل فى المحيط اللغوى. بيد أن الأمر ليس كذلك بأية حال من الأحوال. لننظر فى المثال الآتى:

(٢٥) ما يقع فى الجملة الثالثة لهذه المادة ليس صحيحاً. (جملة من نص حول وثيقة مثبتة كتابياً).

وتبين أمثلة مثل (٢٥) أنه من الممكن بوجه عام أن يحال فى اللغة السائرة وفى كل الأشكال الأخرى للتواصل اللغوى إلى مضمون

الجمل بمساعدة أفعال دالة على الحال، وهى تتم مستقلة عن عوامل أسلوبية.

ويرتكز الفرق بين (٢٥) من جهة والحالتين غير الممكنتين (٢٢) و(٢٤) من جهة أخرى على أنه فى (٢٥) خلافاً لـ (٢٢) و(٢٤) يكون الحديث عن خواص مميزة لوثيقة مثبتة كتابياً، ففى (٢٥) يُفصح عن غاية القول. فغاية القول ليست نصاً بالمعنى الشامل الذى توجد فيه ظواهر من نمط «نص» يمكن ملاحظتها امبريقياً بوصفها ظواهر معقدة مقدمة بشكل موضوعى، وتصير موضوع علم اللغة، بل ليست إلا تتابعاً جملياً فى إطار الإثبات الكتابى.

وعلى نحو مغاير لما فى الحالة (٢٥) لا ينعكس النص فى أمثلة مثل (٢١) و(٢٣) بالنظر إلى جانب خاص، بل من خلال واقعه اللغوى الكامل. ولا تظهر جمل السياق اللغوى المحيطة بجملة ما فى إطار خاص للإثبات أو إمكانية الإثبات، بل فى محيط كامل للأفعال اللغوية مطابق للواقع الذى تُبنَى عند إنجازه الجمل المعنية. ولذا يصير من المفهوم أنه فى حالات، يدور الأمر فيها حول الواقع اللغوى الكامل، لا يعبر عن الصلة بالجمل بأفعال دالة على الحال، بل بأفعال دالة على عمل.

وينتج عن هذه الملحوظات بوجه خاص شيء واحد، هو أن: المعايير اللغوية تُبنَى بشكل واضح بحيث إنها تتضمن تصوراً للنص يظهر فيه النص تتابعاً من أفعال لغوية، وينتج عن ذلك تحفيز شديد للغاية خاص بالفلسفة اللغوية للمفهوم الدينامى للنص، حين يطابق تصور النص المتضمن فى المعايير اللغوية بدقة ما يعد مميزاً للمفهوم الدينامى: فالنص ليس وحدة مختزلة فى جانب إمكانية الإثبات، وحدة غير مقسمة زمنياً،

غير زمنية، بل هو تتابع مقسم زمنياً من أفعال لغوية تُبنَى جملٌ عند إنجازها.

صغنا إلى الآن نوعين من التحفيزات للمفهوم الدينامى للنص:

(أ) تحفيز خاص بنظرية النحو: لا يمكن أن تُفَسر الظواهر الواردة فى الجزء ١ـ٣ على نحو أساسى نظرياً ومناسب تطبيقياً إلا حين لا يعد المفهوم القضوى، بل المفهوم الدينامى للنص أساساً (انظر الجزء ٢).

(ب) تحفيز خاص بالفلسفة اللغوية: تتضمن المعايير اللغوية ذاتها تصوراً للنص لا يطابق المفهوم القضوى، بل المفهوم الدينامى.

ويوجد كذلك بخلاف هذين النوعين من التحفيزات نوع ثالث من الحجج التى تدعم المفهوم الدينامى. وتنتج هذه الحجج عن مقارنة الوحدتين الجملة والنص، وكذلك عن محاولة وصف تلك الخصائص لوحدة النص التى يمكن أن يستنبط منها تفريق مقبول، ذو أساس تطبيقى وذو ركيزة نظرية بين النص والجملة، والتى تتيح وصف النص بأنه وحدة مستقلة بذاتها.

٣ـ٢ خصائص وحدة النص

لا توجد حسب علمى فى أى من البحوث الكثيرة، المقدمة إلى الآن، القائمة على الأبنية الصغرى للنص أو الأبنية الكبرى للنص، فى علم لغة النص، طالما أسست على المفهوم القضوى، مقارنة جلية بين الوحدتين الجملة والنص، قد تكون محصلتها أن ينتج عن المقارنة بين الوحدتين فرق ذو أساس تطبيقى، وذو ركيزة نظرية فى الوقت ذاته. وهذا يسرى أيضاً على البحوث القائمة على الأبنية الكبرى للنص ـ فالمرء لا يفكر إلا فى أنه من الممكن أن يعزو بنية كبرى ـ نصية معقدة للجملة ـ النص أيضاً بحيث لا تأتى إمكانية العزو إلى بنية كبرى ـ نصية بأى

معيار للتفريق بين جملة ونص. ومع ذلك لا يبدو أن هذا الوضع مجرد أمر عارض، بل يبدو فى الحقيقة أنه يكمن خلف ذلك أنه ليس من الممكن لأسباب جوهرية أن يتوصل على أساس المفهوم القضوى للنص إلى تفريق مرضٍ نظرياً بين الجملة والنص.

ولما كانت النصوص والجمل أيضاً هى أشكال تحقيق للغة الإنسانية فإنه ليس من المستغرب إذا ما قرر مراراً أن لها أوجه اشتراك كثيرة (انظر مثلاً جمع أوجه الاشتراك هذه (جدول) فى مقال ايزنبرج (١٩٦٨أ، ص ٧٢). فإلى جانب أوجه اشتراك عامة مثل النحوية وإمكانية التقويم وفق جودة السبك. الخ يوجد دور لظواهر خاصة تظهر داخل الجمل، ومتجاوزة حد الجملة بين جمل النص. ومن هذه الظواهر الخاصة بعض الظواهر المذكورة فى الجزء ١ـ٣، مثل: الإحالة إلى مذكور سابق، والعلاقات المنطقية بين أجزاء جملية فى جملة مركبة وبين جمل نص ما.. الخ. ومن هذه الظواهر كذلك "أنماط التنصيص" فى مقال ايزنبرج (١٩٦٨ب)، و"الاستنتاجات المنطقية" المعالجة لدى دوروفيف ـ مارتم ـ يانوف (١٩٦٩) بوصفها عاملاً لتكوين علاقات دلالية بين جمل نص ما، والفروض المسبقة، الموصوفة لدى بلرت (١٩٧٣) بوصفها قسماً فرعياً ،الاستنتاجات، جمل فردية، ودورها فى التماسك النصى، والعلاقات الدلالية التى عرضها فان دايك (١٩٧٣) بين جمل متعاقبة، مثلك المطابقة، والاحتواء، والتغيير الكمى، والاستدلال أو الاستلزام، والاستنتاج الجائز فى إطار منطق للنص وغيره، طُوِّر قياساً على نظرية البرهان.

ويقدم وصف علاقات دلالية من أنماط شديدة الاختلاف بين جمل النص إسهاماً ضرورياً لإيضاح التماسك النصى. غير أن كل هذه

العلاقات الدلالية بين جمل النص على نحو ما مُثِّلت دائماً تعد من الظواهر الخاصة التى تظهر بين جمل النص وداخل الجمل أو بين أجزاء جملية أيضاً. ومن ثم فإنها لا تقدم أساساً كافياً ذا ركيزة نظرية للتفريق بين الجملة والنص.

وتكمن علة هذا الوضع فى أن المفهوم القضوى للنص يعد أساساً لكل الأعمال التى تبحث فيها تلك العلاقات الدلالية. ومن المنطقى أن يُفترَض أنه ليس من الممكن على أساس المفهوم القضوى لأسباب جوهرية أن يُتَوصل إلى تفريق كافٍ بين الجملة والنص. فما يزال مجرد وجود تلك الظواهر الدلالية الخاصة فى الجملة وفى النص المجاوز حد الجملة لا يدل على أية فروق بين الجملة والنص(١٠).

وتؤدى حقيقة أنه توجد حقاً إحالة إلى مذكور سابق متجاوزة حد الجملة وعلاقات دلالية مجاوزة حد الجملة... الخ، ولكن ليس إحالة متجاوزة حد النص أو علاقات دلالية مجاوزة حد النص أو ما أشبه إلى افتراض أن النص خلافاً للجملة هو الوحدة غير القابلة للتجاوز، ومن ثم فهو أشمل وحدة، تتحقق فيها لغة إنسانية، ولما كان النص والجملة

---

(١٠) حول عدم إمكانية تطوير مفهوم أساسى للنص إذا ما انطلق فقط من الظواهر التى تظهر داخل الجملة وفى النص المجاوز حد الجملة أيضاً، انظر الحجج المفصلة لدى لانج (١٩٧٢) الذى لم يوفق برغم نظرات مفردة جيدة ومهمة وإلى جانب بعض تقويمات خاطئة إلى تفريق بين المفهوم القضوى والمفهوم الدينامى للنص، ولا إلى فرق مرضٍ نظرياً بين الجملة والنص. فما يزال عمل لانج (١٩٧٢) أسير استنتاج أخير للمفهوم القضوى، وبذلك مضى فى الخطأ الجوهرى ذاته الذى وقعت فيه أعمال ايزنبرج (١٩٦٨أ، ب) التى نقدنا فيها ما يتعلق بذلك فى الجزء ٢ـ٥.

مفهومين يُفَرّق بينهما حدسياً فإن هذا التقرير لا يمكن أن يعاد طرحه إلا حين يثبت المرء أن ما يعد أساساً لكلا المفهومين الحدسيين لا يمكن أن يُختَلف فيه نظرياً لأسباب جوهرية. وربما يعني هذا أن ما يوسم بالمفهوم الحدسي «النص» يمكن أن يعد جملة من الناحية النظرية. ومع ذلك فإن أحداً لم يأت بهذا الإثبات إلى الآن[11].

والآن إذا أمكن أن يتبين أنه توجد ظواهر لا يمكن أن تتحقق داخل جملة، بل في نصوص متجاوزة حد الجملة، فقد يُدحض بذلك ليس فقط إمكانية المطابقة بين الجملة والنص، بل قد ينجز ذلك في الوقت نفسه أساساً تطبيقياً، يؤدي إلى تفريق نظري بين النص والجملة. وينبغي فيما يأتي أن يُبين أنه توجد في الحقيقة ظواهر من هذا النمط.

وترتكز ظاهرة من الظواهر التي تعضد أن النص يجب أن يعد

(11) في الحقيقة طرحت فرضية أنه لا يوجد شيء جوهري لإيضاحه بالنسبة لنظرية لغوية للنص، إذ إن كل نص يمكن أن يفهم على أنه جملة معقدة، مركبة: «ومن ثم فإنه يوجد لكل خطاب (نص) جملة مفردة تتكون من تتابعِ من جمل ـ ن يشتمل على الخطاب مترابطاً بالروابط الجملية المناسبة، ويعرض العلاقات الدلالية ذاتها المعروضة في الخطاب. ولكن ما دامت الجملة المفردة، على سبيل الافتراض، توصف بنظرية للتفسير الدلالي، في كل حالة يمكن فيها أن يعامل فيها خطاب معاملة جملة مفردة، فإن نظرية للتفسير الدلالي لها من جهة الوصف قوة نظرية للاختيار الموسوم (المقرر)» (كاتس/فودر 1963، 181). بيد أن هذا الموقف من كاتس/فودر (1963) من مشكلة النص (الخطاب) الذي ينكر صراحة وجود فرق وثيق الصلة نظرياً بين الجملة والنص، يقوم على أساس تفكير فيما يتمنى أكثر من تحليل تطبيقي جاد، وينتج في منتهاه عن عدم الاكتراث المنطقي المميز لتصور نحو تشومسكي التوليدي التحويلي، بعوامل تواصلية بوجه خاص، وعن الاختصار المؤسس على ذلك لمفهوم «الخطاب» (النص) في الخواص الدلالية والتركيبية للنصوص. ومن الجدير بالملاحظة أن كاتس قد وفق في فترة متأخرة جداً إلى آراء مغايرة تماماً.

وحدة مستقلة بذاتها، على أنه توجد أفعال لغوية لا يمكن أن تُنجَز إلا فى النص مجاوزةً حد الجملة، وليس فى داخل جملة ما. يسرى ذلك على سبيل المثال على الأفعال اللغوية التى تُنجَز بالانتقال من ضمير احترام «كم» إلى ضمير مخاطب معتاد «ك»(*).

(٢٦) * ها أنا لدىَّ هدية لكم، سوف تعجبك بالتأكيد.

(٢٧) * هل يمكننى أن أسألكم، أتوافق إذا تخاطبنا بالكاف (بلا تكليف) ؟

(٢٨) أ: لاحظ سيادتكم، أنكم تسكنون عندى منذ مدة طويلة. لقد صرنا أصدقاء حقيقيين. موجز القول اقترح أن نتخاطب بالكاف (بلا تكليف). هل توفق؟ ـ

ب : موافق ! اسمى هانز. ـ أ: وأنا باول. وهو كذلك هانز، ما رأيك فى أن نشرب نخب ذلك؟

فى المثالين (٢٦) و(٢٧) يوجد تناقض فى الأساس المشروط للجملة المعنية: فاستخدام صيغة الخطاب (كم) يشترط علاقات اجتماعية أخرى بين المتكلم والمخاطب غير صيغة الخطاب (ك). ويؤدى هذا التناقض إلى أن الجمل المعنية تصير غير مقبولة. وفى (٢٨) يوجد بين الشروط المرتبطة باستخدام (كم) فى الجملة الأولى والشروط المرتبطة باستخدام (ك) فى الجملة الأخيرة التناقض ذاته، غير أن التتابع الجملى

(*) يتضح الفرق بينهما بشدة فى الألمانية لأنها تستخدم للأول صيغة "Sie"، وهى صيغة مختلفة تماماً عن صيغة الثانى "Du"، ولذا حاولت قدر المستطاع إبراز الفرق بينهما ليدرك القارىء قصد المؤلف.

لذلك ليس غير مقبول. فهو يمثل إمكانية من الإمكانيات المعـ . • لإنجاز الانتقال من «كم» إلى «ك».

لنحاول أن نحدد قليلاً هذه الملحوظة (الملموسة). لنفترض أنه توجد حالتان ح$_1$ وح$_2$، وح$_1$= (متكلم م له علاقة اجتماعية ع$_1$ بالمخاطب ب) وح$_2$= (متكلم م له علاقة اجتماعية ع$_2$ بالمخاطب ب)، حيث يحدد شرط حالة ح$_1$ من خلال المتكلم اختيار ضمير المخاطب (كم صيغة احترام) (أو كم، أنتم... الخ) وشرط حالة ح$_2$ اختيار «ك» (أو ك ضمير مخاطب فى محل جر، وك ضمير مخاطب فى محل نصب، وك ضمير ملكية...إلخ)، وتنعكس حقيقة أن شخصين لا يمكن أن تكون بينهما علاقة الخطاب المعتاد وعلاقة خطاب الاحترام فى الوقت نفسه فى أن المتكلم لا يمكن أن يشترط لإنجاز فعل لغوى بجملة أن تصلح الحالتان ح$_1$ وح$_2$ فى الوقت ذاته. وبعبارة أخرى. يمكننا أن نفترض أنه يسفر عن الشرط المتزامن لـ ح$_1$ وح$_2$ تناقض.

ولا تؤدى حقيقة أن ورود شرط ح$_1$ فى الجملة الأولى وشرط ح$_2$ فى الجملة الأخيرة فى النص (٢٨) إلى أن النص يصير غير متماسك أو غير مقبول، وإنما تبين أنه من الممكن أساساً داخل نص ما أنه يظهر فى أثناء شروط جمل مختلفة ـ عند حفاظ متزامن على التماسك ومقبولية النص ـ تناقض. ومن جهة أخرى تبين الجملتان المركبتان (٢٦) و(٢٧) اللتان يشترط فيها لجزء من الجملة ح$_1$ وللجزء الآخر منها ح$_2$ أن المرء داخل جملة مركبة لا يمكنه أن ينتقل من الشرط ح$_1$ إلى الشرط ح$_2$، دون أن تصير الجملة المركبة غير مقبولة. وبعبارة أخرى: داخل جملة مركبة لا يجوز أن تظهر شروط يناقض بعضها بعضاً.

ومن الواضح أن تلك الشروط لجملة ما، التى تحدد بشكل مباشر اختيار وسائل التعبير اللفظى الواردة فى الجملة ـ والحديث هنا عن تلك الشروط فقط ـ شأن بعضها إلى بعض هو أن بينها تصح الجملة من طريق تناقض مستحيل: فالمرء لا يستطيع أن يشترط فى الوقت ذاته فيما يتعلق بالشىء نفسه أن أ تصدق (تصح) وأن أ لا تصدق (لا تصح). ويمكننا أن نوضح ملحوظة أن الجملة من طريق تناقض مستحيل لا تصح ضرورةً بين شروط جمل مختلفة فى نص متماسك أيضاً، حين نأخذ الطبيعة الزمنية للتعبير « فى الوقت نفسه» فى الجملة من طريق تناقض مستحيل ـ مأخذ الجد: ففى زمن تحقيق الجملة الأولى فى النص (٢٨) يشترط المتكلم أن الحالة $ح_١$ تصح، وهو ما نتج عن اختيار «كم»، فى حين أنه فى زمن تحقيق الجملة الأخيرة يشترط المتكلم ذاته أن $ح_١$ لا تصح بل $ح_٢$ وهو ما استلزم من جهته اختيار الضمير «ك» ـ وبعبارة أخرى: يجب أن يُفهَم التتابع الأفقى للجمل فى نص ما على أنه توالٍ زمنى لأفعال لغوية مختلفة. فإذا كانت الحال غير ذلك بأن يعقب الفعل اللغوى الذى يستخدم المتكلم فيه «كم»، فى الوقت نفسه بالفعل الذى يستخدم فيه «ك» فإنه لا يصح أيضاً أن يشترط المتكلم الأقوال التى يُناقض بعضها بعضاً «فى الوقت نفسه».

وتؤدى ملحوظة أن المرء لا يمكنه أن ينتقل داخل جملة ما من شرط إلى شرط مناقض له إلى افتراض أن تحقيق جملة ما يمكن أن يُفهَم على أنه فعل لغوى موحد لا يمكن أن يُقسَّم إلى أفعال جزئية على نحو يُطابق فيه توالٍ زمنى لأفعال جزئية ذات أساس شرطى خاص «التنظيم المتتابع» للعناصر السطحية للجملة. وينتج عن ذلك تفريق جوهرى عن

النص لأن التنظيم السطحى المتتابع للنص يتكون من توالٍ زمنى لأفعال لغوية مختلفة ذات أساس شرطى خاص.

ولا تصدق تقريراتنا فيما يتعلق بالدور المتباين للشروط بالنسبة للتعبير اللفظى فى الجملة وفى النص إلا على تلك الحالات التى تتعلق فيها الشروط ـ كما فى حالة الفرق بين كم وك ـ بالمناسبة التواصلية لتعبيرات لغوية فيما يختص بالعلاقات بين متكلم ومخاطب. وهى تسرى كذلك على تلك الشروط التى تختص بالقيود المسبقة لأفعال لغوية:

(٢٩) * أخى عمره الآن ٥٦ سنة، ولا يمكن أن يكون عمره ٥٦ سنة مطلقاً، لأنه أكبر منى بثمانى سنوات.

(٣٠) ما عمر أخيك؟ ـ عمره الآن ٥٦ سنة. آه أجل، سوف تتقدم بنا السن جميعاً. فقد بلغت الآن أيضاً ٤٩ سنة. انتظر (لحظة) ثمة شيء غير صحيح. لا يمكن أن يكون عمر أخى ٥٦ سنة مطلقاً، لأنه أكبر منى بثمانى سنوات.

مع الجملة الثانية من النص (٣٠) يسرى على إنجاز الفعل اللغوى المعْطِى القيدُ المسبق القائل إن لدى المتكلم أسباباً لافتراض أن القول (ق) صحيح، حيث إن (ق) = (أخو المتكلم عمره الآن ٥٦ سنة).

ومن جهة آخرى يسرى فى زمن إنجاز الفعل اللغوى الذى تم عند تحقق الجملة الأخيرة القيدُ المسبق القائل إن لدى المتكلم أسباباً لافتراض أن القول (ق) غير صحيح. ومع ذلك لم يؤد هذا التناقض بين القيود المسبقة لكلا الفعلين اللغويين المختلفين إلى أن يصير النص (٣٠) غير متماسك أو غير مقبول.

ويتعلق الأمر هنا أيضاً بظاهرة، يمكن أن ترد فى نصوص متجاوزة حد الجملة، ولكن ليس داخل جملة مفردة. فمن الممكن داخل نص ما أن يكون لدى المتكلم فى وقت ما أسباب لافتراض أن يكون قول مقدم ق صحيحاً، وأن يكون لديه فى وقت آخر أسباب لأن يفترض أن يكون القول نفسه ق صحيحاً. وكما يبين المثال (٢٩)، ليس هذا ممكناً داخل جملة.

وتصور الأمثلة الآتية بمعاونة خصائصها «الأسلوبية» أن الملحوظات المذكورة لا تصدق على نصوص منطوقة فحسب، بل على نصوص مكتوبة أيضاً:

(٣١) ... توضع الصفات فى الأسبانية متأخرة دائماً.. لا تؤخر الصفات فى الأسبانية دائماً. إذن فرضنا الأصلى خطأ.

(٣٢) * توضع الصفات فى الأسبانية متأخرة دائماً... لا تؤخر الصفات فى الأسبانية دائماً، بحيث يكون فرضنا الأصلى خطأ.

ويصح أيضاً لنص مكتوب يتضمن الجمل المذكورة فى (٣١) أن يشترط المتكلم/ الكاتب فى أثناء حجاجه فى وقت معين أن يكون قول معين ق (أى أن الصفات تؤخر فى الأسبانية دائما) صحيحاً، فى حين يبنى فى وقت آخر فى النص ذاته جملة، يشترط فيها أن هذا القول ق ليس صحيحاً دون أن يُخل بذلك تماسك النص أو مقبوليته. ويبين المثال (٣٢) أن هذا ليس ممكناً داخل جملة مركبة.

ويبدو أن هذه الملحوظات ليس من الممكن إيضاحها بشكل مفيد إلا حين يُفترَض أن النص خلافاً للجملة تتابع مقسم زمنياً من أفعال كلامية. غير أن هذا يشترط أن يعد المفهوم الدينامى للنص أساساً.

٣ـ٣ فروق بين «النص» و«الجملة»

نريد الآن أن نحدد ـ ونجمل ما قررنا إلى الآن حول بعض فروق بين «النص» و«الجملة» ـ وسوف نشير عقب ذلك إلى فروق أخرى، ونصوغ بعض الاستنتاجات المستنبطة من ذلك.

يمكن أن نجمل ما قررنا إلى الآن على النحو الآتى:

الجملة	النص
١ ـ يجب أن يعد تحقيق جملة ما فعلاً لغوياً موحداً	١ ـ لا يمكن أن يعد تحقيق نص مكون من أكثر من جملة بوصفه فعلاً لغوياً موحداً فى معنى تحقيق جملة ما عينه.
(التعيين: نريد أن نطلق على الفعل اللغوى الموحد المنجز بتحقق جملة ما: «فعلاً قولياً».	(التعيين: بمساعدة التعيين يوسم النص المكون من أفعال قولية).
٢ ـ توجد أفعال لغوية لا يمكن أن تكون أفعالاً قولية، أى لا يمكن أن ينجز كل فعل لغوى داخل جملة.	٢ ـ يمكن فى نص مكون من أكثر من جملة أن تنجز أفعال لغوية غير قولية.
	(المثال: الانتقال من «كم» إلى «ك»).
٣ ـ داخل فعل قولى لا يطابق التنظيم المتتابع لعناصر	٣ ـ داخل نص ما يفهم التنظيم السطحى المتتابع، أى تتابع

(*) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا اصطلاح مؤقت اختير من بين بدائل عدة مقابلاً للصفة diktive ،هى من الكلمة اللاتينية Diktum وتعنى القول أو ما قيل أو تعبيراً أو المعبر عنه، والاسم Diktion يعنى عبارة أو طريقة تعبير أو أسلوب منطوق أو مكتوب

الجملة	النص
السطح أى توالٍ زمنى لأفعال جزئية ذات أساس شرطى خاص. ويتجلى تحقق الجمل الجزئية فى جملة مركبة بوصفه وحدة داخل فعل هو ذاته.	أفعال قولى على أنه توالٍ زمنى لأفعال ذات أساس شرطى خاص. ولا يعد تحقيق نص مكون من أكثر من جملة فعلا موحداً غير مقسم زمنياً.
٤ ـ يجب أن يكون الأساس الشرطى لإنجاز فعل قولى متماسكاً (ثابتا) منطقياً: لا يجوز أن ترد داخل كم الشروط التى تحدد التعبير اللفظى عن أحوال فى جملة أية تناقضات.	٤ ـ يمكن أن ترد بين شروط أفعال قولية مختلفة فى نص ما بشروط معينة، تناقضات. وهذا يعنى أنه: حين تقدم شروط تواصلية معينة ـ كما هى الحال مثلاً عند نقض صريح أو نفى لما قيل من قبل ـ يمكن أن ترد داخل نص مكون من أكثر من جملة فيما يتعلق بحال هى ذاته فى جمل مختلفة، شروط تناقض بعضها بعضاً دون أن يصير النص غير متماسك أو غير مقبول ضرورةً. (مثال ذلك: نقض صريح لشروط سابقة (انظر (٣٠)).

ويخلاف هذه الفروق توجد أيضاً فروق أخرى بين الجملة والنص. أحد هذه الفروق يرتكز على أن جملاً ـ خلافاً لنصوص ـ يمكن أن تكون جيدة السبك دون أن تكون تامة تواصلياً.

(٣٣) * هو نى استطاع رأى.

(٣٤) ومن ثم لم يستطع أن يرانى مطلقاً.

فالجملة (٣٤) ـ خلافاً لـ (٣٣) ـ هى بلا شك جملة جيدة السبك، برغم أنها لا تتوفر على خاصية التمام التواصلى. ويشترط استخدام هذه الجملة أنه قُدم سياق لغوى متحقق فعلاً ذو خواص معينة. وبعبارة أخرى: يبين المثال (٣٤) أن الجملة يمكن أن تتضمن مقاصد إبلاغية تحقق بالسياق اللغوى للجملة، ويمكن أن تكون الجملة جيدة السبك برغم غياب التمام التواصلى.

أما النصوص فتسلك من هذه الناحية مسلكاً آخر:

(٣٥) فى تلازم مع تطور المجالات التى يمكن أن تجمل فى مفاهيم مثل التحول إلى الآلية وآلة الحساب الرقمية وآلة الحساب القياسى والتوجيه والنظام ... الخ حازت السبرانية سريعاً أهمية علم الأسس لمجالات كثيرة للعلم المفرد والتقنية. ويجب أن يؤكد بوجه خاص أن أهمية هذا العلم الجديد لم يبن بأية حال على علاقته السلسة نسبياً بالتقنية..

(٣٦) قبل ثلاثة أيام كان بيتر فى ليبزج فى زيارة لوالديه. هناك قابل فجأة صديقاً قديماً له...

على الرغم من أن الجمل المفردة فى المثالين (٣٥) و(٣٦) صحيحة من كل جهة، فإن التتابعات الجملية المشكلة منها لا تعد نصوصاً جيدة السبك من حيث أنها ليست تامة تواصلياً ـ ويعنى هذا أن:

١ ـ جودة السبك المتتابع للنصوص لا يمكن أن تختزل فى الصحة النحوية للجمل التى ترد فيها.

٢ ـ أحد العوامل المحددة لجودة السبك المتتابع للنصوص التمام التواصلى. وبذلك ينشأ الفرق الآتى بين الجملة والنص:

النص	الجملة
٥ ـ لا يمكن أن يتضمن النص مقاصد إبلاغ بالمعنى ذاته الذى يتحقق خارج النص، الذى ليس من الممكن فيه لجملة أن تتضمن مقاصد إبلاغ تحقق فى السياق اللغوى للجملة. ويعنى هذا: أن التمام التواصلى من شروط جودة السبك للنصوص.	٥ ـ ليس التمام التواصلى من شروط الصحة النحوية لأفعال قولية. ويعنى هذا: أن الجملة يمكن أن تتضمن مقاصد إبلاغ، تُحَقق بالسياق اللغوى للجملة أو توجد جمل صحيحة نحوياً دون تمام تواصلى.

ويمكن الآن أن يُستخلَص من الفروق بين الوحدتين الجملة والنص المذكورة تحت (١) ـ (٥) بعض استنتاجات فيما يتعلق بالقوانين التى تعد أساس بناء الجمل أو النصوص:

النص	الجملة
٦ ـ توجد للتتابع الزمنى لأفعال لغوية داخل نص ما قيود ثبات ليست متطابقة مع قيود الثبات المنطقية السارية داخل جمل مفردة: يكون (يقع) الربط المتتابع لأفعال قولية فى نص مكون من أكثر من جملة، وفق مبادىء تختلف عن القواعد النحوية اختلافاً جوهرياً.	٦ ـ يكون بناء الجمل وفق قواعد نحوية. وترجع (تعالق) هذه القواعد خواص النص التواصلية والبنية الدلالية للجملة إلى بنية سطحية نحوية وفونولوجية بمراعاة قيود الثبات المنطقية

٣ـ٤ المفهوم الدينامى للنص

من طبيعة الفروق المعالجة فى الأجزاء السابقة بين الجملة والنص أنها تدعم المفهوم الدينامى للنص: وهو أن النص تتابع زمنى من أفعال لغوية تواصلية، تُبنى عند إنجازها جمل. ويتأكد عند ذلك فى الوقت نفسه أمر آخر: وهو أن المفهوم الدينامى للنص يتيح تفريقاً يمكن تعليله من الناحية التطبيقية، وموضحاً ومفيداً من الناحية النظرية بين الجملة والنص. وبذلك ينشأ فى الوقت ذاته تحفيز آخر للمفهوم الدينامى.

والآن مما يعد موضحاً بوجه خاص أنه لم يوفق إلى الآن إلى أساس المفهوم القضوى إلا بالكاد، لدراسة تفريق ذى أساس كاف من الناحية التطبيقية وذى ركيزة من الناحية النظرية دراسة عميقة.

ولما كانت الدراسة العميقة لذلك التفريق تعد مع ذلك من المهام الحتمية لأية نظرية لغوية للنص، إذا ما لزم أن تفى بدعوى المقبولية والكفاية، فإن هذه النظرية يجب أن تقوم دائماً أيضاً وفق: إلى أى مدى تُمَكِّن من هذا التفريق على نحو يمكن إثباته تطبيقياً ومفهومياً. ويقوم ضعف جوهرى للمفهوم القضوى للنص على أنه يبدو أنه على أساس هذا المفهوم ـ بقدر ما يمكن أن يتضح من الأعمال الموجودة إلى الآن ـ لم يُقَدَّم نهج مقبول للوصول إلى تفريق بين الجملة والنص يفى بكل المتطلبات التطبيقية والنظرية. وبقدر ما يوفق إلى الأساس للمفهوم الدينامى لجعل هذا الفرق جلياً فإنه يجب أن يُفضل فى مقابل المفهوم القضوى.

وبناء على ذلك ينشأ على أساس المفهوم الدينامى للنص نهج مقبول يمكن أن يفى بالمهمة التى صيغت فى الجزء ١ ـ ٥، وهى تحديد وحدة

النص عبر خاصيتها تحديداً جوهرياً، ووصفه باعتباره وحدة مستقلة بذاتها. إذن كون النص وحدة مستقلة بذاتها ليس فقط شرطاً يعد بناءً على معرفة حدسية بظواهر نمط «النص» على نحو مشروع أساساً لاختيار النصوص موضوعاً للبحث، بل تبين الخصائص المعالجة فى الجزءين ٣ـ٢ و٣ـ٣ أن النص يجب أن يعد وحدة مستقلة بذاتها، لأنه على أساس المفهوم الدينامى يمكن إثبات أنه توجد ظواهر لا يمكن أن تحقق إلا فى نصوص، وليس داخل الجمل، وأن للنصوص ـ بغض النظر عن أوجه الاشتراك بين الجملة والنص ـ خصائص جوهرية لا تصدق على الجمل.

فإذا كان النص وحدة مستقلة بذاتها، تختلف عن وحدة الجملة، فإن هذا يطرح السؤال عن العلاقة بين هذه الوحدات. وبتعبير آخر: ينتج السؤال عن الأولية هل تُعزى للنص أو للجملة. ويجاب عن هذا السؤال بصورة متباينة وفق وجهة النظر المختارة. فإذا انطلق المرء من قضية: ما الذى ينبغى أن يختار موضوعاً للبحث فإنه تبعاً للتساؤل المعين يُعزى إما للجملة وإما للنص. وإذا اختار المرء وجهة نظر للإجابة عن السؤال الكيفية التى ترد عليها اللغة فى المجتمع أو فى التواصل الاجتماعى، فإنه يمكن أن يقرر: أن النص هو شكل التنظيم الأساسى، الذى تتجلى فيه لغة إنسانية فى المجتمع.

وإذا كان البشر يتواصلون بوجه عام تواصلياً، فإنهم يتواصلون (يتكلمون/يكتبون) فى صورة نصوص. وبعبارة أخرى: النص وحدة، ينتظم فيها التواصل اللغوى. وعند تحقيق نص ما تؤدى عوامل كثيرة دوراً لم يبحث تفاعلها إلى الآن إلا بصورة ضئيلة، وتشكل فى مجموعها ما يطلق عليه «كلية» النص. وعلى الرغم من أن معارفنا الحالية ما تزال

لا تكفى لإمكان وصف هذه الكلية فإن مراعاة هذا الجانب لها أهمية منهجية.

وترتكز إحدى وجهات النظر التى تؤدى دوراً فى مراعاة كلية النص على الخصوصية الفعلية للنصو [أى أنها أفعال لغوية أساساً]. ويتأكد بذلك أن النص ليس بشكل عام وحدة ينتظم فيها التواصل اللغوى فحسب، بل إنه يعد بناء على ذلك تحقيقاً لفعل اجتماعى ذى التزام، تُثبت شرعيته شروط اجتماعية مميزة. وبعبارة أخرى: وليست بذات أهمية فقط ـ مشكلة: ما الخواص التواصلية للفعل التى تُعزى للنص الكلى بالنظر إلى تكوينه الداخلى، بل يجب أن يسأل فى الوقت نفسه عن: أية ترابطات للفعل اجتماعية وبين الأفراد، تُتَضمّن فيها الأفعال المركبة المنجزة بالتحقيق اللغوى لنص، وما الشروط الاجتماعية المميزة التى تُشَرَّع من خلالها هذه الأفعال.

أما الخاصية التى ذُكرت أخيراً للنصوص، وهى تَضمُّن الأفعال المركبة المنجزة بالتحقق اللغوى للنص فى ترابطات للفعل اجتماعية وبين الأفراد، ومشروعية الأفعال المنجزة من خلال شروط اجتماعية مميزة، فنريد أن نطلق عليها المشروعية الاجتماعية. فإذا وردت مثلاً فى نص ما تناقضات، على نحو ما بيّنا فى بعض الأمثلة فى الجزء ٣ـ٢، فإنه لا ينشأ فقط السؤال المهم للبحث اللغوى للنص عن مبادىء بناء النص التى تميز الشروط التى يكون من الجائز فى إطارها فى نص ما أن ترد تناقضات. بل ينشأ كجانب آخر فى الوقت نفسه السؤال عن المشروعية الاجتماعية للنص الذى يتضمن التناقضات. وفى إطار هذا الجانب يلاحظ أنه من الممكن أن تكون للنص المَعْنِى، برغم خرق مبادىء بناء

النص التى تختص بجواز التناقضات، مشروعية اجتماعية، من حيث إنه توجد شروط اجتماعية مميزة، تسوغ (تبرز) ـ بشكل مستقل عن مبادىء توالى بناء النص المختصة بالتناقضات ـ الأفعال المنجزة بتحقق النص: إن جودة السبك المتوالى للنص ليست شرطاً ضرورياً لمشروعيته الاجتماعية، والمشروعية الاجتماعية للنص ليست شرطاً ضرورياً لجودة سبكه المتوالى.

وتتجلى فى ذلك فى الوقت نفسه حدود خواص النص التى يمكن إدراكها بمناهج لغوية فقط، لأن بحث المشروعية الاجتماعية للنصوص والقوانين التى تعد أساساً لها لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر متداخل الاختصاصات لعلوم مختلفة.

قائمة المراجع

BELLERT, I. (1973): On various solutions of the problem of presuppositions, in: PETÖFI and RIESER (eds.), Studies in Text Grammar, Dordrecht

BOOST, K. (1949): Der deutsche Satz. Die Satzverflechtung; in: Deutschunterricht 3, Leipzig

DIJK, T. A. VAN (1973): Text grammar and text logic; in: PETÖFI and RIESER (eds.), Studies in Text Grammar, Dordrecht

DOROFEEV, G. V. und J. S. MARTEM'JANOV (1969): Logičeskij vyvod i vyjavlenie svjazej meždu predloženijami v tekste; in: Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika, Nr. 12, Moskau

DRESSLER, W. (1970): Funktionelle Satzperspektive und Texttheorie; in: Symposion on Functional Sentence Perspective, Prag 1970, (Mimeo)

FIGUROVSKIJ, J. A. (1948): Ot sintaksisa otdel'nogo predloženija k sintaksisu celogo teksta; in: Russkij jazyk v škole 3

GILI Y GAYA, S. (1943): Curso superior de sintaxis espauola, Barcelona

GINDIN, S. I. (1971): Ontologičeskoe edinstvo teksta i vidy vnutritekstovoj organizacii; in: Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika 14, Moskau

—, (1972): Opyt analiza struktury teksta s pomošč'ju semantičeskich slovarej, in: Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika 16, Moskau S. 42—112

GÜLICH, E. (1970): Makrosyntax der Gliederungssignale im gesprochenen Französisch, München

HARRIS, Z. S. (1952a): Discourse Analysis; in: Language 28, S. 1—30

—, (1952b): Discourse Analysis: A Sample Text; in: Language 28, S. 474—494

ISENBERG, H. (1968a): Das direkte Objekt im Spanischen. (= Studia grammatica IX), Berlin

—, (1968b): Überlegungen zur Texttheorie; in: ASG-Bericht, Nr. 2, Berlin; ebenfalls erschienen in: J. IHWE (Hrsg.), Literaturwissenschaft und Linguistik, Bd. 1, Frankfurt/Main 1971

—, (1972): Texttheorie und Gegenstand der Grammatik (Mimeo); erschienen in: Linguistische Studien des Zentralinstituts für Sprachwissenschaft der Akademie der Wissenschaften der DDR, Reihe A, H. 11, Berlin 1974, S. 1—125

—, (1976): Einige Grundbegriffe für eine linguistische Texttheorie; in: Probleme der Textgrammatik, Bd. I (= Studia grammatica XI), Berlin

KATZ, J. J. and J. A. FODOR (1963): The Structure of a Semantic Theory; in: Language 39, S. 170—210

LANG, E. (1972): Über einige Schwierigkeiten beim Postulieren einer ‚Textgrammatik' (Mimeo); erschienen in: F. KIEFER (ed.), Generative Grammar in Europe, Dordrecht 1973

LAUSBERG, H. (1960): Handbuch der literarischen Rhetorik, München

LEUMANN-HOFMANN-SZANTYR (1965): Lateinische Grammatik, Zweiter Band: Syntax und Stilistik, München

PEŠKOVSKIJ, A. M. (1956): Russkij sintaksis v naučnom osveščenii, 7. Aufl., Moskau

PETÖFI, J. S. and H. RIESER (eds.) (1973): Studies in Text Grammar, Dordrecht

PFÜTZE, M. (1970): Grundgedanken zu einer funktionalen Textlinguistik; in: Textlinguistik 1, Dresden

POSPELOV, N. S. (1948): Složnoe sintaksičeskoe celoe i osnovnye osobennosti ego struktury; in: Doklady i soobščenija Instituta russkogo jazyka, 2. Folge, Moskau—Leningrad, S. 43—68

SANDERS, G. A. (1970): On the natural domain of grammar; in: Linguistics 63, S. 51—123

SCHMIDT, S. J. (1973): Texttheorie, München

SCHMIDT, W. H. HARNISCH (1974): Kommunikationspläne und Kommunikationsverfahren; in: Linguistische Studien des Zentralinstituts für Sprachwissenschaft der Akademie der Wissenschaften der DDR, Reihe A, H. 8, Berlin 1974, S. 30—49

WUNDERLICH, D. (1971): Pragmatik, Sprechsituation, Deixis; in: LiLi 1, H. 1/2, S. 153—190

جردا كليمونوف (برلين)

افكار حول بعض معايير محددة لمفهوم النص

١ـ الترابط الموضوعى (الثيمى)

يمكن أن يفرق، بوجه عام، بين نوعين من أوجه الكتابة (النصوص):

أ) تلك التى يضعها ممثلو علوم منفصلة ومتخصصو التقنية (يمكن أن تتفرع حسب التخصصات من الناحية المضمونية).

وب) تلك التى تتناول أشياء غير علمية (الأدب (الآداب))، وموضوعات مختلفة، وأحداث ووقائع، مثل الأحداث اليومية).

وتوحد الصحافة حسب علمى (على وجه محتمل على الأقل) كلا النوعين من الوصف: فهى تتناول شرائح من التخصصات (فى الغالب بأسلوب علمى مبسط)، وموضوعات غير علمية مختلفة أيضاً.

وتتناول كل أوجه الكتابة (النصوص) للأنماط المذكورة

(*) أصل هذه المقالة هو: Gerda Klimonow (Berlin), Überlegungen zu einigen definitorischen Kriterien des Textbegriffs pp. 181-184.

من كتاب: Probleme der Textgrammatik II (Hrsg.) von František Daneš und Dieter Viehweger, Akadenie - Verlag, Berlin 1977.

موضوعات. ويعد الموضوع (التيمة) المصطلح الموجز لإيضاحات مترابطة مضمونياً للأحوال. ويذكر في العنوان.

وليس للموضوع المتشكل في العنوان وظيفة الإعلام للقارىء/السامع فحسب، بل إنه في الوقت نفسه الإطار لما يهدف إليه المؤلف (الكاتب/ المتكلم). ولا يجب على نص ما أن يتناول موضوعاً ما تناولاً مستوفياً بشكل حتمي، بل حسبه تعيين هدف المؤلف فقط. فعلى سبيل المثال كانت أربع جمل لـ ارفن شتر يتماتر E. Strittmatter(*) حول ورقة من شجرة التبولا (صورة شعرية رقم ١٥٣، في «شولتسنهوفر: تقويم سقط متاع ورقة من شجر التبولا) كافية تماماً لتصوير تداعيات محددة خطرت له عند سقوط ورقة ودورانها وغرقها في بحيرة الغابة، ولكي يجعل القارىء يشاركه إياها.

ولا يكفل الترابط الموضوعي (الثيمي) للنص أن كل عناصره (حول عناصر النص انظر المبحث ٢) تتبع الموضوع ذاته فحسب، بل يجب بالإضافة إلى ذلك أن يُقَدَّم توالٍ منطقي محدد لعناصر النص المفردة، أي يجب أن يوجد بناء منطقي للنص من ناحية المضمون. وتعد الفكرة الرئيسية لبناء أي نص هدفاً محدداً للمؤلف، يكفل (أو ينبغي أن يثير) اهتمامَ وسطٍ محدد من القراء/ المستمعين.

(*) قاص شعبي، وكاتب مسرحي، ولد سنة ١٩١٢ ابناً لفلاح بسيط، وعاش حياة كفاح مستمر، واستطاع أن يجعل من الشكل التقليدي لرواية الوطن شكلاً يتناسب مع المتطلبات الجديدة في الرواية الاشتراكية، ونالت مسرحياته ورواياته جوائز عدة في ألمانيا الديمقراطية مثل مسرحية «خنادق القطط» (١٩٥٣)، و«تنكو» (١٩٥٥)، ورواية «أوله بينكوب» (١٩٦٤)، وجائزة لسينج عن «عروس هولندي» (١٩٦١)، وجائزة فونتين عن «شولتسنهوفر، تقويم كناسة أو سقط متاع» (١٩٦٦).

٢- إمكانية التجزئة إلى عناصر النص

إذا ما أراد المرء أن يقر لمنطوق لغوى غير محدد، ينتهى بعلامة نهاية جملة بوضع نص (محتمل)، فقد يظهر ذلك أن إدخال مفهوم النص (بوصفه معياراً مساوياً لمعايير الكلمة والوحدة النحوية والجملة الخ) فى النظرية اللغوية إشكالى[١].

وننطلق من أن الجملة هى أصغر عنصر فى نص. ويجب أنْ يكونِ النص جملتين على الأقل. ولذا ستظل النصوص القصيرة استثناء[٢]. فهى تتكون عادة من جملتين، أى مركبات جملية كاملة، يوجد لها منذ سنة ١٩٦٨ تقريباً فى علم اللغة السوفيتى مصطلح (وحدات جملية عليا) сверхфразовые единства [٣].

وفضلاً عن ذلك فقد نشأ لأسباب عملية (بخاصة لدى بحوث حول المعالجة الآلية للغة) مطلب تجزئة النصوص إلى وحدات نصية خاصة. وذلك حسب وجهات نظر حول مدى عناصر تنصيص مفردة، وتعد هذه الوحدات النصية تتابعات جملية غير متطابقة مع فقرات على الأقل. وهكذا يمكن مثلاً أن تمتد علاقة الإحالة الضميرية عبر الجملتين

---

(١) انظر حول ذلك تصنيف النصوص المكونة من جملة واحدة وفق وظائف تواصلية لدى هـ. ايزنبرج، ومفهوم النص فى النظرية اللغوية فى: ASG.. Bericht 8, 1970, S. 4ff.

(٢) نجد أيضاً نصاً من جملتين فى العمل الذى سبق ذكره الصورة رقم ١٠١ بعنوان «رواية»

(٣) توجد معلومات بيبليوجرافية حول ذلك متضمنة لدى:
И. Р. Гальперин, О понятии ,,текст'': in: Вопросы языкознания.

الأخيرتين فى فقرة إلى الجملة الأولى فى الفقرة اللاحقة(٤). ومع ذلك لا ينبغى أن تخل هـه الأفكار بالسلمية الكلمة ـ النص ـ المركب الجملى (الفقرة) ـ النص.

٣ـ الترابط النحوى النصى

حتى يصير عرضٌ ما مترابطٌ موحدٌ (أو: موضوعى) من جهة الموضوع نصاً يمكن تحليله بشكل مفهوم، يجب أن يفى من الناحية النحوية النصية أيضاً بشروط معينة (ولا يعنى هذا أن كل جمل النص يجب أن يستند بعضها إلى بعض نحوياً أيضاً). فحين نلاحظ مثلاً التتابعين الجملتين.

(١) سوف أقوم غداً بكتابة الخطابات مرة أخرى. فقد كانت لدى آنذاك تصورات مختلفة تماماً عن التغييرات التى يجب عملها.

(٢) سوف أقوم غداً بكتابة الخطابات القديمة مرة أخرى. فقد كانت لدى آنذاك تصورات مختلفة تماماً عن التغييرات التى يجب عملها. فمن الممكن أن يعد التتابع الجملى (٢) فقرة (جزءاً) من نص دون صعوبات (يتوازى خطابات قديمة وآنذاك بعضهما مع بعض)، فى حين أنه مع التتابع الجملى (١) يجب أنه قد وجدت «عمليات موازنة أكبر من قبل فى مكان ما، ومن ثم يمكن أن يكون فقرة (جزءاً) من نص، حتى تقوم: سوف... غداً، وآنذاك بحدة التناقض.

ولم تُبحث العناصر اللغوية، التى تكفل دمج الجمل والمركبات

---

(٤) حول علاقات الإحالة الضميرية انظر: ج. كليمنوف: ضمائر الملكية فى الألمانية والروسية وما تعود إليه ـ تعبير عن علاقة التبعية، فى: الترجمة اللغوية الآلية، جزء ٣ـ دار النشر الأكاديمية، برلين ١٩٧٦، وله أيضاً: حول التطابق الآلى تصور العائد الضميرى، فى الترجمة اللغوية الآلية جزء ٤ـ دار النشر الأكاديمية، برلين ١٩٧٧.

الجملية فى نصوص إلا بحثاً محدوداً. ومن ذلك مثلاً: التوالى الجائز للأزمنة، وما تسمى الظروف الجملية (وبخاصة التى لها مضمون زمنى، وشرطى وسببى)، وبعض العناصر التى تعين على تحقيق صور السرد (هنا بوجه خاص ألفاظ العدد والصفات: الأول والثانى.. والأخير، أحدهما والآخر)، وبداهة الإحالات الضميرية وغير الضميرية المتباينة فى أنواعها.

٤ـ الكفاءة التواصلية

ينبغى أن يكون النص من جهة قيمته التواصلية تاماً ومفهوماً بوجه عام (تقتصر دائرة المتلقين فى النصوص المتخصصة على المتخصصين فيها).

ولا يمكن أن يتوصل إلى الكفاءة التواصلية إلا مع تمام مضمونى ونحوى نصى (يجب ألا ينظر إلى التمام المضمونى، كما قيل، على أنه مطلق، بل إنه متعلق دائماً بالهدف المتعين للمؤلف). فليست مكتملة على النحو المذكور مثلاً نصوص البرقيات (فليس بينها وبين موضوع البحث اللغوى «النص» شيء مشترك؛ فهى ليست من جهة المضمون والشكل مكتملة بشدة بدرجة كثرت أو قلت وهى فى الغالب ليست مفهومة تماماً إلا للمتلقى المباشر ـ على النقيض من الرسائل)، وأجزاء الحوار (فى حالات نادرة ـ باستثناء المسرحيات ـ يشكل الحوار تارة نصاً غير أن الحوارات فى الغالب أيضاً ليست إلا أجزاء من نصوص)، والجملة المفردة (توجد فى الغالب مواقف محتملة كثيرة للغاية، يمكن أن تكون قد عُرِضت عند إنشائها، وسياقات محتملة كثيرة للغاية يمكن أن تكون قد انتُزِعت منها).

وبينما يجب أن يكون النص ككل تاماً من الناحية التواصلية، يكون أحد أجزائه (الجملة أو الفقرة) على الأقل من الناحية السابقة غير تام. وخلافاً للتكافؤ التام للنصوص (أو على نحو أفضل: حتى نبرز الفرق بين نص وعناصره)، نعزو إلى تلك العناصر النصية استقلالاً توصالياً نسبياً، لا يتضمن مواقع إحالة مفتوحة، أى لا تظهر بينتها السطحية أى ترابط بجمل سابقة أو لاحقة. فإذا وقعت مثلاً تلك الجملة المستقلة نسبياً فى بداية فقرة، فإن هذه الفقرة تصير مستقلة نسبياً أيضاً، ومن ثم تصير بداية محتملة لنص. ففى الحكاية القصيرة «الشبح» لشترتيماتر (رقم ١٨٦ فى «شولتسنهوفر تقويم سقط متاع») توجد فقرتان من ٨١ فقرة مستقلتان نسبياً من الناحية التواصلية: هما الأولى والثانية. ويعنى هذا أن الفقرة الثانية يمكن أن تكون فى بداية حكاية أيضاً، إذ إنه فى جملتها الأولى «كلبتنا الصينية الأصل هيلا قد... مع القنافذ» تتطابق «القنافذ» فى المعنى مع «قنافذ» (لم يتحدد مع أية قنافذ محددة، فالجملة تعنى ببساطة أن الكلبة لا يمكن أن تطيق أى قنفذ).

٣- تحديد جهة اليسار وجهة اليمين

لا يُقدم الحد الأيمن للنص فى الغالب من خلال تحديد هدف المؤلف فقط معالجة وافية للنص. فلا يجب أن يوسم حتماً من الناحية اللغوية خاصة، بل يمكن ذلك (ففى نصوص علمية ونصوص إعلامية أيضاً يظهر أحياناً على سبيل المثال فى الفترة الأخيرة، مقطع أو حتى جملة، الوحدة المعجمية المميزة «الاستنتاج (ا ت)»، وفى بعض نصوص أدبية - بصورة مطابقة «المغزى» (من الحكاية) وما أشبه).

وعلى النقيض من ذلك لا يوسم الحد الأيسر ببداية معالجة النص

فحسب، فهو يخضع أيضاً لاستعمال شكلى أكثر صرامة، وفى النص المستشهد به «الشبح» يمكن مثلاً ألا تستخدم الفقرات ٣ ـ ١٨ بناءً على شروط نحوية نصية معينة حداً أيسر للنص.

٦ـ سمات خاصة

توجد النصوص فى صورة منطوقة (فى العصور القديمة: الحكايات الخرافية والأساطير التى لم تكن تروى إلا شفوياً، وفى الوقت الحاضر: المحاضرات، والأحاديث، والمسرحيات ـ وتوجد الأخيرة دائماً فى بدائل مكتوبة ومنطوقة)، وصورة مكتوبة. وحتى يمكن أن تحلل حقاً يجب أن تكون مثبتة أولاً فى الصورة المكتوبة.

ويجب على كل هذه النصوص أن تؤدى وظائف محددة، ويمكن أن تقسم وفق هذه الوظائف إلى سلسلة من أنواع النصوص. ويستخدم كل نص الوسائل الأسلوبية... المتاحة أو المناسبة له. وقد ذكر كلا النوعين من النصوص الشديدى الطول (أ ـ العلمية وب ـ الجمالية) فى سياق النقطة الأولى. فليس للنصوص العلمية إلا وظيفة إيصال معلومات عن موضوعات البحث ومناهجه ونتائجه للقارىء أو إثارة بحوث جديدة من خلال تساؤلات مهمة وماأشبه. وتستخدم إلى حد بعيد معجماً محايداً (دون أوجه ربط جملية ودلالات منقولة... الخ، واصطلاحات مناسبة له؛ وتصاغ بشكل واضح (وقليل الاختصارات) وتبنى أساساً بناءً منطقياً.

أما النصوص الجمالية فعلى العكس من ذلك فلها إلى جانب وظيفة إيصال محدد للمعلومات مهمة مخاطبة أحاسيس إنسانية معينة. وخلافاً للمعجم المحايد تُستعمل هنا وسائل معجمية مميزة (أساليب لهجية وتعبيرات ملحونة وغير ذلك) لوصف أوساط اجتماعية... الخ.

ويشكل نصوص هذا النمط إلى حد ما الخطاب الشفهى والأفكار غير المدونة، وتُبنَى العروض طبقاً لذلك ثرية بالاجتزاءات، وفى أحوال كثيرة ذات قفزات فكرية.

ونعد من غير المجدى صياغة تحديد لمفهوم «النص» بناءً على ما سبق قوله، إذ لم يذكر هنا بالتأكيد كل السمات ذات الصلة بالنصوص.

زيجفريد شميت

النص والمعني

مدخل لغوي فلسفي إلي علم للأدب خاص بدلالة النص

١ ـ علم الأدب بوصفه مشروعاً بحثياً

يُحتاج فى يومنا هذا أن يُذكر فقط بأن الفروع التى تعنى بالأدب توجد فى الوقت الحاضر (من جديد) فى دائرة الأسس التى انبعثت «من الداخل» (من خلال مناقشات منهجية ومتعلقة بنظرية العلم)، و«من الخارج» أيضاً (من خلال السؤال عن وثاقة الصلة الاجتماعية). وتنادى الأطراف شديدة الاختلاف باستمرار بشكل أكثر تأكيداً بأن يحل محل فروع الأدب (الدراسات الفيلولوجية) المتعلقة بتاريخ الفكر، والتى لا تدرس فى منهجيتها كثيراً إلا بشكل حدسى علم للأدب (علم عام للأدب)، يمكن أن يستحق وأن يشغل مكاناً مقبولاً فى مجموع العلوم الحديثة.

١ ـ٢ بيد أن العروض المقدمة إلى الآن لعلمية فروع الأدب تبين بعض تحيزات وأوجه ضعف نمطية يمكن أن تُحدد معالمها على النحو الآتى:

(أ) نادراً ما يجاب عن السؤال: ما الخاصية العلمية التى يمكن أن تكون لعلم الأدب، بشكل مختلف. ومن ثم تظل العلمية

(*) أصل المقالة هو: Siegfried J. Schmidt: Text und Bedeutung Sprachphilosophische Prolegomena zu einer text - semantischen Literaturwissenschaft pp. 232-267 من مقالات كتاب: Textlinguistik (Hrsg.) von Wolfgang Dressler. wissenschaftliche Buchgesellschaft. Darmstadt 1978.

إلى حد بعيد فرضية مجملة. أما الأكثر ندرة فهو رد الفعل على: ما الخاصية العلمية الممكنة التى ينبغى أن يطمح إليها علم الأدب. أى ما الخاصية العلمية المناسبة لمهامه ومقاصده البحثية، لأن تصور أن العلم الذى هو موضوعه دائماً أيضاً، يجب أن يظهر فيه الطراز ذاته فى الأغلب، قد صار (من جديد) متعلقاً بمفارقة تاريخية.

(ب) مقارنة بمناهج ونتائج بعض الدراسات الفيلولوجية وتواريخ الأدب الحالية تتأكد محاولات العلمية عادة أنها غير مختلفة نسبياً ومتحيزة (انظر مثلاً تحليلات ونظريات إحصائية وجمالية ـ معلوماتية ولغوية كثيرة أيضاً). وربما كان ذلك غير مهم لمدة طويلة، حين شارك الاقتصار المعمول به على مشكلات خاصة بمعنى اختيار إشكاليات وتحديدها فى عكس موضع تلك التحليلات المفصلة فى التصور الكلى لعلم الأدب، وهو ما قد يشترط على الأقل التصور العام لعلم الأدب، ولكن هذا فيما يبدو ما يزال غائباً بشكل مستمر.

(جـ) تستبعد طرائق علم للأدب معتمد على نظرية علمية إلى يومنا هذا فى العادة بُعْدَ ما هو دلالى، ولكن تواكب ذلك الأسئلة المحورية لعلم عام للأدب، لأنه يتبين تماماً فى معالجة هذه الأسئلة، وهى هل وَضَّحت الشروط والقضايا الأساسية المنهجية لعلم للأدب توضيحاً وافياً، واختلفت اختلافاً كافياً، وهل راعى المرء اهتماماته المعرفية المتخصصة مراعاة مناسبة. فى هذا الموقف والنقاط المشار إليها إلى الآن تبدو لى معاونة الفيلسوف

مبشرة بالأمل ومفيدة فى إيضاح شروط علم عام للأدب ومشكلاته الأساس.

١ ـ٣ ينبغى ابتداءً إذن أن تُعنى الملحوظات الأولية الآتية بمقترحات تحديد خاصية العلم فى علم للأدب وموقف مشكلة المعنى فى إطار ذلك العلم. وفى ذلك يتعلق الأمر بمقترحات لمناقشة الجوانب الأساسية والإشارة إليها، على نحو ما (يمكن) أن تظهر فى ضوء فلسفة (ـ اللغة).

٢ ـ أفكار أولية متعلقة بنظرية العلم

حول علم عام للأدب

٢ ـ ١ يجب فى رأيى أن تتقدم التحول لكل التخطيطات المحددة لنظام علم الأدب فكرة: ما مجال الموضوع الذى ينبغى أن يعمل فى هذا العلم، ما أهدافه المعرفية التى ينبغى أن تكون فى هذا العمل. ولا تغطى كل محاولة متسرعة لصياغة مناهج أدبية ببساطة شديدة إلا هذه الأسئلة الأساسية المسبقة.

ودون إمكان أن نتناول هنا وضع مناقشة هذه الأسئلة أريد أن أطرح للمناقشة فيما يأتى سلسلة من الأفكار والمبادىء لتكوين علم للأدب.

٢ ـ ٢ بادىء ذى بدء يبدو لى مفيداً أن يُلاحظ فصل تحليلى بين علم الأدب ونظرية الأدب (= الشعرية). وهذا ينبغى أن يعنى أن: علم الأدب يتجه إلى التحليل والوصف والتفسير الدلالى لتلك النصوص التى عدت ـ ابتداءً وفق الاتفاق الضمنى بين علماء حاليين للأدب ـ نصوصاً شعرية و/أو نصوصاً أدبية. (يجب أن يتأكد أولاً إلى أى مدى تكون مراعاة أشكال النصوص ضرورية وموضحة لتنفيذ هذه المهمة البحثية، التى تم تنصيصها فى مقاصد أخرى).

ويقع ادعاء موضوعية هذا التحليل المتعلق بالنص بشكل صارم، كما لاحظ أ. ستانكيفتش I. Stankiewicz، فى إقناعه بأن اللغة الشعرية يمكن أن تحدد فى مصطلحات سماته الداخلية والمتداخلة بين الأشخاص والتجريبية،[1]. وفى الواقع لا يفصل النص (كما فى اتجاهات محددة للتفسير الباطنى للعمل) فصلاً مفتعلاً، بل يفهم بوصفه نصاً فى سياقات، أى بوصفه عملية تواصل. وعلى النقيض من ذلك تنشد نظرية الأدب نظرية حول أدبية نصوص لغوية، كفايته الجمالية، وحول مكانة وأهمية أجناس أدبية وإمكانات أسلوبية، وحول نشأة الأدب وتأثيره والتواصل به ومعه، وتجيز فى مرحلتها الأخيرة حكماً حول متى يمكن أو ينبغى أن يعد نصاً شعرياً و/ أو نصاً أدبياً. (يجب فى ذلك أن يستبعد بوضوح أى ادعاء معيارى).

وفى تصنيف كامل لوجهات النظر المتعلقة بالأدب يجب أن يذكر تدريس الأدب مكوناً ثالثاً، تُمَحص مهامه الآن من جديد (انظر مثلاً ڤولفجانج ايزر W. Iser, ,, Zu einem literaturwissenschaftlichen Studienmodell", in: Ling. Berichte. 2, 1969, pp. 77-87) حول نموذج للدراسة)، ولا يمكن أن يحدد عمله بشكل مجدٍ إلا من خلال تعاون أوثق بعلم للأدب ونظرية للأدب خُطِّطا تخطيطاً حديثاً بالتأكيد.

٢ ــ ٣ حول علم للأدب ــ وجه ڤ. دلتاى W. Dilthey بتقسيمه الموحى لأهداف المعرفة فى العلوم الطبيعية والإنسانية إلى «الشرح»

---

(١) I. Stankiewicz,. Poetic and non - poetic language in their interrelation, "in: Poetics / Poetykal / Poétika, Hrsg. Polnische Akademie der Wissenschaften (the Hague, 1962), 12 (اللغة الشعرية وغير الشعرية فى علاقتهما الداخلية).

و«الفهم» إلى اليوم المناقشة حول علمية علم الأدب إلى اتجاه متشكك. فهذا التقسيم الثنائى يغلب من جهة نتيجة أنه يتوصل من خلال قبول مناهج علوم الطبيعة فقط (وبخاصة السعى إلى أحكام قادرة على التنبؤ ومحددات سببية) إلى علمية لعلم الأدب مناسبة لخاصية العلم فى العلوم الطبيعية، ويقويه من جهة أخرى اللا معقوليون فى إقناعهم بأن علم الأدب تناقض فى ذاته (حيث من البديهى أن يؤكد نموذج العلم المتعلق بعلوم الطبيعة ضمنياً بوصفه معياراً)؛ لأن الشعر لا يجيز إلا معالجة تأويلية متعلقة بتاريخ الثقافة أو الفكر لنصوصه التى تفهم على أنها إنجازات (ـ عبقرية) رائعة. بيد أنه لا يمكن أن يقدم عبر ما هو فردى، يزعم بداهة أنه غير قابل للتفسير، أى علم بمفهوم أحكام (قوانين) علوم الطبيعة، بل انفعال محسوس وإعادة صياغة فقط.

٢ ـ ٣ ـ ١ ومع إدخال مفهوم الوصف النص أيضاً فى المناقشة المتعلقة بعلم الأدب مهدت منذ زمن غير قصير ـ ربما لا يلحظه كثيرون ـ موضوعية محددة الطريق لتحديد مجال موضوع علم الأدب، الذى يسّر تحديداً مسبقاً أيضاً لخاصية العلم فى علم الأدب.

إن علم الأدب يجب ألا يكون موافقاً لفردية موضوعاته، ولفردية التلقى الذاتى حقاً لموضوعاته، حتى يمكن أن يتكون باعتباره نظام أحكام مقبول بين الأشخاص، غير أن لا يقدح بحال فى بحثه ونتائجه، فهو لا يتجاهل بذلك فردية النصوص وطرق التلقى: فهو يخصص لها على الأرجح مكانة أخرى فقط فى إطار نشاطه البحثى الموجه إلى النظرية.

وهناك إيضاحات حول ذلك: ربما أقصد بمفهوم كارل بوبر أن اتباع مُصادرة إمكان تزييف الأقوال (الجمل المستنبطة من نظرية) إلى جانب

مطلب المحتوى والثراء المعلوماتى بوصفهما أعم مصادرات متعلقة بنظرية العلم تكشف أيضاً عن علمية علم عام للأدب. وفى الواقع تشترط إمكانية التحقق بوصفها معياراً ضرورياً (وإن كان من الممكن أنه ما يزال وحده غير كاف) أن المرء يستخدم لوصف وتصنيف نصوص ومكونات نصية وتأثيرات نصية مفهومية (تصورية) و/ أو يستقيها من علوم أخرى - تجيز (أى المفهومية) إمكانية التحقق، أى أن يجرى أشكال تجزئة للنص والسياق، تجيز تثبتاً بين الأشخاص فى النص أو تجعل ذلك غير ممكن. ويسرى هذا بوجه خاص على جانب التأثير والرابط فى النص، الذى يجب أن يوصف فى علم للأدب بحيث إن العلاقة المؤسسة للمعنى بين عوامل تتعلق بمادة النص ونحوه ودلالته وعوامل سياقية أو موقفية يمكن أن تصير مقنعة.

ويعنى الحجاج علمياً بالنسبة لعلم للأدب بادىء الأمر:الحجاج بأن الحجج بين الأشخاص يمكن أن تعد قادرة على الفصل. فالمرء يدلى فى رأيى بأقوال تتعلق بعلم الأدب حين ينص على إمكانات التحقق التى تتيح حكماً حول الصحة والخطأ. وبوجه آخر: يطرح المرء قولاً متعلقاً بعلم (الأدب)، حين يمكن أن يفهم موضوعاً لأقوال جديدة لا تتعلق فى صحتها بمؤلف القول الأول (= إبعاد المرجعية بوصفها قيمة إثبات). ويجب أن تكون مراحل الاستئناف تابعة للشخص والموقف، غير متجانسة فعلاً حتى يمكن أن تقبل مستوى للحكم.

وفى هذه النقطة يمكن أن تُحَدد علاقة علم اللغة بعلم الأدب فى تقريب أول بأن علم اللغة يمكن أن يقوم بوظيفة مرحلة استئناف للحكم على علمية (بوصفها إمكانية تزييف) قول متعلق بعلم الأدب.

٢ ـ ٣ ـ ٢ لا يمكن وفقاً لذلك أن تكون مفاهيم الوصف ومناهجه فى علم للأدب موضوعة على وقائع فردية مفردة، وإنما يوصف ما هو فردى على أنه مظهر متوارد فردياً لعناصر محددة بشكل عام أو قيمة حدّية (نهائية) لبنية متواترة (ينبغى أن تكون الهدف المعرفى للتحليل المتعلق بعلم الأدب). ويمكن أن يُحدد بشكل استدلالى بأنه منطوق نمط ما (يُصمم أو يُشكل من الناحية النظرية)، وبأنه تركيب لعناصر عامة يظهر بلا نظير وسلوك للتنصيص. ولا يرجع اهتمام عالم الأدب إلى العمل الفردى فى حد ذاته، بل إلى الفردية المفهومة للنص، الممكن إعادة بناؤها (إلى حد بعيد) فى ظاهريتها على أساس أو فى نظام المقولات لنظرية عامة لنصوص لغوية أو لتنصيص اللغة.

٢ ـ ٣ ـ ٣ يتسم علم الأدب هنا بأنه نظرية استكشافية لتحليل نصوص فردية. ما يجب أن يقدمه هو نظرية عامة لتنصيص اللغة فى إطار مقاصد خاصة/ مميزة، وكذلك هو علم عام للمناهج حول الوصف والتحليل العلميين للنصوص وتأثيرات النصية (انظر أيضاً ٢ ـ ٤).

وفى هذا القطاع البحثى يشار إلى نتائج من علم اللغة وعلم العلامات وعلم الدلالة ونظرية المعلومات، وفى الواقع لا يستنفد مراميه البحثية فى ذلك، إذ لا يمكن أن يقتصر علم الأدب فى الكشف عن مادية النص أو عمليات شكلية، بل إن أدواته أكثر ثراء وأشد تعقيداً من أدوات علم اللغة والفروع الأخرى المتاخمة. وسرعان ما يصير هذا التقييد واضحاً، حين يُتوجه إلى الأهداف المعرفية لعلم الأدب.

٢ ـ ٣ ـ ٤ بيد أنه بادىء ذى بدء ينبغى أن يشار إلى جانب الجوانب المنهجية المتعلقة بنظرية العلم إلى بعض شروط مضمونية أخرى لعلم عام للأدب.

وحتى تظهر أفكار علم الأدب معقولة بوجه عام يجب أن يدرك أو يفترض ما يسمى عمل فنى لغوى/ عمل شعرى بأنه مظهر دلالى Be-deutungskomplexion أى بناء مركب قابض على المعنى يمكن إدراكه وفك تشفيره بوجه عام، قابل للتحليل.

وتتعلق إمكانية علم للأدب بفرضية العمل الفنى بوصفه مظهراً للمعنى أى نتيجة إجراءات تنصيص مؤسسة دلالياً، وبوجه عام بوصفه عملاً إبداعياً ومن ثمن يمكن أن يُجزأ إلى أجزاء. وبعبارة أخرى تتعلق بفرضية أن التنصيص الأدبى لايعرض إلا بديلاً للاستعمال ـ اللغوى، ولا يمثل نمطاً لغوياً آخر، وأنه توجد واقعة أداء، وليست واقعة كفاءة، ويمكن أن يوصف كل نص لغوى فى إطار هذا الجانب المتعلق الإنتاج بأنه اختيار من الإمكانات:

(أ) اللغة (المعجم والقواعد/ النحو) أو الكفاءة اللغوية.

(ب) الكم اللغوى التاريخى المعين وأشكال التنصيص الأدبية فى مدة حياة المؤلف.

(جـ) وسائل التنصيص (أدوات الأداء) لدى المؤلف المتاحة بشكل ذاتى المتوفقة على (أ) و(ب).

وتُجيز خصائص الاختيار المتحقق فى النص فى كلٍّ استنتاجات لمقاصد الإبلاغ والتأثير للمؤلف. وعلى النقيض من ذلك إذا نُظر إلى عمل فنى أدبى أساساً على أنه علامة عليا مدمجة غير قابلة للتحليل فإنه لا يعد هناك فى الواقع مقصد بحثى لعلم للأدب. (فقط يجب ثبات هذه الفرضية بداية).

٢ـ٣ـ٤ـ ١ إذا لم تُوضَع إذن الفكرة الشمولية فى البداية، بل على كل حال فى نهاية تحليلات متعلقة بعلم الأدب فإنه تتأكد وظيفة علم للأدب بادىء ذى بدء فى تقديم محاسبة مفصلة حول معرفتنا

المختصة بالموضوع، وبداية على هذا الطريق الأطول (ربما الأصح من ناحية نظرية المعرفة) حول موضوع التحليل ذاته (بوصفه متشكلاً وفق مقاصد ومنظورات معرفية).

يجب أن يختار علم الأدب تلك المقاصد المعرفية فى المشروع البحثى، التى يمكن أن تكون متاحة بين الذوات ويمكن إثباتها. فهو يعمل بوعى مختصاً بمستوى ومتصلاً ببؤرة ما، غير أنه يجوز أن يؤمل التقدم من نظرية (مع نظريات فرعية مدمجة تدريجيا) حول مستويات محددة تحليلياً لإدراك الموضوع إلى إعادة بناء نظرية مناسبة نسبياً لكلية الموضوع، بمعنى أنه يبدو الموضوع فى نهاية العملية التحليلية متصوراً، أى يصور بشكلٍ يمكن دحضه على مستويات التحليل والتفسير.

وفى ذلك سوف (أو يجب أن) يسلك عالم الأدب مسلكاً متداخل الاختصاصات، ويتعاون مع علوم فرعية، وفق المخطط الآتى (الذى يخطط فى الوقت نفس مستويات التحليل):

(مادة) النص ←—— العلامة + تكنيك (تكنيات) التنصيص } أساس / وسائل

علم العلامات علم اللغة

(مادة) النص ←—— النص فى مقابل مكونات النص + غير نص/ السياق

نظرية النص/ نظرية علم الدلالة

معنى النص ←—— المعنى المفهوم + الموقف الدلالى + أنظمة أساس مختصة بالمعنى

(الفلسفة اللغوية)، نظرية التفسير، تاريخ الفكر والثقافة، السيرة إلخ

الشكل ١

وتكمن وظيفة علم الأدب فى هذه المرحلة الأولى فى تحديد الإنجاز الدلالى لعمليات علاماتية محددة (أنواع التنصيص) بوصفه نتيجة استعمال مقنن لنظام اللغة ونظام من الشموليات أو نماذج الفعل الدلالية أو الفاعلة الموضوعة نظرياً، وتعريف مساحة أداء دلالى محتمل من خلال المتلقى تعريفاً تركيبياً. وبعبارة أخرى تكمن فى القيام بإعادة بناء مفهومية لأسس المعنى وعمليات تكوين المعنى، وفق مبدأ: لامعنى (وبشكل أخص: لا ابتكار) دون تكرار (أو أساس بنيوى). أولاً تجيز كيفيات الاختلاف فيما يتعلق بهذا الأساس البنيوى استنتاجات حول مقاصد التأثير لكاتب ما، وبداية يجعل وضع نص ما على مستوى تكرار تاريخى من الممكن إدراك ابتكارات دلالية (وشكلية أيضاً) بشكل ثابت. إذن تتعلق الإمكانات الدلالية لنص ما بطبيعة أساسه العلاماتى. وموقعه فى نظام التوقع فى مجتمع معين (إذا ما نظر إليه على أنه نموذج دلالى).

وربما يسوغ المبدأ المنهجى لعلم للأدب المنطلق من أساس النص وطبقات المعنى داخل النص فى مقابل المأخذ المتعلق بالنظرية المعرفية للدائرة الهرمنيوطيقية المختصرة هنا بحجة ر. بوسنر R. Posner: تتضح الدائرة الهرمنيوطيقية بوصفها نهج التجربة - والخطأ. ولا يحدث الصعود فى عملية الفهم عبر معرفة مسبقة، يجب أن تظهر من جهتها غير معللة، إن وجب ألا يحصل عليها ذاتها أيضاً إلا من خلال معرفة مسبقة، بل يستعمل المفسر مباشرة مادة علاماتية. وتتعلق بها تلك التفسيرات التى يستخلصها من ذاكرته أو من مصادر أخرى بشكل إضافى (أو بتجاهلها عمداً) لفهم الخبر[٢].

---

(١) R. Posner, Strukturalismus in der Gedichtinterpretation: Textdeskription und Rezeptionsanalyse am Beispiel von Baudelaires les Chats, in: Sprache im techn. Zeitalter, 29 (1969), 29f. ر. بوسنر: البنيوية وتفسير القصيد: وصف النص وتحليل التلقى تطبيقاً على مثال بودلير «القطط».

٢ ـ ٤ ـ أهداف معرفية لعلم الأدب العام

لا يمكن مطلقاً أن يُبالغ فى تقدير أهمية الأهداف المعرفية والتساؤلات الخاصة التى توجهها بالنسبة لعلم ما. وقد أشار ى. شتريدر J. Striedter بحق إلى أن علم الأدب لا يقدم بوصفه علماً مستقلاً إلا حين يكون له تساؤله المميز (وليس الموضوع المميز وحده)[٣].

وعلى نحو مشابه يحتج ر. دارندورف R. Dahrendorf أيضاً بملاحظة: بيد أن العلم بوصفه بحثاً عن الحاجة ليست له موضوعات، بل مشكلات، أى ملحوظات محددة محتاجة إلى تفسير حول منطلقه[٤].

ولا ينبغى على المرء عند صياغة الأهداف المعرفية لعلم للأدب أن يتقهقر خلف هدف علم الأدب الأقدم، بأن يجعل من الممكن الإحاطة بعمل أدبى معين فى تعدد نواحيه، وفى التعقد الكلى للنص وتأثيره (أو تأثيراته).

ويتجه الاهتمام الرئيسى لعلم عام للأدب إلى كلية الأبعاد الدلالية لنص ما. ويجب أن تلاحظ إلى كل مسائل التنظيم الشكلى للأساس النصى بالنظر إلى التأثير الدلالى للنص. ويجب أن ينظر إلى كل

---

(٣) J. Striedter. Zur formalistischen Theorie der Prosa und der literarischen Forschung. Einleitung zur Herausgabe der Texte der russischen Formalisten. Bd. I (München, 1967). XIX.

(حول النظرية الشكلية للنثر والبحث الأدبى، مدخل إلى نشر نصوص الشكليين الروس).

(٤) R. Dahrendorf, Phade aus Utopia: Arbeiten zur Theorie und Methode der Saziologie (München, 1967). XIX.

دورب من اليوتوبيا: أعمال حول نظرية علم الاجتماع ومنهجه.

محيط مناسب فك تشفير دلالى يمكن أن (وسوف) يعنى به متلق بشكل موفق.

وتنتج عن هذه الإشارة حجة أخرى، نفسية هنا، للموقف المحورى للمكونات الدلالية فى نظرية لعلم الأدب، حيث ينبغى هنا مرة أخرى أن يشار إلى طبيعة علم عام للأدب: إذ يفهم علم الأدب هنا بأنه رصيد مرتب بشكل منظم لوجهات نظر بحثية (تساؤلات)، ومفاهيم بحثية (مصطلحات)، ومناهج بحثية (استراتيجيات)، بوصفها إطاراً لانتظام وجهات نظر ومواد متحصلة من الناحيتين التحليلية والتاريخية، وكذلك بوصفها استكشافاً للتفسير الدلالى لنصوص فردية. وتذكر نظرية لعلم الأدب ماذا يجب أن، ويمكن أن يراعى عند التحليل، وما المناهج التى حوفظ عليها بشكل كافٍ لذلك المقصد البحثى، وما أطر التصنيف المتوفرة لتقسيم الخصائص النصية والحكم عليها أو ما تزال يجب أن تُبحث.

٢ ـ ٤ ـ ٢ لا يؤدى المتلقى فى علم الأدب دوراً إلا باعتبار أنه لا يراعى قارئاً فرداً معاصراً، بل بوصفه إنساناً لغوياً (انظر الانسان الاجتماعي فى العلوم الاجتماعية)، بوصفه مرحلة فى عملية التواصل مع/ للنصوص، يستنبط رد فعله وإنجازه من أقوال علم اللغة المتعلقة بالتواصل، وأقوال نظرية التواصل. وبذلك فقط يمكن أن يضمن أن علماً عاماً للأدب متجاوزاً الفيلولوجيا يمكن أن يعد ممكناً بوجه عام. وإلا يُقَر تحليل الأدب على مستوى التأمل عبر عمليات التلقى فى كل قارىء معاصر.

٢ ـ ٥ حول نظرية الأدب ـ خلافاً لعلم الأدب العام تنتمى نظرية الأدب إلى مجال علم الشعر أو بوجه عام علم الجمال. هدفها هو الكشف

من خلال بحوث عملت بصورة موسعة ما أمكن عن السمات الفارقة distinctive features لنصوص أُقِرّ أو افتُرِض أنها أدبية، والوصول إلى نظرية حول طرائق التنصيص الجمالية، التى يجيزها أن يستنبط كل نص فردى بوصفه اختياراً مميزاً من مستودع لطرائق تنصيص محددة بوجه عام، وأن تحدد رتبته الجمالية(٥). ويمكن أن ينجز العمل البحثى لنظرية الأدب فى الخطوات الآتية:

(أ) وضع مستودع كامل ما أمكن لطرائق التنصيص (متضمناً أشكالاً ـ كبرى ـ وأنماطاً أسلوبية، وأنماطاً للأجناس إلخ).

(ب) تحديد العوامل التى تكون مسؤولة عند إلحاق فئات النصوص بعضها ببعض عن تأثيرها الجمالى.

(جـ) وضع نظرية حول القيمة الموقعية الانطولوجية والمتعلقة بنظرية المعرفة والواقع العملى لها، وكذلك الاجتماعية للأدب/ الشعر.

(د) تنبؤات حول إمكانات أوجه تطور مستقبلية للأدب.

ويجب أن يترقب إلى أى مدى يفترض علم لغة نصى عام نظرية حول أشكال نصية مقصودة أدبياً أو أُقِرّ بأنها أدبية أو ما يمكن من جهة

---

(٥) توجد أفكار أخرى حول هذه الفقرة فى مقالتى:

Wissenschaftstheoretische Überlegungen zum Entwurf einer Kriteriologischen Kunstwissenschaft, in: Information und Kommunikation, Hrsg. S. Moser u. S. J. Schmidt (München - Wien 1968), 151- 159.

وكذلك: Alltagssprache und Gedichtsprache. Versuch einer Bestimmung von Differenzqualitäten, in: Poetica. H. 3 (Juli 1968), 285 bis 303.

أخرى أن يعى علم لغة نصى من نظرية للأدب. على أية حال يمكن هنا أيضاً أن يكون الحل المثالى نظرية نصية متكاملة ما أمكن (أو نظرية للنصوص)، تضم وتكشف عن نظرية حول نصوص أدبية بوصفها نظرية فرعية.

٣ ـ أبعاد المعنى فى النص الأدبى

٣ ـ ١ حول الفهم الفلسفى اللغوى للمعنى(٦)

إذا نظر المرء ـ متفقاً مع الفهم الممثل فى الوقت الحاضر فى فلسفة اللغة، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع وعلم اللغة إلى حد بعيد ـ إلى اللغة على أنها توجيه مُقعّد إلى فعل مفيد متوقع، ويمكن ترقبه بين ذوات على مستوى الرموز، فيجب أن يفهم المعنى اللغوى بأنه قيمة التأثير المعلوماتية والتواصلية لفعل لغوى (= تنصيص) فى مواقف دلالية، المنجزة ذاتياً، والتى تفى بإمكانية توقع متواردة، أى فعل الربط النحوى لمفاهيم المفردات فى نصوص، المطابق للنظام النحوى للغة. وينظر إلى المعنى اللغوى على أنه نتيجة موفقة معلوماتياً أو تواصلياً أو وجدانياً أو أدائياً أو معيارياً للاستعمال المنظم لوسائل لغوية، تدين لاستفادة مميزة للموقف، ببناء الغلبة الاختيارى ـ التكوينى لإمكانات إنجاز الوحدات

---

(٦) قدمتُ معالجة مفصلة لهذه المسألة فى:

Bedeutung und Begriff. Zur Fundierung einer sprach - philosophischen Semantik (Braunschweig, 1968) المعنى والمفهوم حول تأسيس علم دلالة فلسفى لغوى، وكذلك فى:
Zur Grammatik Sprachlichen und nichtsprachlichen Handelns, in: Soziale Welt, H. 3/4 (1968), 360 - 372. (حول نحو الفعل اللغوى وغير اللغوى)، وفى: Sprachliches und soziales Handeln. Überlegungen zu einer Handlungstheorie der Sprache, in: Linguistische Berichte, H. 2 (1969), 64-69.
(الفعل اللغوى والفعل الاجتماعى. أفكار حول نظرية الفعل فى اللغة).

المعجمية، والاستفادة من إمكانات الاتصال لائتلافات ـ سيميمية فى الإطار السياقى للإجراء فى نموذج منهجى نحوى مؤدٍ للقصد. ويتحقق قصد الكلام (المتكلم) المعْنى فى إطار كل المتكلمين من خلال أرصدتهم المضمونية التى تقدمها اللغة ونماذجهم الإجرائية للغة. وفى ذلك (من خلال ذلك) يتعلل التوارد التركيبى لكل الكلام الذى يقدم من جهته الشرط الكافى لفهم بين الذوات، ويستخدم كمستويات معيارية بين الذوات ذات أفعال مفيدة.

ويسم المفهوم الفلسفى اللغوى «المعنى» تبعاً لذلك تلك النقطة فى المنظور الوظيفى للغة، حيث يعرض تنفيذاً لمقصدية صُيِّرت واضحة (المنطوق الصوتى ممثلاً لروابط غير لغوية) فى مجال التواصل (للفعل اللغوى ـ الاجتماعى)، حيث تكون اللغة والفعل العملى مندمجين فى البنية السطحية لفعل مفيد.

ولا يكون التكوين اللغوى المقصود ذاتياً للمعنى وثيق الصلة بين الذوات أيضاً إلا لأن كل متكلم ـ يريد أن يتكلم بتوفيق ـ موجه إلى ملاحظة العوامل النظامية للغة، وبخاصة أيضاً إلى تلك الأطر لإمكانات استخدام الوحدات المعجمية، التى تَعَلُّمها وجَعلها ذاتية فى سياق التعلم اللغوى بوصفها تكرراً داخل مجموعته من المتكلمين.

٣ ـ ٢ ويستخدم المفهوم على النقيض من ذلك تسمية مصنفة لكل أمور التعريف الممكن اتصالها به، أو بعبارة بنيوية، بناءً علائقياً مرتباً بشكل متدرج فى ذاته لمقولات وسمات دلالية، تُحقَّق بوصفها تصنيفات أساسية ذات قيمة استشرافية «فى داخل» المورفيمات والوحدات المعجمية، وتُنَظِّم بشكل محدد إمكانية استخدام المعجم، أى إمكان اتصاله بوحدات معجمية أخرى فى النص. فلفظ المفهوم (وحدة معجمية)، هكذا

يمكن أن يقال فى إطار جانب متعلق بنظرية المعرفة، هو التحقيق الصوتى لوجود وقائع استخدام متساوقة بعضها مع بعض (متشابه أسرياً) لمركب سيميمى، وبعبارة أخرى هو عنوان لبناء متوسط لإمكانات اتصال محتملة لوحدة معجمية فى النص، ولا يقوم لفظ المفهوم إلا بوظيفة عنوان عام لوقائع الاستخدام المحتملة (أى التى تعد مفيدة فى الاستعمال) لوحدة معجمية. ويُعدُّ بناءً علائقياً متحركاً بشكل تعاقبى لسمات دلالية، يمكن أن تُفَسَّر – مع ج. جباور G. Gebauer – بمعايير موقف إدخال معقد لوحدة معجمية. وفى التواصل يقوم بوظيفة عنوان لنتائج عمليات تصنيف إدراكية أو بوظيفة باعث (تحفيز) لشريك التواصل بأن يستعيد (يحقق) تلك العمليات لنفسه. ومن ثم يمكن من الناحية النفسية المعرفية أن يدرك المفهوم على أنه قاعدة لإنجاز عملية تصنيف (فهو يصنف أشكال الإدراك)(٧) أو عملية تثبيت وفق وجهة نظر اهتمام غالبة. ولذلك فإن لفظ المفهوم فى إنجازه المعلوماتى مميز للموقف، وعام فى هذا المعنى.

وبداية فى السياق، وفى الاستعمال يتلقى لفظ المفهوم معنى، بمفهوم معنى إنجاز Leistungsbedeutung، أى يؤدى قصداً للمتكلم فردياً مميزاً للموقف. ولا تُفَعَّل الوحدة المعجمية لغوياً إلا فى الاستعمال، وتندمج بشكل دلالى ضمنى (أو شبه – ضمنى/ متضمنة معلومة) بالرابط المقصود. ولا تصير الوحدة المعجمية أداة موظفة لتواصل اجتماعى إلا فى السياق.

٣ – ٣ على النقيض من الإرث الأفلاطونى، الذى وصف المعنى تحت مقولة الجوهر، ربما يكون أكثر جدوى أن يوصف المعنى تحت

---

(٧) E. Lenneberg, biological Foundations of Language (New York - London - Sidney, 1967), 334 (أسس بيولوجية للغة)

مقولات تتعلق بنظرية الفعل وتقنية التواصل، وقد أشار هوسرل بدرسه للأعمال القصدية إلى إنجاز تكوين ذاتي للمعنى (فى تنصيص المعلومة). ويجدر أن تُحلّ مشكلة المعنى فى إطار العلاقة بين النظام والتوفيق. ويمكن أن يُحَدَّد تنصيص دلالى بأنه نوع نمطى للفعل فى استعمال عناصر لغوية ذات قيمة نظامية فى أمور محددة (السياقات ومواقف الفعل)، وبأنه استفادة مميزة للموقف لإمكانات تكوين المعنى، كما قدمت لكل المتكلمين فى نظام اللغة (عملية أداء للكفاءة). فلكل وحدة معجمية وكل نهج نحوى بالنسبة لمتكلم لغة ما قيمة معلوماتية أو إنجازية متوسطة قعدتها إمكانية التوقع Erwartbarkeit. ويناسب فهم التنصيص درجة التطابق مع قيمة التوقع المتوسطة التى يحددها النحو والمعجم كمستويات معيار لوثاقة صلة معيارية. أما أية قيمة إنجازية معلوماتية لوحدة معجمية تُنَشَّط فى الجملة فتتجه وفق إمكانية اتصال الوحدة المعجمية إلى الوحدات المعجمية المتاخمة المتعلقة بذلك بشكل مؤكد على مستوى التناظر لوقائع الكلام المعنية. وفى ذلك يؤدى السياق وتدرج الأمور الممكن إلحاقها دوراً اختيارياً ـ تأسيسياً، ويعمل مرشحاً لاختيار أو تغليب إمكانية تأثير محددة للوحدة المعجمية.

وبذلك ينبغى أن ننهى هذه الملحوظات التمهيدية العامة. أما أوجه الإكمال والإيضاح فسوف تضاف إلى حد ما فيما يأتى.

٤ ـ مقترحات حول ترتيب طبقى لأبعاد المعنى فى نصوص أدبية

٤ ـ ١ إذا توجهنا بعد هذه الأفكار التمهيدية الآن إلى الموضوع المحورى لعلم الأدب، إلى أبعاد المعنى فى نصوص أدبية، فربما يُجْرَى أولاً تقسيم إجمالى لمستويات (أو اهتمامات) التحليل إلى عوامل داخل

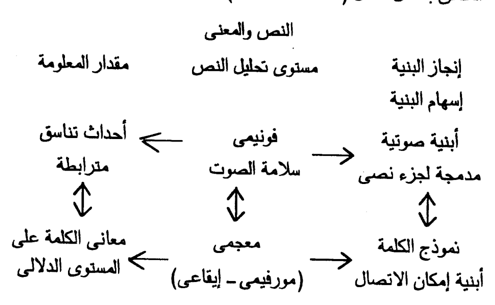
النص (باطن النص) وعوامل خارج النص (ثقافية، ومتعلقة بتاريخ الفكر) فى علم دلالة النص.

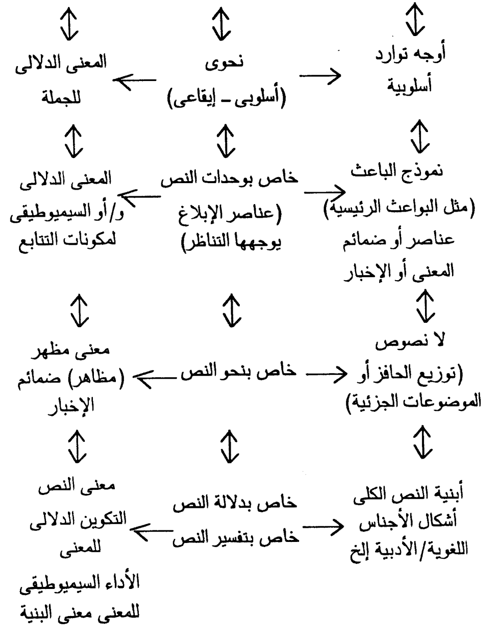
٤ ـ ١ ـ ١ قد يكون من الجوانب أو العوامل الخاصة بداخل النص textintern وفق هذا التقسيم كل ما يبحث فى الوقت الحاضر على المستوى البحثى اللغوى المألوف فى معنى مكونات النص. وقد يهتم تحليل قائم على أساس علم الأدب فى هذه التحليلات اللغوية (وفق ما قيل تحت ٢ـ٤ حول الأهداف المعرفية) فى الأساس على إسهام مكونات النص فى بناء تأثير كلية النص، أى بشكل أقرب فى الجوانب الشكلية ـ التكوينية وفى الجوانب المتشكلة من خلالها للنص الكلى. ويشترط فى ذلك أن يُنظر إلى نصوص أدبية على أنها تلك النصوص التى تنشد دمجاً نمطياً (مميزاً من الناحية الفردية إلى حد ما) للمكونات فى النص الكلى. ويعنى هذا الشرط باستمرار أن تلك النصوص المدمجة ـ للغاية عادة ـ تظهر على مستوى داخل النص طبقتين مختلفتين للمعنى: معانى العنصر أو معانى مركب العناصر، ومعانى البنية. ويضاف لذلك معنى النص بوصفه علامة كبرى أو ـ من وجهة نظر علم نفس الجشتالت ـ بوصفه شكلاً كلياً، وبعبارة أخرى: يمكن أن يفهم النص ككل ذاته مرة أخرى بأنه علامة ذات معنى خاص، علامة كلية مدمجة ذات دلالة، يمكن فى ذاتها أن تشكل فى عمليات التواصل طبقة دلالية خاصة.

فإذا ما ألف المرء بين الجوانب المتحدث عنها إلى الآن فى نظرة عامة فإنه ينتج المخطط الآتى لمستويات التحليل، الذى يمكن أن تبحث وتلاحظ فيه العلاقة بين أساس العلامة أو عمليات العلامة وأوجه وثاقة الصلة المعلوماتية المتشكلة من خلالها:

٤ ـ ١ ـ ٢ فى هذا المخطط يُوضع تفريق بين مستوى تحليل دلالى وسيميوطيقى وتكوين المعنى، يجب أن يوضح بصورة أدق، فهو يندرج مباشرة إلى مسألة طبقات المعنى المتعلقة بخارج النص.

وينبغى أن يفهم تحت تحليل المعنى الدلالى تحليل للمعنى المفهومى المترسخ فى النص بوصفه معلومة مصوغة لغوياً، للوحدات المعجمية ونماذج نحوية، أى كل ذلك فى المعلومة، ما يتلقى الملاحظ بوصفه إنساناً لغوياً من النص بشكل متوال على أساس معارفه من المعجم والنحو بوصفها معلومة فقط. ويتعلق الأمر فى ذلك وفق ما قيل تحت ٣ ـ ١ أو ٣ـ٢ بالمعنى المفهومي للوحدات المعجمية، بعوالم العلامات داخل النص (دون تخصيص من خلال عوامل خارج النص)، التى تعد عامة من جهة تمييز الموقف وما تزال ينقلها المتلقى من خلال تغطية لعوالم ربط فردية إلى معنى مخصص. (وفى هذا المعنى يتحدث فيما يأتى أحياناً أيضاً قياساً على معنى دلالى أو سيميوطيقى). هذه الطبقات المعنوية للدلالة ـ إلى حد ما على الأقل ـ يبحثها ما يسمى بالتحليل المتعلق بداخل العمل (الفاصل للعلامات).





شكل ٢

وعلى المستوى الدلالى للنظر لا تقوم اللغة بالمعنى الأنثروبولوجى الكامل بوظيفة نظام اجتماعى للفعل والتواصل، بل بوظيفة تقنية للعلامات ذات نوع عام (تقنية الأساس لاستعمال تواصلى للرمز) . فنص

قصيدة مثلاً، لا يوفر معه أى سياق واضح، يظهر فى نظرة منفصلة أجزاء دلالية فقط، ولا تصير سيميوطيقية إلا حين ينقلها المتلقى فى عملية الفهم إلى مخططاته اللغوية للتفسير فى سياق عالم خبرته، وبذلك يجعلها نسبية، بل يؤديها بشكل ذاتى. وفى هذا الجدل توجد إمكانية العموم والالتزام العام لنص القصيدة، الذى لا يقدم كما يقال إلا نظرية لغوية، يجب أن يحولها المتلقى إلى نماذج معرفية لواقع حياته (أى يحافظ عليها سيميوطيقياً) (انظر ٥ ـ ٣ ـ ١)، ويشكل عدم دقة لغة القصيدة التى يجب أن تكون فى غنى عن المرشحات المخصصة والمراعية للرابط لسياق وموقف (صريحين) الأساس لتعدد التكافؤ الدلالى ومن ثم للتأثير المتغلب على الزمن، الذى يكمن فى أنه فى القصيدة يصاغ مفهومياً بحيث يستطيع كل قارىء فى عصره أن يجرى تحولاً يرتضيه للبعد الدلالى إلى بعد سيميوطيقى.

(وربما يستقصى أحياناً الظن، سواء أكان البناء الشعرى للاستعارة غير ممكن إلا من خلال ألا تُعالج الوحدات المستخدمة إلا دلالياً وليس سيميوطيقياً، فالبنية «تضرع (توسل) قلبى» لا يمكن أن يحل بشكل مفيدة إلا دلالياً).

التحليل السيميوطيقي للدلالة إذن هو تحليل المعنى الدلالى المحدد سياقياً، تحليل المعنى المؤدى ذاتياً عبر روابط غير لغوية فى أنظمة الإلحاق التفسيرية للمتلقى. ولا يمكن أن يتحقق من أوجه الأداء السيميوطيقية للمعنى إلا فردياً: فهى فى ذاتها فردية مميزة وانتقائية تاريخياً، وبعبارة أخرى هى عناصر تاريخية لعالم معيشى ومعرفى معين. ويحاول المتلقى على مستوى التحليل السيميوطيقى أن يدرك النص الأدبى بأنه نظرية ويُلحق به بوصفه نموذجاً جزء من واقعه المعرفى.

٤ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ يمكن على أساس هذا التفريق أن تقسم نصوص أدبية وفق ما إذا كانت موضوعة أو تعمل دلالياً أو سيميوطيقاً بشكل غالب أى ما إذا كانت إمكانية المعنى التى وضعت من خلال مكوناتها تتطلب بالأحرى أن تنتهج فى التلقى نهجاً خاصاً بباطن النص. (انظر مثلاً نصوصاً رمزية أو نصوصاً محسوسة) أو أن تُجرى تحويلات براجماتية مباشرة فى معان ذاتية (مثلاً ما تسمى لغات الأدب النظمية). ويمكن أن يدرك الفرق بين الشعر الغنائى والنثر وفق هذا التفريق ـ دون النظر إلى دروس الأجناس المشكلة ـ بوصفه تغليباً لتكوين أو تلق دلالى فى مقابل سيميوطيقى.

٤ ـ ٢ تشمل جوانب للمعنى خاصة بخارج النص، أشير إليها بالتفريق بين دلالى فى مقابل سيميوطيقى، كل معلومات مستوى الرابط والواقع الاجتماعى والتواصلى للنص والمؤلف والمتلقى الممكن توضحها من النص، والممكن إضافتها إلى عناصر الشكل والتسمية فيه: ومع ذلك يمكن فقط من هذه الناحية بشكل مباشر أو عبر مراحل توسط يمكن التحقق منها أن تلحق بالنص بوصفها أساساً للعلامات.

ومن عوامل المعنى الخاصة بخارج النص بالمعنى الأضيق بدايةً السياقات، أى محيطات لغوية وتواصلية يتضمن أو يمكن أن يتضمن فيه النص المحلل ومكوناته. ويفرق فى ذلك بين:

(أ) سياقات للمكونات ذات قيمة لغوياً، وبعبارة أخرى نماذج يتبعها مُقَوِّم/ عنصر معين، ويمكن أن تدل ضمنياً عند التحليل الفاصل بوصفها تقابلات تقريباً.

(ب) سياقات تاريخية وذات قيمة كلامياً. وبعبارة أخرى نصوص يحيل إليها النص أو يمكن أن ينتظم معها فى فئة نصية ما.

ومن عوامل المعنى الخاصة بخارج النص بالمعنى الأوسع عوامل موقفية، أى أمور الفهم والمعايشة الموسعة للمعنى و/أو المخصصة له، طالما تؤثر (أو أثرت) فى استراتيجيات التنصيص تأثيراً ثابتاً. ويمكن فى ذلك أن يفرق بين:

(أ) خواص للتفسير يمكن إضافتها من المحيط الأدنى للنص: الإرث اللغوى ـ الأدبى (مثل جوانب خاصة بالجنس (الأدبى) وتاريخ الأسلوب) نظريات جمالية وشعرية... إلخ ذات قيمة إيضاحية للنص.

(ب) من المحيط الأوسع للنص: المناخ الثقافى العام، وبشكل غير مباشر الموقف السياسى ـ الاجتماعى للمؤلف (انظر الحكم بالنسبة لأوجه غلبة أسلوبية وموضوعية، وللمتلقى، الذى يمكن أن يكون له تأثير غير ملاحظ غالباً على استعدادها الضمنى.

وبينما لم يكن النص الخاص بالنسبة لتحليلات كثيرة نظرية أو متعلقة بتاريخ الفكر لنصوص أدبية إلا المنطلق أو حتى الذريعة للتوسيع التام ما أمكن ذلك لمعارف المحلل حول مؤلف النص وعصره والتاريخ السابق واللاحق فينبغى للعوامل الخاصة بخارج النص أن تؤدى دوراً فى علم عام للأدب فقط بقدر ما يمكن أن تضم أبعاداً دلالية وسيميوطيقية ضمنية لمعنى مكونات النص وللنص الكلى أو ما يمكن أن يضاف إلى النص ومكوناته بمفهوم السياقات المخصصة للمعنى ومراحل المرشحات الموقفية. ويقوم تاريخ الفكر بشكل مجدٍ بوظيفة المعين والممد بالمعلومات لعلم الأدب، (١) لتحويل معان دلالية إلى معان سيميوطيقية، و(٢)للحصول على مساعدات استكشافية، أى جوانب جديدة يقدم النص من خلالها أبعاداً جديدة للمعنى.

ويوصى فى ذلك أن يتقدم دائماً من أنظمة تفسير قريبة من النص إلى أنظمة تفسير بعيدة عن النص حتى لا يغيب عن النظر السؤال الرئيسى الخاص بالاشتمال على عوامل خارج النص: وهو السؤال عن إنجاز هذه العوامل بالنسبة لإمكانات المعنى لمكونات النص.

وقد يُسأل فى إطار هذا الجانب الرئيسى عن الإنجاز الموضح للمعنى للعلاقات:

(أ) النص فى مقابل الشفرة CEuvre.

(ب) النص فى مقابل رؤية شاملة للأدب معاصرة للمؤلف (السيرة الذاتية والتفسير الذاتى) وللقارىء.

(جـ) النص فى مقابل رؤية شاملة خاصة بتاريخ الفكر والثقافة للمؤلف وللقارىء.

(د) النص فى مقابل نظريات النص والأدب والثقافة.

وقد يشار هنا إلى مجموعة من أبعاد المعنى للعمل الفنى الأدبى كما يقدمها ن. فراى N. Frye(٨):

أ ـ النمـوذج الكلى للرمـوز، المعنى الحـرفى (انظر هنا: المعنى الدلالى).

ب ـ علاقاته بمزاعم أو وقائع خارجية، المعنى الواصف (انظر هنا: المعنى السيميوطيقى).

جـ ـ موضوعه أو علاقته بوصفه شكلاً لصورة بشرح ممكن، المعنى الشكلى (انظر هنا: معنى البنية).

---

(٨) N. Frye, Analyse der Literaturkritik (dt -) Stuttgart, 1964), 363. (تحليل النقد الأدبى).

د ـ معناه بوصفه عرفاً أو جنساً أدبياً، المعنى النموذجى الأصلى (انظر هنا: عوامل المعنى المتعلقة بخارج النص بالمفهوم الأضيق).

هـ ـ علاقته بالخبرة الأدبية الكلية، المعنى الباطنى (الداخلى) (انظر هنا: عوامل المعنى المتعلقة بخارج النص بالمفهوم الأوسع).

٤ ـ ٢ ـ ١ تجعل الإشارة إلى عوامل خارج النص لتخصيص معنى النص والإشارة إلى استعمال معارف خاصة بتاريخ الفكر بوصفها عوامل استكشاف، ملحوظة موجزة حول العلاقة بين المعرفة المسبقة (أو البناء) وإمكانات تفسير النص أمراً ضرورياً، وهو يسعى فى الوقت نفسه إلى تطوير معيار لتحديد الطبيعة الدلالية أو السيميوطيقية للنص. ونص يسبب معه التحويل من معنى دلالى إلى معنى سيميوطيقى صعوبات قليلة، سوف يطالب القارىء، عادة بمعارف مسبقة أقل ذات طبيعة تتعلق بتاريخ الأدب و/أو بتاريخ الفكر. بيد أن تلقيه بوصفه بناء جمالياً يصعب من خلال ذلك عادة، إذ لا يوجه انتباه القارىء من خلال عوالق الفهم إلى مستويات العمل الشكلية ـ التأليفية، بل يحتاج إلى تلقٍ ملاحظ لما هو جمالى، لقرار خاص. وبخاصة حين يكون النص متشابكاً مع اللانص بقوة، أى يُبنى عبر تتابعات أو مستويات متتابعة للإبلاغ، يميل القارىء بالأحرى إلى استهلاك النص فى إطار وجهة نظر معالجة للمعلومة محضة. وتفترض المعرفة الإضافية الخاصة بتاريخ الفكر هنا خاصية إيضاحات وإكمالات مضمونية، تستتبع رؤية شاملة ببوجرافية معاصرة، لا يستغنى عنها النص ـ وإن كان مستقلاً أدبياً ـ فى كل عصر.

ونص، يبقى أساساً دلالياً فى تأثيره، أى لا يجيز ولا يطلب إشباعاً سيميوطيقياً مباشراً، يلاحظ بالأحرى فى إطار جوانب جمالية، ولا

يستهلك مضمونياً ـ براجماتياً (كأنه معين للحياة وإنشاء... إلخ) . وهنا يرد تاريخ الأدب وتاريخ الفكر في موضع الايقونية (Ikonographie) الأدبية والتاريخ الأدبي للحافز، أي أن وظيفة نصوص دلالية بشكل صارم وإنجازها لا يُستدل عليهما إلا حين تجلب وجهات نظر لا يصير النص من خلالها بوجه عام مخبراً إلا بإضافة أنظمة تفسير (انظر مثلاً الشعر المرئي)[٩] . وقارىء بلا معارف مسبقة سوف يعثر بشكل مباشر على مدخل إلى تأثير للنص، حين لا يتوفر له أي نظام تفسير، تصير فيه مكونات النص مهمة (دالة) . بيد أنه بالنسبة للعلاقة بين المعرفة المسبقة وقدرة الملاحظة تسرى قاعدة أن المفسر لا يمكن أن يفسر في الموضوع إلا ما يمكن أن يلاحظ بين ذوات أو أن يستلزم مستوى الموضوع ومستوى المفسِّرين كلاً منهما الآخر، وذلك وفق المخطط الآتي:

مستوي الموضوع		مستوي المفسرين
مستوى العلامات	←	المعرفة المسبقة ـ إطار التصنيف المتوفر
عرض على الممكن ملاحظته	↔	جوانب متسيدة، متوقعة، مكتشفة
الممكن المعنى/الممكن الاختيار	↔	توزيع الأهمية وفق آلية اختيار

صيرت بوعى

شكل ٣

وتتطلب الإشارات التي أوردت تحت ٤ الآن ـ على الأقل في نظر

---

(٩) انظر حول ذلك مقالتي: Konkrete Poesie, Ergebnisse und Perspektiven, in: (الشعر المحسوس، نتائج ومنظورات) Wort u. Wahrheit, 4. XXIV J9. (1968), 324 - 335.

فيلسوف اللغة ـ بعض ملحوظات حول السؤال الأساسى حول علاقة اللغة بالواقع فى النص الأدبى.

٥ ـ حول علاقة اللغة بالواقع فى النص الأدبى

٥ ـ ١ يحتاج فقط إلى نظرة جانبية إلى المناقشة المعاصرة للأسس فى العلوم الطبيعية، مثل الفيزياء النظرية ليرى أنه لم يعد يتحدث عن واقع ثابت، مقابل لنا بشكل مستقل كلية وفق الصيغة القديمة الذات ـ الموضوع بمفهوم نظرية المعرفة. فالواقع يظهر فى البحث الفيزيائى مُثبِّتاً أو مُخَطِّئاً لجمل أو نماذج تنبؤية[١٠]. فمن العاطف للقلب Phathos[*] التجريبى ـ الوضعى إلى واقع مدرك بشكل محض ومناسب لم يبق إلا القليل للغاية فى الفكر النموذجى للعلوم المعاصرة مثل الفلسفة الحديثة[١١].

وقد جعلت نظريات المعرفة المتعلقة بفلسفة اللغة من هردر حتى فيتجنشتاين من المعقول بناءً على ذلك أن مدخلنا المدرك إلى «الواقع» يجب أن يرى بلا شك «جدليا» فى تفاعل المنظور (= إجراء التوصيف) وماأخضع للمنظور (نتيجة التوصيف)، لأن معرفتنا الإنسانية، تعمل بشكل مُفَصَّل فى مجالاتها الصريحة بصورة تواصلية ـ لغوياً، تكفى دائماً فقط طالما تستطع أن تثبت نتائجها بشكل رمزى بين الذوات، ويكون ذلك بمساعدة الجمل أو سلسلة الصيغ.

---

(١٠) انظر مثلاً: G. Küng, Ontologie und logische Analyse der Sprache (Wien, 1963), 106 (علم الوجود والتحليل المنطقى للغة).

(*) العنصر المثير للشفقة (فى الحياة أو فى التصوير الأدبى أو الفنى).

(١١) انظر مثلاً A. J. Wittenberg, Vom Denken im Begriffen (Basel, 1957) (عن التفكير فى مفاهيم)، أو H. Albert, Traktat über kritische Vernunft (Tübingen, 1968) (مختصر حول العقل النقدى).

نحن نعرف ـ بمفهوم صارم ـ دائماً الكثير أو فى كل مرة ما يمكن/ كيف يمكن أن نقول (ننطق) إذا لزم الأمر. وبعبارة أخرى لا توجد ما تسمى ملحوظات محضة حول عالم ـ الحقائق، ولا توجد أيضاً معلومات ـ الحواس التى يمكن ببساطة أن توثق اللغة. لا توجد إلا ملحوظات أو إدراكات مفسرة. وتعد هذه الجملة نقطة تقارب بين علماء نفس وأنثروبولوجيين وعلماء اجتماع، وعلماء لغة وعلماء علوم طبيعية أيضاً(١٢).

وباختصار ينبغى أن توصف هذه العملية لتكوين الواقع بواسطة تماثل مقيد وتوصيف لغوى على النحو الآتى: التكوين المنجز لغوياً ـ علاماتياً ليس إلا عملية منْطقة محددة فى أقوال اتفاق الزمن، لصياغة مدمجة لمضامين الوعى، حيث لا يناسب الشكل اللغوى الشىء الموجود فى ذاته والمدرك بشكل مستقل لغوياً، بل حيث يظهر فى فعل الوصف المحدد ذاته كأنه شىء متشكل بدايةً بين ذوات، صار جزءاً من التفاعل بين الذوات. وتبعاً لذلك يمكن أن يتحدث عن «الواقع»، كما يتحدث عن نتيجة لعمليات منطوقة ـ تأسيسية ـ فى محيط تواصل اجتماعى، كما يتحدث عن عامل نسبةً إلى إنجاز عملية تكوينية منظرة لذوات وسيطة اجتماعياً أو كما عبّر هـ. بلومنبرج H. Blumenberg: كتحقيق سياق متفق عليه؛ كقيمة إثبات للمعرفة وبناء العالم المنجزين بين ذوات مختلفة(١٣).

---

(١٢) H. Wein, Philosophie als Erfahrungswissenschaft (Den Haag 1965) (الفلسفة بوصفها علماً للمعرفة)، وانظر أيضاً عملى: Sprache und Denken ala sprachphilos-ophisches Problem von Locke bis Wittgenstein (Den Haag 1968) (اللغة والفكر بوصفهما مشكلة فلسفية لغوية من لوك حتى فيتجنشتاين)

(١٣) H. Blumenberg, Wirklichkeitsbegriff und Möglichkeit des Romans in: Nachahmung und Illusion. Hrsg. H. R. Jauβ (München,1964), 12 (مفهوم الواقع وإمكانية الرواية)

٥ ـ ٢ حول عدم إمكان الدفاع عن نظرية ـ المحاكاة ـ على أساس نظرية اللغة والتكوين هذه يحللكل تصور للفن على أنه محاكاة imitatio مادام هذا التصور يزعم أن الفن يحاكى الواقع القائم والمتاح بشكل مشترك لكل المعاصرين والمدرك بالترابط فى ذاته، حيث توضع حسب علمى ثلاثة شروط يمكن مسها، وهى:

(أ) شرط، يوجد واقع متاح للجميع بقدرمماثل، واقع طبيعى[١٤]،

(ب) شرط، اللغة مجرد أداة لتصوير محاك وتوصيل ونقل صادق... إلخ؛ فهى تقدم صورة لواقع متاح وممكن إدراكه بشكل مستقل عن اللغة أيضاً.

(جـ) شرط، تجيز اللغة إبلاغاً واضحاً بين الذوات لما هو مقصود ذاتياً. وعلى النقيض من ذلك يجب بالأحرى أن يؤكد أن كل قول تعزى إليه وظيفة تأسيسية، إذ يكمن نهجها فى إيراد ما يحمل ووسيلة الحمل فى علاقة اتفاق زمنى راهنة، أى قول جوانب مضمونية أخرى باعتبارها تابعة لمفترض أنه معروف من خلال التسمية[١٥].

٥ ـ ٢ ـ ١ وبعد أن وصفت بذلك معرفة إنسانية عامة للغاية بأنها تكوين وُسّط اجتماعياً لواقع (واع) لذوات ينشأ الآن السؤال الخاص: كيف يمكن/ يجب أن تُحَدَّد فى النص الأدبى علاقة اللغة بالواقع. وتعمل

---

(١٤) انظر: J. P. Sartre, Was ist Literatur? (rde 65) (1958) (ما الأدب) كان خطأ الواقعية افتراض أن ما هو واقعى يوجد فيما يبدو فى التأمل، ويمكن للمرء تبعاً لذلك أن يقدم صورة غير متحيزة عنه.

(١٥) انظر حول ذلك: P. Hartmann, Zur Kategoriellen Grundlegung der Syntax in: Münchener Studien zur Sprachwissensehaft, H. 12 (1958), 25-48.
(حول التأسيس المقولى للنحو) .

طريقة الكلام التى انتشرت فى الوقت الحاضر عن العمل الفنى ـ اللغوى بأنه «تمثيل للواقع» ف. براينزندنتس (W. Preisendanz) أو Poiesis حساباً بوجه عام للغاية للمقدمات التى طوّرت فيما سبق، بل تظهر بعض الإيضاحات فى الموضع.

٥ ـ ٣ النص الأدبى ـ اللغة ـ الواقع

ينبغى أن تستخدم الملحوظات الحالية فى تحرير العمل الفنى اللغوى من الناحية الفلسفية اللغوية ابتداءً من كل الوظائف الخاصة بالتقليد والواقع المعرفى. وحين يمكن أن يجعل من المعقول ألا يكون الواقع معطى مسبقاً واضحاً بين ذوات، يمكن أن يصدق على نمط صحيح فقط، بل هو تأليف يختلف حسب سياقات ومنظورات وأغراض فى ألوان التواصل، فإن النص الأدبى يحصل ضرورةً على مكانة أخرى وإمكانات وظيفية أخرى فى مجموعة نتاجات إنسانية واعية (أفعال): يحرر من تأليف سياق فردى (متفق عليه أو غير متفق عليه). ولا يمكن إلا يلتزم بهذه المهمة، فهى (انطلاقاً من الأساس اللغوى المحض لبناء النص) مستقلة عن مقاصد مؤلفه[١٦].

وربما يكون القول العملى الأكثر عمومية، الذى يمكن أن يوضع تبعاً لذلك حول العمل الفنى اللغوى، هو: ينشأ العمل الفنى اللغوى من خلال نهج ـ تنصيص لبناء أنظمة المعنى بمساعدة استراتيجيات يمكن التحقق منها للاستعمالات اللغوية، حيث يظل هذا البناء للمعنى مرتبطاً بالعمليات

---

(١٦) انظر: W. Kayser, Das sprachliche Kunstwerk, 4. Aufl. (Bern, 1956), 15:,. Dichtung ist die einheitliche Gestaltung einer eigenen Welt mittels der Sprache. (العمل الفنى اللغوى: الشعر الشكل الموحد لعالم خاص بواسطة اللغة).

اللفظية (أى يكون له دائماً سياقه الخاص فقط)، إذ يكون موقف دلالى موضح للمعين موجوداً بقدر ما يتحقق لغوياً.

ويعنى هذا من الناحية الدلالية: أن لا يقول العمل الفنى اللغوى كيف تقع «الأشياء»، وما هى الحال، بل إنه ـ بحكم إنشائه الشعرى ـ الأشياء هكذا كما تزعم فى النص الأدبى، وإن الحال ينبغى أن تكون إلى حد ما فى هذا السياق.

٥ ـ ٣ ـ ١ إذا صاغ المرء هذا الطراز فإنه يصل فى تجاور محدد إلى مفهوم النظرية فى علم الرياضيات. هكذا كما تعد اللغة إجمالاً نموذجاً للواقع، يمكن/ يجب أن يعدل حسب وضع المعرفة، ويقدم كل عمل فنى لغوى مفرد نظرية (تأسيسية بدرجة أكثر أو أقل) لواقع مكون مسبقاً خاصاً بلغة عادية بحيث إن واقعاً معرفياً اجتماعياً مطابقاً له تقريباً (أى افترض أنه مطابق له) يمثل مجال الاستعمال، هو نموذج هذه النظرية الفردية[١٧] (انظر ٤ ـ ١ ـ ٢).

٥ ـ ٣ ـ ١ ـ ١ لنجمل هذه الفقرة: تشكل البيئة المعيشية المحددة اجتماعياً والواقع فيها (المكون) الذى صُيِّر بوعى فى عمليات تواصلية محيط الواقع للمؤلف (وللقارىء)، نظام مقولاته (الباقى بوعى فى الغالب) الذى يستقى منه بديهياته العادية. ولهذا السبب فإن الحقائق البيوجرافية وتاريخ العصر والفكر كلها مهمة لعلماء الدراسات الجرامانية ذووى الطابع القديم وعلماء الأدب، ففيها يمكن/ ينبغى أن يقدموا إشارات

---

(١٧) انظر حول ذلك: P. Hartmann, Modellbildung in der Sprachwissenschaft, in: Studium Generale, Bd. 18, H. 6 (1965) 369

(بناء النموذج فى علم اللغة، حول مفهوم النموذج).

إلى تطور الاستراتيجيات اللغوية الفردية، أى استراتيجيات بناء المعنى، التى تحدد مستوى التكرار اللغوى التجريبى للمؤلف وللقارىء، وبذلك تجيز إيضاحات متعلقة بنظرية الإنتاج والتلقى (هذا جلى إلى حد ما مع تحديد الابتكار).

وإذا وصف مؤلف نصاً ذا قصد أدبى فإنه ينشىء بذلك نظاماً دلالياً فردياً (جزئياً)، يتميز بأنه يُحتاج ألا يناسب ضرورة نظام المقولات المتعلق باللغة العادية (المتكررة) ولغة العلم؛ فالمؤلف يمكنه فى الرواية أو الدراما بلا شك أن يخالف بديهيات عادية (يطابق بذلك، على الأقل فيما يسمى حديثاً، نظام التوقع أيضاً). ولننظر مثلاً فى الرواية: بديهى أن «تعنى» لغة الرواية شيئاً، ويكون الجانب السيميوطيقى للغة هنا (فى مقابل الاستعمال اللغوى فى القصيدة الحديثة)[١٨] سائداً أيضاً. بيد أن سيميوطيقية لغة الرواية تنفصل كذلك عن قوة الجاذبية المقدمة من خلال استنتاجات عملية مرتبطة بالمعانى المتكررة فى اللغة العادية، لأن العمل اللغوى الأدبى مميز من البداية وفق نظام توقع قديم بأن بديهياته لا يجب أن تكون اقليدسية (= متكررة فى كل شىء)، إذ لا يتخلى أحد عن وثاقة الصلة المعلوماتية أو الاستنتاجات البراجماتية لاستعماله اللغوى: تمسك بتوقع يتيح إمكان أن تستعمل إمكانية حساب جد ظاهرة فى عوامل معيشية فردية وسيلةً فنيةً تماماً (انظر أوجه وصف موضوعية فى الرواية الحديثة).

---

(١٨) انظر حول ذلك مقالتى: Einige Grundzüge der Sprachverwendung: im' modernen Gedicht', in: BOGAWUS, H. 3 (1964). 10 - 18.

(بعض أسس الاستخدام اللغوى).

ويبرز العمل اللغوى الأدبى بوصفه بناءً جمالياً ما يسمى بلفظه الأول عالم الحياة التجريبى، وينشىء بوسائل لغوية مجردة فى محيط محرر من التزامات براجماتية مباشرة عالماً ـ لغوياً «جموحاً»، يمكن أن تدمج فيه جوانب عالم الحياة بوصفها قطع ديكور، وبذلك يتلقى أساساً تأليفاً آخر له، هو تأليف لموظَّفٍ ومدمج.

وبذلك تتجلى الطبيعة الفنية لعمل فنى أدبى فى أن الأمر يدور مع المادة المعدة سلفاً (للغة الإرث وحاضره) حول نهج حدوث خاص، ويجوز أن يُحكم بالتفسير تبعاً لذلك، حسب استراتيجية عملياته اللغوية، وليس حسب إمكانية تقديراستقرائياً فى مخططات توقع وتفسير اجتماعية سائرة خاصة بالتواصل.

وبالنسبة للنص الأدبى لا يوجد إلا ما ينشأ فى الواقع فى عملياته الدلالية/ السيميوطيقية؛ ما يظل فى سريان وجوده بمعنى محدد أيضاً مرتبطاً بالنص، إذ لا يمكن أن يصاغ التحديد البراجماتى للنص من جهة باطن النص.

ويعنى هذا فى الوقت نفسه: لا يتوقف هذا على أن يعرف شىءٌ فى النص الأدبى، بل جعل شىء ما بوصفه نصاً أدبياً ممكناً معرفته/ممكناً إدراكه. ومع تحويل الواقع «المقدم» أيضاً يعمل النص الأدبى أساساً بشكل توليدى.

٥ ـ ٣ ـ ٢ تؤكد نظرية المعرفة الفلسفية اللغوية المحدد معالمها أن الواقع (مثل المعنى) مفهوم علائقي، وأن الواقع يوجد قبل أى شىء فى التكوين اللغوى ـ التواصلى للإنسان. وبذلك تكون الطريق خالية لأن نرى النص الأدبى، تكوينياً خاصاً ــ فردياً ثانوياً. وتجيز علاقة عالم

اللغة الأدبى بعالم حياة المؤلف والقارىء (كما أشير إلى ذلك من قبل) أن تصاغ وفق قياس بنظرية النموذج الرياضية بحيث إن الواقع ليس بوصفه أشباه موضوعات ينتقل إلى النص الأدبى، بل ينشأ فى النص بوسائل لغوية فنية واقعٌ، لا يمكن أن يقدر استقرائياً إلا من النص.

وينجز النص الأدبى، ذلك المُدْرَك بوصفه عملية تكوينية ـ توليدية فى اللغة ومعها، المُؤسَّس ضرورة دائماً قصدياً ودلالياً وبناءً على (معنى) بين ذوات، إن صح التعبير، من ذاته وساطة بين ما هو فردى وما هو عام: فمبدأه الشعرى والتجريبى هو اللغة بوصفها لفظاً، ومراداً بوعى، وواقع تحديد منتجاً. فالنص الأدبى يولد عالماً لغوياً، ومن ثم أيضاً عالماً إنسانياً دائماً.

وربما قد وضح مما قيل حتى الآن أن النص الأدبى هو كل شىء يجب (يرغب فى) التوصل إليه فى اللغة ومعها، ويكمن نهجه الأساسى فى العثور على كلمة Logos ممكن تفسيرها أو نحو (بمفهوم فيتجنشتاين) للأشياء والبشر والموقف وتحقيقها: (هذا بالنسبة لى النواة المفيدة للكلام عن «العرض» فى النص الأدبى).

٥ ـ ٣ ـ ٣ هذه الإضافة بدت لى ضرورية فى مسار التفكير، لتحديد الإطار لتحليل للمعنى مرة أخرى بشكل أساسى. فحين يمكن أن توصف علاقة اللغة بالواقع فى النص الأدبى على النحو الذى عرض فإنه ينتج عن ذلك أن النص الأدبى تتوفر له أبعاد كثيرة للمعنى فى كلٍّ، حين يضم داخله/ يجيز تفسيرات دلالية وسيميوطيقية أساسية،ويمكن ربط بعضها ببعض خاصة بمكونات النص وكل النص. ويمكن أن يفهم علم عام للأدب بالنظر إلى هذه الأحوال على أنه مركبة منهجية فقط،

رصيد من وجهات نظر وأشكال/ طرائق تحليل، تقدم ـ وفق أساس النص ـ مناهج تحليل، وتجيز أن تنتظم نتائجها فى نظام قولى مقبول. ويجيز اتجاه حسابى فى التفسير بالكاد إمكان أن يصح التنوع والخصائص الفردية لنصوص أدبية مفردة. وبالنظر إلى النتائج التفصيلية التى قُدّمت حتى الآن يجب على نظرية عامة لعلم الأدب أن تقدم النظام الإطارى الذى يمكن فيه أن تزوّد النتائج الجزئية والنظريات الفرعية بمؤشرات تعلم موقعها ووثاقة صلتها بالنظرية العامة.

٦ ـ النص الأدبى بوصفه عملية دلالية

بعد الملحوظات التى وضعت حول مسألة المعنى والعلاقة بين اللغة والواقع يرجح التفكير فيما إذا لم يكن أكثر جدوى أن يفهم النص الأدب على أنه مادية إحصائية للعلامات، بل عملية؛ نظام دينامى فى داخله، عامل دينامى فى تواريخ (أمور) الفهم والمعايشة لذوات محددة. النصوص الأدبية إذن عوامل فى عمليات تواصل اجتماعية أعيد ربطها (ويصير الأمر أكثر وضوحاً، كلما كانت معروفة بدرجة أكبر).

إن النص الأدبى هو من جانب نتيجة أمور فعل لغوية معقدة، يحدد محيط معناه وتؤديه أحداث فعل إدراكية وعاطفية وأدائية سببتها تلك الأولى، النص من جهة أخرى عامل حفز لأحداث فعل يمكن إضافتها فى المتلقى، أى مسبب لأوجه أداء سيميوطيقى للمعنى على يد المتلقى/ وفيه. (وفى إطار هذا الجانب فقط أعد من المجدى أن توصف أجناس أدبية بأنها مؤسسات، كما يقترح ر. لفين ووليك ـ ووارين)(١٩).

ويمكن بذلك أن تقل صعوبات التحليل الدلالى (الموجه إلى النص أو العلامات) بالنظر إلى التاريخية غير المتنازع عليها للسياقات وتأثير

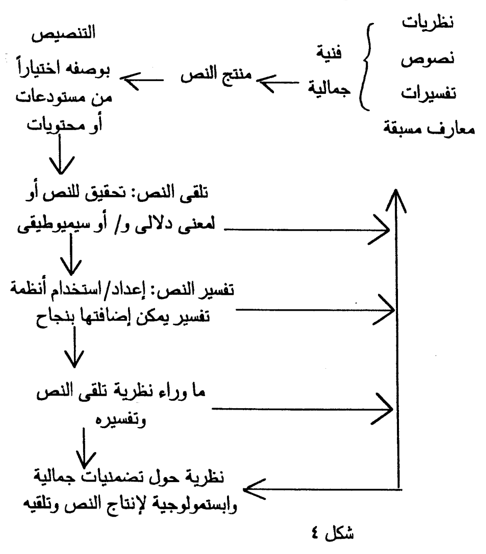
---

(١٩) R. Wellek u. A. Warren, Theorie der Literatur, 3. Aufl. (1963) (= UllsteinTb. (نظرية الأدب) 420 - 421), 203.

النص، دون أن يُتخلى عن تعلق التحليل بالنص، أى أن يُساء تفسير دور النص بوصفه داحضاً للنظريات.

ويعنى وجوب فهم النص الأدبى على أنه عملية دلالية: أنى أنطلق من أن نصاً أدبياً ما لا يكون مهماً إلاحين يمكن أن يتضمن أحداث التلقى، أى يبنى بأن يمكن أن تتضمن فيه بنجاح أزمنة شديدة الاختلاف بالنسبة للمتلقين. النص الأدبى يحيا من إمكان أن يؤدى دوراً فى عمليات التواصل، حيث يجب أن تقصد مع النص الأدبى أساساً عملية جمالية.

ويتضمن النص الأدبى بوصفه عملية دلالية العوامل الآتية:



شكل ٤

ويتعلق تأثير/ الإنجاز المعنوى للنص بعمليات التفسير التى يمكن أن يسببها النص فى المتلقى،. وستكون عمليات التأثير هذه أكثر تعدداً فى طبقاتها وتعلقاً بالزمن كلما أنشىء متعدد الوظائف (انظر هامش ١٢).

وقد ذُكر شرط عام لإمكانية عدم إمكان استعمال نصوص أدبية مع عدم الدقة المميزة، التى تكمن فى أن النصوص الأدبية (وبخاصة القصائد) مفيدة مفهومياً بشكل سائد (دلالية)، يعد أقل تغطية للمعنى - براجماتياً (سيميوطيقياً)، أى أنها تقدم تشكيلاً لغوياً لعلاقات الترابط غير المرتبطة من خلال نوع من التوصيف الموضوعى بمواقف فهم مخصوصة، انتقائية من الناحية التاريخية. ويجب أن تُنَصَّص النصوص الأدبية (وهذه ملحوظة تتعلق بنظرية للأدب) بشكل أساسى دلالياً، ولكن متعددة التكافؤ من الناحية السيميوطيقية، وأن تُنْشِىء من خلال هذه الطريقة للتكوين الشكلى تعدداً فى وظائف إنجاز مكونات النص.

٦ ـ ١ تعدد المعنى وتعدد التكافؤ

كون الشعر وفق معناه كثير الدلالات من الاكليشيهات التقليدية فى نظرية الأدب، ولكن قد يوصى حسب الأفكار الحالية إيراد بعض اختلافات هنا. فيجب أن يسأل: على أية مستويات يُحدد تعدد المعنى، وكيف يحقق:

(أ) على مستوى المعنى يكون تعدد المعنى ممكناً باعتبار أن غلبة الكلام المفهومى (من خلال غياب محددات المعنى) لا يفرض/ يظهر أى تحقق سيميوطيقى بأنه الصحيح وحده. فلكل قارىء:

(ب) على المستوى السيميوطيقى إمكانية أن يحقق الإنجاز الدلالى للنص بشكل ضمنى فى عملياته الفردية للفهم، ولديه:

(جـ) على المستوى الشكلى ـ التكوينى إمكانية استنتاج معانى جوانب بنيوية من خلال إضافة إلى أحداث دلالية لمعنى الوحدات المعجمية. وتُلاحظ إلى جانب هذه الأنواع لتعدد المعنى داخل النص أوجه تعدد للمعنى، تُنشىء أنظمة التفسير المضافة (تاريخ الفكر، وعلم الاجتماع، وعلم نفس ـ العمق (الأعماق)... إلخ)، التى فيها يجعل المتلقى النص يؤدى دوراً (انظر مثلاً التفسير النمطى الأصلى للأجناس لدى فراى N. Frye). وبهذا المعنى أفهم ملحوظة فراى: ربما من الأفضل.. ألا يُتحدث ببساطة عن تتابع من المعانى، بل عن تتابع من الترابطات أو أوجه تضافر العلاقات، التى يمكن أن يوضع فيها كل العمل الفنى الأدبى، حيث يكون لكل ترابط مثيولوجيته المميزة وعبقريته (روحه) ومنطقه أو دلالته[٢٠].

٦ ـ ١ ـ ١ كون هذه الأنواع لتعدد المعنى ضرورية، وتتبع بشكل مجدٍ النص الأدبى يبرز من بنية العملية الموضحة تحت ٦ لنصوص أدبية. وفى الواقع يجب أن يفرق بوضوح بين تعدد المعنى المشروط براجماتياً وتعدد الوظائف البنيوى. وبينما تشترط تعدد المعنى للعوامل المؤسسة للمعنى الصراحة المذكورة للسياقات المخصصة للمعنى، يمكن أن تحدد تعدد الوظائف البنيوى خصوصية البنية الجمالية لنصوص الأدبية.

ويمكن أن يُميز هذا النوع الجمالى من التنصيص من خلال مفهوم التعدد فى الوظائف لجانب النص، ومن خلال تعدد التكافؤ لجانب تأثير النص أو لجانب المتلقى. وبذلك ينبغى أن توصف خصوصية (تميز) نصوص محققة جمالياً، يمكن فيها ـ حسب الأسلوب والموقع

(٢٠) N. Frye, a. a. O., p. 75

الخاص بتاريخ الفكر مع أوجه غلبة متبادلة ـ بشكل محتمل أن يعدد كل مكون نصى لذاته فى الوقت نفسه (يجعل موضوعياً، ويجعل محدداً) وحاملاً لبناء نصوص ذات درجة دمج عالية. بيد أننا بذلك نصل إلى مجال نظرية الأدب، التى يجب أن تبحث العلاقة بين تعدد الوظائف وتعدد التكافؤ وما جمالى والرؤية المحددة(٢١). والراجح فى ذلك أن نصاً ما لا يمكن أن يقرأ إلا بوصفه نصاً جمالياً حين تبقى عناصره المذكورة فى ملازمة دلالية للنص؛ حين تدرك بعبارة أخرى مضمونية النص بوصفها وظيفة صيغ التمثيل (على مستوى البنية والتحقيق والتكوين)(٢٢).

ويمكن هنا بوجه عام أن يشار إلى ترجيح خاص بنظرية الأدب وهو أن إمكانية واحتمال تلق جمالى يزداد بقدر ما لا يدعى الاهتمام من خلال وظائف نصية سيميوطيقية و/أو براجماتية.

٧

لموجز لموقف علم الأدب، لنظريته العلمية ومنهجيته، وأهدافه المعرفية وتحديد البعد الدلالى للنص الأدبى بأنه عملية دلالية يبدو أنه يجب أن يشرع فى اشتغال رئيسى بعلم للأدب. هنا يفتتح مجال واسع لعمل الأسس والتفاصيل، لا يمكن أن ينجز إلا بتعاون وثيق مع كل الفروع التى تعنى باللغة. ومن الضرورى فى ذلك لأسباب خاصة بنظرية العلم

---

(٢١) انظر مقالتى: Vor-eingenommene Thesen zur Bestimmung der Asthetizität (أفكار متخذة مسبقاً لتحديد الجماليات) in: Geistes - geschichtliche Perspektiven. Festschrift für R. Fahner. Hrsg. G. Gorβklaus (Bonn. 1969). 35 - 45.

(٢٢) أقدم عرضاً مفصلاً لهذه الإشكالية فى: Philosophische Beiträge zu einer Theorie des Asthetischen (München 1971). (إسهامات فلسفية فى نظرية ما هو جمالى)

أن تُطوِّر نظريات بديلة كثيرة ما أمكن، وأن تُوسِّع نظريات قديمة كثيراً ما أمكن ذلك، وأن يدافع عنها (مثل تاريخ الأدب والهرمينوطيقا) حتى يتجنب اختصار متسرع لإطار الجهة لصالح نظريات جزئية مختصرة للمشكلة.

بيد أنه من جهة أخرى يجب أن يُبرز بوضوح أن علم الأدب بناءً على أهدافه المعرفية وتعقد جوانبه البحثية يمثل فرعاً مستقلاً، لا يمكن أن يختزل فى علم اللغة ولا فى تاريخ الفكر. ويمكن أن يقدم علم للأدب متصور وممارس بشكل مستقل نتائج مستقلة لبحث تقنيات اجتماعية للعلامات والترميز، لأنه ذاته يبحث فى قطاع موجز. وبناءً على أساس خاص بدلالة النص، يمكن أن يشغل علم الأدب بناءً على ذلك بوصفه مورداً لتساؤلات ومحفزات بحثية مكاناً تعاونياً مهماً فى مجموعة من العلوم اللغوية والاجتماعية[٢٣].

استدراك ١٩٧٥

رمى هذا النص الذى أُلِّف نص ١٩٦٩م إلى ثلاثة أهداف:

(أ) مهاجمة إهمال جوانب دلالية فى الشعرية التوليدية من منظور فلسفي لغوى.

(ب) مخالفة تحول لغوى متحيز لعلم الأدب.

(جـ) إيضاح حتمية علم مستقل للأدب.

---

(٢٣) ظهر فى هذه الأثناء توسيع لهذا الموضوع مثل: "Literaturwissenschaft als Forschungsprogramm", in Linguistik und Didaktik, 1. Jg., H. 4 (München, 1970), 269 - 282 und 2 Jg., H. 5 (1971), 43 - 59 (علم الأدب بوصفه برنامجاً بحثياً)

وقد تُحدث فى هذه الجوانب فى هذه المقالة أكثر من مناقشتها بما لا مزيد عليه،وتعاد بلانقد مجموعة من الآراء لعلم الأدب التقليدى وعلم الجمال.

من يهتم باستمرار تطور الموضوعات المعالجة فى هذه المقالة يحال إلى الأعمال الآتية:

ـ الجانب الفلسفى اللغوى ـ الخاص بنظرية النص قد استكمل فى:

Texttheorie. Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation و München 1973,

(نظرية النص، مشكلات علم لغة التواصل اللغوى).

ـ الجانب الجمالى استكمل فى:

Ästhetische Prozesse. Beiträge zu einer Theorie der nicht - mimetischen Kunst und Literatur, Köln 1971.

(عمليات جمالية. إسهامات فى نظرية للفن والأدب غير التقليديين).

ـ جانب علم الأدب استكملت معالجته فى:

Elemente einer Textpoetik. Theorie und Anwendung, München 1974. (عناصر شعرية النص. النظرية والتطبيق).

ـ الجوانب الخاصة بنظرية علمية لعلم عام للأدب تعالج فى:

Literaturwissenschaft als argumentierende Wissenschaft, München 1975.

(علم الأدب بوصفه علماً حجاجيا) ـ يشارك الموقف الذى تمثله سنة ١٩٧٥ بالكاد الموقف الذى تمثله سنة ١٩٦٩م.

وقد تُحدث فى هذه الجوانب فى هذه المقالة أكثر من مناقشتها بما لا مزيد عليه،وتعاد بلانقد مجموعة من الآراء لعلم الأدب التقليدى وعلم الجمال.

من يهتم باستمرار تطور الموضوعات المعالجة فى هذه المقالة يحال إلى الأعمال الآتية:

- الجانب الفلسفى اللغوى - الخاص بنظرية النص قد استكمل فى:

Texttheorie, Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation و München1973,

(نظرية النص، مشكلات علم لغة التواصل اللغوى).

- الجانب الجمالى استكمل فى:

Ästhetische Prozesse. Beiträge zu einer Theorie der nicht - mimetischen Kunst und Literatur, Köln 1971.

(عمليات جمالية. إسهامات فى نظرية للفن والأدب غير التقليديين).

- جانب علم الأدب استكملت معالجته فى:

Elemente einer Textpoetik. Theorie und Anwendung, München 1974. (عناصر شعرية النص. النظرية والتطبيق).

- الجوانب الخاصة بنظرية علمية لعلم عام للأدب تعالج فى:

Literaturwissenschaft als argumentierende Wissenschaft, München 1975.

(علم الأدب بوصفه علماً حجاجياً) - يشارك الموقف الذى تمثله سنة ١٩٧٥ بالكاد الموقف الذى تمثله سنة ١٩٦٩م.

Nachtrag 1975

Dieser 1969 verfaßte Text verfolgte drei Ziele:

(a) Aus sprach*philosophischer* Sicht gegen eine Vernachlässigung semantischer Aspekte in der generativen Poetik zu polemisieren;

(b) einer einseitigen Linguistisierung der Literaturwissenschaft entgegenzuwirken;

(c) die Notwendigkeit einer eigenständigen Literatur*wissenschaft* zu verdeutlichen.

Diese Aspekte sind in dem vorliegenden Aufsatz mehr angesprochen als ausdiskutiert; eine Reihe von Meinungen der traditionellen Literaturwissenschaft und Ästhetik werden ohne Kritik reproduziert.

Wer sich für die Weiterentwicklung der in diesem Aufsatz behandelten Themen interessiert, sei auf folgende Arbeiten verwiesen:

— Der sprachphilosophisch-texttheoretische Aspekt ist weitergeführt in: *Texttheorie. Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation*, München 1973;

— der ästhetische Aspekt ist weitergeführt in: *Ästhetische Prozesse. Beiträge zu einer Theorie der nicht-mimetischen Kunst und Literatur*, Köln 1971;

— der literaturwissenschaftliche Aspekt wird weiterbehandelt in: *Elemente einer Textpoetik. Theorie und Anwendung*, München 1974;

— die wissenschaftstheoretischen Aspekte einer allgemeinen Literaturwissenschaft werden behandelt in: *Literaturwissenschaft als argumentierende Wissenschaft*, München 1975. — Die 1975 vertretene Position hat mit der von 1969 kaum noch etwas gemein.

ديترفيهفجر (برلين)

فى البنية الدلالية للنص (*)

١ـ النص موضوعاً للبحث فى علم اللغة

تعد اتجاهات البحث اللغوية المختلفة التى أُسست فى السنوات الأخيرة تحت مصطلحات ، مثل : « علم لغة النص » أو« نظرية النص » أو« نحو النص » ، تعبيراً عن الاهتمام اللغوى المتزايد ببحث النصوص ومبادىء بنائها . ولقد انبعثت دوافع هذا التوجه الجديد للبحث اللغوى من علم اللغة نفسه ، وعلوم متاخمة أيضاً ، مثل : التربية والنقد وعلم الجمال ، وكذلك من مجالات تطبيقية كثيرة لعلم اللغة ، مثل المعالجة الآلية للغات طبيعية ، وللمعلومات / للوثائق وغير ذلك . ويمكن أن نلاحظ الأسباب الداخلية للموضوع بالنسبة لتطور طرائق وصف لغوية فى التحليل النصى بوجه خاص فى عدد كبير فى الوقائع اللغوية التى يقصر عن أن يفسرها النحو الذى ظل محيطه فى الوصف مقتصراً على مجلات الجملة . إن الأمر يتعلق فى ذلك بظواهر ، مثل الإحالة، واختيار الأداة ، وتتابع عناصر الجملة ، والإضمار ، والبدائل - الظرفية ، وموقع نبر الجملة ، والتنغيم ، والتأكيد ، والتقابل ، والتتابع الزمنى وخواص إحالة الأسماء ، والعلاقات السببية بين جمل متراصة بلارابط (انظر ايزنبرج ١٩٦٨) .

وأشار لغويون آخرون إلى أن النحو لايمكن أن يقتصر على وصف الجانب السيميوطيقى لإلحاق المعنى بالصوت ، و يجب أن يشتمل على « براجماتية الموقف الكلامى » . ومن ذلك مثلاً ظواهر التعبيرات الإشارية للشخص والزمان والمكان ، وأشكال الاتصال اللغوى (أشكال المخاطبة والتأدب والاحترام) . والظروف الصيغية، وأشكال ذكر الكلام (الكلام المباشر والكلام غير المباشر)، وتقسيم الكلام ، واختتام الكلام ، وكذلك الصيغ النحوية (انظر فوندرليش ١٩٧٠ ،

(*) أصل هذه المقالة هو : Dieter Viehweger (Berlin)
Zur semantischen Struktur des Textes pp. 103-117
من كتاب : Probleme der Textgrammatik II (Hrsg.) von František Daneš und Dieter Viehweger, Akademie-Verlag. Berlin 1977.

١٩٧١) . ويمكن أن تُجمَل الطرائق البحثية ، التى شكلت على أســاس القــوائم المحققة لخواص مميزة للنص ، على نحو شديد التعليم ، فى اتجاهين رئيسيين :

١- بعد أن عُرِفَت حقائق كثيرة لم يكن من الممكن أن تُوصَف ولا أن تُفَسر بشكل مناسب فى إطار نحو للجملة ، أُبدِيَت المطالبة بتوسيع مجالات النحو وإحــلال أنحاء نصية أقوى وأكثر طموحاً محل الأنحاء المحدودة للجملة (انظــر فــان دايك١٩٧٢) .

٢- انطلاقاً من أن اللغة ترد أساساً فى شكل نــصوص ، وأن النــصوص تمثــل «العلامة اللغوية الأصلية » (هارتمان ١٩٧١، ١٠) ، وضع لغويــون كُثــر الطرائق الحالية للبحث موضعَ تساؤل ، واستهدفوا خاصــة توســيع نمــاذج موجودة لتشمل مستوى النص وتقديم مقترحات لنماذج لغوية ، يشغل فيهــا النص من البداية موقعاً محورياً . وتتوارى خلف هذين الاتجاهين مداخل شديد التباين من الناحية المنهجية . وقد أبرز لانــج Lang (١٩٧٣ ، ٢٨٧ ومــا بعدها) بوضوح المشكلات المرتبطة بتوسيع مجالات نحو الجمل . وينــاقش على نحو مشابه كل من دسكاى ومارجليت أيضاً فــى مقالتهمــا الجدليــة : «ثورة» جديدة فى علم اللغة ! أنحــاء الــنص فــى مقابــل أنحــاء الجملــة (١٩٧٤). ويبين لانج أنه بالنسبة للمطالبة بنحو نصى بوصفه درجة أعلــى وأكثر مناسبة لنحو الجملة يجب الوفاء بالشروط الآتية إذا ما وجب حقيقةً أن يكون نحو النص أكثر من مجرد تغيير اصطلاحى :

(١) يوجد اختلاف معتد به بين الجملة والنص .

(٢) هذا الفرق يتشكل فى أن النص هو تلك الوحدة اللغوية التى لها علاقــات تركيبية متجاوزة حد الجملة .

(٣) يُقدم مفهوم النص على نحو دال على مفهوم الجملة ، بحيث لايمكــن أن يقع وصف مقبول للجملة إلا عبر النص (١٩٧٣ ، ٢٨٧) .

فى إطار هذه الشروط ربما يطالب فى رأى لانج بنحو للنص بوصفه نموذجاً لمرحلة كفاية أعلى . ويبين لانج فى هذا السياق أيضاً ما الصعوبات التى ماتزال موجودة فى الوقت الحاضر لتعليل الشروط المذكورة تعليلاً كافياً .

وينطلق الاتجاه الثانى من الشرط القائل : إن اللغة ترد أساساً فى شكل نصوص متضمنة فى مواقف اتصال محددة ، وتؤدى وظائف تواصلية معنية . ولم يُضف شئ إلى الرأى القائل إن أساس الورود للغات يجب أن يكون – بوصفه موظفاً – فى شكل نص فقط (هارتمان ١٩٧١ ،١٥) ، وأن اللغة لاتظهر دائماً إلا مع عوامل أخرى فى إطار مواقف تواصل معقدة ، ومع ذلك فالنتائج التى استخلصها بعض ممثلى الاتجاه الثانى السابق وصفه الذى لا يفهم بأية حال على أنه قلب بسيط للنظام الأول تجعل نظرة أعمق أمراً ضرورياً . بادئ ذى بدء يُبرز الاتجاه الثانى أن علم اللغة الحالى قد اشتغل بمجال محدود للموضوع لم يتناسب مع الواقع اللغوى ، ويشير فى هذا السياق إلى أن البحث المتصدر (وكثيراً ما كان الوحيد أيضاً) للنظام اللغوى أثر فى تطور علم اللغة عبر عقود تأثيراً سلبياً، واستبعد من البحث اللغوى جوانب جوهرية للغة . وقد أفضى هذا المبدأ الذى أرساه دى سوسير ، وتبعته بإحكام كل المدارس والاتجاهات البنيوية تقريباً بالضرورة إلى مجال لغوى بالغ الضيق والانعزال ، لم تعثر فيه بحوث حول النظام اللغوى فى واقعه الفعلى ، فى أدائه فى مجتمع معين على أى مكان ، أو حتى مكان محدود . بل إن طرائق بحثية قدمت تجاوزاً بموضوع بحث لغوى مستخلص من سياقات كلية معقدة ، ظلت بلاصدى إلى حد بعيد . فقد أشارت مدرسة براغ على سبيل المثال فى موضوعاتها المنشورة سنة ١٩٢٩، إلى أن الوظيفة الأساسية لكل نظام لغوى تكمن فى إنتاج منطوقات ، أى نص ، وحدات تواصلية (انظر : TCLP 1,7) .

وللاتجاهات البحثية المختلفة التى نشأت منذ بداية الستينيات تحت مصطلح « علم لغة النص » نصيب كبير دون شك فى التغلب على التوجه الأحادى لعلم اللغة إلى وصف النظام اللغوى ، الحادث بتأثير اتجاهات بنيوية . ولذلك يصير من البدهى أيضاً من خلال نظرة معاصرة أن المطالبة بعلم لغة للنص لم تنهض بها فى البداية إلا تلك الاتجاهات والمدارس فى علم اللغة التى بحثت ، مثل مدرسة براغ وعلم اللغة السوفيتى ، النظامَ اللغوى فى إطار وظيفته دائماً ، وأعلت ربط جوانب النظام والبنية والوظيفة فى اللغة بالمبدأ الأساسى المنهجى فى بحثها اللغوى . ومع ذلك لايجوز حسب علمى أن تفضى المطالبة المشروعة بدمج

النص فى البحث اللغوى إلى أن يُتَصور علم لغة النص نظيراً لعلم لغة النظام اللغوى وأن يُمارس مستقلاً عن النظرية النحوية بوصفها نظرية النظام اللغوى. مثل تلك المقابلة يمر بها الواقع اللغوى ، فهو يفترض من البداية قيوداً ، وبذلك يكرر آخر الأمر تحيزات مدارس بنيوية وأوجه قصور فقط على مستوى آخر . ولا يمكن أيضاً أن يستنبط المطلب من سياقات الانتظام المعقدة التى وضع فيها النص ، وهو تطوير نظرية للنص بوصفها نظرية تواصل لغوى ، ومساواة نظرية النص بنظرية التواصل (شميت ١٩٧٣ ، ١٥) أو تعريف علم لغة النص بأنه علم لغة الاستعمال اللغوى (نوندل ١٩٧٢) [١] ويشكل تنوع السياقات التى ينتظم فيها مجال للموضوع لغوى محدد ، بلاشك الإطار الذى خُصِّبت من خلاله التساؤلات التى طرحها بحث هذا المجال للموضوع واختبرت صحتها التفسيرية . ومع ذلك فإن هذا لايؤدى إلى جعل مجموع السياقات الواقعة ضمن أو بين التخصصات تابعة لنظرية مجال الموضوع المَعْنِى .

وقد ركزت اتجاهات البحث اللغوية النصية فى السنوات الأخيرة على الكشف عن الشروط النحوية _ التركيبية لتماسك النصوص بوجه خاص (هايدولف ١٩٦٦ ، پالك ١٩٦٨ ، ١٩٧٢) وعلى وصف علاقات دلالية فى النص على أساس سلاسل أو تتابعات لعناصر معجمية متكافئة دلالياً (أجريكولا ١٩٧٢ ، وجيدين ١٩٧٣ ، وسِڤبو ١٩٦٨)، وعلى شروط منطقية _ دلالية بوجه عام لتماسك النص أيضاً (بلرت ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ودوروفيڤ مارتمئيانوف ١٩٦٩) . ويمثل تناولاً آخر لوصف نصوص لغوية تلك الأعمال التى تربط عضوياً النص بالمقصد التواصلى للمتكلم ، وكذلك بالشروط الموقفية للنشاط اللغوى _ التواصلى (ايزنبرج ١٩٧٤ ، بفوتسه ١٩٧٠) . ويؤكد السرد الموجز غير المكتمل بأية حال لاتجاهات بحث لغوية فى الكشف عن خواص عامة ومبادئ بناء النصوص، الوصفَ السابق إيراده للنص بأنه ظاهرة معقدة للغاية ومتعددة الطبقات . ويوضح

---

(١) انظر شميت (١٩٧٣، ١٥) : تكمن المهمة البحثية (العلم لغة) بوصفه نظرية للنص فى تطوير نظرية موضحة للتواصل اللغوى . وفى تلك النظرية النصية ربما كانت نظرية جزئية «البراجماتية» قديمة الاستعمال لأن «براجماتياً» ، لم يعد من الممكن أن يكون هنا الاسم "المصطلح" لمجال بحثى جزئى يمكن عزله من الناحية النظرية، بل هو فى أفضل الأحوال المصطلح لجانب بحثى غالب فى نظرية النص بشكل إجمالى (وهو توجيه التواصل).

بناء على ذلك أنه مع الموقف الحالى للبحث يمكن أن يختبر أولاً ويُسبَر كم كبير من المشكلات مراراً . ولذا فإن علم لغة النص ما يزال جزءاً جيداً ، بعيداً عن إلحاق عدد كبير من الظواهر اللغوية التى طرحت مع بحث النصوص بنظام وصف متماسك ، وعن أن يُدرك كنظرية أىُّ كم من الأقوال حول مجال هذا الموضوع، مرتب بشكل منظم . وطالما تمثل هذه التساؤلات بالنسبة لعلم لغة النص تساؤلات معلقة إلى حد بعيد ، وطالما تظل غير ممكنة إطلاقاً أية إجابة مؤكدة عن السؤال : هل يمكن أن يفهم النص فهماً من خلال نظرية ، ومن خلال نظرية فقط ، فإن مصطلحات مثل نظرية النص ونحو النص ترمز إلى برنامج بحثى وليس إلى نظرية معمقة.

٢ـ جوانب خاصة بنظرية الفعل
أساساً لتوجيه بحوث لغوية نصية

لا يمكن أن يفهم ثراء الجانب الذى تمثله ظاهرة معقدة مثل النص ، فى اكتماله وتنوعه إذا ما ركزت المعالجة اللغوية بوصف النصوص على كشف بنية النص فحسب . ومع أن الوصف لخواص تركيبية يمثل مجالاً مهماً لبحوث لغوية فإن هذا المدخل يظل أحادياً وغير كامل إذا لم يُربَط فى تحليل النص وصف البنية بوصف الوظيفة على نحو منظم ، وتقدم الإطار الذى يطمح فيه إلى هذا الربط ، فى رأينا نظرية النشاط اللغوى التواصلى (rečevaja dejatel'nost') التى طُورت فى علم اللغة النفسى السوفيتى . ولما كانت لهذه النظرية أهمية محددة للغاية فى إيضاح مشكلات لغوية نصية أساسية فإن ينبغى أن يعرض هنا بإيجاز منطلق النظرية التى طورها أ.أ. ليونتيف (A.A. Leont'ev) أساساً . ويؤكد أنها ضرورية أن أدلة مهمة على مفهوم النص الذى طور فى ٣ – قد استنبطت منها . إن ليونتيف ينطلق من فكرة أساسية وهى أن النشاط اللغوى التواصلى للإنسان ينتظم دائماً فى نظام واسع للأنشطة . ومن ثم لايمكن فى رأى ليونتيف أن تُكتَشف آليات عمل اللغة إلا حين تدرس اللغة فى عملية النشاط اللغوى التواصلى، وتفهم بوصفها جزءاً مدمجاً من النظام العام لأنشطة الإنسان . وعلى نحو ما يفترض لكل نشاط آخر تُفتَرض للنشاط اللغوى التواصلى أيضاً جوانب

ثلاثة «مكونات ثلاثة» التحفيز والهدف والإنجاز (ليونتيف ١٩٧١ ،٣١) . وينشأ النشاط اللغوى التواصلى عن حاجة ؛ وهى أن الانسان يخطط هذا النشاط مستخدماً وسائل اجتماعية ، العلامات ، حيث يحدد الهدف النهائى للنشاط ويختار الوسائل لتحقيق النشاط . ومن ثم فإن كل نشاط لغوى – تواصلى هو وحدة لهذه الجوانب الثلاثة ، التى تبدأ بالحافز أو التحفيز الغالب (ليونتيف ١٩٧٥ ، ١٦٦) ، وخطة ، وتنتهى بالنتيجة ، بتحقيق الهدف الموضوع من قبل . وبين الحافز والهدف يقع نظام دينامى لأفعال وعمليات محددة ، يُستخدم لتحقيق الهدف. ويشير ليونتيف بإلحاح إلى أن التماسك التركيبى وجهةً توجه الهدف أهم خصيصتين لكل نشاط إنسانى ، ومن ثم للنشاط اللغوى التواصلى أيضاً . ومازال النتائج التى يجب أن تستخلص من هذا المنهج البحثى سواء من الناحية النظرية أو المنهجية لبحوث لغوية نصية ، فى الوقت الحاضر لايمكن أن يحاط بهما بالتفصيل على الإطلاق . بيد أن هذا من جانب آخر لايمكن أن يكون سبباً لإهمال الفرضية الأساسية الخاصة بنظرية الفعل بالنسبة لبحوث لغوية نصية . فهى يمكن على سبيل المثال أن تشكل الأساس لتنميط المقاصد اللغوية ، ومن ثم تسهم فى إيضاح السؤال : لأية أهداف يتواصل الناس بوجه عام بعضهم ببعض ، وكيف يحققون بواعث نشاطهم اللغوى التواصلى .

٣ـ بعض معايير محددة لمفهوم النص

بعد أن حدّد بإيجاز الإطار المرجعى الذى ننظم فيه بحوثنا اللغوية النصية ينبغى أن نحاول أن نميز بعض خواص جوهرية للنص . نحن نفهم تحت " نص " محصلة النشاط اللغوى –التواصلى للإنسان . ومن ثم فالنص إلحاق كائن وفق خطة فعل محددة ، أى نظام دينامى للأفعال والعمليات – قواعد إنشاء النص، ومتحقق من خلال قواعد النظام اللغوى لمضامين الوعى بوصفها ناقلات لظواهر، وأحوال الواقع ، والتتابعات الصوتية (انظر فيهفجر ١٩٧٦) . وللنصوص وضع علامات لغوية معقدة ، هى تحقيقات للمقصد التواصلى للمتكلم .والنص نتاج نشاط موجه لهدف ، تنتظم فيه الأفعال المفردة ، ولايمثل مجرد تراكم لأفعال كلامية ، ويؤدى وظيفة تواصلية مدركة . ومن خلال الوظيفة التواصلية التى يقصدها

متكلم ، ويدركها شريك (أو شركاء) التواصل فى موقف تواصلى محدد يصير " كم " من منطوقات لغوية نصاً متماسكاً [1].

وحين انُطلق هنا استناداً إلى فرضية ليونتيف من أن النصوص تحقق وفق خطة فعل محددة ، لم يَعنِ ذلك أن الأفعال والعمليات التى تعد أساس إنشاء النص تمثل مصفوفة حُدّدت فيها بالتفصيل البنية الداخلية لكل عنصر من عناصر النص ، بل يجيز ذلك الفرض أن يتناسب مع إنشاء النص أن يطور مُتكلم برامج جزئية محددة ، تستعمل عند إنشاء النص على نحو مميز (انظر درسلر ١٩٧٢ ، وفيهفجر ١٩٧٦) ، أى يمكن أن يفترض أنه عند إنشاء النص يقع نوع من التخزين البينى لفقرات مميزة محددة ، تُعلق فيها الموضوعاتُ والحملُ الواردان فى النص بعضهما ببعض .

ويؤدى مفهوم الوظيفة بالنسبة لتعريف النص السابق اقتراحه دوراً محورياً . ويُرى فى وظيفة النص شرط جوهرى لأن يفهم تتابع من الجمل أوالأبنية المكافئة للجملة على أنها نص ، ومن ثم يمكن أن يُحَد عن تتابع محض لجمل يتصل بعضها ببعض دون علاقة . فليست وظيفة تتابع المنطوق فقط وثيقة الصلة بتماسك النص ، إذ تؤدى مبادئ التنظيم أيضاً دوراً جوهرياً ، تلك المبادئ الدلالية إذن ، التى تدمج معانى عناصر النص فى وحدات مشكلة للنص (فقرات ، أجزاء ، أبواب) . وقد أشير إلى هذه الظواهر مراراً فى المراجع . ويذكر ليونتيف (١٩٧٤ ، ١٦٨) إلى ثمانى سمات ، يتحقق من خلالها تماسك النص . ويُعزى داخل سمات التماسك هذه إلى شروط الربط الدلالية أهمية خاصة . ويسجل لانج (١٩٧٣ ، ٣٠١) حول ذلك : بينما يتبع تماسك جملة ما (مهما كان تعقيدها أيضاً) القواعد التى تمزج وفقاً لها المكونات المصنفة نحوياً والمتعينة معجمياً بمعنى الجملة ، يتحدد تماسك نص ما بدمج معانى الجمل فى وحدات مهيمنة ؛ فمعانى الجمل تمثل – ببساطة – أحوالاً ... ويمثل دمج معانى الجمل فى مركبات مشكلة للنص ترابطات بين الأحوال . ويرى فان دايك (١٩٧٢) وبلرت (١٩٧٠) أيضاً أن الجمل يُربَط بينها وفق « مبدأ دلالى شامل » لتصير

---

(١) انظر أومان (١٩٦٩، ١٩) ... دون وظيفة تواصلية لايوجد نص. وتُوجه الوظيفة التواصلية المعنية المجرى المميز للعملية النصية.

نصوصاً . ويشير بلرت بوجه خاص إلى أن تماسك النص لاتحدثه محيلات متطابقة للموضوعات الواردة فى النص فحسب بل البنية المنطقية – الدلالية لوحدات النص . ولاتعمل شروط التماسك التى تنتج عن عملية توظيف النص من جهة ، وبنائه التركيبى من جهة أخرى ، منفصلةً بعضها عن بعض ، بل إنها تتشابك على نحو معقد ، وتستخدم عند إنشاء النص على نحو مميز وتبعاً لذلك لايمكن أن توصف شروط التماسك التركيبية منفكةً عن الشروط الوظيفية للتماسك النصى .

٢ـ١ وسائل دمج مضمون النص

يقع دمج معانى الوحدة النصية فى مركبات مشكلة للنص أساساً من خلال :

- وسائل ربط نحوية بين عناصر النص .
- مبادئ دمج دلالية ، وبخاصة من خلال بناء سلاسل اسمية معينة أو خطوط تناظر بين الذكر الأول (إيراد الموضوع) وتكريره .
- درجة الدمج المشتركة التى تشترط أنظمة معرفية خاصة لدى شركاء التواصل لتفسير تتابعات جملية بأنها متماسكة .

وفى الإيضاحات الآتية سوف نركز أساساً على المبادئ الدلالية التى تدمج الوحدات النصية لتصير وحدات مشكلة للنص . ولن تُفصَّل هنا إلا وسائل الربط النحوية لكى تحد بوضوح هذه الوسائل فى مقابل مبادئ الدمج الدلالية . ولايلتفت إلى الظواهر التى تُعالج تحت مفهوم درجة الدمج المشترك .

٢ـ١ـ١ وسائل ربط نحوية

ومن الوسائل النحوية لربط الجمل لتصير تتابعات جملية متماسكة تعد بوجه خاص الروابط وألفاظ الربط (انظر سيلمان ١٩٧٤،٣١) .

١) انجريد مصابة ببرد شديد . لذلك / تبعا لذلك / من ثم / لهذا السبب / بناءً على ذلك لاتستطيع أن تشترك فى المداولة .

٢) انجريد مصابة ببرد شديد . ومع ذلك / وبرغم ذلك تشترك فى المداولة .

يشير سيلمان Silman (١٩٧٤، ٣١-٣٢) إلى أن ربط الجمل المتحقق من خلال الرابط وألفاظ الربط والظروف الضميرية يحدث فى السلسلة الجملية تحولاً منطقياً للفكر عما عُبّر عنه فى اتجاه إضافة مكملة أواستئناف أوتركيز (و...أيضاً) ، تقابل[استدراك / اضراب] (لكن / بل) ، مع فرق دقيق للنسق (برغم ذلك ، بالرغم من أن) تحديد السبب (لأن) أو النتيجة (إذن) ...الخ . وعلى أساس هذه التبعية الوظيفية تعقد الجملة المبدوءة برابط مع الجملة المقررة للحال ربطاً محكماً تفقد معه الجملة الشارحة استقلالها ، ومن ثم تُوصف الجمل التى تُربط بالروابط فى أعمال لغوية نصية كثيرة بأنها جمل لامعنى لها فى ذاتها synsemantisch .(*)

وفى (١) و(٢) تفسر الجملة الموصولة بالروابط بأنها علاقة سببية أو مخالفة ، أى لماذا لاتشترك اتجريد فى المداولة أو لماذا تشترك فيها برغم أنها مريضة . وعلى أساس معنى الروابط الموجه إلى طرفين دائماً يبدو من المناسب والمفيد أن تعالج أدوات الوصل بوصفها روابط جملية Satzoperatoren ، تُوجّه الربط بمعنى الجملة فى الجمل الموصولة بأداة ربط (انظر لانج ١٩٧٣، ٣٠٢). وأشار بوست Boost (١٩٤٩ ، ١٢) إلى إمكانية أن تعد « علاقات منطقية » أساس جمل مترابطة براوبط : « بينما أولى المرء العلاقات المنطقية المختلفة التى تنشأ من خلالها صلة الجمل العنصر(الفرعية) بجملها الرئيسية ، منذ وقت مبكر ، انتباهاً كبيراً فقد أُغفلت بوجه عام العلاقات القائمة بين جملة رئيسية وجملة رئيسية . وفى الواقع تقع الجمل الرئيسية فيما بينها فى « العلاقات المنطقية » ذاتها ، على نحو ما معروف لنا دون شك مع الجمل الفرعية ». وعند تحليل " حكاية فصلية " سوف نعود إلى ذلك .

ويعد سيلمان (١٩٧٤،٣٤) – على العكس من ذلك – أمراً ممكناً أن تدرك الروابط تحت المفهوم العام للتكرار أوالاستئناف ، بحيث يمكن أن تقيم عضوياً علاقة بالضمائر وأوجه تكرار معجمى ، وتشكل بهذا نظاماً لوسائل الربط الجملى ويشير سيلمان حقاً إلى أن الأمر يتعلق فى ذلك بتكرير من نوع خاص ، يحدث

(*) صفة ترجع إلى مصطلح (Synsemantikon) ، ويعنى كلمة فقيرة المضمون لا تكتسب معناها الحقيقى إلا من خلال النص المحيط (مثل : هذه). المترجم

داخله تحول للفكر ، بل تجيز الأحوال التى تعد أساساً لها انتظاماً لوسائل الــربط هذه فى عمليات التكرار والاستئناف . ويستنبط سيلمان حجــج تــساوى الــربط بروابط – بالتكرار الضميرى والمعجمى بوجه خاص من أن ضمائر كثيرة نشأت عن الروابط ، كما يُحافظ فى روابط كثيرة على علاقة مباشرة بالضمائر .

وبينما يمكن أن تدعم فرضَ علاقة بين الربط بروابط وتشابك ضميرى نتائج بحوث لغوية ، يبدو أنه من الممكن إقامة علاقة بين ربط بروابط وإعــادة ذكــر معجمى فقط فى إطار أن الجملة التى تربط بأداة ربط مثل أوجه تكريــر معجميــة محددة تمثل تخصيصاً لتقرير حالة أو للذكر الأول . وفى رأينــا تعــد الخــواص الدلالية التى تعد أساس الربط بأداة والتكرير المعجمى ذات طبيعة متباينة للغايــة بحيث لايبدو تساوى هذين المبدأين للتماسك النصى مبــرراً . ويكمــن الفــارق الجوهرى فى أن الجمل التى تربط بأداة ربط تنشأ بينها علاقة ســببية وعلاقــات استنتاج وعلاقات أخرى . ويقوم مبدأ تكرير عناصر معجمية على العكس من ذلك على أساس علاقة – خاص – عام بين الذكر الأول وأوجه تكريره .

٢-١-٣ الاستئناف وسيلة لـربط لاجملى

من بين وسائل دمج النص تشغل الأنواع المختلفة للاستئناف لموضوع أورد فى النص مثل الإعادة والتمثيل والاختصار ...الخ مكاناً مهمــاً . ويكمــن مبــدأ الاستئناف بوجه عام فى أن موضوعاً أُورِد فى وحدة نصية ، تعيين اسمى ، يعاد ذكره فى تتابع جملى من خلال تكرير بسيط للذكر الأول (تعيين أول) أو تكريــر الذكر الأول متعلقاً بمتطلبات السياق من خلال عناصر متكافئة دلالياً ، وكذلك مــن خلال مستبدلات ضميرية (انظر أجريكولا ١٩٧٢ ، فيهفجر ١٩٧٦) .

وتعنى الإعادة الكلية أو الجزئية ، على أى نحو شكلت أيضاً لمضمون جملة سابقة داخل الجملة اللاحقة تقويةً وتأكيداً لتضافر هاتين الجملتين ، ومــن ثــم لا تُقدم علاقتهما المضمونية داخلياً فقط ... فهى ملموسة ماديــاً أيــضاً (ســيلمان ١٩٧٤، ٦٩) . وتنشأ من إعادة الذكر لتعيين أول ، أى مــن خــلال اســتئناف موضوع أورد فى النص ، سلاسل أو مجموعات من عناصر نصية متكافئة دلالياً، بها يُبقَى على موضوع معين مستمراً عبر فقرة نصية – وفى حالة خاصة عبــر

النص بأكمله . ونريد أن نَسِم علاقات التناظر المتكونة من الذكر الأول وإعادته بوصفها تكريراً بسيطاً واستبدالاً ضميرياً وعنصراً معجمياً مكافئاً دلالياً ذا تعقد متباين ، بأنها سلاسل اسمية (انظر فيهفجر ١٩٧٦) . ولا يمكن أن تبنى سلاسل اسمية إلا تلك العناصر فى نص ، التى تتعلق بموضوع واحد بعينه وظاهرة واحدة بعينها للواقع . وبذلك يعد التطابق الإحالى إلى جانب التكافؤ الدلالى للعناصر شرطاً جوهرياً لبناء سلاسل اسمية . ومن ثم فقد ذُكِرت خاصيتان أساسيتان لسلاسل اسمية : لايمكن أن يبنى فى نص ما سلاسل اسمية إلا تلك العناصر المتكافئة فى دلالاتها بوصفها انعكاسات لظواهر الواقع ، ولذلك يتوفر فيها تطابق إحالى ، يتعلق بحال (بواقعة) بعينها . ومن خلال ربط « دلالة الانعكاس » بـ « دلالة الإحالة » يتقرر مبدأ السلاسل الاسمية مبدأ مؤسساً لتماسك النص . ولايكفى التكافؤ الدلالى ، أى اشتراك عناصر سلسلة اسمية فى السمات ، وحدَه ، التشكيل سلاسل اسمية ، ومن ثم لحدّ تتابعات جملية متماسكة عن مجرد أوجه مزج جملية (انظر PSA ١٩٧٧) .

وللسلاسل الاسمية المبنية من خلال ربط إعادة ذكر عناصر نصية بنية داخلية مميزة . وعادةً ما يعد التعيين الاسمى الأول تعييناً اسمياً مباشراً للموضوع الوارد فى النص . وبذلك يخصص بشكل كاف فى موضع الذكر الأول الموضوع المُقدَّم . وعلى العكس من ذلك مع الأشكال المختلفة لإعادة الذكر لا تختار إلا عناصر أعم من عنصر الذكر الأول ، فلاتُتَكرر بذلك إلا الخواص العامة للذكر الأول .

(٤) اصطدم هاتز مع حارسه بشجرة . وقعت الأضرار برمتها فى المركبة .

(٥) اصطاد عالم الطيور دَغْناشاً . هذا الطائر المغرد الذى صار نادراً لدينا جُعِل موضع تجارب .

ففى الجملتين (٤) و(٥) لا يمكن أن يتبادل الذكر الأول وإعادة الذكر بعضهما مع بعض . ومع ذلك فإن مبدأ الاستئناف الموصوف هنا – الذى يقع وفقاً له مع الذكر الأول تخصيص للموضوع المقدم ، فى حين أنه عند إعادة ذكر هذا العنصر لاتكرر إلا الخواص العامة – ليس مبدأ بناء للسلاسل الاسمية صالحاً بوجه عام . وتتعلق أوجه الاطراد التى تعد أساس استئناف الموضوع المقدم فى

النص ، تعلقاً وثيقاً بشكل واضح بمبادئ البناء العامة للنص . ولذا لا يظهر فـــى النصوص ، التى تقدم جملةُ مدخل النص فيها نوعاً من الخلاصة للنص بأكمله أو لفقرة نصية ، العنصر المخصص كتعيين أولى ، بل العنصر الأعم . إذن يجــرى التخصيص بصورة متوالية داخل التضافر الجملى، أى داخل الفقــرة أو المقطــع النصى . وقد بُحثت العلاقة التى تفترض بين مبادئ بناء سلاسل اســمية وكــذلك بين مبادئ عامة لتكوين النص فى عمل فيهفجر (١٩٧٦) بحثاً أكثر تفصيلاً بحيث يمكن أن نحيل إليها هنا .

ويمكن أن تمتد السلاسل الاسمية عبر أجزاء نصية محددة (فقرات ، وكتل نصية ، ومقاطع نصية) وعبر النص بأكمله أيضاً . وفى السلاسل الاسمية ، التى تمتد عبر النص بأكمله – أى فى السلاسل الاسمية المستمرة – كثيراً ما يحدث أن التعيين الاسمى الأول يُكرر فى مطلع فقرة نصية جديدة . وعلى الــرغم مــن أن النظرات المكتسبة إلى الآن ما يزال من غير الممكن تعميمها فإنه يبدو فى أغلــب الحالات أن إعادة ذكر التعيين الاسمى الأول يتوافق مع حد الفقرة، وأنــه داخــل فقرة أو مقطع نصى يرجع على العكس من ذلك عند إعادة الذكر إلى مــستبدلات ضميرية وعناصر معجمية متكافئة دلالياً .

ولا تُكَرر التعينيات الاسمية الأولى فى النص بعناصر متكافئة دلالياً فحسب ، بل بمستبدلات ضميرية . ويختلف تكرير الذكر الأول من خلال مستبدلات ضميرية عن تكرير الذكر الأول من خلال عناصر متكافئة دلالياً ، لأن " الضمائر لاتــستقى دلالتها مع الألفاظ التى لها معنى فى ذاتهــا auto - semantisch "(*)(فوليــف ١٩٧٤،٥) . وهى بذلك لاتوصف بمجموعة كاملة من سمات دلالية » يتميز بهــا الذكر الأول . ولاتشمل المستبدلات الضميرية علــى الأرجــح إلا علــى الــسمات الدلالية العامة ، فهى تشير إلى أن الحديث فى سياق معين عن موضــوع ، عــن شئ ، عن ظاهرة فى الواقع ، قُدِّم أو قُدِّمت من خلال الذكر الأول ، أى من خلال عائد المستبدل الضميرى بوصفه عنصراً مميزاً بشكل تام فـــى البنيـــة الدلاليـــة

(*) صفة من المصطلح (Autosemantikon) ، ويعنى كلمة أو وحدة لغوية أكبر ذات دلالة خاصة، مستقلة (مثل : منضدة ، عقل ...) عكس مصطلح (Synsemantikon) السابق ذكره. (المترجم)

للسمات . وبناء على الخواص الدلالية للمستبدلات الضميرية ، وسمات الجوهر الوظيفية ، الاستناد إلى عائد ، تظهر الضمائر فى السلاسل الاسمية عادةً باعتبارها أوجه تكرير ، وليس الذكر الأول . وليست الضمائر التى تحل محلها عبر فقرات نصية قادرة على اجتياز محلات أكبر داخل النص . فلا يمكنها أن تمثل إحالياً العناصر التى تحل محلها عبر فقرات نصية أطول ، لأن الضمير لايمكنه أن يحول دون التقلص التدريجى للكلمة التامة المطابقة من الذاكرة (سيلمان ١٩٧٤، ٧٢) .

ولوصف قواعد دلالية تعد أساس بناء سلاسل اسمية كتبت فى السنوات الأخيرة ، وبخاصة من خلال دراسات متعلقة بدلالة الثروة اللغوية ، مداخل بحثية كثيرة يمكن بها إيضاح علاقات جوهرية بين وحدات معجمية على أساس سمات دلالية بأنها وسائل تضافر الجمل . فطرائق الوصف المبينة على أساس أبنية دلالية للسمات تعد وسيلة مناسبة للكشف عن علاقات التكافؤ الدلالية فى النصوص ، ومن ثم لإيضاح مبادئ تنظيم سلاسل اسمية (انظر لورنتس / فوتياك ١٩٧٥ ، و PSA ١٩٧٥) .

وقبل أن ينظر بشكل أعمق فى الوسائل الموصوفة هنا للتماسك النصى فى الحكاية الفصلية « الشبح » لشتريتماتر ، وتُوضح بمثال محدد ، نريد أن نجمل باختصار مرة أخرى بعض معايير محددة للبنية الدلالية للنصوص . إن مفهوم النص الذى نستخدمه لايتعلق بالنصوص المكتوبة فقط ، بل يتضمن أيضاً منطوقات شفهية . وتعد أساس النص المدرك على أنه علامة ثنائية مركبة ، أى النص المشكل من كم محدد من الجمل أو الوحدات المساوية للجمل ، والمنظم وفق مبادئ تواصلية معينة ؛ ناقلات وقائع وعمليات ومواقف محددة للواقع . وتشكل ناقلات ظواهر الواقع ، أى الموضوعات وأوجه الحمل المقدمة فى النص طبقة من المعنى النصى المعقد . ونسم هذه الطبقة لمعنى النص بأنها معنى انعكاسى أو بنية قضوية للنص .

٤ـ فى البنية الدلالية للحكاية الفصلية « الشبح » .

ينبغى الآن أن يُنظر بشكل أدق فى مبادئ التماسك النصى الموصوفة – الجزء الثالث ، وأن تُعرَض بإيجاز من خلال سلاسل اسمية للحكاية الفصلية

لشتريتماتر . ولما كانت التفسيرات الآتية تركز أساساً على البنية الداخلية ، على الذكر الأول ، وتكريراته ، فانه يظل تحليل الأبنية القضوية للوحدات النصية المفردة لم تدخل فى الاعتبار .

بادئ ذى بدء أورِد فى النص المكون من ١٤ فقرة ذات ٥٤ وحدة نصية إجمالاً ، الموضوع « قنافذ » ، الذى يعاد ذكره فى الوحدات النصية اللاحقة حتى الفقرة السادسة من خلال مستبدل ضميرى " هى " (٨ x) وكذلك من خلال التعيين الاسمى المباشر (x٦) . ولما كان الأمر يتعلق بنص أدبى ، فإنه تستخدم بناء على ذلك التعبيرات الاستعارية (المجازية) كرة إبرية وكرة قنفذية بوصفها عناصر إعادة الذكر ، ويمكن أن يلاحظ لها فى نصوص غير أدبية استشهادات مثل حيوان شوكى صغير ، أو الحيوان الذى يتكور عند الخطر . وبرغم التعبيرات الاستعارية التى تختار هنا تكريرات ، يمكن أن ينشأ تكافؤ دلالى بين الذكر الأول وأوجه إعادة الذكر المجازية على أساس الاشتراك الدلالى للعلامات فى السمات . ونطلق على علاقات التكافؤ الدلالية التى تقوم على أساس أوجه اشتراك العلامات فى الأبنية الدلالية للوحدات المعجمية أو لتتابعات الوحدات المعجمية لسلاسل اسمية " <u>تكافؤاً تركيبياً دلالياً</u> " (انظر حول ذلك فيهفجر ١٩٧٦) .

ومن خلال إدخال الموضوع الثانى الكلبة (الصينية الأصل) هيلا chow- chow-hund in hella وسلوكها تجاه القنفذ يظهر فى الفقرة الثانية عنصر فى السلسلة الاسمية للقنفذ ، يذكر بوصفه عدواً لدوداً أوعدواً له . ولايقوم انتظام هاتين الوحدتين المعجمتين فى السلسلة الاسمية للقنفذ على أساس أوجه اشتراك دلالية فى السمات . فهو غير ممكن إلامن خلال علاقات الإيضاح المتحققة فى النص أو المستفادة أو المستنتجة من النص . ومن خلال هذا المثال يتبين عدد كبير من العلاقات الدلالية التى تبنى فى النص، والتى لاتنتج مع ذلك من التكافؤ التركيبى الدلالى للعناصر .

إن العلاقات الدلالية المبنية هنا لم تسجل فى « المعجم المُتَذوّت » لشركاء التواصل ، بل لايمكنها أيضاً أن تسجل مطلقاً ، فهى لاتُبنى إلا تابعة لموقف كلامى محدد ، وللوظائف التواصلية أيضاً . ونطلق على هذا التكافؤ الناتج عن العلاقات

النصية فقط ، والمستنبط من موقف تواصلى محدد ، والوظيفة التواصلية للــنص " تكافؤاً وظيفياً دلالياً " .

ولايكون ضم العدو اللدود والعدو فى السلسلة الاسمية للقنفذ إلا من خــلال إدخال الموضوع « الكلبة الصينية الأصل هيلا » ، والأقوال التى تؤدى عنها ، أى أن الكلبة تصطاد القنفذ . وعند حد الفقرة النصية السادسة تتوقف بداية سلــسلة القنفذ . وحتى هذه الفقرة النصية يميل القنفذ دائما إلى مجموع القنافذ التى تبحث عن غذائها فى ليالى الصيف فى غابة المروج أو فى المنطقة الزراعيــة أو إلــى ذلك الكم الجزئى ، القنفذ ، الذى أحضرته الكلبة الصينية إلى بيتها . ومــن هــذه الناحية ضمن مبدأ التطابق الإحالى .

ويُظهر إدخال الموضوع النصى الثانى فى موضوع الذكر الاول تخصيــصياً كاملاً(الكلبة الصينية الأصل واسم علم) ، بحيث إنه عند إعادة الذكر يمكــن أن يرجع إلى اللفظ الأعم كلبة أو الاسم العلم هيلا أو مستبدل ضميرى . وعند هــذا الإدراج للموضوع يتبين المبدأ السابق وصفه وهو أن العنصر الأخص يــستخدم عند الذكر الأول ، وعلى العكس من ذلك لاتستخدم عند إعادة الــذكر إلا عناصــر أعم .

وقد لفتنا الانتباه فيما سبق إلى أنه ليست وحدات معجمية وتتابعات معجمية فقط يمكن أن تبنى بناءً على تكافؤها التركيبى والوظيفى سلاسل اســمية . فــإلى جانب مبدأ التكرير أو تمثيل الذكر الأول يستخدم لدمج مضمون النص بصورة جد شائعة مبدأ التكثيف ، اختصار تمثيلات متعددة للحال فى دلالة وحدة معجميــة أو وحدة نصية . ويوجد هذا فى الفقرة الثالثة ، والفقرة السادسة أيضاً . ففى الفقرة الثالثة تُكثف : انتفخت القنافذ وتكورت حين هاجمتها الكلبة فــى : ذلــك ، وفــى الفقرة السادسة تحمل جملة : تكررت اللعبة لبعض ليال . كل الأحوال التى وُصفت فى الفقرات النصية ٥-٢ أو ٦ . ويُعَمّ بالمكثف الدلالى اللعبة فى الوقت نفــسه الحدّ للوحدة التأليفية الأولى للنص ، حد وحدة الفكرة التى يمكن أن تجمــل مــن جهة الموضوع فى " الكلبة الصينية الأصل تصطاد القنافذ " .

ويختلف إدراج الموضوع النصى الثالث أساساً عن مبادئ الإدراج العامة . فقد أُدرِج الموضوع « نحن » فى الفقرة الرابعة دون أن يقدم بذلك ، بــمَ يتعلــق

هذا الموضوع . ولّما يُكرر ببساطة الذكر الأول فى الفقرات اللاحقة أيضاً أو يُعاد ذكره بـ« أبنائنا » بقى من غير الواضح فى تكون هذا النص لمدة طويلة ، إلى أى أشخاص يحيل « نحن » أساساً . وبدءاً من الفقرة النصية الثانية أو الثالثة (انظر فيما يأتى) يصير القارئ على بينة من أن « نحن » تتعلق بالقاص – ويُذكر فى النص عبر « أنا » المستنبط منه زوجتى وأبناؤنا أو الأم . هذا الإدراج لايكون فى الأساس ممكناً إلاحين يمكن أن يفترض أنه معروف بناء على علاقات سياقية ، يتعلق بها هذا العنصر وتتجاوز العلاقات السياقية التى ينتظم فيها «نحن» ، وتجيز تبعاً لذلك أن « نحن» أيضاً ذكر أول ، حد النص المعين ، ولاتوضح إلا من خلال النص الكبير الذى نلاحظ فيه حكاية « الشبح » .

وتتبع الاستشهادات المعجمية للسلسلة الاسمية المبنية فى الفقرة النصية الأولى (الفقرة ٦-١) الوحدة الموضوعية : الكلبة الصينية الأصل تصطاد القنافذ . ولذا – كما فُصّل – لايعاد ذكر التعيين الأول القنافذ إلا من خلال تكرير بسيط ومستبدلات ضميرية والتعبيرات التى تفسرها الوحدة الموضوعية كرة الشوك ، وكرة قنفذية وعدو لدود الخ . وبذلك تتميز الفقرة الموضوعية الأولى بوحدة التشكيل المعجمى وإحالة زمنية موحدة أيضاً . وتتعلق موضوعات الزمن التى أوردت فى هذه الفقرة بـ « ليلة صيفية » . وفى هذا السياق الزمنى المحدد إحالياً تنتظم محددات الكم الزمنية المستخدمة أحياناً أيضاً .

وفى الوحدة الموضوعية المكونة من ست فقرات ، الكلبة الصينية الأصل تصطاد القنافذ ، لا ترتبط إلا الفقرات ٥-٢ بعضها ببعض على نحو تبعى . ومن ثم تشترط كل منها الأخرى بصورة متبادلة . وعلى العكس من ذلك لاتتصل الجملة الأولى بالجمل اللاحقة إلا اتصالاً غير وثيق بشكل كبير ، وليس لها بالنسبة للأساس الموضوعى المشترك للفقرة النصية الأولى أية وظيفة موضحة ، لأن الوحدة الموضوعية للفقرة النصية الأولى مؤكدة بشكل كاف من خلال الفقرات ٦-٢ . ففى الفقرة الثانية يعلل الأساس الموضوعى للفقرة النصية الأولى ابتداءً بوجه عام (كلبتنا الصينية الأصل هيلا فعلتها ، تعاركت مع القنافذ) .

وتثبت الحال هنا فقط . وتخصص الفقرات ٣-٥ عرض الحال المقرر فى الفقرة الثانية ، الذى يفصل فيه تتابع الذكر العاكس لتتابع الواقعة ، كيف تصطاد

الكلبة القنافذ ، وإحضارها للبيت ، وكيف تعاد القنافذ آخر الأمـر إلـى المنطقـة الزراعة ثانية من قبل الأبناء . وتمثل الفقرة السادسة مكثفاً لمعنى هذه التـناقلات للحال .

وتشكل المقطعَ النصى الثانى الفقرتان السابعة والثامنـة . وفيـه تـستمر السلسلة الاسمية التى بُنيت فى المقطع النصى الأول من خلال « القنافـذ » مـن حيث إن لفظ « قنفذ » هنا يتعلق بقنفذ محدد للغاية ، ولم يعد متعلقاً بكل القنافذ ، التى كان الحديث عنها إلى الآن . وتنشئ جملة المدخل فى الفقرة السابعة العلاقة بالسلسلة الاسمية للمقطع النصى الأول . ويتضح مـن خـلال اختيـار الوسـائل المعجمية أنه مع الفقرة السابعة يبدأ مقطع نصى جديد ، وحدة موضوعية جديدة . ولم يعد يذكر القنفذ فى هذا المقطع النصى من خلال عناصـر تكـون السلـسلة الاسمية للمقطع النصى الأول ، بل من خلال صغير ، قنفذ أليف جداً ، ضيف قديم، قنفذ عمره عام ، هذا القنفذ المستأنس ، ضال ، مرعى به ، وكذلك مـن خـلال مستبدلات ضميرية ، برغم أنه يمكن هنا أيضاً أن تقع إعادة ذكـر بـــ «العـدو اللدود هيلا » . ولم يعد يستخدم فى هذا المقطع النصى عناصـر إعـادة الـذكر للقنفذ، التى تُقَوِّم فى المقابل العلاقة بين الكلبة والقنافذ ، بـل عناصـر مناسـبة لعرض علاقة الإنسان بهذا القنفذ الأليف .

وتستمر السلسلة الاسمية / نحن / فى هذا المقطع النصى من خلال تكريـر بسيط أو تكرير ذى تنوع جدولى ، من خلال أبنائنا ، وأنـا ، ونحـن ، وكـذلك العنصر المكافئ وظيفياً – دلالياً المستفاد من النص « مورد اللبن » .

وينشأ فى المقطع النصى الثانى الربط الجملى من خلال امتداد الـذكر الأول أيضاً . ويخصص الذكر الأول « <u>طعام بسيط</u> » فى الجملة اللاحقة بـ : بطـاطس مكبوسة ، ومهروسة ، ولبن عاقد ، ومشهيات اللحم ، وفطائر منفوشة . ومـع ذلك يشترط هذا المبدأ للربط الجمالى أن تخصيص الذكر الأول العام يجـرى فـى الجملة اللاحقة به مباشرة .

وتشكل المقطع النصى الأخير الفقرات ٩-١٧ التى تُدمج أيضاً مـن خـلال السلاسل الاسمية : <u>القنفذ</u> ، <u>والكلبة الصينية الأصل هيلا</u> ، <u>ونحن</u> . ومن الممكـن من خلال تصوير الموضوع فى المقطع النصى الثانى أن تُختار لاستمرار السلسلة

الاسمية للقنفذ عناصر إعادة الذكر ،مثل : قنفذ منزلى ، وقنفذ أليـف ، والاسـم العلم شتاخو، والعناصر المستخرجة من الناحية السياقية فقط : شبح ، ومحو .

ويظهر النص إلى جانب السلاسل الاسمية الثلاثة المستمرة سلاسل اسـمية موجزة كثيرة لا تتجاوز حدود الفقرة أو لاتمتد إلا عبر فقرتين متجاورتين بـشكل مباشر . وهكذا يشكل المسكن الشتوى والعش الشتوى سلسلة موجزة داخل فقرة (الفقرة ٩)، ويعاد ذكر الموضوع المقدم فى الفقرة ٨ « قطة » من خلال تكريـر بسيط فى الفقرة ٩، ويشكل سلسلة موجزة على أساس المطابقة الإحالية .

وعلى الرغم من أن هذا المثال النصى لشتريتماتر ليس مناسباً لكى يـدلل بوضوح على كل مشكلات التماسك النصى السابق معالجتها ، فقد صار واضحاً مع ذلك أن مبدأ إعادة الذكر / أن الإمكانات المتعددة لإعادة موضوع مقدم فى الـنص تمثل مبدأ شاملاً (كلياً) لدمج مضمون النص . وحتى يوضح طريقة تأثير هـذا المبدأ مرة أخرى فى هذا الصدد نريد أن نعرض المقطع النصى الأول لهذه الحكاية (الفقرات ١-٦) فى شكل مصفوفة شديد والتبسيط ، يمكن منها معرفة البنيـة الداخلية للسلاسل الاسمية ، وكذلك التنظيم التواصلى لهذا المقطع النصى (مثـل تبادل عناصر النص الرئيسية) ، معرفة جيدة للغاية . وبسبب الوضـوح سـوف نتخلى فى ذلك عن عملية تأليف للوحدات النصية المفردة ، أى عن تحليل جمـل معقدة ، وتجزئة هذه الجمل إلى أوجه حمل . ولم يدخل فى الاعتبـار فـى هـذه المصفوفة الموضوعات المكانية والزمانية أيضاً .[1]

لقد أوضحت تفسيراتنا برغم حاجتها إلى الإكمـال أن الـسلاسل الاسـمية تستوعب جانباً جوهرياً للتنصيص ، وتمثل معياراً حاسـماً لتماسـك التتابعـات الجملية . وكل الظواهر التى ترتكز على ما تقدم، وهو ما استمر فى شكل التكرير والاختصار والتمثيل ، تنال بذلك دلالة خاصة بتضافر الجمل ، ووظيفـةٌ متعلقـة بدمج النص . وقد أراد هذا الإسهام أن يشير إلى بعض هذه الظواهر .

---

(١) يستخدم للموضوعات المقدمة فى النص الرموز الآتية :

X (س) = قنفذ ، و y (ص) = الكلبة الصينية الأصل ، و y (ى) = نحن

ويشار بالمؤشر صفر إلى الذكر الأول ، وتعلم المؤشرات أ- ن تكرير التعيين الاسمى الأول فى درج النص . وتشير المؤشرات الموضوعة أعلى إلى التطابق الاجمالى.

فقرة/وحدة نصية رقم	سلاسل اسمية	روابط جملية	محمولات
١-١	ق ت ٥		(يمشى وئيداً) (يتحسس)
١-٢	ك ت ١		(يتعلق ، تبحث، تحاول)
٢-٣	ك ت ٥ ، ق ت ٢		(تتصارع مع)
٢-٤	ك ت ١	لأن / حين	(تأتى فى الطريق، تنبح فى غضب)
	ك ت ٢ ، ق ت ٣		(يصطدم)
٣-٥	ق ت ٤		(ينفخ ، يتكور)
	ك ت ٣ ، ق ت ٥	لأن	(يهجم على)
	ك ت ٤	من خلال ذلك	(تصير متوثبة للقتال)
	ك ت ٥ ، ق ت ٦	من خلال ذلك	(تقضم)
	ك ت ٦	من خلال ذلك	(تنزف)
	ك ت ٧	من خلال ذلك	(تقتفى الأثر)
	ك ت ٨		
	ك ت ٩ ، ق ت ٧		(يتكور فى الوقت المناسب)
	ك ت ١٠ ، ق ت ٨	حتى	(ينفث)
٤-٦	ك ت ١١ ، ق ت ٩		(يحضر)
	ك ت ١٢ ، ق ت ١٠	بذلك	(يرقد)
	ن م ٥ ، ك ت ١٣		(يشيد)
٤-٧	ن م ١ ، ك ت ١٤		(يعطى)
	ن م ٢ ، ك ت ١٥	بذلك	(يحبس)

٥-٨ (لايحضر) ك ت١٦ ق ت١١

(يتكوّر) حين ق ت١٢

(لايكون موجوداً) ك ت١٧

٥-٩ (يشرب) ن م٣ ق ت١٣

(يحتسى) ق ت١٤

(يتسلى عن فزعه) ق ت١٥

(يَبعد) ن م٤ ق ت١٦

٦-١٠ (يجرجر) ك ت١٨ ق ت١٧

(يشرب) ن م٥ ق ت١٨

(يَبعد) ن م٦ ق ت١٨

٦-١١ مكثف لـ ٢-٣ حتى ٦-١٠

قائمة المراجع

AGRICOLA, E. (1972): Semantische Relationen im Text und im System. 2. Aufl., Halle/Saale
BELLERT, I. (1969): Argumentes and predicates in the logico-semantic structure of utterances; in: Studies in Syntax and Semantics, hrsg. von F. KIEFER, Dordrecht, S. 34—54
—, (1970): On a condition of the coherence of texts, in: Semiotica 2, S. 335—363
BOOST, K. (1949): Der deutsche Satz. Die Satzverflechtung; in: Deutschunterricht 2, H. 3, S. 7—15
DASCAL, M. und A. MARGALIT (1974): A New 'Revolution in Linguistics?' — 'Text-Grammars' vs. 'Sentence-Grammars'; in: Theoretical Linguistics 1, H. 1,2, S. 195—213
DIJK, T. A. VAN (1972): Some Problems of Text Grammars, The Hague
DOROFEEV, G. V. und JU. S. MARTEM'JANOV (1969): Logičeskij vyvod i vyjavlenie svjazej meždu predloženijami; in: MPiPL 12, S. 36—59
DRESSLER, W. (1972): Einführung in die Textlinguistik, Tübingen
GINDIN, S. I. (1973): Opyt analiza struktury teksta s pomošč'ju semantičeskich slovarej; in: MPiPL 16, S. 42—112
HARTMANN, P. (1971): Text als linguistisches Objekt; in: Beiträge zur Textlinguistik, hrsg. v. W. STEMPEL, München, S. 9—29
HEIDOLPH, K. E. (1966): Kontextbeziehungen zwischen Sätzen in einer generativen Grammatik; in: Kybernetika 3, S. 274—81
ISENBERG, H. (1968): Überlegungen zur Texttheorie; in: ASG-Bericht Nr. 2, S. 1—18
LANG, E. (1973): Über einige Schwierigkeiten beim Postulieren einer ‚Textgrammatik'; in: Generative Grammar in Europe, hrsg. v. F. KIEFER und N. RUWET, Dordrecht, S. 284—314
LEONT'EV, A. A. (1971): Sprache—Sprechen—Sprechtätigkeit, übers. und hrsg. v. C. HEESCHEN und W. STÖLTING, Stuttgart/Berlin/Köln/Mainz
—, (1974): Priznaki svjaznosti i cel'nosti teksta; in: Lingvistika teksta. Materialy naučnoj konferencii, Teil I, Moskau, S. 168—171
—, (1975): Psycholinguistische Einheiten und die Erzeugung sprachlicher Äußerungen, in deutscher Sprache hrsg. von F. JÜTTNER, Berlin

[3]) Für die in den Text eingeführten Objekte werden folgende Symbole verwendet:

x = Igel
y = Chow-Chow-Hündin
z = wir.

Mit dem Index Null wird die Ersterwähunger bezeichnet, die Indices 1 — n markieren die Repetition der Primärnomination im Textkontinuum. Die hochgestellten Indices weisen auf die Referenzidentität hin.

LORENZ, W. und G. WOTJAK (1975): Zum Verhältnis von Abbild- und Bedeutungsstrukturen, Diss. B., Karl-Marx-Universität Leipzig
NÜNDEL, E. (1972): Lexikon der Deutschdidaktik, Stichwort Textlinguistik, Düsseldorf
OOMEN, U. (1969): Systemtheorie der Texte; in: Folia Linguistica V, S. 12—34
PALEK, B. (1968): Cross-Reference. A Study from Hyper-Syntax, Prag
—, (1972): On the Nature of Hyper-Syntactic Relations; in: Proceedings of the Eleventh International Congress of Linguists, hrsg. von L. HELLMANN, Bologna, S. 881—893
PSA (1975): Probleme der semantischen Analyse. Von einem Autorenkollektiv unter Leitung von D. VIEHWEGER, Berlin 1977, Studia grammatica XIV
PFÜTZE, M. (1970): Grundgedanken zu einer funktionalen Textlinguistik; in: Textlinguistik 1, Pädagogische Hochschule Dresden, S. 1—14
SILMAN, T. (1974): Probleme der Textlinguistik, Heidelberg
SCHMIDT, S. J. (1973): Texttheorie, München
TCLP (1929): Thèses présentées au Premier Congrès des philologues slaves, in: Travaux du Cercle Linguistique de Prague I, S. 5—29
VIEHWEGER, D. (1976): Semantische Merkmale und Textstruktur; in: Probleme der Textgrammatik, hrsg. von F. DANEŠ und D. VIEHWEGER, Berlin 1976, S. 195—206
VOL'F, E. M. (1974): Grammatika i semantika mestoimenij, Moskau
WUNDERLICH, D. (1970): Die Rolle der Pragmatik in der Linguistik; in: Der Deutschunterricht 22, H. 4, S. 5—41
—, (1971): Pragmatik, Sprechsituation, Deixis, in: LiLi 1, H. 1/2, S. 153—190

ديتر فيهفجر (برلين)

سمات دلالية وبنية النص (*)

١ـ ملحوظات حول البحث

كثيراً ما طُولب بحتمية تحليل لغوى للنص فى هذه الأثناء , وما يزال يوجد فى الوقت الحاضر بعض لغويين فقط, لا يرون ضم بحث نصوص لغوية إلى مجال البحث فى علم اللغة . ولا تكمن أسباب المطالبة المتكررة بتحليل لغوى للنص بأية حال فى ظواهر معينة خاصة بداخل الموضوع فى علم اللغة, لا يمكن أن يفسرها نحو ما, يظل منحصراً فى مجالات الجملة فقط, مثل: الإحالة إلى مذكور سابق, و الإحالة إلى مذكور لاحق , وتوالى عناصر الجملة, و التقسيم الفعلى للجملة, والتقابل الخ (١) , وتكمن أيضاً فى مجالات تطبيق مختلفة, مثل المعالجة الآلية لنصوص لغات طبيعية التي تطالب أكثر فأكثر بتحليلات موضوعية لمضمون النص ومعناه (٢). بيد أنه قد طرحت المطالبة بتحليل لغوى للنص علومٌ متاخمة مختلفة أيضاً, مثل: علم الترجمة, وعلم الأدب، وعلم النفس, وعلم العلامات, متاخمة لعلم اللغة .

وفى نشريات كثيرة يواجه المرء عبارات , مثل : فى أيامنا شق طريقه الرأى القائل إن أعلى وحدة لغوية وأشدها استقلالاً ليس الجمل , بل النص. ومن ثم صار من الضرورى الاشتغال بنحو النص (ووفقاً لذلك بدلالة النص) , أى بنحو مجاوز للجملة (درسلر ١٩٧٠ ، ٦٤) . وفى الواقع اعُترف فى ذلك بأن هيلمسليف وهاريس وفريز وآخرين قد اشتغلوا بالنص بوجه عام فى أوصافهم

(*) أصل هذه المقالة هو : Dieter Viehweger (Berlin)
Semantische Merkmale und Textstruktur pp . 195- 206.
من كتاب Probleme der Textgrammatik I (Hrsg) von :
František Daneš und Dieter Viehweger , Akademie – Verlag Berlin 1976.

(١) يُتحدث بالتفصيل فى المراجع عن الظواهر الواردة هنا ، انظر :
Daneš (1968) , Daneš (1970) , Dressler (1972), Isenberg (1968) , Isenberg (1970), Sgall (1968) وآخرين

(٢) انظر : Sevbo (1969), Skorochod'ko (1969), Skorochod'ko (1974)

اللغوية , ولكن هؤلاء اللغويين لايراعون بُعَد النص على وجه الخصوص , فلم يجعلوه مستوى الانطلاق والضابط لدرسهم اللغوى بأكمله (شميت ١٩٧٢، ١٠).

ومع ذلك فإن طرائق التحليل اللغوى للنص ترجع إلى أبعد مما افترض فى عدد كبير من المؤلفات , التي تحاول أن تقوم بتأريخ لبداية البحوث اللغوية النصية . ويبدو أن هذه الأعمال لا تعرف ذلك الإسهام فى الوصف اللغوى للنصوص وتحليل بنية النص الذى أنجزه ما نشره ف.م. جرمونسكى (1921 V.M. Žirmunskij) و أ.م. بشكوفسكى A.M. Peškouskij (1927) من أعمال أنجزت على أساسها فى الدراسات الروسية فى الاتحاد السوفيتى منذ الثلاثينات والأربعينات بحوث كثيرة , اندرجت تلك البنية فى علم اللغة تحت مفاهيم مثل : وحدة نحوية موسعة .(ukrupčennaja sintaksičeskaja edinica) لدى فيجوروفسكى Figurovskij[1]، وكُلّ نحوى معقد (složnoe sintaksičeskaja celoe) لدى بوسيلوف Pospelov [2] ، وحدة الجملة العليا (sverchfrazovoe edinstvo) لدى بولاشوفسكى Bulachovskij ,[3] وفقرة لدى لوسيفا Loseva[4]، ومقطع نثرى/ فقرة نثرية (prozaičeskaja strofa) لدى سولجانك Solganik،[5] وآخرين . وليس هذا المكان لعرض هذه الأبنية المفهومية عرضاً أكثر تفصيلاً ، [6] ، بل ينبغى أن يوضح بذلك أن رصداً للأعمال اللغوية النصية حتى الآن يظل غير تام دون هذه الأبنية المفهومية ، ويغفل نظرات جوهرية فى بناء نصوص لغوية ووظيفتها .

إن عدداً كبيراً من البحوث التى أجريت فى السنوات الماضية فى إطار شروط نظرية ومنهجية متباينة للغاية وذات أهداف شديدة التباين فى تحليل

---

(١) انظر حول ذلك بتفصيل أكثر لدى فيجوروفسكى (١٩٤٨) وفيجوروفسكى (١٩٦١) .

(٢) انظر بوسبلوف (١٩٤٨) .

(٣) انظر بولاشوفسكى (١٩٥٢) .

(٤) انظر لوسيفا (١٩٦٩) .

(٥) سولجانك (١٩٦٥) .

(٦) يقدم جندين Gindin (١٩٧٢) نظرة عامة حول طرائق البحث الكثيرة فى التحليل اللغوى للنصوص ، انظر حول ذلك أيضاً

Linguistika teksta , Materially naučnoj konferecii , 2 Bde ., Moskva 1974.

النصوص ينم بلا شك عن الأهمية الكبيرة التى عُلقت بهذه البحوث داخل علم اللغة . ولكن من جانب آخر فإن حصراً نقدياً فى رأيى سرعان ما يوضح أن البحوث اللغوية التى تُجَمل تحت مصطلحات مثل : علم لغة النص ، ونظرية النص، ونحو النص وغيرها ، تقدم صورة مختلفة تماماً ، وكثيراً ما جمع بينها العنوان " النص " فقط . ويتعلق هذا الاختلاف فى الموقف البحثى الحالى بالمناهج وفروض البحث الأساسية أيضاً . ومن اللافت للنظر فى ذلك أيضاً أن تصورات لغوية كثيرة تطورت بصورة منفصلة كلية تقريباً ، ولم تنظمها علاقات أكبر خاصة بالنظرية اللغوية ، أى أنها لم تُفهَم على أنها نظريات جزئية للنظرية اللغوية . وفى ذلك تكمن بالتأكيد أيضاً أسباب طرح علم لغة النص على أنه نموذج بديل إلى جانب نماذج النحو الموجودة من قبل انطلاقا من مواقف فى الأكثر ما تزال سابقة للنظرية . وقد أفضى هذا آخر الأمر إلى عدد كبر من الأبنية المفهومة المتناقضة التى لا تسوغ مطلقاً أو بصعوبة فقط فى الوقت الحاضر أن تشكل فى نظام مفهومى لغوى متماسك .

وبادئ ذى بدء نريد فيما يأتى أن نناقش معايير عامة محـدّدة لمفهوم النص وأن ننظر عقب ذلك فى بعض أفكار حول التنصيص أو ربط عناصر نص ما ومن خلال تكرير المعنى . وفى هذا السياق ينبغى بوجه خاص أن تُتَقصى بشكل أكثر تفصيلاً مسألة : إلى أى مدى تكون معلومات معجم دلالى ضرورية وكافية لإيضاح علاقات تكافؤ دلالية فى النص . ولن تكون التغيرات التى يمكن أن توضع لذلك مع الوضع الحالى للبحث مختلفة بصورة كبيرة ولا كاملة أو تامة مطلقاً .

٢ـ بعض معايير محدّدة لمفهوم النص

تمتد مقترحات التعريف المصوغة إلى الآن من أعمال لغوية نصية من معايير عامة مثل : " النص تتابع أفقى نهائى من الجمل " ، حتى " وحدة منظورات الإبلاغ والعلاقات الإحالية أو وحدة البناء الزمنى للجمل والتتابعات الجملية المترابطة فى نص ما " . كل معيار من هذه المعايير يحدد شروطاً وخواص مهمة فى بنية النصوص ، ومع ذلك لا يكفى أى معيار من المعايير المذكورة آنفا وحدَه للتفريق بين نصوص وأوجه مزج جملية مجردة . وقبل أن

تختبر بعض هذه المعايير على أساس وثاقة صلتها بتعريف النصوص اختباراً أدق نرغب فى أن نحاول إجراء تنظيم عام للنص فــى ســياقات (علاقــات) خاصــة بالنظرية اللغوية .

نريد أن نفهم تحت نص " علامة لغوية " ، أى تنظيم يسرى وفق خطــة فعل محددة (قواعد تأليف النص أو قواعد تنفيذ موضوع ما) ، ويتحقق من خلال قواعد النظام اللغوى ، لمضامين الوعى بوصفها ناقلات للأحوال ومظاهر الواقــع والتتابعات الصوتية أو الجرافيمية .

وبذلك يكون كل نص تعييناً لواقعة أو عملية أو شئ أو حــال محــددة أو موقف معين للواقع . وهو يمثل تتابعاً لمنطوق وموضوعات ومواقــف الواقــع ، ويعكس العلاقات الموجودة أو المحتملة بين هذه الأشياء حقيقةً . إن النــصوص محصلة النشاط اللغوى للإنسان . بيد أنه لما كان النشاط اللغوى نشاطاً منتجــاً ، خلاقاً ، متعلقاً بأهداف اجتماعية وموجهاً إلى أهداف ورؤى اجتماعية ، فإن كــل نص يؤدى إلى جانب التعيين، أى نقل الحال بوظيفة تواصلية معينة فــى الوقــت نفسه أيضا . وتعد الجوانب التعيينية والتواصلية مترابطة فى النص بعضها ببعض ترابطاً وثيقاً ، وسوف تنعكس فى بنية النص على نحو مميز .

إن العمليات التى تؤسس تأليف النص ليست متاحة للملاحظة المباشرة ، ولذا فهى فى الوقت الحاضر أيضا غير معروفة إلى حد بعيــد ، تلــك الخطــوات المعينة للفعل التى تتم فى وعى المتكلم لنقل موضوع محدد إلى تتابع منطــوق . غير أنه يبدو أنه يمكن أن يكون بناءً على المعارف المكتسبة إلى الآن فى علــم اللغة وعلم اللغة النفسى أيضاً فرضاً صــحيحاً ومقبــولاً أن الأفعــال والعمليــات المفصلة التى تعد أساس بناء النص، لا تمثل مصفوفة فعليةHandlung smatrix، يحُدد فيها تأليف نص ما بالتفصيل ، ومن ثم مصفوفة تحدد سلفاً البنية الداخليــة لكل عنصر نصى . ولا يجوز للمتكلم تبعاً لذلك بأية حال عند تخطيط نص مــا أن يتصور البنية الداخلية للنص المبنى ، بل يمكن أن ينطلق من ذلك إلى أن المتكلم

يطور برامج جزئية معينة ، تُستعمل على نحو مميز عند تأليف النص [١] . ويمكن أن يفترض أيضاً أنه يجب أن يحدث لكل برنامج جزئى من هذه البرامج نوعٌ من التخزين البينى لفقرات أو أجزاء معينة من الموضوع ، الذى تكون فيه الأشياء (التعيينات) وأوجه الحمل الواردة فى النص ، التى تُعزى إليها فى تتابع للمنطوق، متعلقة بعضها ببعض ، وتضبط مصفوفة تأليف النص الالتزام بالعلاقات بين البرامج الجزئية المفردة ، ونقلها إلى تتابعات معينة للمنطوق .

وبعد هذا الوصف العام للنص بأنه علامة لغوية نريد الآن أن ننظر فى مشكلة علاقات التكافؤ الدلالية بين الجمل فى نص ما بصورة أكثر عمقاً .

٣- التكافؤ الدلالى بين جمل النص

انطلقنا من أن النصوص بوصفها محصلة النشاط اللغوى للإنسان هى تتابعات منطوق مكونة من جمل أ- ن أو تراكيب مكافئة للجملة (تكوينات مجتزأة ، غير مكتملة) تربط حالاً معينة ممثلة فى وعى المتكلم بمكونات . ولكن كما لا ينتج ربط عشوائى للمفردات جملة صحيحة فإن تتابعاً للجمل مكوناً بشكل عشوائى لا يشكل نصاً، بل صفاً لجمل مرتبطة بعضها ببعض بلا علاقة . وقد أشار بيرفيش Bierwisch (١٩٦٥) إلى هذه الحقيقة فى نقده لأقسام التكافؤ المبنية على تشابهات دلالية أو شكلية فى عمل هاريس " تحليل الخطاب " :

(١) لا يوجد أحد ، لم يأخذ غناؤها بلبه . مغنيتنا تدعى جوزفين . الشدو كلمة من خمسة أحرف ، المغنيات يبتدعن كلمات كثيرة . [٢]

---

(١) انظر درسلر (١٩٧٢ ، ١٧) ، عند التخطيط الأول لنص منطوق أو مكتوب لا يتصور المتكلم بأية حال الأساس الدلالى الكلى ، أى كل المضامين الدلالية للنص المنتج ، غير أنه يعرف على الأقل موضوع أو موضوعات عدة أيضاً يريد أن يعبر عنها ، لدى المرسل قبل الإنتاج الفعلى للنص برنامج دلالى غير مكتمل على الأقل . وهو يعرف أولاً عن أى شئ يريد أن يتحدث وتقريبا أيضاً بأى شئ يريد أن يبدأ . غير أنه لا يجب أن يعرف بأى شئ يريد أن ينتهى . إلا أنه يعرف إلى شئ يريد أن يرمى، وإن كان من الممكن أن تحدث فى أثناء إنتاج النص تغييرات فى البرنامج الدلالى . وبعبارة أخرى يعرف ثانياً عن أى شئ يريد أن يعبر بالنص .

(٢) بيرفيش (١٩٦٥ ، ٧٢) .

يجب تبعاً لذلك أن تُصاغ قيود وشروط تُحدد متى يمكن أن يفهم تتابع منطوق على أنه نص . وفى المراجع كُتب عن ذلك غالباً أن أية لغة تستخدم لربط جمل لتكّون نصاً وسائل نحوية و/ أو دلالية مختلفة ، تنعكس فى وحدة التشكيل المعجمى وترابط الإحالة ومنظورات الإبلاغ والبناء الزمنى لبنية النص . وثمة وسيلة نمطية لربط جمل لتكوّن نصاً هى مبدأ التكرار ، أى إعادة أو إعادة ذكر أشياء أو فئات الأشياء الواردة فى النص . وقد أشار إلى هذا المبدأ الشامل (الكلى) للربط النصى جرمونسكى Žirmunskij (١٩٢١) بالتفصيل . وفى أثناء ذلك توجد بحوث خاصة كثيرة حول هذه المشكلة (اجريكولا ١٩٧٢ ، وجيدين ١٩٧٣ ، وسقّبو ١٩٦٩) ، حيث تُجرى تعميمات أولى .

(أ) إن الشكل الأساسى للغاية للربط الجملى هو التكرار البسيط للأشياء (للتعيينات) فى وظيفة نحوية مماثلة أو مختلفة أو تكرار عنصر ما مع بدائل جدولية . ومع التكرار البسيط للتعيين الاسمى لا تُورد أية معلومة جديدة فى النص .

(٢) فى الجزء الشمالى من جزيرة كامتشكا اكتشف الآن مركزا تجمع حوالى ١٠٠ و ٥٠٠ من حيوان الفظ . (*) . كان حيوان الفظ فى هذه الناحية قد أباده فى مطلع هذا القرن صيادون روس وأجانب من أجل الفراء .

(ب) ثمة وسيلة أخرى للتماسك الدلالى للنص هى التنصيص بتعينيات أُوردت فى الفقرة النصية السابقة من خلال استبدالات ضميرية أو ظرفية بديلة . ويفرق دلاليا بين الاستبدالات وأوجه الذكر السابق من خلال أنها لا تتضمن إلا السمات الدلالية العامة . وتُشترط مجموعة السمات الدلالية الكاملة التى يعرض من خلالها تعيين عند ذكرها الأول ، مع الاستبدالات الضميرية أو الظرفية البديلة ، فهى تستأنف إلى حد ما فقط الخواص التى عُزيت إلى موضوع ما عند ذكره الأول .

(جـ) ومع ذلك فإن الشكل الأساسى لتنصيص جمل مفردة ليس التكرار البسيط للموضوعات الواردة فى النص مع بدائل جدولية محتملة أو الاستبدال الضميرى أو الظرفى البديل ، بل استئناف الذكر الأول من خلال عناصر

(*) حيوان ثديى بحرى يشبه الفُقمة .

مكافئة دلالياً . ويدرك مصطلح التكافؤ الدلالى ، أى العلاقات الدلالية بين عنصر الجملة الأولى وعنصر الجملة الأخرى على الأقل ، على أنه مصطلح مفهوم غاية الفهم ، يشتمل على أشكال الاستئناف المذكورة تحت (أ) و(ب)، من خلال تكرير بسيط أو استبدال ضميرى أو ظرفى بديل ، وكذلك إعادة الذكر من خلال المترادفات والألفاظ الأعم حتى المتضادات والمقابلات. وفى ذلك لا توجد علاقات تكافؤ دلالية فى النص بأية حال بين وحدات معجمية أو وحدات معجمية ووحدات معجمية نظيرة فحسب ، بل يمكن أيضاً أن يحدث الذكر الأول من خلال تكثيف المعنى (إعادة ذكر للورود الأول المعقد من خلال وحدة معجمية) . وتسير علاقات التكافؤ الدلالية المذكورة هنا بين عناصر النص عادة بشكل متواز ، أى أنها تنبسط على نحو متعدد الأثر أو متعدد الأوضاع ، وتشكل شبكة من علاقات دلالية معقدة ونريد أن نطلق على تتابعات تسمية (التعيين) للشئ هو ذاته ، أى الذكر الأول لشئ وإعادة وروده بوصفه تكريراً بسيطاً ، أو استبدالاً ضميرياً أو وحدة معجمية مكافئة دلالياً سلسلة اسمية مُعَيَّنة . إذن يفهم كل نص على أنه تتابع سلاسل معّينة ، لكل منها بنية (داخلية) مميزة .

وقبل أن ننظر بعمق فى بنية السلاسل المعينة للنص نريد أن نهتم بما تُكون علاقات التكافؤ الدلالية بين عناصر سلسلة اسمية معينة . ولا تُقدم علاقة تكافؤ دلالية بين عنصر أ فى الجملة ج ١ وعنصر ب فى الجملة ج ٢ داخل النص ، إلا حين يتطابق شريكا التكافؤ (أ) و (ب) فى بنيتهما الدلالية ، أى تظهر أوجه الاتفاق فى السمات الدلالية . وبعبارة أخرى : إذا خُصِّص العنصر أ فى الجملة ج١ من خلال السمات الدلالية (س ، ص ، ى) فى الترتيب المقدم فإنه يجب على عنصر (ب) فى الجملة ج٢ المحتمل شريكاً للتكافؤ إما أن تكون البنية الدلالية ذاتها للسمة (التكرير البسيط أو الاستئناف من خلال مترادفات) أو يُخَصص من خلال حزمة من السمات (س ، ص) أو (ص) [١] (إعادة على أنه لفظ أعم أو مستبدل ضميرى أو ظرفى بديل). وبذلك تعنى أوجه الاشتراك فى

---

(١) تُوسم السمات الدلالية أو مركبات السمات بوضعها بين أقواس مدببة ، أما السيميمات فتوسم بعضها بين علامات اقتباس .

البنية الدلالية للسمات اتفاقاً فى السمات الدلالية العامة لأبنية السمات بشكل تدريجى لوحدة معجمية ما ، ولكن ليس فى السمات الأخص . (١) ولا تتضمن علاقة التكافؤ التى عُدت أساساً هنا أن هذه العلاقة توجد بين شركاء التكافؤ فى جمل متجاورة مباشرة فى نص ما فحسب ، بل تضم معها علاقات بعدية ، تقضى إلى فقرات نصية غير متواصلة .

ويمكن بذلك من ناحية نظرية مجردة أن تقوم بوظيفة شُركاء علاقات تكافؤ دلالية فى النص كل تلك العناصر الموجودة فى المعجم التى تُمَثَّل فى المعجم من خلال أوجه اشتراك فى الأبنية الدلالية للسمات بالمفهوم المحدد فيما سبق . فالمتكلم يستفيد عند بناء النص باستمرار شريحة محددة فقط من العناصر المتاحة الممكنة فى المعجم للتدليل على سلاسل اسمية مُعَيَّنة ، وفى السلاسل المعينة ، التى تمتد عبر أجزاء نصية عدة (فقرات ، نصوص جزئية) يُرجع مراراً إلى الذكر الأول . وتُحدِّد ضابطَ : أىّ عناصر محددة يختارها المتكلم للتدليل على سلاسل اسمية مُعَيَّنة ، عواملُ كثيرة، تُنقَل عبر النظام اللغوى حقيقةً ، ومع ذلك لا يحددها هذا النظام أساساً . ومن العوامل التى تؤثر فى اختبار العناصر للتدليل على سلاسل اسمية معَّينة فى نص ما ، قبل أى شئ تصورات الفرد المكتسبة فى أثناء الجدل النشط مع البيئة والمحددة من خلال أيدلوجيا المجتمع المعين ، تلك التصورات التى تُحدَّد بوصفها استعدادات الاتجاه للسلوك الإنسانى المعتادة الثابتة نسبياً ، اتجاه الفعل ، واتجاه الإدراك والتفكير للإنسان فى الوقت نفسه أيضاً ، أى الرؤى والقيم والمعايير والمثل الاجتماعية المتغلغلة فى الداخل ، وكذلك المعارف بوصفها معرفة نفذت داخلياً ومختزنة فى الذاكرة . ويمكن أن تقدم من خلال أمثلة كثيرة وثاقة صلة الأنظمة الموقفية ، وبخاصة الأنظمة المعرفية للتدليل على السلاسل الاسمية المعَّينة فى نص ما . وهكذا لا يمكن أن ينشأ تكافؤ دلالى بين م. ك . ازدوفسكى وأوجه إعادة الذكر بوصفه الناقد الروسى – السوفيتى، وعالم الفولكلور المولود سنة ١٨٨٨ فى اركوتسك ، ومؤلف كتاب بلينسكى (*) والشعر

---

(١) حول مفهوم السمات الدلالية ، وترتيبها بشكل منظم بتفصيل أكثر : Probleme der semantischen Analyse (مشكلات التحليل الدلالى) وبخاصة المباحث من ٢ – ٦ .

(*) بلينسكى ناقد أدبى وفيلسوف وصحفى ، له مبادئ تختلف عن مبادئ ثورة العمال ، وكان ينهج منهجاً فكرياً أتوبياً ، فقد كان يحلم بأن تسود العدالة بين أفراد المجتمع . وعرضته أفكاره الثورية لمشكلات كثيرة ، غير أنه ظل يدافع عنها حتى وفاته . (المترجم)

الشعبى الروسى .. الخ إلاحين يكون معروفاً للمتكلم والسامع أن العناصر الواردة تتعلق بالشخص ذاته ، ومن ثم يمكن أن تستخدم مكافئات . (١)

٤ـ بنية سلاسل اسمية معينة

حين وصفت علاقة التكافؤ الدلالى بين عنصر فى الجملة الأولى وعنصر فى الجملة الأخرى على الأقل بأنها إمكانية الربط أو التنصيص لجمل مفردة ، التى لا تشترط أن تكون كلتا الجملتين فى نص ما متجاورة مباشرة ، فإن السؤال عن بنية سلاسل اسمية معينة فى هذا السياق ذات أهمية خاصة ، أى أن السؤال : هل يخضع التنوع المعجمية لقواعد معينة أو هل يمكن أن تستخدم للذكر الأول لتعيين معين وتكريره من خلال تنوع معجمى ، عناصر عشوائية فى المعجم ، يشترط أنها تفى بشرط الاتفاق الدلالى للعلامات الذى سبق وصفه . ويبرز فى بعض الأعمال أنه عند تكرير الذكر الأول لا يجوز أن تختار إلا عناصر تعد أعم من العنصر فى موضع المدخل (جورتسكى وهفتكا وهايدولف وايزنبرج واجريكولا ١٩٧١ ، ١٤٦ – ١٤٧). وتبعاً لذلك لا يجوز أن يظهر عند تكرير الذكر الأول إلا عناصر المعجم ، التى لا تتضمن فى أبنيتها الدلالية للعلامات الاسمات أخص ، أى فى الذكر الأول يظهر التعيين المباشر (لفظ منضو) ، وفى التكرير اللفظ الأعم .

ويبدو أن بحث نماذج نصية كثيرة يعطى الحق لهذا الفهم .

(٣) فى الجزء الشمالى من شبه جزيرة كامتشكا اكتشف الآن مركزا تجمع لحوالى ١٠٠ و ٥٠٠ حيوان الفظ . كان حيوان الفظ فى هذه الناحية قد أباده فى مطلع هذا القرن صيادون روسى وأجانب من أجل الفراء . وتعد عودة هذه <u>الكائنات الحية النهرية</u> الضخمة إلى شبه الجزيرة الشمالية هذه فى الاتحاد السوفيتى نجاحاً لمنع صيده الذى فُرض سنة ١٩٦٥ . (٢)

(خبر صحفى)

---

(١) حول العلاقات بين بنية نص دلالية ودمج وحدة النص القائم على أنظمة معرفية للمتكلم والسامع انظر فيما يأتى .

(٢) بالنسبة للقضية التى تهمنا هنا لم نختر سوى السلسلة الاسمية المعينة حيوان الفظ – الكائن الحى النهرى . ولم تدخل فى الاعتبار السلسلة المشكلة من خلال العناصر المعجمية " شبه جزيرة كامتشكا – ناحية – شمالى شبه الجزيرة فى الاتحاد السوفيتى ، التى تتحقق على أساس درجة الدمج المشتركة للمتكلم والسامع . ويبين (٣) بناءً على ذلك تكريراً بوضوح مصطلح التكافؤ المدرج فيما سبق المفهوم إلى حد بعيد : التكافؤ الدلالى بين العنصرين : " أباد " و "عودة" .

(٤) ذات يوم جلست أمام بابى تحت وهج الشمس على دكة ، وأمامى سلة ممتلئة من شقائق النعمان المزدهرة . قرأت فى كتاب ظهر للتو : صـانع البراميـل لجورج دفال . قفزت قطة بيضاء كبيرة للبستانى على ركبتى . فـأغلق هـذا الاصطدام الكتاب ، فوضعته بجوارى على الدكة لأربت على رأس الحيوان .
(موبسان ، عن القطط)

وربما ليس ممكناً تبادل الذكر الأول والتكريـر فـى السلـسلة الاسـمية المعينة: حيوان الفظ – الكائن الحى النهرى أو قطة – حيوان ، وقد يـؤدى إلـى تتابع جملى غير مقبول :

(٣') • فى الجزء الشمالى من شبه جزيرة كامتشكا اكتُشف الآن مركـزا تجمـع لحوالى ١٠٠ و ٥٠٠ من الكائنات الحية النهرية . كان حيوان الفظ فى هـذه الناحية قد أباده فى مطلع هذا القرن صيادون روسى وأجانب من أجل الفراء .

(٤') • قفزت قطة بيضاء كبيرة للبستانى على ركبتى ، فـأغلق هـذا الاصـطدام الكتاب ، فوضعته بجوارى على الدكة لأربت على رأس الحيوان .

بيد أن بحوثاً أعمق فى بنية وسلاسل اسمية معينة تبين أن هذا المبـدأ ، أى التخصيص مع الذكر الأول واستئناف الخواص العامة مع التكرير ، لا يمثـل مبدأ مطرداً لتكوين النص ، بل أن مسألة التنوع المعجمى تبـدو وثيقـة الـصلة بمبادئ بناء النص ومتشابكة مع الوظيفة التواصلية للنصوص . ويتضح التـرابط الوثيق لمبادئ التنوع المعجمى فى سلاسل اسمية معينة بأوجه أطراد بناء النص فى المثال النصى الآتى ، الذى يُقدم فيه موضع المدخل للأشياء من خلال الوحدة المعجمية الأعم ، والتكرير على العكس من ذلك من خـلال الوحـدة المعجميـة الأخص .

(٥) منذ سنة ١٨٠٠ ابتليت كوبا بـ ٨٥ إعصاراً مدمراً . فلقد دمـر الإعـصار العنيف الأول الذى مُنيت به كوبا بعد اكتشافها مدينة ترينيداد فى أكتوبر سنة ١٥٢٧، ودمر آخر فى نوفمبر ١٩٣٢ مدينـة سـانتا كـروز دل سـور . وحصدت أعاصير السنوات ١٩٢٦ و ١٩٤٤ فى هافانا مئات الأرواح . وفى خريف ١٩٦٣ دمر إعصار فلورا شرق محافظة الشرق (أورينـت) ، وفـى

يونيو ١٩٦٦ أصاب " ألما " المحافظات بينار دل ريو، وهافانا ، ومتنـزاس، ولاس فيلاس بأضرار بالغة . (*)

وهكذا يبدو من الواجب أن يوجد الذكر الأول في كل النصوص مـن خـلال الوحدة المعجمية الأعم ، والتي تمثل فيها الجملة التمهيدية للـنص نوعـاً مـن الموجز ، نوعاً من المكثف المضموني للنص بأكمله ، في حـين تقـوم الجمـل اللاحقة بالنظر إلى الذكر بوظيفة تخصيص . ويتضح من أمثلة التكافؤ الـدلالي التي نوقشت إلى الآن أنه يمكن أن يكون لسلسلة اسمية معينة متعلقة ببناء النص الأبنية الداخلية الآتية :

أ) تعيين مباشر (وحدة معجمية أخص) ـ لفظ أعم (استمرار من خـلال وحـدة معجمية أعم) – تكرير ضميري .

ب) لفظ أعم – تعيين مباشر – تكرير ضميري . (١)

هـ ربط من خلال تكافؤ دلالي وظيفي

يمكن أن نوضح ظواهر التكافؤ الدلالي بين عناصر النص التي درسناها ، أي تكرير الذكر الأول من خلال مترادفات ، ألفاظ أعم ، مـستبدلات ضـميرية أو ظرفية بديلة على أساس تكرير سمات دلالية أو مركبات من السمات الدلالية فـي الوحدات المعجمية الواقعة في علاقة تكافؤ من خلال معلومات المعجم . ومع ذلك لا يعكس تكرير عناصر النص على أساس علاقات تكافؤ دلالية – وبعبـارة أدق : على أساس أوجه اتفاق دلالية للعلاقات – إلا قطاعاً جزئياً مـن شـبكة علاقـات دلالية في النص . ولذلك نريد أن نحاول أن نبين بإيجاز أن بناء سلاسل اسـمية معينة على أساس أوجه اتفاق دلالية للعلامات شرط ضروري بلاشـك لتماسـك النص ، ولكنه ليس شرطاً كافياً بأية حال ، إذ توجد ظواهر نصية كثيرة لا يحقق تماسكها إعادة الذكر الأول على أساس أوجه اتفاق دلالية للعلامات بين شـركاء التكافؤ ، بل وحدة وجهات نظر علوية " أقسام الموضوع المتداخلة " (جورتسكي)،

(*) استخدم في النص عدة كلمات بمعنى واحد هو إعصار ، وللأسف الشديد يصعب أن يظهر ذلك في الترجمة ، إذ لا يوجد مقابل لها ، وهذه الكلمات هي بالترتيب : Wirbelsturm , Hurrican , Zyklon.

(١) استبعدت هنا حالات متصدرات ضميرية .

وهفتكا ، وهايدولف ، وايزنبرج، وأجريكولا (١٩٧١ ، ١٤٧ – ١٤٨) أو مرحلة انتظام مشتركة (لانج ، ١٩٧٤، ٥٤) – ولا تنشأ السلسلة الاسمية المعينة في هذه الأشكال لربط جمل النص من خلال أوجه الاتحاد فى الأبنية الدلالية للعلامات بين شركاء التكافؤ ، ولا على أساس تكافؤ تركيبى دلالى ، بل تبعاً لتكافؤ دلالى وظيفى، ومن ثم تنشأ " دون مراعاة مادة البناء والبنية " (المعجم الفلسفى ١٩٧١ ، ٩٨) ، لشركاء التكافؤ . ولننظر ابتداء فى بعض الأمثلة التى توضح هذه الخاصية للربط النصى .

(٦) وصلت أمس فى وقت مبكر قافلة السيارات التى بدأت فى ١١ أغسطس فى موسكو . هذا المعرض المنتقل لأفتو للتصدير V/O يمر من خلال ١٣ مدينة بسبع بلدان اشتراكية .

لا يوجد بين الذكر الأول " قافلة السيارات " وتكرير من خلال " معرض متنقل " أى تكافؤ دلالى على أساس أوجه اتحاد العلامات ، لأن الذكر الأول لا يتضمن فى بنيته الدلالية بأية حال معنى " قافلة السيارات . وفى الواقع تمهد علاقة الشركاء بين هذه العناصر من خلال مؤشرات مثل : هذه ، تلك ... الخ ، ولكنها لا تُوضح . ولا تُنشأ صلة بين كلا العنصرين إلا من خلال أن المتكلم والسامع لديهما بالنسبة لهذه الجمل درجة دمج مشتركة ، وأنهما يستطعان أن يقيما علاقة بين الأحوال الممثلة فى عناصر النص (الجمل) . ولا يمكن أن تُنشأ هذه العلاقة إلا حين يدرك المتكلم والسامع أن قافلة السيارات تتكون من عدة أنواع من المركبات المتطورة حديثاً ، التى تعرض على الجمهور فى شكل معرض متنقل . ويشير هذا الجزء النصى إلى مجال للتماسك النصى لم يبحث إلى الآن إلى حد بعيد ، وهو تلك الترابطات النصية التى تنشأ من خلال علاقة وثيقة بين بنية دلالية للنص وأنظمة معرفية للمتكلم والسامع ، على أساس أنظمة معرفية متغلغلة تمثل دعامة جوهرية لتوجيه النشاط اللغوى وتنظيمه (انظر لانج ١٩٧٦) .

ويبدو أنه فى فرض درجة الدمج المشتركة يكمن المفتاح لإيضاح الربط الدلالى بين عناصر النص الذى لا يُكَوَّن من خلال أوجه اتفاق دلالية للعلامات بين شركاء التكافؤ أما كيف يُستفاد من جوانب عدة من هذا المبدأ الخاص بالعلاقة الوظيفية للتكافؤ بالنسبة لبناء النص فينبغى أن يوضح بمثال آخر .

(٧) من عهد قريب كانت لندن أشد جذباً . قد قامت شهرة غير عرفيــة بدرجــة بالغة إلى جانب أوجه شهرة تقليدية لا تحصى . لم تُتَــصنع علــى الأقــل المقارنة بالمعالم المشهورة . إن السيدة روزاموند فينر فى الواقع أعجوبة حقيقية : فهى أول سيدة تقود سيارة مــن ســيارات لنــدن الحمــراء ذات السطحين (دورين) ، هى مركبات لها تأثير الأشياء العنيفة ، ومع ذلك ذات حركة فائقة ، هى تُحَف فى الواقع ونماذج – علب أعواد ثقاب حديثة فــى الوقت نفسه .

تُكرر السلسلة الاسمية المعينة التى تبدأ فى جملة مطلع النص بالذكر الأول "جذب " ، فى الجمل اللاحقة من خلال مترادفات أو شبه مترادفات (شهرة تقليدية، وشهرة غير عرفية ، ومَعْلَم ، وأعجوبة) أى من خلال عناصر ذات اتفاق دلالــى فى السمات ، حتى توضع آخر الأمر فى علاقة بالموضوع : السيدة روزا مونــد فينر أول سيدة تقود سيارة من لندن الحمراء ذات السطحين (بدورين) .

وتُكرر السلسلة الاسمية التى بُدئت بالعنصر " سيارة ذات سطحين " مــن خــلال عنصر مكافئ تركيبياً (من خلال اللفظ الأعم " مركبة ") وعناصر متكافئة وظيفياً " تحف ونماذج علب أعواد ثقاب " ، حيث يمكن أن ينشئ المتكلم والسامع الــربطَ الدلالى بالمفهوم المذكور أخيراً على أساس درجة الدمج المشتركة فقط .

بهذه التفسيرات التى ألقت الضوء على بعض مشكلات الــربط النــصى بــصور متباينة ، ليست كاملة ولا كافية ، ينبغى أن يُوضح أن تكرير عناصر النص علــى أساس أوجه اتفاق دلالية للعلامات يمثل شرطاً ضروريا حقاً ، ولكنه لــيس بأيــة حال شرطاً كافياً لإيضاح علامات دلالية فى النص .

ولا يمكن على الأقل أن يُشكل بمعيار التكرير وحدَه أساسٌ كافٍ للتفريق بين النص ومجرد تتابع جملى ، كما حدث هذا لدى سڤبو (١٩٦٩ ، ٢٦) ولا يمكــن أيضاً أن تُستخلَص من قوة تكرار معجمى وحدها أية نتائج حول درجة الربط بين

عناصر نص ما . [1] وقد أردنا أنه نبين بـــذلك أن التكـــرار ، وبخاصـــة التنـــوع المعجمى المتحقق به، يرتبط ببناء النص ارتباطاً وثيقاً ، ويبدو أنه يُحدد بـــشكل جوهرى من خلاله . وبالنسبة للبحوث الأخرى حول التكافؤ الدلالى يبدو لنـــا أن ثمة أهمية خاصة لتلك الطريقة البحثية التى تعكس العلاقة الوثيقة بـــين البنيـــة الدلالية للنص والأنظمة المعرفية للمتكلم والسامع .

(1) حسب سفبو يفترق النص عن اللانص من خلال أنه فى النص تُكرر الوحدات النحوية ذاتها، وبناء على ذلك يحاول أن يدعم أقوالاً حول التماسك النص من خلال معلومات كمية ، حيث ينتهى من شيوع تكرير عناصر نصية محددة إلى درجة الربط النصى .

قائمة المراجع

AGRICOLA, E. (1972): Semantische Relationen im Text und im System, 2. Aufl., Halle

BIERWISCH, M. (1965): Rezension: Z. S. Harris, Discourse Analysis Reprints, The Hague 1963; in: Linguistics 13, S. 61–73

BULACHOVSKIJ, L. A. (1952): Kurs russkogo literaturnogo jazyka, Kiev, Bd. 1 (1952), Bd. 2 (1953)

DANEŠ, F. (1968): Tipy tematických posloupností v textu; in: Slovo a slovesnost XXIX, S. 125–141

–, (1970): Zur linguistischen Analyse der Textstruktur; in: Folia Linguistica IV, S. 72–78

DRESSLER, W. (1970): Modelle und Methoden der Textsyntax; in: Folia Linguistica IV, S. 64–71

–, (1972): Einführung in die Textlinguistik, Tübingen

FIGUROVSKIJ, I. A. (1948): Ot sintaksisa otdel'nogo predloženija k sintaksisu celogo teksta; in: Russkij jazyk v škole 3

–, (1961): Sintaksis celogo teksta i učeniceskie pis'mennye raboty, Moskva

GINDIN, S. I. (1972): Vnutrennjaja organizacija teksta. (Elementy teorii i semantičeskij analiz), Moskau, (Avtoreferat kand. dissertacii)

GINDIN, S. I. (1973): Opyt analiza struktury teksta s pomošč'ju semantičeskich slovarej; in: Mašinnyj perevod i prikladnaja lingvistika 16, S. 42–112

GORETZKI, B., B. HAFTKA, K. E. HEIDOLPH, H. ISENBERG, E. AGRICOLA (1971): Aspekte der linguistischen Behandlung von Texten; in: Textlinguistik 2, S. 132–176

ISENBERG, H. (1968): Überlegungen zur Texttheorie; ASG-Bericht 2, S. 1–18

–, (1970): Der Begriff „Text" in der Sprachtheorie; ASG-Bericht 8, S. 1–21

LANG, E. (1974): Studien zur Semantik der koordinativen Verknüpfung; Phil. Diss., Berlin

LANG, E. (1976): Erklärungstexte, (in diesem Band)

Lingvistika teksta; Materialy naučnoj konferencii, 2 Bde., Moskva 1974

LOSEVA, L. M. (1969): Mežfrazovaja svjaz' v tekstach monologičeskoj reči, Odessa (Avtoreferat doktorskoj dissertacii)

Philosophisches Wörterbuch, hrsg. von G. KLAUS und M. BUHR, 8. Aufl., Leipzig 1971

PEŠKOVSKIJ, A. M. (1927): Principy i priemy stilističeskogo analiza i ocenki chudožestvennoj reči; in: Ars poetica, Moskau

POSPELOV, N. S. (1948): Složnoe sintaksičeskoe celoe i osnovnye osobennosti ego struktury; Doklady i soobščenija Instituta russkogo jazyka, 2, S. 43–68

Probleme der semantischen Analyse (1976), von einem Autorenkollektiv unter Leitung von D. VIEHWEGER, Berlin (= Studia grammatica XIV)

SCHMIDT, S. J. (1972): Text als Forschungsobjekt der Texttheorie; in: Der Deutschunterricht, Stuttgart, 4, S. 7–28

SEVBO, I. P. (1969): Struktura svjaznogo teksta i avtomatizacija referirovanija, Moskva

SGALL, P. (1968): Functional Sentence Perspective in a Generative Description; in: Prague Studies in Mathematical Linguistics 3, S. 203–225

Skorochod'ko, E. F. (1969): Avtomatičeskaja kompressija teksta na osnove analiza ego semantičeskoj struktury; in: Problemy prikladnoj lingvistiki, Moskva, Bd. II, S. 290 bis 294

—, (1974) Semantičeskie svjazi v leksike i tekstach; in: Voprosy informacionnoj teorii i praktiki 23, Moskva, S. 6—116

Sologanik, G. Ja. (1965): O sposobach obedinenija samostojatel'nych predloženij v prozaičeskie strofy (složnye sintaksičeskie celye) — na materiale sovremennoj publicistike; Moskva, (Avtoreferat kand. dissertacii)

Žirmunskij, V. M. (1921): Kompozicija liričeskich stichotvorenij, Petrograd

ترجمات أخرى للمترجم

١- «جموع التكسير في اللغات السامية» لـ ا ٠ مورتونن
مترجم عن الإنجليزية ، نشر المنظمة العربية للتربيـة والعلـوم والثقافـة ١٩٨٣م.

٢- «تاريخ الأدب العربي» لـ كارل بروكلمان
القسم الرابع ٧-٨ بالاشتراك ، مترجم عن الألمانية ، نشر الهيئـة العامـة للكتاب ١٩٩٣م.

٣- «علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات» لـ فان دايك
مترجم عن الألمانية ، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠١م.

٤- «الأساس في فقه اللغة العربية» لمجموعة من المستشرقين
بإشراف أ.د/ ڤولفديتريش فيشر ، مترجم عن الألمانيـة، نـشر مؤسـسة المختار ٢٠٠٠م.

٥- «القضايا الأساسية في علم اللغة» لـ كلاوس هيشن
مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٣م.

٦- «مدخل إلى علم اللغة» لـ كارل ديتر بونتنج
مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٣م.

٧- «تاريخ علم اللغة الحديث» لـ جرهارد هلبش
مترجم عن الألمانية ، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٣م.

٨- «المدخل إلى علم لغة النص» لـ ڤولفجانج هاينه مان، وديتر ڤيهفجر
مترجم عن الألمانية ، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٣م.

٩- «مدخل إلى علم النص، مشكلات بناء النص» لـ زتسيسلاف واورزنياك
مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٣م.

١٠- «مناهج علم اللغة» من هيرمان باول حتى ناعوم تشومسكى

لـ بريجيته بارتشت، مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٤م.

١١- «التحليل اللغوى للنص» لـ كلاوس برينكر

مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٥م.

١٢- «دراسات فى العربية» لمجموعة من المستشرقين

مترجم عن الألمانية ، مكتبة الآداب ٢٠٠٦م.

١٣- «الدراسات العربية فى أوربا حتى مطلع القرن العشرين» لـ يوهان فوك

بالاشتراك ، مترجم عن الألمانية ، نشر مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٦م.

١٤- «تاريخ الأدب العربى» لـ كارل بروكلمان

القسم الحادى عشر بالاشتراك ، مترجم عن الألمانية، نـشر مكتبـة الآداب ٢٠٠٧م.

١٥- «تطور علم اللغة منذ سنة ١٩٧٠م» لـ جرهارد هلبش

مترجم عن الألمانية ، نشر زهراء الشرق ٢٠٠٧م.

١٦- «أسس الشعر العربى الكلاسيكى» لايڤالد ڤاجنر

مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٧م.

تحت الطبع :

١٧- «أساسيات علم لغة النص»(مداخل إلى فروضه ونماذجه وعلاقاته وطرائقه ومباحثه) لـ كلماير وآخرين

مترجم عن الألمانية ، نشر زهراء الشرق ٢٠٠٨م.

١٨- «علم لغة النص» ، نحو آفاق جديدة ، مقالات مختارة

مترجم عن الألمانية ، نشر زهراء الشرق ٢٠٠٨م.

١٩- «إسهامات أساسية فى علم النص» ، ، مقالات مختارة

مترجم عن الألمانية ، نشر مؤسسة المختار ٢٠٠٨م.

٢٠- «دراسات فى علم النص» ، ، مقالات مختارة
مترجم عن الألمانية .
٢١- «النماذج اللغوية للنص ، الأسس والإمكانات» لإليزابت جوليش وفولفجانج رايبله
مترجم عن الألمانية.
٢٢- «مدخل إلى علم اللغة الجرمانى» ليورج مايباور وآخرين
مترجم عن الألمانية.
٢٣- «علم اللغة ، مدخل» لهايدرون پلتس
مترجم عن الألمانية.
٢٤- «دروس فى علم اللغة» ليوهانس فولمرت
مترجم عن الألمانية.
٢٥- «المعرفة اللغوية الأساسية» لدنيللاّ كليمون
مترجم عن الألمانية.
٢٦- «مدخل إلى علم اللغة» لهاينتس فاتر
مترجم عن الألمانية.
٢٧- «مدخل إلى علم اللغة» لهاينتس فيوكوفسكى وآخرين
مترجم عن الألمانية.
٢٨- « الأسلوبية اللغوية» لنلس اريك انكفيست
مترجم عن الإنجليزية.
٢٩- «مشكلات النحو والدلالة البنيويين» لرودلف روجيتشكا
مترجم عن الألمانية.